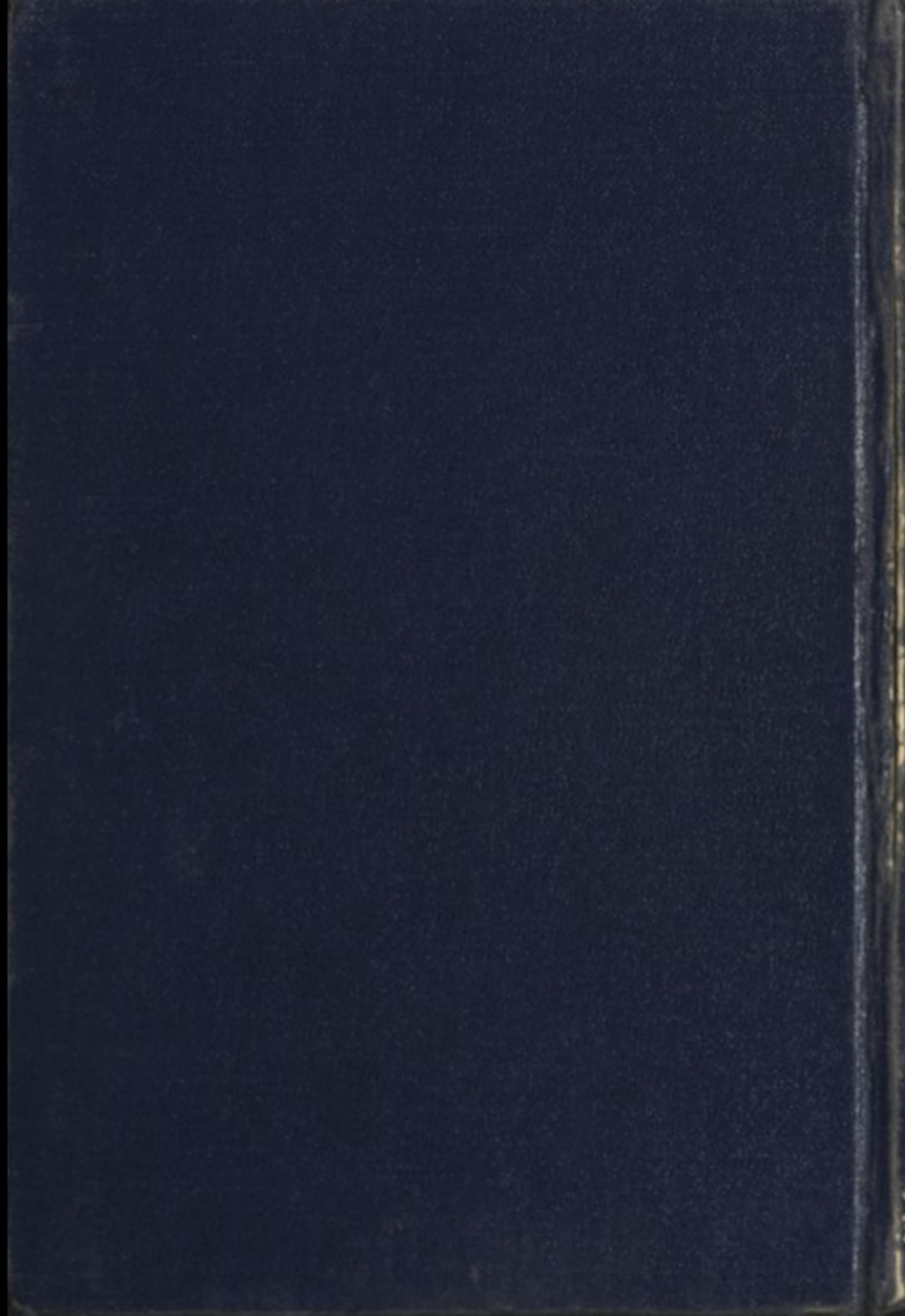




AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT









مكتبة

356

233

القضية الفلسطينية

مكتبة

356



2100

أكرم زعينة

956.9
Z93 KA

القضية الفلسطينية

دار المعارف بمصر

١٩٥٥

جغرافية فلسطين

حدودها :

فلسطين بلاد عربية يحدها البحر المتوسط غرباً ، وجمهورية لبنان شمالاً ، وجمهورية سورية ونهر الأردن شرقاً ، وشبه جزيرة سيناء المصرية جنوباً ، وقد أطلق عليها اسم « سورية الجنوبية » لأنها تؤلف ، جغرافياً ، الجزء الجنوبي من سورية .

وفلسطين هي قلب البلاد العربية ، وهي الجسر الذي يصل آسيا العربية بإفريقيا العربية والطريق الذي يصل جزيرة العرب بالبحر المتوسط . وأطلق على فلسطين قديماً اسم « أرض كنعان » لأنها كانت وطن العرب الكنعانيين منذ فجر التاريخ ، أما اسم « فلسطين » فقد أطلق عليها نسبة إلى إحدى القبائل الكريمية التي نزلت شواطئها ، بين يافا وغزة ، قبل الميلاد بنحو ألف ومائتي سنة .

مساحتها :

تبلغ مساحة أراضي فلسطين ٢٦,٣٢٠ كيلومتر مربع ، وهي تعادل مساحة بلجيكا ، أما مساحة بحيرتي الحولة وطبرية ونصف البحر الميت فتبلغ ٧٠٤ كيلومترات مربعة ، وعلى هذا فمساحة فلسطين برّاً وماءً تبلغ ٢٧,٠٢٤ كيلومتر مربع .

سكانها:

قدر عدد سكان فلسطين قبل خروج بريطانيا منها بمليون وتسعمئة وثمانية وأربعين ألف نسمة منهم نحو مليون وثلاثمئة وتسعة عشر ألف عربي ونحو ستمئة وتسعة وعشرين ألف يهودي .

طبيعتها:

تقسم فلسطين من الوجهة الطبيعية إلى أربعة أقسام ، وهي :

١ - السهول الأربعة ، وهي : (١) السهل الساحلي ويمتد من الحدود المصرية شمالاً حتى ينتهي بجبل الكرمل في حيفا حيث يضيق فيلامس الجبل المذكور شاطئ البحر ، وتبلغ مساحته ٣,٢١٨,٠٠٠ دونم فلسطيني ، والدونم الفلسطيني ألف متر مربع ، ويطلق على القسم الشمالي الممتد من حيفا جنوباً حتى ضواحي يافا اسم سهل « شارون » وهو خصيب جداً ، (ب) سهل عكا ويمتد من الكرمل شمالاً حتى الناقورة على الحدود اللبنانية ومساحته ٥٥٠,٠٠٠ دونم ، (ج) مرج ابن عامر ويمتد من حيفا جنوباً إلى وادي الأردن (الغور) ، ومساحته ٤٠٠ ألف دونم ، (د) سهل الحولة ويقع شمال بحيرة طبرية ، ومعظمه مستنقعات إذا تَمَّ تجفيفها كانت مورد رزق عظيم ، ومساحته مع البحيرة ١٩١,٠٠٠ دونم .

٢ - منطقة بئر السبع وتدعى « النقب » ومعناه الجنوب ، ومساحتها ١٢,٥٧٦ كيلو متر مربع ، أي نحو نصف مساحة فلسطين ، ومعظمها رملية صحراوية ، والأراضي القابلة للزراعة فيها تعتمد على الأمطار .

٣ - المنطقة الجبلية وتتألف من سلاسل جبال تمتد من الشمال إلى الجنوب ومساحتها ٦,٥٠٠ كيلو متر مربع ، أي نحو ربع مساحة فلسطين ، وخمسها

صالحان للزراعة ، وسلاسل جبالها هي : (أ) سلسلة جبال الجليل الممتدة إلى ما وراء الحدود السورية وأعلى جبالها الشمالية « الجرمق » المشرف على مدينة صفد (١٢٠٨ متر) ، ومن أشهر جبالها جنوباً جبل تابور أو الطور القريب من مدينة الناصرة والمشرّف على مرج ابن عامر ، و (ب) سلسلة جبال الكرمل ، و (ج) سلسلة جبال نابلس وأشهرها جبلا « عيبال وجرزيم » اللذان تقع مدينة نابلس بينهما وعلى سفحيهما ، وأولهما مشهور بفاكهة الصبار ، وثانيهما يُقَدَّم عليه السَّمَرَة الذبائح في عيد فصيحهم ، و (د) سلسلة جبال القدس وأشهرها « جبل الزيتون أو الطور » الذي يشرف على القدس ، و (هـ) سلسلة جبال الجليل التي ترتفع قرب مدينة الجليل ثم تنحدر تدريجاً حتى تتلاشى في الصحراء قرب مدينة بئر السبع .

٤ - منطقة وادي الأردن ، ويدعى الغور لغوره في بطن الأرض ، وتمتد بين بحيرة الحولة والبحر الميت ، وهي تنخفض عن سطح البحر تدريجاً حتى يبلغ الانخفاض ٣٩٢ متر عند البحر الميت وهو أعظم انخفاض في العالم ، وتطلق كلمة الغور خاصة على الأراضي الواقعة بين بحيرة طبرية والبحر الميت وينساب نهر الأردن في وسطها ، وتقدر مساحتها بـ ١,٠٦٥,٠٠٠ دونم .

أنهارها :

تقسم أنهار فلسطين إلى قسمين ، الأول يتألف من نهر الأردن وروافده ، والثاني يتألف من أنهار صغيرة تصبُّ في البحر المتوسط ، فأما الأردن فيتألف من ثلاث روافد كبيرة تخرج من سفوح جبل الشيخ ثم تتحد معاً وتكوّن نهر الأردن الذي يسير نحو بحيرة الحولة فيقطعها ثم ينحدر إلى بحيرة طبرية ويقطعها ثم يتجه نحو مصبه في البحر الميت ، وتنضم إليه في الغور قبل وصوله عدة روافد ، أهمها اليرموك الذي ينبع في حوران بسورية ثم يدخل

فلسطين، ويبلغ طوله ، أى الأردن ، ٢٥٢ كيلومتر منها خمس كيلومترات ضمن بحيرة الحولة و ٢١ كيلومتراً ضمن بحيرة طبرية ، وهو لا يستفاد منه في الملاحة لقلة عمقه وكثرة صخوره ، وأهم الجسور فوقه : جسر بنات يعقوب على حدود سورية ، وجسر الحجامع جنوب بحيرة طبرية ، وجسر النبي تجاه أريحا .

وأما الأنهار الثانوية فأهمها : المقطع الذى يخرج من جبال الناصرة قاطعاً مرج ابن عامر صابئاً فى البحر المتوسط داخلاً خليج عكا ، ونهر العوجا الذى يخرج من رأس العين فى شمال شرقى يافا ويصب فى البحر على مقربة من تل أبيب شمالاً .

بحيراتها :

الحولة ومساحتها ١٤ كيلومتراً مربعاً ، وطبرية ومساحتها ١٦٥ كيلومتر مربع ، والبحر الميت ومساحته ١,٠٥٠ كيلو متر مربع ، وسمى بالميت لأنه لا تعيش فيه أسماك أو غيرها لكثرة أملاحه ، والماء لا يخرج منه ، وإنما يتبخر بكثرة ، وهو أعمق بقعة على الأرض .

مناخها :

تقع فلسطين فى المنطقة المعتدلة ، ولكن يتفاوت مناخها على حسب أمكنتها ، فأراضى النقب شديدة الحر صيفاً والبرد شتاء مع قلة فى الأمطار ، والغور (وادى الأردن) حار فى الصيف معتدل فى الشتاء ، والمنطقة الجبلية معتدلة وغزيرة الأمطار ، على حين تمتاز السهول الساحلية بدفئتها فى الصيف واعتدالها فى الشتاء .

معادنها :

تمتاز فلسطين بسخامة الثروة المعدنية فى أملاح البحر الميت ، وقيمته فى الصناعات عظيمة ، وأهمها البوتاس الذى تعتبر فلسطين أغنى بلاد العالم بمادته ، والمغنسيوم والصوديوم والبروم .
وفى فلسطين ينابيع معدنية حارة أهمها ينابيع الحمة ، وطبرية ، وتحتوى من المواد الكبريتية ما هو نافع لأمراض الجلد والروماتزم .

زراعتها :

يعيش معظم سكان فلسطين من الزراعة ، وتقدر مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فيها بـ ٨,٧٦٠,٠٠٠ دونم ، أى ثلثها ، ويمكن تصنيف زراعتها إقليمياً وعلى وجه العموم ، كما يلى :

السهل الساحلى : منطقة الأشجار الحمضية ولا سيما البرتقال ، وهو أهم صادرات فلسطين ، وكانت تصدر منه ١٦ مليون صندوق سنوياً .

السهل الداخلى : كمرج ابن عامر والحولة ، وهى منطقة الحبوب خاصة .

المنطقة الجبلية : اشتهرت بزيوتها الذى هو محصول رئيسى ، يلى الحمضيات أهمية فى التصدير ، ويستعمل فى صناعة الصابون ، كما أنه من أركان مؤنة فلسطين الغذائية ، واشتهرت بفواكهها وأعناها .

وادی الأردن : منطقة الزراعة الاستوائية ، ولا سيما الموز ، وتزرع الآن حبوباً وخضرة .

سهول بئر السبع : منطقة الشعير خاصة ، وهى تتأثر بمدى غزارة المطر .

ويعتنى الزارع الفلسطينى بمواشيه ، ولكنها لا تكفى السكان ، فتستورد من الخارج .

موانئها :

حيفا أهم ميناء فلسطيني ، وقد أنشئ فيه مرفأ عظيم ذهب بأهمية ميناء
عكا ، كما أن يافا هو ميناء جنوب فلسطين ، وغزة ميناء أقصى الجنوب .

مدنها :

كانت فلسطين في العهد العثماني ثلاث متصرفيات وهي : القدس ، وتضم
جنوب فلسطين ، وتتبع الآستانة مباشرة ، ومتصرفيتا نابلس وعكا ، وكانتا
تابعتين لولاية بيروت .

أما في عهد الانتداب البريطاني فقد قسمت إلى ستة ألوية ، يحكم كل
لواء حاكم بريطاني ، وهذه الألوية منقسمة إلى ١٦ قضاء كما يلي :

١ - لواء القدس ، ومركزه مدينة القدس ، عاصمة فلسطين ، المقدسة
لدى الأديان الثلاثة ، وهي قسمان : القديمة ، ويحيط بها السور الذي بناه سليمان
القانوني (١٥٤٢) ، وفيها الحرم الشريف الذي يحتوي قبة الصخرة والمسجد
الأقصى ، وفيها كنيسة القيامة ، والقدس الجديدة ، وهي القسم الأكبر الممتد
خارج السور ، وتتبع لواء القدس الأقضية التالية :

الخليل : وهي جبلية تمتاز بعنبتها وتشتهر بحرم إبراهيم الخليل المبني على
المغارة التي دفن فيها هو وزوجته .

بيت لحم : وفيها كنيسة المهد المبنية على المغارة التي ولد فيها السيد المسيح ،
وتشتهر بصناعة الصدف وتطريز النسائج .

رام الله : مصيف فلسطين الصحي الجميل .

بيت جالا وأريحا (مشتي فلسطين) والبيرة وبيت ساحور .

٢ - لواء غزة ، ومركزه مدينة غزة ، واشتهرت بتصدير الشعير وصناعة

الفخار وبقبر هاشم بن عبد مناف جد الرسول (صلعم) ، ولها مطار جيد ، وهي مفتاح فلسطين الجنوبي ، وتتبع لواء غزة الأقضية التالية :

خان يونس : آخر بلدة فلسطينية جنوبية واشتهرت ببلحها .

المجدل : واشتهرت بحياكة النسائج الحريرية والقطنية ، وعلى مقربة منها أنقاض مدينة عسقلان التاريخية .

بئر السبع : عاصمة النقب وتنتشر حولها قبائل بدوية تعيش على زراعة الشعير وتربية المواشى .
الفالوجة وأسدود وحمامة .

٣ - لواء اللد ، ومركزه مدينة يافا مدينة البرتقال والصحافة ، وهي تجارية وصناعية ، وتتبع هذا اللواء الأقضية التالية :
تل أبيب : مدينة يهودية محض ، ولذلك فهي قطب رحي الحركة الصهيونية في فلسطين .

بتاح تكفا (يهودية) ، واللد ، والرملة التي اشتهرت بموقعها الحربي وبجامعها الأبيض الذي بناه الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك .
ومن أشهر المستعمرات اليهودية في هذا اللواء : رامات غان ، رحبوت ، ريشون لزيون .

٤ - لواء السامرة ، ومركزه نابلس التي اشتهرت بصناعة الصابون ، وتقع بالقرب منها قرية سبسطية التاريخية ، وتتبع هذا اللواء الأقضية التالية :
جنين المعروفة بحبوبها ، وطولكرم المعروفة ببطيخها ومدرستها الزراعية وتتبعها قلقيلية وعنتبا ، ومن المستعمرات فيه : أميك هفر وناثانيا .

٥ - لواء الجليل ، ومركزه مدينة الناصرة التي اشتهرت بأن السيد المسيح نشأ وعاش فيها ، وهي معروفة بأديرتها ، وتتبع هذا اللواء الأقضية التالية :

عكا : المعروفة بمكانتها التاريخية وبسورها وأبراجها وجامع الجزار فيها .

صفد : الممتازة بعلوها ومناظرها .

طبرية : المشهورة بحماماتها المعدنية وبسمكها ، وتقع على شاطئ بحيرة

طبرية ، وتقع بالقرب منها « حطين » حيث جرت المعركة المشهورة .

ومن أشهر قرى هذا اللواء : صفورية وترشيحا وسمخ ، ومستعمرة نهلال .

٦ - لواء حيفا : ومركزه مدينة حيفا ، وتمتاز بمرفئها ، وإليها كانت تنهى

أنابيب بترول العراق حيث يصفى فى مصافيه ثم تنقله البواخر إلى أنحاء العالم ،

كما أنها تشتهر بمركزها الصناعى والتجارى ، ومن أقصيتها : شفا عمرو ، ومستعمرة

هادارا .

تاريخ فلسطين

(١) الكنعانيون

نزحت من جزيرة العرب ، حوالي ٢٥٠٠ ق . م ، قبائل عربية واستوطنت فلسطين ، ثم رحل فريق منها إلى الساحل أمام جبال لبنان عرفوا بالفنيقيين ، والفنيقيون والكنعانيون شعب واحد ، وبينما اشتهر الأولون بالملاحة انصرف الكنعانيون إلى الزراعة ، وقد أقاموا لهم في فلسطين مدناً أحاطوها بأسوار حصينة تعصمهم من المغيرين ، وكنّونوا حضارة اقتبسها عنهم العبرانيون ، واتخذوا لهم شريعة أخذ العبرانيون كذلك عنهم معظمها ، ولقد عبدوا الأصنام وكان « بعل » أشهرها ، ومعناه رب أو سيد ، وهو عندهم إله الشمس كما أن عشتروت إله القمر ، وكان لكل مدينة كنعانية ملكها ، و « كنعان » معناها الأرض الواطئة إذا قورنت بلبنان حيث سكن الفنيقيون ، والكنعانيون قبائل من أهمها اليبوسيون الذين سكنوا القدس وجوارها ، وباسمهم دعت البلاد « أرض كنعان » ، ولا غرابة ، فقد ظلت لهم السيادة من ٢٥٠٠ ق . م إلى ١٠٠٠ ق . م ، أي نحو ١٥٠٠ سنة تقريباً ، ومن مدنها أريحا وبيسان وشكيم (نابلس) ومجدو وجازر ، وطالما خضعت مدنها للغزاة المصريين والبابليين والحيثيين ، وكانت كذلك مسرحاً للحروب بين مصر والعمالة وبين

مصر والحيشين ، ولا ريب في أن الحروب بين مصر وسورية ، وما كان من انشقاق بين ملوك الكنعانيين ، قد مهد للعبرانيين الاستيلاء على البلاد .

(ب) الفلسطينيين

هاجر فريق من الإيجيين ، الكريتيين الذين عرفوا باسم الفلسطينيين ، إلى جنوب غزة ، ثم امتلكوا الساحل إلى ما بعد الكرمل (١١٨٤ ق . م) ، وتمكنوا به واستولوا على بعض المدن الكنعانية وتأثروا بالكنعانيين فعبدوا الأوثان وكان « داجون » ، إله القمح ، رئيس آلهتهم ، وقد اشتهروا بالتجارة ، ومن أهم مدنها غزة وعسقلان وأسدود ، وقد نشبت بينهم وبين العبرانيين الذين استوطنوا الداخل حروب عظيمة ، وقهروا العبرانيين (١٠٥٠ ق . م) ، وتغلبوا عليهم إلى أن تغلب عليهم داود ، وحين انقسم اليهود إلى مملكتين أخذوا يحاربون كلتا المملكتين حتى انقرضت مملكتهم ، ولكن بقي اسمهم علماً على البلاد كلها .

(ج) العبرانيون

أصلهم :

هاجر إبراهيم وجماعته من « أور » الكلدانية في العراق إلى أرض كنعان حوالي سنة ١٨٠٥ ق . م ، وفيها ولد له إسحق ، وإسحق ولد يعقوب ، ودعى لإسرائيل ، فانتسب اليهود إليه ، وبيع ولده من مصر حيث تبوأ منصباً ، ونزح يعقوب وأولاده إلى مصر (١٦٥٦ ق . م) بسبب القحط في فلسطين ، وتكاثر الإسرائيليون فيها ، ولما اضطهدوا في عهد رمسيس الثاني قرَّر موسى

تحريرهم والتزوح بهم إلى أرض كنعان فعبّر هو وقومه الصحراء حوالى ١٢٩٠ ق . م ، وأرسلوا إلى أرض كنعان رسلاً ، كان يشوع أحدهم ، لاستطلاع أحوالها فعادوا يخبرون بأن الأرض يسكنها قوم أشداء ، فخذلوا موسى وجبنوا وظلوا في التيه أربعين سنة ، وفي أثناء ذلك أوحى إلى موسى بشريعته في مدين ، الواقعة في جنوب جزيرة سيناء ، ولقى موسى من قومه كل عنت بسبب إصرارهم على عبادة الأوثان وعلى العودة إلى مصر ، وتولى قيادة اليهود بعد وفاة موسى يشوع ، فعبّر بالإسرائيليين نهر الأردن ، واستولوا على أريحا وأحرقوها وما فيها ، وفي سفر يشوع : « لأنهم أهلكوا جميع ما في المدينة من رجل وامرأة وطفل وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف وأحرقوا المدينة وجميع ما فيها بالنار ، إلا الذهب والفضة وآنية النحاس ، فإنهم جعلوها في خزانة الرب » ، وأخضعوا بعض المدن الكنعانية (١١٨٦ ق . م) ، ولكنهم عجزوا عن إخضاع ييوس (القدس) ، وظل الساحل بيد الفلسطينيين .

القضاة :

ولما مات يشوع تولى أمور العبرانيين رؤساء عرفوا بالقضاة كان عهدهم عهد خصومات مع الكنعانيين ، وقد اختلطوا بهم وتعلموا منهم سكناً المدن وبناءها وعبدوا إلههم « بعل » ، ومن أشهر القضاة جدعون الذى حارب المدينيين ، العرب الساكنين شرق البحر الميت ، ومن قضاتهم شمشون الذى حارب الفلسطينيين ثم أسروه وعذبوه ، وظل اليهود في حرب وشقاق إلى أن انضوا إلى قيادة شاول (طالوت) فحارب العمالقة والعمونيين والمؤابيين والأدوميين ، ولكن الفلسطينيين هزموه وجرحوه وقتلوا أولاده في مرج ابن عامر فانتحر خوفاً من الأمر .

المملكة :

تولى بعد شاول ، حامل درعه ، داود (١٠٠٠ - ٩٦٠ ق. م) مؤسس المملكة الذى وحد أسباط إسرائيل واستولى على ييوس التى عرفت بأورشليم وجعلها عاصمته ، وسكن سبط يهوذا وبنيامين حولها كما قطن الآخرون سهول الشمال ، وقد أقام للإله « يهوه » فى العاصمة معبداً استعان فى صنعه بمهندسين ونجارين أرسلهم إليه ملك صور الفينيقي حيرام ، وانتصر على الفلسطينيين ، وانتهز فرصة اختلاف مصر والعراق وتقسيم سورية فوسع ملكه ، وقهر الآراميين فى دمشق ، ولكن الساحل الفلسطينى من يافا إلى رفح ظل فى يد المصريين ، وكان داود شاعراً مجيداً وسياسياً شجاعاً ومغنياً وملحناً ، ولما أحس بدنو أجله أوصى ابنه سليمان بأن يبنى للرب الهيكل الذى وضع هو رسمه ، ثم مات ودفن فى جبل صهيون .

تولى بعده سليمان (٩٦٠ - ٩٣٥ ق. م) وقد بنى أسطولا ، صنعه له عمال حيرام ، يرتاد السواحل السورية والإفريقية ويأتيه بمحاصيلها ، كما أقام على البحر المتوسط ميناء تنقل إليه السفن سلع بلاد العرب والهند ، وأمدّه حيرام بالعمال وبخشب الأرز اللبناى فبنى فى القدس هيكلاً فخماً على طراز كنعانى تجرى فيه الطقوس وتقدم الذبائح ، على أن سليمان كان تحت نفوذ مصر ، مسلماً لها بالسيادة ، وعليه فإن اليهود لم يتمكنوا من السيطرة التامة على جميع فلسطين حتى فى أقوى أيامهم ، وهو ، مع اشتهاره بالذكاء والحكمة ، قد أرهق قومه بالضرائب فنقموا عليه ، وكان هذا بداءة أفول مجدهم الذى لم يدم أكثر من سبعين سنة .

مملكة إسرائيل :

لما توفى سليمان اجتمع ممثلو الأسباط فى شكيم وطلبوا إلى ابنه رجبعام أن

يخفف عنهم نير أبيه وضرائبه فأجابهم : « أبى أدبكم بالسياط وأنا أؤدبكم بالعقارب » ، فهاجت القبائل الإسرائيلية عليه وأسس عشرة أسباط منهم مملكة في الشمال ، وملكوا عليهم ، مستعينين بملك مصر شيشق ، يربعام ، جاعلين السامرة عاصمتهم ، أما السبطان المواليان (يهودا وبنيامين) فأقاما مملكة يهودا وجعلوا أورشليم عاصمتها (٩٣٠ ق . م) ، وهكذا انقسمت مملكة داود إلى مملكتين أخذتا تتخاصمان وتتحاربان وتغرى الواحدة العدو الخارجى بالأخرى ، وطبع عهد المملكتين بطابع الفتن والثورات والدسائس والتآمر في سبيل العرش ، ومن أشهر ملوك إسرائيل (عمرى) ٨٨٥ - ٨٧٤ ق . م . الذى أقام مدينة السامرة ^(١) وحصنها وجعلها عاصمته ، وابنه (آحاب) الذى تزوج ابنة ملك صور فأدخلت عبادة بعل الفنيقية إلى إسرائيل مما أدّى إلى ثورة (ياهو) رئيس الجيش واستيلائه على العرش وقضائه على أسرة آحاب وقذفه الملكة من النافذة لتأكل الكلاب جثتها ، وإعادته عبادة يهوه .

وقد أخضع الآشوريون مملكتي إسرائيل ويهودا وأجبروهما على دفع جزية باهظة ، وحين حاول ملك إسرائيل الامتناع عن دفعها بادر سرجون الثانى إلى حصارها فلاستيلاء عليها ، واقتاد نحو ثلاثين ألفاً من شبابها أسرى إلى ميديا ، وقضى على مملكة إسرائيل ، وأحلّ محلّ النازحين قبائل من بابل وعيلام وسورية وجزيرة العرب فامتزجوا بالإسرائيليين والكنعانيين ، وتآلف منهم عنصر جديد قيل إنهم السامريون ^(٢) ، وقد أقيم على جبل جرزيم هيكل منافس لهيكل القدس .

مملكة يهودا :

أما الدولة اليهودية فقد عاشت أطول مما عاشت إسرائيل ، ومن أهمّ

(١) تبعد ٦ أميال من نابلس وتسمى اليوم سبسطية .

(٢) يقول السامريون اليوم إنهم حفدة الأسباط الأصليين وليسوا بالطارئين .

الأحداث التي وقعت عليها هجوم ملك مصر شيشق الليبي (٩٢٠ ق . م) عليها ونهبها ، ولا سيما كنوز الهيكل وقصر الملك ، وبزوال إسرائيل (٧٢١ ق . م) استهدفت اليهودية لهجمات الآشوريين المباشرة ، ولما أراد ملكها (حزقيال) التمرد حاصره سنحاريب الآشوري وأخضعه (٧٠١ ق . م) وحمله على دفع الجزية المتأخرة وإرسال بناته ونسائه هدايا من القصر إلى نينوى ، وباستيلاء الكلدانيين على نينوى أقدمت مصر على تخطي حدودها إلى سورية ، وغدت مملكة يهودا تابعة لمصر ، إلى أن زحف نبوخذنصر الكلداني على فلسطين واستولى على القدس (٥٩٧ ق . م) وبعث بملكها وعائلته وسبعة آلاف من جنوده إلى بابل أسرى ، وأقام صدقيا ملكاً من قبله على يهودا ، ولما حاول هذا التمرد اعتماداً على مساعدة مصر بادر نبوخذنصر إلى حصار القدس ففتحها (٥٨٦ ق . م) فدمرها ودمر هيكلها وحمل ملكها ، بعد ما ذبح بنيه أمامه ، إلى بابل ، كما أرسل خمسين ألف يهودي أسرى إليها ، ودمر المدن اليهودية الأخرى ، وغدت فلسطين ولاية بابلية .

الاحتلال الفارسي :

وحين احتل الفرس بابل خضعت فلسطين لملوكهم وأدت الجزية إليهم ، وقد سمح قورش (٥٣٩ ق . م) لليهود الذين أسره نبوخذنصر بالعودة إلى القدس من بابل وإعادة بناء الهيكل فيها ، وقد آثر الكثيرون منهم البقاء ، أما العائدون فشرعوا في بناء الهيكل وأتموه في عهد داريوس .

الإسكندر المقدوني :

وبعد ما قهر الإسكندر الفرس واستولى على سورية ، أخضع غزة بعد مقاومة عنيفة من قبل حاميتها العربية ، ثم شخص إلى القدس حيث استقبله رئيسها (رئيس كهنتها) اليهودي ودخلها معاً وغدت خاضعة لليونان .

المكابيون :

وحين توفي الإسكندر وانقسمت مملكته بين قواده كانت فلسطين من نصيب انتيغونس ، ثم قهره البطالمة في غزة (٣١٢ ق . م) وضموا فلسطين إلى مصر إلى أن تغلب عليهم حاكم سورية أنطيوخوس الثالث السلوقي (١٩٨ ق . م) فغدت فلسطين جزءاً من الدولة السورية اليونانية ، وقد أخذ اليهود يتقبلون العادات والألبسة واللغة والأسماء اليونانية ، واضطهدهم أنطيوخوس الرابع وأقام في هيكلهم مذبحاً للآلهة اليونانية فثار اليهود بقيادة يهوذا المكابي وإخوته ، وقد استولى يهوذا على القدس وأعاد تقديم القرابين اليومية إلى الهيكل على حسب شريعتهم ، ثم عقد الملك السلوقي الصلح مع اليهود وارتد عن اورشليم مبادراً إلى العودة لإنقاذ عرشه من عدوان ابن عمه ، ولم يلبث السلوقيون أن أرسلوا جيشاً حارب المكابيين ، وقتل يهوذا (١٦١ ق . م) فخلفه أخ له فقتل ، فاختير أخوه الآخر سمعان (١٤١ ق . م) ، وقد منحهم الملك السلوقي استقلالهم ، ثم خلفه ابنه يوحنا هركانوس الذي هوّد الأدوميين وهجم على السامرة فدمرها ودَمَّرَ هيكلها .

الأنباط :

وحاول المكابيون توسيع ملكهم إلى شرق الأردن ، ولكن العرب الأنباط حاربوهم وحالوا دون تقدمهم ، ثم نشبت فتن بين المكابيين ودب النزاع فيهم حتى لجأ هركانوس إلى ملك بطرا الحارث مستعيناً به على أخيه ، فحاصر هذا اورشليم مدة ، وظل الأمر كذلك حتى زحف الرومان على فلسطين ، والحارث هذا هو الذي تغلب على السلوقيين وأصبح حاكم دمشق (٨٥ ق . م) ، وهو الذي قهر بومبي الروماني وحال دون وصوله إلى البحر الأحمر ، وكان الأنباط

على جانب عظيم من الرق وعاصمتهم « بطرا » ومعناها في اليونانية الصخر ، ويسمى بالعرب « سلع » ، وهى الرقيم الواقع اليوم فى وادى موسى ، وقد وصلت مملكتهم إلى الذروة حين ضمت إليها شرق الأردن وجنوب فلسطين وجنوب سورية الشرقى وشمال جزيرة العرب .

الرومان :

احتل بومبي القدس بعد احتلاله سورية فخضعت اليهودية لروما ودفعت الجزية ، وحين زار يوليوس قيصر سورية سار سياسى أدومى اسمه أنتيباس مع ثلاثة آلاف رجل لنجدته ، وصحبه إلى مصر فكافأه القيصر بمنحه الرعوية الرومانية وبتعيينه نائبا عنه فى اليهودية ، فأصبح صاحب السلطان الحقيقى وراء هركانوس ، وحين تولى مارك أنطونى حكم الشرق نَحَى المكابيين عن الحكم لمصلحة هيرودتس الكبير ، ابن أنتيباس الأدومى ، وقد أدخل كثيراً مما لا تفره اليهودية كالتمثيل والسباق ، ولكنه أعاد بناء الهيكل لإرضاء للكهنة وللشعب اليهودى ، ولا تزال آثار منه باقية فى مبكى اليهود ، وقد أثر السامرة مقرأ له وسماها سبسطية تكريماً لأغسطس قيصر ، وسباستوس معناها أغسطس فى اللاتينية ، كما أعاد بناء برج ستراتون فى جنوب الكرمل وسماه قيصرية (قيسارية) التى أصبحت عاصمة فلسطين الرومانية ، وبعد وفاته جعلت اليهودية ولايةً رومانية يحكمها ولاة رومانىون مقرهم قيصرية ، كما عين ابنه هيرودتس الصغير والياً على الجليل فبنى طبرية تكريماً للقيصر طيباريوس الذى خلف أغسطس ، وطيباريوس هو الذى عين بيلاطس البنطى (٢٤ - ٢٧ م) والياً على اليهودية ، فوقع فى عهده حادث السيد المسيح الذى قبض عليه رؤساء اليهود وحاكموه فى مجمع اليهود الكبير وقضوا بقتله كما هو معروف ... وقد ثار اليهود فى عهد نيرون وقتلوا الحامية الرومانية التى كانت معتصمة بأبراج

القصر في القدس ، فانتقم الرومان منهم شر انتقام ، وحاصر طيطوس القدس واستعان بالعرب الذين أمدّه بهم ملك الأنباط حتى دخلها (٧٠ م) ودمرها وأحرق هيكلها وذبح كهنته وقتل باليهود فتكة قضت عليهم ككيان سياسي في فلسطين ، ومن نجا منهم تشتت في العراق ومصر وسورية واليمن وأوربا ، وجرت بعد ذلك محاولة عصيان من قبل زعيم اسمه بركوشتا (١٣٢ - ١٣٥ م) أى ابن الكوكب ، ولكن هادريان سحقها في معركة بدير (١) ، ودمر القدس وحرث مكان الهيكل وقتل عشرات الألوف من اليهود وفيهم بركوشتا ، وجعل القدس مستعمرة رومانية باسم إيليا كابيتولينا ، ومنع أن يسكنها يهودى ، واقتصر ساكنوها على المسيحيين من أصل إغريق وروماني .

تدمير :

وحدث سنة ٢٦٧ م أن ثارت ملكة تدمير العربية ، الزباء ، على الرومان وقهرت قائدهم هرقلان ثم احتلت فلسطين وسادتها سنوات ، ولكن لم يلبثوا أن قهروها واستردوا فلسطين .

بزنطة :

وحين انشقت الإمبراطورية الرومانية إلى شطرين : الغربية وعاصمتها روما ، والشرقية وعاصمتها بزنطة ، أصبحت فلسطين تابعة لبزنطة ، ومما يذكر في العهد البيزنطى أن قدمت أم قسطنطين الملكة هيلانة إلى القدس (٣٢٦ م) فبنت فيها كنيسة القيامة ، وبنت في بيت لحم كنيسة المهد ، ومنذ ذلك الوقت تغلبت النصرانية على أهل فلسطين .

ولما نشبت الحرب بين الفرس والروم البيزنطيين كانت فلسطين من أهم

(١) قرية تبعد ٧ أميال من جنوب غربى القدس .

مسارحها ، وقد استولى الفرس عليها (٦١٤ م) ، وأغراهم يهود العراق وسورية بالانتقام من المسيحيين ، فهدموا كنيسة القيامة ونهبوا كنوزها وقتلوا ألوفاً من أهلها ، إلى أن بادر إمبراطور بزنطة هرقل الأول إلى محاربتهم والانتصار عليهم (٦٢٨ م) في نينوى ، ثم استرد سورية وفلسطين إلى أن حررها العرب .

حصارة اليهود :

أخذ اليهود معظم حضارتهم من الكنعانيين ، ولا سيما ألفباؤهم ولغتهم ، وقد دخلوا البلاد بدويين ثم تعلموا الزراعة منهم ، كما تعلموا العمارة ، حتى إنهم بنوا الهيكل على غرار معبد كنعاني ، ولم يبرعوا إلا في الآداب والموسيقا مما هو فن الأمم الفطرية ، وقد رأينا أن الوحدة اليهودية لم تتم إلا في عهد داود ولكنها لم تدم إلا قليلاً ، ورأينا كذلك أن اليهود طارئون على فلسطين التي لم تكن إلا بيئة مختلقة لهم ، وغادروها من غير أن يخلفوا فيها آثاراً تذكر ، وأما حضارتهم الإنسانية فتتجلى في قول إلههم القوي ، « يهوه » ، لشعبه المختار : « إذا دخلت مدينة لا يفتك أن تقتل سكانها بحمد السيف وأن تستأصلهم أطلّة الدم وأن تبيلد كل ما يكون في تلك المدينة وأن تذبح حتى بهائمها » (١) .

(د) الفتح الإسلامي

ظهر الإسلام ، وتطلع النبي (ص) إلى شمال الجزيرة ، وكانت معركة «مؤتة» الواقعة شرق الطرف الجنوبي للبحر الميت بدءاً للصراع بين المسلمين والبنزطيين ، وجهز النبي جيشاً بقيادة أسامة بن زيد لإنفاذه إلى الشمال ، ولكنه توفي (ص)

(١) راجع وصية أبي بكر للجيش الزاحفة إلى بلاد الشام .

قبل سيره فبادر أبو بكر إلى إنفاذه ، وزوده بوصية قال فيها : « لا تخونوا ولا تغلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لما كلة ، وسوف تمرّون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع ، فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له » ، وقد وصل أسامة إلى حدود شرق الأردن وأحرز نصراً ثم عاد لنجدة الخليفة في حروب الردة .

وأرسل أبو بكر (٦٣٣ م) عدة جيوش نحو الشمال بقيادة عمرو بن العاص ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وأبي عبيدة بن الجراح ، وقد اصطدم يزيد بجيش الروم في وادي عربية بجنوب البحر الميت وكسرهم وتعقب فلولهم حتى جوار غزة (٦٣٤ م) ، ثم أتم هو وعمرو تحرير جنوب فلسطين ، وأسرع هرقل إلى إرسال جيش ضخم بقيادة أخيه تيودورس ، وأمر أبو بكر خالد بن الوليد أن يشخص من العراق لنجدة جيوش العرب في الجبهة الشامية ، وقد انتصرت هذه الجيوش بقيادة عمرو بن العاص في أجنادين (٦٣٤ م) انتصاراً حاسماً تم بعده فتح فحل وبيسان وغزة ونابلس واللد ويافا ، ثم وحدت الجيوش العربية قواتها في وادي اليرموك ، وبقيادة خالد بن الوليد كتب للعرب النصر في هذه المعركة الفاصلة التي قتل فيها تيودورس والتي تقرر فيها مصير بلاد الشام ، وقد انصرف فريق من الجيوش لإتمام فتح فلسطين وانصرف آخر لاحتلال سورية ، وثبتت القدس في وجه المسلمين ، وكان الخليفة عمر بن الخطاب يتفقد قوات المسلمين في الجابية ويباحث قوادهم ، وقد عين أبا عبيدة قائداً عاماً ، وفي أثناء ذلك جاءه رسل إيليا (القدس) يعرضون الصلح ويشترطون أن يتولى الخليفة نفسه تسلم القدس ، وفي الجابية أمضى العهد وشهد عليه خالد وعمرو ومعاوية وعبد الرحمن بن عوف ، وفيه أعطى لسكان القدس الأمان في أنفسهم ودينهم وكنائسهم وصلبانهم ، « ولا يسكن بإيليا معهم أحد من اليهود » ، على أن يدفعوا الجزية ، ومنح وفد الرملة شروطاً كشروط القدس

ثم شخص إلى القدس حيث استقبله بطريركها صفرونيوس ودخلا القدس معاً (٦٣٨ م) وزار كنيسة القيامة ، ورأى مزبلة مكان هيكل سليمان المندثر ، فأخذ هو ومن معه يزيلون الأوساخ ويحفنون التراب بأيديهم ، وأمر ببناء مسجد فوق الصخرة ، ثم فتح معاوية قيسارية وعسقلان بعد مدة ، فتم فتح فلسطين كلها ، وأخذت القبائل العربية تفد إليها وتسكنها ، ومنذ ذلك الحين طُبعت فلسطين بالطابع العربي المحض ، إذ تعرّب من بقي من سكانها ودخلوا في الإسلام .

وفي العهد الأموي ظلت فلسطين تابعة لدمشق ، ومن أعظم آثاره قبة الصخرة التي أمر عبد الملك بن مروان ببنائها (٦٩١ م) ، وقد أسرى بالرسول (ص) من المسجد الحرام إلى الغرب منها ، فجاءت آية من الآيات في الفن ، كما أقام قريباً منها المسجد الأقصى فتألف منهما ومن الساحة الواسعة المحيطة بهما الحرم الشريف ، وقد رصد للبناء خراج مصر سبع سنوات .

وقد ولي الوليد بن عبد الملك أخاه سليمان جند فلسطين ، فأحدث مدينة الرملة وبنى فيها قصره والمسجد الأبيض ، وكان فيها حين ولي الخلافة ، فسار به الوجوه والأمراء إلى بيت المقدس وبايعوه هناك قبل شخوصه إلى دمشق .
وفي العهد العباسي غدت فلسطين ولايةً تابعة لهم ، وعند نهر العوجا قرب رأس العين في فلسطين كانت المعركة الفاصلة بين العباسيين والأمويين ، وفيها قتل معظم أولاد بني أمية ، ومن زار القدس في هذا العهد الخليفة المنصور وولده الخليفة المهدي .

وحين قامت الدولة الطولونية في مصر احتل أحمد بن طولون فلسطين (٨٧٨ م) وضمها إلى مصر ، وظلت فلسطين تابعة لمصر في عهد الدولة الإخشيدية ، وفي العهد الفاطمي كذلك تبعت فلسطين مصر بعد أن كسر الجيش الفاطمي جيش والي دمشق الإخشيد في الرملة ، واحتل القرامطة في

زحفهم إلى مصر مدينة الرملة ، ولكن الفاطميين لم يلبثوا أن كسروهم واستردوها .

وقامت الدولة السلجوقية في آسيا الصغرى ، واستولت جيوشها على الرملة والقدس بعد سورية ، وقاومتهم الحامية الفاطمية في عسقلان (١٠٧١ م) ، ثم استردها الفاطميون ، وظلت القدس في يدهم ، واستمرت الحصومة بينهم وبين السلاجقة حتى باغتهم الصليبيون وهم منهوكون القوى .

(هـ) الحروب الصليبية

الحرب الصليبية الأولى :

ألقى البابا أوربان الثاني في نوفمبر سنة ١٠٩٥ في كليرمون خطاباً نارياً حرض فيه النصارى على إنقاذ القبر المقدس من أيدي المسلمين ، وأعلن غفران ذنوب الحاضرين الذين يلتحقون بهذا الجهاد الديني ، وراح الراهب بطرس الناسك يطوف في البلدان ويخطب في الاجتماعات فيثير أوربا حائثاً على إنقاذ قبر المسيح ، وفعلت عوامل شتى في حمل الناس على الاستجابة بالإضافة إلى الحماسة الدينية ، فهناك قواد عسكريون يطمحون إلى الفتح ، وهناك تجار في جنوا والبندقية وبيزا يرون في ذلك مغايم مادية ، وهناك مجرمون ينشدون التكفير عن خطاياهم بالحج إلى البلاد المقدسة ، وقد زحف في سنة ١٠٩٧ نحو مئة وخمسين ألف رجل إلى فلسطين ، وكانوا يضعون علامة الصليب على صدورهم وأكتافهم فروا بالقسطنطينية ، واحتلوا آسيا الصغرى ونيقيا السلجوقية ، ثم احتلوا الرها وطرسوس وأنطاكية والمعرة ، ثم وصلت جموعهم إلى فلسطين فاحتلت الرملة ثم احتلت يافا ودمرتها ، وحين حاصروا القدس كان عددهم أربعين

ألفاً ، فلم تلبث الحامية المصرية الضخيلة أن استسلمت بعد شهر من حصارها ،
 فدخلوا القدس في ١٥ من يولييه (تموز) ١٠٩٩ ، وذبحوا سكانها غير تاركين
 طفلاً ولا شيخاً ولا امرأة حتى زاد عدد القتلى على سبعين ألفاً ، وأقاموا فيها
 مملكة لاتينية على رأسها غودفروا الذي استمر حكمه سنة واحدة فاستطاع في
 أثناءها أن يناجز الجيش المصرى الفاطمى في عسقلان وأن ينتصر عليه ، وأن
 يحتل بيسان ونابلس ، كما توغل فريق من الصليبيين في الأردن حتى استقروا في
 طبرية ، ومات غودفروا فنودى بأخيه بلدوين ملكاً في سنة ١١٠٠ م ، وجعلت
 قبة الصخرة كنيسة والمسجد الأقصى بلاطاً ملكياً ، وقد استعان بلدوين
 بأساطيل بيزا وجنوا فاحتل قيسارية ، ونقض الفرنج شروط استسلامها ،
 وذبحوا سكانها ، واحتلوا عكا بعد حصار ثلاث سنوات كما احتلوا بعد زمن
 بيروت وصيدا ، وخشى بلدوين اتصال سورية بمصر عن طريق شرق الأردن
 فبنى ، للسيطرة على الطريق في جنوب البحر الميت ، قلعة الشوبك العظيمة
 والكرك وبنى حصون عتليت وصفد وطبرية وتوفي (١١١٨ م) بعد أن تركها
 قوية ، ولكن هذه المملكة كانت محاطة من كل جانب بالعرب والمسلمين
 في مصر وحلب وحماة وحمص والشام ، ولم تنقطع المناوشات بينها وبينهم ،
 فالملك الأفضل أرسل ابنه في جيش صادم الصليبيين قرب يازور وهزمهم ،
 وناوشتهم طغتكين حتى دخل طبرية وحال دون توغلهم .

وهب صاحب الموصل وحلب أتابك زنكى يقارع الصليبيين فاستولى على الرها
 (١١٤٤ م) ، الأمر الذى أفرع الصليبيين وأدى إلى الحرب الصليبية الثانية
 (١١٤٧ - ١١٤٩) .

الحرب الصليبية الثانية :

خلف نور الدين محمود أباه زنكى فاسترد عدة مدن من أيدي الصليبيين ،

ثم استولى على دمشق ، وكانت مهددة من قبل الصليبيين ، واستهدفت مصر لهجمات الصليبيين ، فاستنجد الخليفة الفاطمي العاضد بنور الدين فأوفده لنجدته جيشاً تحت إمرة أسد الدين شيركوه ومعه ابن أخيه صلاح الدين بن أيوب ، ولما اقترب الجيش من مصر عاد الصليبيون عنها ، واستطاع شيركوه بمقدرته أن يكون وزيراً للعاضد ، وحين توفي عهد بوظيفته إلى صلاح الدين ، وفي ذلك الحين سار الصليبيون إلى دمياط وحاصروها (١١٦٩ م) فهزمهم صلاح الدين وتعقبهم إلى العقبة وفتحها ، وتوفي العاضد (١١٧١ م) فأمر صلاح الدين بأن يذكر اسم الخليفة العباسي المستضيء في صلاة الجمعة ، وبذلك انتهت الخلافة الفاطمية ، ثم توفي نور الدين ، ورأى صلاح الدين أن القضاء على الصليبيين لا يتم إلا بتوحيد مصر وسورية ، فاستولى على سورية بعد مناوشات ضد جماعة ابن نور الدين ، وكان في الحادية عشرة من عمره ، وسار من دمشق لقتال الصليبيين فحاصر طبرية حتى سقطت ، ثم تحول إلى حطين حيث نشبت المعركة الكبرى بين ٣ و ٤ من يولييه (تموز) ١١٨٧ م ، وفيها أحاط المسلمون بالفرنجة وأمطروهم ببوابل من النبال ، فلم يبق من العشرين الألف صليبي إلا القليل ، ووقع ملك القدس غوى وأمير الكرك رينو (أرناط) في جملة الأسرى ، فاحتفى صلاح الدين بالأول وأطلق سراحه بعد أن أقسم بشرفه ألا يشهر سلاحاً في وجه صلاح الدين ، أما رينو الذي خالف عهداً سابقاً واعتدى على قوافل الحجاج والتجار المارين بقلعته والذي هاجم الحجاز متوعداً بنبش قبر الرسول (ص) فقد قتله صلاح الدين إيفاءً بنذره .

كانت معركة (حطين) فاصلة عظيمة النتائج ، إذ فتح صلاح الدين بعدها عكا والناصرية وقيسارية وحيفا وناבלس ، وأقبلت جنود العادل ، أخى صلاح الدين ، من مصر ففتحت المجدل ويافا وسار جيشا الأخوين إلى عسقلان ففتحها ، وحوصرت القدس ثم استسلمت بعد أسبوع ، وذلك في

أكتوبر (تشرين الأول) ١١٨٧ م ، وكان صلاح الدين نبيلاً في معاملة أعدائه فقبل الفدية ممن استطاع ، وأطلق كثيرين ممن لم يستطيعوا أداء الفدية وترك للنصارى العرب أملاكهم ، وسمح لهم بأن يشتروا متاع الفرنج ، وعطف على الأسرى ووزع الصدقات على الأرامل واليتامى ، وقد أثار ضياع القدس أوربا فكان حافزاً للحرب الصليبية الثالثة .

الحرب الصليبية الثالثة :

اشترك في هذه الحرب ثلاثة من أقوى ملوك أوربا ، وهم : قلب الأسد ريكاردوس (ملك إنكلترا) وفردريك بارباروسا (ملك ألمانيا) وفيليب أغسطس (ملك فرنسا) ، وفي الطريق إلى فلسطين غرق فردريك في نهر سالون (قره صو) القريب من أنطاكية حين كان يستحم فيه ، وتلاقت الجيوش حول عكا تُحسِّم حصارها ويقودها الملك غوى ناقضاً عهده لصلاح الدين ، وضرب صلاح الدين معسكره في مواجهة العدو ، واستمر الحصار والقتال سنتين (١١٨٩ - ١١٩١ م) كانت أساطيل الصليبيين في أثناءهما تحميهم من البحر وتنقل إليهم الأقوات ، كما كان السباحون والحمام وسائل اتصال بين المحاصرين وصلاح الدين الذي كان يشغل الفرنج بالقتال ليفرج عن المحاصرين ، وكان بحارة من مسيحيي بيروت يلبسون ألبسة الفرنج ويحملون الغذاء لمعونة عكا المحاصرة ، كما كان نصارى العرب مأموري إعاشة صلاح الدين وخزنة أمواله في حيفا ، ونشد صلاح الدين المدد من الخليفة في بغداد ومن سلطان مراکش على غير جدوى ، على حين كانت الإمدادات العسكرية تتوالى بالبحر على الفرنج ، ومع أن صلاح الدين أحرز في أثناء القتال انتصارات باهرة فإن الحامية العسكرية العكية قد اضطرها الجوع ونفاد العتاد والقتال الطويل المضنى إلى الاتفاق على التسليم وإطلاق سراحها في مقابل مبلغ

من المال ، وبما أنها لم تستطع دفعه خلال شهر أمر قلب الأسد بذبحها ، وهي تبلغ ٢٧٠٠ أسير، ولكن القتال لم ينته ، وتعددت جبهاته إلى أن اقترح ريكاردوس (قلب الأسد) المهادنة ، فاتفقا على وقف القتال (١١٩٢ م) ، وقضى الاتفاق بترك القدس للمسلمين على أن يسمح للمسيحيين بالزيارة والحج ، ويحتفظ الصليبيون بالساحل من عكا إلى يافا ، ويظل الساحل من عسقلان جنوباً لصلاح الدين ، وغادر ريكاردوس البلاد ، وراح صلاح الدين يتفقد الحصون والقلاع ، وقد سنّ في فلسطين سنة المواسم الشعبية تقام في أماكن مختلفة وتوارىخ متعددة مع جعلها تابعة لموسم القدس الذي يكون في عيد الفصح حيث يتوافد الأوروبيون لزيارة القدس فيرون مظاهر منعة العرب وقوتهم ، وأن البلاد ثكنة عسكرية ، كما أن صلاح الدين بعد حطين أسكن القبائل العربية بالأماكن الشاغرة وأقطعها لهم ، وغادر صلاح الدين فلسطين إلى دمشق حيث توفي سنة (١١٩٣ م) ودفن فيها ، وكان في الثالثة والخمسين من سنه ، وفقد العرب بوفاته الزعيم الموحد .

الحرب الصليبية الرابعة :

انتهز الفرنج ما تلا وفاة صلاح الدين من شقاق بين ورثته وخلفائه فاستردوا بعض المدن كصفد وطبرية ، وأقبل إمبراطور ألمانيا وملك صقلية (فردريك الثاني) لاسترداد بيت المقدس ، وقد تلاقى في غزة هو والملك الكامل واتفقا على أن يستولى فردريك على القدس وتبقى مدن الشاطئ بيد اللاتين وتعطى الناصرة وبيت لحم للإمبراطور ، وذلك على أن يحتفظ المسلمون بالأماكن الإسلامية المقدسة في القدس وتبقى سائر أنحاء فلسطين بيدهم ويساعد فردريك الملك الكامل ضد أعدائه ، وقد توج فردريك في كنيسة القيامة ، ثم غادر القدس في العام التالي ، على أن المسلمين لم يلبثوا أن استردوا القدس ، وقد استعان ملك

مصر الملك الصالح أيوب بالحوار زميين الهاربين من وجه ملك التتر جنكيزخان في محاربة الفرنج والاستيلاء على غزة واسترداد القدس وفتح دمشق .

التتر :

دمر التتر المغول بغداد وقضوا على الخلافة العباسية ، وراح هولاء كويجتاح حلب وحارم وحماة في وحشية وتدمير وسفك دماء ، ثم عاد بعد أن عهد إلى القائد كتبغا باجتياح سورية فاحتل دمشق وقتل الملك الناصر وبه انقرضت الدولة الأيوبية .

وانتقل الحكم في مصر من أيدي الأيوبيين إلى المماليك ، فسارع ملك مصر المملوك قُطُز إلى خوض معركة فاصلة مع التتر في عين جالوت القريبة من الناصرة ، وكان لقائد طليعته الظاهر بيبرس فضل في سحق الغزاة وقتل قائدهم كتبغا وتعقب فلولهم وإنقاذ البلاد من وحشيتهم (١٢٦٠ م) ، وقد خلف الظاهر قُطُز على العرش فأعاد الوحدة بين مصر وسورية وتفرغ للصليبيين حتى تهاوت مدنهم أمامه ، فانترع الشوبك واحتل الكرك (١٢٦٣ م) وقيسارية وصفد ويافا (١٢٦٨ م) ، وجدد بناء قبة الصخرة ، وظلت عكا بيد الصليبيين إلى أن فتحها الأشرف صلاح الدين بعد حصارها وضربها بالخبانيق (١٢٩١ م) ، ثم تمَّ إخلاء صور وصيدا وبيروت وطرسوس من الصليبيين ، وأسدل الستار على آخر مشهد من تلك الحروب الشعواء بين الشرق والغرب .

(و) العهد العثماني

بعد ما فتح السلطان سليم سورية أقبل على فلسطين والتقى قرب اللجون بجيش سلطان المماليك طومان باي ، فهزمه وكر على المدن الفلسطينية فاستولى

عليها ثم زحف إلى مصر ففتحها وعاد إلى الآستانة ، وهكذا دخلت فلسطين في حوزة الدولة العثمانية ، ومن أهم مآثرها ذلك السور الذي بناه سليمان القانوني حول القدس (١٥٤٢ م) ، ومن أهم الأحداث السياسية في العهد العثماني ظهور شخصين في فلسطين مثلاً على مسرحها دوراً مهماً أولهما : ظاهر العمر ، شيخ صفد الذي ضم إليه طبرية وخضعت له نابلس والناصرة ، وعكا (١٧٥٠ م) فحصنها وجعلها مقره مع استمرار أدائه التزاماته المالية إلى الدولة العثمانية ، وحدث أن اشتبكت الدولة العثمانية وروسيا في حرب في عهد كاترينا فانهز على بك ، أحد المماليك بمصر ، الفرصة وأرسل نائباً عنه اسمه أبو الذهب لاحتلال سورية وإعادتها إلى حكم المماليك ، فحالفه ظاهر العمر الذي استعان بدوره بالأسطول الروسي على احتلال صيدا وصور (١٧٧٢ م) ولكن الدولة العثمانية لم تلبث أن أرسلت إلى والي الشام نجدات بحرية وعسكرية استردت صيدا وصور وحاصرت ظاهر العمر في عكا حصاراً انتهى بالاستيلاء عليها وبقتل ظاهر العمر .

وثانيهما : أحمد الجزار الذي كان مملوكاً لعلي بك وجلاداً استحق لقب الجزار ، فقد هرب من مصر إلى سورية والتحق بالجيش السوري الذي استرد صيدا من ظاهر العمر ، فعين حاكماً لصيدا بسبب بلائه الحسن في قتال ظاهر العمر ، ثم خلفه على عكا فأجاد تحصينها وأنشأ أسطولاً صغيراً وبني جامعته المشهور باسمه فيها ، ثم عينه السلطان العثماني والياً على دمشق (١٨٧٠ م) فشمل نفوذه سورية كلها ولع اسمه في رد نابليون عن عكا (١٧٩٩ م) .

نابليون في فلسطين :

بعد أن احتل نابليون مصر ، صار لا بدَّ له في طريقه إلى الهند من احتلال فلسطين ، فاحتل العريش فغزة فالرملة ، ثم حاصر يافا التي كانت تدافع عنها (٢)

حامية من جنود الجزائر ، وبعد تضييق ومجاعة طلبت الحامية تأمينها على حياتها لقاء تسليمها فأجيبته إلى طلبها ، واستأمن لنابليون أربعة آلاف جندي ، ولكنه أمر بقتلهم جميعاً في ١٠ من آذار (مارس) ١٧٩٩ م ، وراح يحاصر عكا التي كان الجزائر يدافع عنها براً ويساعده في الدفاع عنها بحراً الأسطول البريطاني الذي كان يقوده السر سدي سميت ، فاستمات المدافعون لعلمهم بمصير حامية يافا على الخصوص ، وفي أثناء الحصار أرسل نابليون فريقاً من جيشه فاحتل الناصرة وصفد ، أما عكا فقد استمر حصارها نحو شهرين اقتحم جنود نابليون في نهايتها خنادق المدينة وأوشكوا أن يحتلوها لولا استبسال المحاصرين في الدفاع ، حتى اضطروه إلى فك الحصار عنها والرجوع إلى مصر خائباً يفتك الطاعون بجنده .

إبراهيم باشا في فلسطين :

وبعد ما أباد محمد علي المماليك في مصر طمع في توسيع ملكه ، فجهز إلى سورية جيشاً بقيادة ابنه إبراهيم باشا ، ففتح العريش وغزة والرملة ، ونزل إبراهيم باشا يافا بحراً ، ثم فتحت نابلس والقدس وحوصرت عكا (١٨٣١ م) التي فتحت بعد احتلال دمشق وهزيمة الجيش العثماني في حمص ، وتوالت فتوحاته حتى ما وراء قونية إلى أن حملته إنكلترا وروسيا والنمسا على الارتداد (١٨٤٠) خشية قيام إمبراطورية عربية .

لقد حكم إبراهيم باشا في فلسطين عشر سنوات مملوءة بالشدة والبطش وفرض الضرائب الجديدة والتجنيد الإلزامي مما أدى إلى ثورات في نابلس والخليل امتدت إلى لبنان وشرق الأردن فاشتغل في قمعها حتى استعادت الدولة العثمانية فلسطين ، ولكن البلاد لم تتقدم في عهداها ، وكان لها نصيبها من تلك الفوضى التي ضربت أطنابها في الدولة العثمانية كلها ، وظل الحكم مطلقاً تقريباً

والوجهات والروح العشائرية لها نفوذها إلى أن أعلن الدستور في سنة ١٩٠٨ واشتدت المطالبة بالإصلاح ووضعت الحكومة قانون الولايات وبه منحت الولايات سلطة إنشاء حكومات محلية ، ومهما يكن الأمر في تطبيق الدستور والقوانين الإصلاحية فإن فلسطين ظلت في العهد العثماني محافظة على طابعها العربي المحض .

الخلاصة : ح

مما سردناه من تاريخ فلسطين يتبين لنا أن هذه البلاد العربية توالى عليها الموجات العربية قبل الفتح الإسلامي وبعده ، وأن أربعة عشر قرناً من الفتح الإسلامي حتى دخول الإنكليز كانت كافية لتوطيد عروبتها وتوطيداً تتلاشى أمامه جميع المزاعم التاريخية الصهيونية .

الحركة العربية وفلسطين

المنظمات العربية :

لقد سرت الروح العربية في الجزء العربي من الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر ، وجاء إعلان الدستور العثماني في سنة ١٩٠٨ وما كفله هذا الدستور من حريات مؤذناً بنشاطها ، ومما أذكاهاروح العنصرية التركية لدى رجال الترك ، وقوة النزعة القومية الطورانية فيهم مما أحدث رد فعل قوى بين مثقفي العرب ، فراحوا ينشئون الجمعيات والأحزاب العلنية والسرية ، وكانت الحركة في البدء دعوة إلى الإصلاح ومطالبة بالحكم الذاتي ويجعل اللغة العربية لغة رسمية في البلاد العربية ولا سيما في التدريس ، ثم تطورت إلى دعوة إلى الاستقلال وعمل في سبيل الحرية .

فن المنظمات العلنية « المنتدى الأدبي » في إستانبول وكان يضم العرب — ولا سيما الطلاب — المقيمين بها ، ومنها « حزب اللامركزية الإدارية » وكان يدعو إلى إدارة المملكة على أساس لا مركزي ، ومن الجمعيات السرية « العربية الفتاة » التي أسسها في باريس (١٩١١) الشباب الذين يدرسون في معاهدها العالية ، وهذه كانت تهدف إلى استقلال العرب ، وقد دعا مؤسسوها وآخرون إلى مؤتمر عربي عقد في باريس حضره ممثلون عن سورية ولبنان والعراق والمهجر واتخذت فيه قرارات طالبوا فيها بالإصلاح وبحق العرب في الاشتراك الفعلي في إدارة المملكة وباللامركزية ويجعل اللغة العربية رسمية في الولايات العربية وبأن تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية

إلا في الظروف الاستثنائية، ومن الجمعيات السرية جمعية «العهد» التي تأسست في الآستانة وكانت تضم الضباط العرب في الجيش العثماني، وقد اشترك الفلسطينيون باعتبارهم عرباً في جميع هذه المنظمات وأسهموا في قسط وافر في الحركة القومية العربية.

ونشبت الحرب العالمية الأولى واتجهت أنظار أحرار العرب إلى شريف مكة الحسين بن علي لتحقيق أمانهم القومية.

وعود الإنكليز :

اتصل الشريف حسين بالإنكليز سرّاً وجرت مراسلات بينه وبين نائب ملك بريطانيا بمصر، السر هنري مكماهون، حول الشروط التي يشترطها العرب للقيام بالثورة على الترك والانضمام إلى الحلفاء، وقد طالب الشريف حسين في رسائله بأن تعترف بريطانيا باستقلال البلاد العربية من مرسين وأضنة شمالاً حتى البحر الهندي جنوباً، ومن فارس وخليج البصرة شرقاً حتى البحر المتوسط والبحر الأحمر غرباً (باستثناء عدن)، ولكن مكماهون بعد ما وكده رغبة بريطانيا في استقلال البلاد العربية طلب إرجاء البحث في الحدود، فأصر الحسين على تعيين الحدود فأجاب مكماهون بأن إنكلترا مستعدة للاعتراف باستقلال العرب في نطاق الحدود المقترحة على أن تستثنى بعض الأقسام الواقعة في غرب دمشق وحمص وحماة وحلب بزعم أنها ليست عربية محضة مشيراً إلى مصالح فرنسا فيها، فأجابه الحسين باستحالة التنزل عن بيروت وسائر السواحل السورية لأنها عربية صرفة، لا فرق فيها بين المسلم العربي والمسيحي العربي، فأجاب مكماهون في ٣٠ من يناير (كانون الثاني) ١٩١٥ بأن بريطانيا أحاطت علماً بما ذكره الحسين وجعلته موضع عنايتها الخاصة، كما وكده أن بريطانيا لن تعقد صلحاً ما لم يحو شروطاً تضمن حرية الشعوب العربية.

شهداء القضية العربية :

اختارت الحكومة العثمانية وزير البحرية أحمد جمال باشا قائداً عاماً للجيش الرابع في البلاد العربية ، وقد توجه إلى فلسطين لاجتياز قناة السويس والحملة على مصر ، ولكن الحملة حبطت ، ولمس أحمد جمال باشا قوة الحركة العربية فعمد إلى إخراج الوحدات العسكرية من سورية وإحلال الوحدات التركية محلها ، ثم أمر بالقبض على عدد وافر من أحرار بلاد الشام (سورية وفلسطين ولبنان) وذوى المكانة فيها وأمر بمحاكمتهم عسكرياً أمام محكمة عرفية انعقدت في عاليه ، وجرت محاكمتهم شكلاً ، ثم قضت بموت الكثيرين منهم ، وفي ٢١ من أغسطس ١٩١٥ علق على أعواد المشانق في بيروت أحد عشر من رجالات العرب ، وفي ٦ من آيار (مايو) ١٩١٥ شنق واحد وعشرون من أركان الحركة العربية ، سبعة منهم شنقوا في دمشق وأربعة عشر شنقوا في بيروت ، وكان بينهم أعضاء من مجلسي النواب والأعيان وقواد وضباط وقضاة وأدباء ، وقد توسط الشريف حسين وابنه فيصل لدى أحمد جمال للحيلولة دون تنفيذ حكم الموت ولكن على غير جدوى ، فكان ذلك من أهم مسوغات الثورة ودواعي الإسراع في إعلانها .

الثورة العربية :

أعلنت الثورة في مكة في ١٠ من حزيران (يونيو) ١٩١٦ م ، (٩ من شعبان ١٣٣٤ هـ) بإطلاق النار على الثكنات العسكرية وضرب الحصار على الحاميات التركية حتى تم الاستيلاء على مكة فجدة فالطائف ، وتولى فيصل بن الحسين قيادة جيش الثورة زاحفاً نحو الشمال ، وأخذ الشباب العرب يلتحقون بالثورة ،

وهرب إليها كثيرون من الكتائب العسكرية التركية كما انضم إليها ضباط العرب وجنودهم الذين وقعوا أسرى بيد الحلفاء وكلهم ينشدون استقلال العرب . كان احتلال الثائرين ميناء العقبة في تموز (يولييه) ١٩١٧ م إيذاناً بتحول الثورة من ميدان الحجاز إلى بلاد الشام متطلعين إلى دمشق ، متوسلين إلى ذلك بنسف الجسور والقطارات والمحطات وقتال الحاميات التركية وأسرها ، وقد التحقت بالثورة قبائل من شرقي الأردن ثم من فلسطين وسورية ، وغدا جيش الثورة هو الجناح الأيمن لجيش الحلفاء الزاحف من مصر إلى فلسطين بقيادة الجنرال ألنبي ، ولقد اجتاز ألنبي بجيشه سيناء نحو غزة فاحتلها بعد قتال عنيف وزحف شمالاً فاحتل الخليل ويافا وبيت لحم ، ثم احتل القدس في ٩ من كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٧ ، وكان المتطوعون العرب في أثناء ذلك يتدفعون على جيش الثورة بدافع من نزعتهم الاستقلالية واطمئناناً إلى وعود الحلفاء ، واستمرت الحركتان العسكريتان ، البريطانية غربي الأردن والعربية شرقيه ، فاحتلت الأولى ، بعد قتال عنيف ، الناصرة وبيسان ف نابلس وحيفا وعكا ، واحتلت الثانية معان وتوالت انتصاراتها حتى درعا ، وفي ١ من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨ دخل فيصل دمشق على رأس كتيبة من قوات الثورة ، ثم أوغلت قوات الثورة في سورية ، فاحتلت حمص وحماة وحلب ، على حين احتلت القوات البريطانية القسم الساحلي من عكا فصور فصيدا فبيروت فطرابلس ، وبذلك زال الحكم العثماني عن بلاد الشام بعد أربعة قرون .

نرى مما تقدم أن الثورة كانت استقلالية عربية ، غير إقليمية ، اشترك فيها ثائرون من العراق وسورية وفلسطين ولبنان ، ويدل على طابعها العربي علمها ذو الألوان الأربعة التي يمثل كل لون منها شعاراً لعهد من عهود دولة العرب في إبان مجدها ، وحسبنا في الإشارة إلى ما أدته الثورة من خدمة عسكرية أن

نذكر ما قاله اللنبي في تقريره الرسمي إلى وزارة الحربية البريطانية في ٢٨ من تموز (يولييه) ١٩١٨ : « لقد ساعد الجيش العربي الحلفاء مساعدة كبيرة في الحصول على نتائج فاصلة في الحرب » .

المؤامرات الاستعمارية :

بينما كانت المفاوضات تجري بين العرب والإنكليز على أساس الاعتراف للعرب باستقلالهم في مقابل ثورتهم على الترك وانضمامهم إلى الحلفاء وتسفر عن تلك الوعود التي أشرنا إليها ، كان الحلفاء يجرون فيما بينهم مفاوضات سرية لاقتسام البلاد العربية وتوزيع ميراث الدولة العثمانية عليهم ، وقد أسفرت عن اتفاقات تناقض ما قطعوه للعرب من عهود ، وكان أول هذه الاتفاقات الاتفاق المعروف باتفاق سايكس بيكو^(١) الذي أبرم بين فرنسا وبريطانيا في ٢٦ من آيار (مايو) ١٩١٦ وأقرته روسيا القيصرية ، وهذا الاتفاق يقطع أوصال البلاد العربية ويحول دون قيام دولة واحدة في البلاد التي تحررت من الحكم العثماني ، والحدود التي رسمها للتجزئة هي الحدود التي قامت على أساسها الدول العربية في الهلال الخصيب فيما بعد ، ويقضي الاتفاق بأن تكون سورية الساحلية من الناقورة إلى الإسكندرونة ومنطقة الموصل في العراق حصّة فرنسا ، ويكون العراق من شمال بغداد حتى خليج البصرة ، وما بين البصرة والمنطقة الفرنسية ، وميناء حيفا وعكا حصّة بريطانيا ، وفرنسا وبريطانيا أن تحكما في منطقتيهما مباشرة ، أو بالواسطة ، وأما فلسطين (عدا حيفا وعكا) فتنشأ فيها إدارة دولية ، وتقوم دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية في داخل سورية تحميها فرنسا وبريطانيا على أن يكون لفرنسا في شمال هذه الدولة (أي في دمشق وحلب والموصل) ولبريطانيا في جنوبها (أي في شرقي الأردن حتى الشمال الشرقي لبغداد) نفوذ وحق الأولوية في مشروعاتها الاقتصادية^(٢) .

(١) سمي باسم المفاوضات الإنكليزية - مارك سايكس والمفاوض الفرنسي جورج بيكو .

(٢) انظر إلى الخريطة - ١

بنود ويلسن :

وحدث بعد أن أبرم هذا الاتفاق الجائر أن انحازت الولايات المتحدة إلى الحلفاء وأعلن الرئيس ويلسن شروطه الأربعة عشر ، وفيها ما يفيد تأمين الشعوب المسلحة عن تركيا على استقلالها (البند ١٢) ، وفيها ما يضمن للحكومات الصغيرة والكبيرة استقلالها (البند ١٤) ، فأحيت هذه البنود آمال الشعوب الضعيفة .

الحسين واتفاق سايكس بيكو :

ظل اتفاق سايكس بيكو سرياً عدة أشهر إلى أن كانت الثورة الروسية واستولى الحزب البلشفي على الحكم فأذاع الوثائق السرية المحفوظة في وزارة الخارجية القيصرية ومنها اتفاق سايكس بيكو فضحاً لتلك المؤامرة الاستعمارية ، وقد بادر الترك إلى إرسال الاتفاق إلى الحسين ليروه خديعة حلفائه وليغروه بالصلح المنفرد معهم ، فأسرع الحسين إلى مطالبة بريطانيا بتفسير حكاية اتفاق سايكس بيكو فأجيب رسمياً : « إنها لا تمثل اتفاقاً تمّ عقده » ، وأبرق إليه وزير خارجية بريطانيا بلفور في ٨ من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ يبرقية جدهد فيها تعهد بريطانيا السابق للعرب بالحصول على استقلالهم .

الصهيونية

في أثناء قطع تلك العقود للعرب وبعدها كانت تجري بين الإنكليز وزعماء الصهيونية ببريطانيا مفاوضات أسفرت عن تصريح بلفور الذي هو ثمرة الحركة الصهيونية ، فما هي هذه الصهيونية ؟ وما تاريخها ؟
الصهيونية حركة سياسية عدوانية الوسائل والغايات تهدف إلى حشد اليهود في فلسطين وما حولها من البلاد العربية في دولة واحدة ، وقد سميت باسم « صهيون » أحد التلال التي تقوم عليها القدس .

لقد سبقت الصهيونية بمعناها المذكور حركة يهودية ترمي إلى توطين اليهود المشتتين في الدنيا بمكان واحد ، وقد أذكت الاضطهادات التي نزلت باليهود في روسيا وبولونيا ورومانيا هذه الرغبة التي بلغت الذروة على أثر المذابح الروسية سنة ١٨٨٢ مما حفز أحد زعمائهم « بينسك » إلى تأليف كتاب « التحرير الذاتي » قال فيه : « إن العالم يحتقر اليهود لأنهم ليسوا أمة ولأنهم أجناب في كل بلد يعيشون فيه ، والعلاج الناجع لهذا الداء المستعصي هو إيجاد قومية يهودية لشعب يعيش في أرض الوطن » ، ثم تألفت جمعية عشاق صهيون غايتها الحث على إحياء اللغة العبرية والدعوة إلى الهجرة إلى فلسطين واستعمار أراضيها ، وقد عاشت هذه الحركة على هبات المحسنين ، ولا سيما البارون إدموند روتشيلد ، فأنشأت بضع مستعمرات ضئيلة ، ولم تكن الحركة ذات خطورة وهدف سياسي ، وذلك إلى أن ظهر على المسرح تيودور هرتسل

الذى يعتبر مؤسس الصهيونية الأول ، وهرتسل هذا صحفي "يهودى" نمسوى تأثر بحادثة دريفوس اليهودى الفرنسى الذى اتهم بالتجسس لأعداء فرنسا ، ثم انتهت قضيته بعد مراحل من المحاكمات بتبرئته كان رأى العام الفرنسى فى أثناء هذه المحاكمات منقسماً بين مدافع عنه وساخط عليه .

ألّف هرتسل كتاب «الدولة اليهودية» سنة ١٨٩٥ ، وفيه ارتأى أن الحل هو «قيام الدولة اليهودية من أولئك الذين لا يطيقون البقاء فى البلاد التى تضطهدهم ، على رقعة من الأرض متسعة تكفى أمة محترمة» ، وهو فى كتابه لم يعين البقعة المطلوبة ، ولم يحتم أن تكون فلسطين مكان الدولة المنشودة ، واقترح تأسيس وكالة يهودية للتنظيم والمفاوضات السياسية وشركة يهودية تتولى الشؤون الاقتصادية والمالية للحركة ، وعقد المؤتمر الصهيونى الأول فى مدينة بال فى سويسرا ، فرسم للحركة برنامجها موصياً بأن تكون فلسطين ، التى سماها أرض إسرائيل ، مركز الدولة الإسرائيلية ، وفيه تقرر العلم الصهيونى والنشيد القومى ، وأوصى المؤتمر بتأسيس شركة لشراء الأراضى وأعمال الاستعمار ، وتقرر أن يدفع كل صهيونى اشتراكاً سنوياً (الشاقل) يخوله الحقّ بصوت لانتخاب مندوب فى المؤتمر الصهيونى ، وقد قال هرتسل بعد انتهاء المؤتمر : « اليوم أنشأنا الدولة اليهودية » .

اتصل هرتسل بالسلطان عبد الحميد (١٩٠١) ملتمساً منح اليهود امتيازاً بإنشاء مستعمرات يهودية فى فلسطين واعدأ فى مقابل ذلك بدفع إتاوة مالية سنوية وبحمل بنك الاستعمار اليهودى على تقديم قرض إلى الباب العالى ، ولكن السلطان رفض إجابة ملتمسه ، وحدث أن تملك اليهود بعض مساحات فى مرج ابن عامر فاحتجّ النواب العرب فى البرلمان العثمانى (١٩١٢) على ذلك منبهين إلى الخطر الصهيونى ، ولما استعصى على اليهود أمر فلسطين فكروا فى العريش واتصل هرتسل بالحكومة المصرية فرفضت ذلك ، وعرض الإنكليز

على هرتسل امتيازاً باستعمار أوغندا في إفريقيا الشمالية ، وتألفت لجنة فنية لدرس حالة أوغندا ، وتوفي هرتسل (١٩٠٢) ، وقرر المؤتمر رفض المشروع ، وأصر على أن يقوم الوطن القومي اليهودي في فلسطين أو فيما يحاورها من أراض تمهيداً لها ، وقد لقيت الصهيونية في بدء حركتها معارضة قوية من فريق كبير من اليهود أنفسهم ، ولكنها خططت خطوة عملية في المؤتمر الصهيوني المنعقد في لاهاي (١٩٠٨) ، فقد قرر تأسيس شركة للأراضي الفلسطينية وتخصيص قرض يقدمه البنك الوطني اليهودي لبناء حي عصري للمهاجرين بالقرب من يافا (نواة مدينة تل أبيب) ، كما قرر اعتبار العبرية لغة التخاطب الرسمية للصهيونية .

ونشبت الحرب العالمية الأولى ، وقدم الزعيم الصهيوني هربرت صموئيل إلى أعضاء الحكومة البريطانية والنواب مذكرة عرض فيها مشروعاً لتأسيس دولة يهودية في فلسطين تحت إشراف بريطانيا بأوى إليها ثلاثة ملايين أو أربعة ملايين يهودي من المنتشرين في أوروبا ، « ونكون قد أوجدنا في جوار مصر وقناة السويس دولة جديدة موالية لبريطانيا » ، وأخذت المفاوضات تجري بين زعماء الصهيونية وعلى رأسهم أستاذ الكيمياء في جامعة مانشستر ، الدكتور وايزمن ، وبين المسؤولين البريطانيين ، وكانت كلمة وايزمن نافذة بسبب نجاحه في إنتاج مادة الأميتون التي كانت لازمة للمتفجرات ، وقد أسفرت تلك المداولات عن تصريح بلفور الذي لم يصدر إلا بعد جهود بذلت لموافقة فرنسا والولايات المتحدة عليه ، وذلك مع التسجيل هنا أن جمهوراً كبيراً من يهود بريطانيا والولايات المتحدة عارض التصريح خشية أن يؤدي إلى جعل اليهود غرباء في الديار التي يقيمون بها وإلى تهديد مركزهم الذي ظفروا به كمواطنين . لقد صدر هذا التصريح ، الذي يعتبر فاتحة الكوارث على العرب ، في ٢ من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٧ ، أي بعد سنة ونصف سنة من نشوب الثورة

العربية التي قامت على أساس الاعتراف باستقلال البلاد العربية التي تشمل فلسطين ، وفي أثناء حملة الجنرال أللبي في فلسطين ، فجاء مناقضاً لما قطعتة بريطانيا للعرب ، بل عدواناً يهدد قوميتهم ووجودهم .

وعد بلفور

نص الوعد :

وهذه صورة الكتاب الصادر في ٢ من تشرين الثاني (نوفمبر ١٩١٧) موقعاً من بلفور وزير خارجية بريطانيا :

« عزيزي اللورد روتشيلد

« يسرني جداً أن أبعث إليكم باسم حكومة جلالة الملك بالتصريح التالي ، تصريح العطف على الأماني اليهودية الصهيونية ، الذي رفع إلى الوزارة ووافقت عليه :

« إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي ، وسوف تبذل أفضل جهودها لتسهيل بلوغ هذه الغاية ، على أن يفهم جلياً أنه لا يجوز عمل شيء قد يضر الحقوق المدنية والدينية التي للطوائف غير اليهودية في فلسطين ولا الحقوق أو المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلاد غيرها » .

دوافعه :

ويمكن تلخيص الدوافع السياسية التي حفزت الحكومة البريطانية إلى إصداره برغبة بريطانيا في استمالة العناصر الصهيونية القوية في ألمانيا والنمسا خاصة ، وفي سائر أنحاء العالم عامة ، واستجلاب عطف يهود أمريكا في

وقت لم تكن الولايات المتحدة قد قررت فيه خوض الحرب إلى جانب الحلفاء، وقد يكون أهم من هذا ما ارتآه أنصار التصريح من أنه يؤدي إلى جعل فلسطين المتاخمة لقناة السويس منطقة نفوذ بريطانية تحمي مركزها في مصر وتضمن الاتصال البري بالشرق وتقيم سداً بين موقعها في قناة السويس وموقع فرنسا المقبل في سورية، ثم إن وعد بلفور يمهّد السبيل أمام بريطانيا للمطالبة بأن تكون فلسطين من حصتها حتى تتمكن من تنفيذ وعد بلفور لليهود.

تفنيده:

إن وعد بلفور لم يكن في ذاته التزاماً دولياً، وإنما هو، كما رأينا، مجرد عطف وأمنية وتشجيع من جانب واحد، ولم تكن فلسطين من أملاك بريطانيا حتى يحق لها التصرف فيها، فهي في تصريح بلفور كعبد بما لا تملك، وتب ما ليس لديها، وتبحث في مصير بلد لا سيادة لها عليه.

إن الشخص الذي وُجّه إليه التصريح، وقُطع الوعد على صورة كتاب موجّه إليه، لم يكن ذا صفة دولية، إنه شخص من وجهاء اليهود.

إن عبارة «الوطن القومي» غامضة ولا تفيد معنى محدوداً في القانون الدولي، وإنما هي اصطلاح اخترعه الصهيونيون وتبنته بريطانيا، ثم إن اليهود ليس لهم خصائص أمة تجعل منهم ذوى قومية واحدة، فهم ينتمون إلى دين، وهناك يهود إنكليز ويهود أمريكيان ويهود فرنسيون، ولقد تشتت اليهود منذ ألفي سنة في أنحاء الدنيا تشتتاً ذهب بطابعهم القومي، حتى إن معظمهم يجهلون اللغة العبرانية، وذهب بكل مظهر من مظاهر الانسجام التي يفترض وجودها في الأمة الواحدة، وقد أثبت كثيرون من العلماء والمؤرخين أنه لا علاقة لهؤلاء اليهود بالساميين البتة، وأن الكثرة من يهود أوروبا الشرقية يرجعون بجنسهم إلى قبائل الخزر التي اعتنقت اليهودية في القرن الثامن الميلادي وانتشرت في شرق

أوروبا ووسطها ، فهم لا يمتنون إلى الإسرائيليين القدماء إلا بالدين ، وهو مما لا يُتخذُ أساساً لبناء قومية .

وفي التصريح اشتراطاً ألا يضير قيام الوطن القومي الحقوق المدنية والدينية لطوائف غير اليهودية في فلسطين ، فمع أن اليهود في فلسطين لم يكونوا حين صدور التصريح يزيدون على خمسين ألف نسمة يقابلهم من العرب (٦٥٠) ألف نسمة ، أى إن عدد العرب كان يزيد أكثر من اثنتى عشرة مرة على عدد اليهود ، فإن تصريح بلفور جعل اليهود هم الأصل وتجاهل وجود شعب عربى وتجنب حتى ذكر « عرب » فيه كأنهم هم الأقلية المؤلفة من طوائف متعددة ، وكأن اليهود هم الأكثرية ، ومع أن تأسيس وطن قومى لليهود في فلسطين ، وما يقتضيه من فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتسهيل انتقال الأرض إليهم ، من شأنه أن يلحق الضرر بجميع الحقوق العربية لأنه يهدد كيانهم ، فإن التصريح تعمّد الإشارة إلى « الحقوق المدنية والدينية » مغفلاً « الحقوق السياسية » لما فى لفظة الحقوق المدنية من إيهام مع أنه لم يغفل عن الاشتراط فى التصريح ألا يؤدى إنشاء الوطن القومى إلى الإضرار « بالحقوق السياسية » التى لليهود فى البلدان الأخرى ، فاليهود الأجانب الغزاة يجب أن يشجعوا على الحىء إلى فلسطين وأن يقيموا لهم وطناً قومياً فيها على أنقاض العرب ، على ألا يمس ذلك حقوقاً سياسية اكتسبوها فى البلدان الأخرى ، وفى هذا إغراء لليهود على ازدواج الشخصية وحماية لهم من حرمانهم جنسياتهم ما داموا يعملون للصهيونية ولو هاجروا إلى فلسطين ، ولو أقاموا بها نهائياً ، وأما العرب فيجب أن تُداس حقوقهم السياسية فى وطنهم وفى عقرب دارهم ، فوعده بلفور ، إذن ، باطل من جميع نواحيه .

تطمينات وتوكيدات :

أحدث نبأ التصريح استياءً بالغاً لدى العرب ، وأسرع الحسين فطلب تفسيراً لمعنى هذا الوعد ومداه ، فأوفدت الحكومة البريطانية إليه رسولا رسمياً يؤكد له أنه لن يسمح بإسكان اليهود في فلسطين إلا بالقدر الذي يتفق مع حرية العرب السياسية والاقتصادية وحقوقهم .

وبادر فريق من السوريين المشتغلين بالقضية العربية في القاهرة إلى تقديم مذكرة إلى الحكومة البريطانية يطالبون فيها بإيضاح سياستها بعد انتهاء الحرب ، وقد أفاقهم وهزتهم وثائق سايكس بيكو وتصريح بلفور ، فتلقوا جواباً رسمياً في ١٦ من حزيران (يونيه) ١٩١٨ تؤكد فيه بريطانيا تعهداتها القديمة للعرب ، « وأنها عاملة على تحقيق حرية العرب واستقلالهم ، كما تؤكد أن الحكم في البلاد العربية سيكون وفق رغبات سكانها » .

وزاد في طمأنينة العرب الخطاب الذي ألقاه الرئيس ويلسن في ٤ من تموز (يولييه) ١٩١٨ مؤكداً فيه أن التسوية التي ستقوم بعد الحرب ستكون على أساس حرية الشعوب في تقرير مصيرها ، وأصدرت القيادة العسكرية البريطانية في ٧ من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ بياناً رسمياً عرف بـ « التصريح البريطاني الفرنسي » ووزعته في البلاد العربية ، وفيه تؤكد بأن الغاية التي ترمى إليها فرنسا وبريطانيا من خوض معركة الحرب في الشرق هي تحرير الشعوب التي زحت تحت استعباد الترك تحريراً تاماً ونهائياً ، وتأسيس حكومات وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان ومحض إرادتهم الحرة ، وأن فرنسا وبريطانيا اتفقتا على تشجيع ومساعدة إنشاء حكومات وطنية في الأقطار التي حررت والتي يسعى الحلفاء في تحريرها والاعتراف بهذه الحكومات عند ما تؤسس ومساعدتها ، فهل بعد هذا مزيد من التطمينات والتوكيدات ؟

فلسطين بعد الحرب الأولى اقتسام الغنائم

الإدارة العسكرية:

حينما احتلت القدس أعلن الجنرال أللنبي قيام إدارة عسكرية دعيت باسم « الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة » يديرها مدير عام خاضع للقائد العام أللنبي ، ولما تم احتلال فلسطين في أيلول (سبتمبر) ١٩١٨ شملها الحكم العسكري البريطاني المذكور ، وأما سورية الداخلية ، من العقبة إلى حلب ، فجعلت إدارتها عربية على رأسها فيصل باسم « الإدارة الشرقية لبلاد العدو المحتلة » مع بقائها تابعة للقيادة العامة ، وأما لبنان وسواحل سورية فجعلت إدارتها بيد فرنسا باسم « الإدارة الغربية لبلاد العدو المحتلة » ، فدل هذا التقسيم الإداري على نيات الحلفاء نحو مصير البلاد ، مع أنهم أعلنوا أنها تنظيمات مؤقتة اقتضتها تدابير عسكرية محضة ريثما يقرر مؤتمر الصلح مصيرها .

اللجنة الصهيونية:

كان من الدلائل الأولى على ما تبنته الحكومة البريطانية لفلسطين زيارة لجنة صهيونية برئاسة وايزمن لفلسطين في آب (أغسطس) ١٩١٨ بتحويل وإشراف الحكومة البريطانية ، وكان يرافقها المايجور « أور مسبي غور » ^(١) الموظف البريطاني في وزارة الحربية البريطانية بصفته ضابط ارتباط سياسي لدى اللجنة ، وقد

(١) أصبح وزيراً للمستعمرات سنة ١٩٣٦ .

أخذت تتجول في فلسطين دارسة باحثة مطالبة بإشراكها في الحكم وإدارة البلاد فوراً، مع أن اليهود لم يكونوا يبلغون حينئذ ستة في المئة من مجموع السكان، كما أنها شرعت في تدريب قوة عسكرية، وأقامت نظاماً قضائياً مستقلاً ودائرة للاستخبارات، الأمر الذي استغفر العرب وجعلهم يتبينون ما وراء تصريح بلفور.

مؤتمر الصلح :

انتهت الحرب، وعقد مؤتمر الصلح في فرساي في ١ من كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، وحضره فيصل ممثلاً لأبيه الحسين ملك الحجاز، وألقى خطاباً طالب فيه باستقلال البلاد العربية في آسيا ووحدةها، موضحاً العوامل الثقافية والجغرافية والاقتصادية التي تحتم ذلك، مذكراً بالوعود المقطوعة لها وضرورة تحقيقها.

وقدم المؤتمر الصهيوني إلى المؤتمر في شباط (فبراير) مذكرة طالب فيها بإنشاء الدولة اليهودية في فلسطين وشرقي الأردن وجنوب لبنان. واقترح الرئيس ويلسن إرسال لجنة تحقيق إلى سورية كلها مؤلفة من ممثلي الحلفاء للوقوف على رغبات السكان وتقديم تقرير إلى مؤتمر الصلح، وقد أقر المجلس الأعلى للحلفاء الأربعة (أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا) هذا الاقتراح وترك لكل دولة اختيار ممثليها في اللجنة، واختار الرئيس الأمريكي ويلسن الدكتور كنف والمستر كرين، ولكن الإنكليز والفرنسيين والصهيونيين لم يلبثوا أن قاوموا فكرة إيفاد لجنة تحقيق ليقينهم بأن نتيجة الاستفتاء لن تكون في مصلحتهم الاستعمارية، وامتنعت بريطانيا وفرنسا عن اختيار مندوبيهما، ولكن الرئيس ويلسن أمر مندوبيه بالسفر مع مستشاريهما، ودعيت اللجنة باسم عضويها، أي «لجنة كنف - كرين».

المؤتمر السوري :

وعاد فيصل إلى دمشق منتظراً وصول اللجنة ، ودعى إلى دمشق مندوبون عن سورية ولبنان وفلسطين حيث عقدوا مؤتمراً عرف باسم « المؤتمر السوري » وقد اتخذ لنفسه سلطة مجلس نيابي وجمعية تأسيسية .

انعقد المؤتمر السوري في حزيران (يونيه) ١٩١٩ للإعراب عن رغبات الشعب السوري أمام لجنة الاستفتاء الأمريكية ، ولتعيين شكل الحكومة السورية ووضع دستور لها ، وقد قرّر رفض اتفاق سايكس - بيكو ووعده بلفور وكل مشروع يرمي إلى تقسيم سورية وإنشاء دولة يهودية في فلسطين ، وأعد مذكرة بمطالب الأمة لتقدم إلى لجنة التحقيق وفي مقدمتها الاستقلال التام ورفض الصهيونية والوطن القومي اليهودي .

لجنة كنغ - كرين :

زارت اللجنة فلسطين وسورية واتصلت بجميع ممثلي الشعب وطبقاته ، ثم عادت فقدمت تقريرها إلى وفد الولايات المتحدة لدى مؤتمر الصلح ، وقد جاء فيه أن الرأي متفق في سورية كلها على المطالبة بالاستقلال ورفض الحماية في ثوب الانتداب ، وفيما يتعلق بفلسطين فإن اللجنة أعربت في تقريرها عن اقتناعها « بأن الصهيونية اعتداء شنيع على حقوق الشعب وشذوذ عن المبادئ التي أعلنها الحلفاء والرئيس ويلسن » ، كما أنها أوصت بأن تحل المجرى نهائياً وأن تنبذ فكرة جعل فلسطين دولة يهودية ، وطبعي ألا يروق هذا التقرير أولى الأمر في مؤتمر الصلح فأمروا بحفظه وأهملوه .

ميثاق عصبة الأمم والانتداب :

راحت بريطانيا وفرنسا تتفاوضان في توزيع التركة بينهما فاتفقتا فيما بينهما

على أن تنتزل فرنسا عن الموصل لبريطانيا ، وأن توافق على وضع فلسطين تحت سيطرة بريطانيا ، وفي مقابل هذا لا تعارض بريطانيا فرنسا في السيطرة على سورية ، وفي ٢٨ من حزيران (يونيه) ١٩١٩ تم التوقيع في مؤتمر فرساي على ميثاق عصبة الأمم ، والذي يتعلق بموضوعنا من هذا الميثاق هو المادة ٢٢ التي بنى عليها صك الانتداب ، وهي :

(أ) إن المستعمرات والأقطار التي قضت نتائج الحرب الأخيرة بخروجها من سيادة الدول التي كانت تحكمها والمأهولة بشعوب لا تزال غير قادرة على الوقوف منفردة في معترك الحياة الجديدة ، يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل : إن خير هذه الشعوب وتقدمها وديعة مقدسة في عنق الحضارة فيجب أن تدرج في هذا الميثاق الضمانات للقيام بحق هذه الوديعة .

(ب) إن الطريقة المثلى لتطبيق هذا المبدأ عملياً هي أن يعهد في تدريب هذه الشعوب إلى الأمم الراقية التي تمكنها مواردها أو خبرتها أو موقعها الجغرافي من الاضطلاع بهذه المسؤولية أحسن من غيرها ، وتكون هي مستعدة لقبول هذه المسؤولية ، وأن تكون ممارسة هذا التدريب بصفتها منتدبة عن عصبة الأمم .

(ج) ولا بد لصفة هذا الانتداب من أن تختلف بحسب درجة الشعب في الرقي وموقع القطر الجغرافي وأحواله الاقتصادية وغير ذلك من مثل هذه الأحوال .

(د) إن بعض الجماعات التي كانت من قبل تابعة للإمبراطورية العثمانية قد وصلت من الرقي إلى درجة يستطيع عندها الاعتراف بقيامها بصفة أمم مستقلة على أن تتولى إسداء المشورة والمساعدة الإدارية لها دولة منتدبة ، وذلك إلى الوقت الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف وحدها ، على أن يكون لرغائب هذه الجماعات اعتبار رئيسي في اختيار الدولة المنتدبة .

أما الفقرة السابعة في هذه المادة فتنص على أنه : « في كل حالة انتدابية يجب على الدولة المنتدبة أن تقدم إلى مجلس عصبة الأمم تقريراً سنوياً عن

القطر الموضوع في عهدها » ، وتقضى الفقرة التاسعة بأن « تشكل لجنة دائمة لتتلقى وتفحص التقارير السنوية للدول المنتدبة وتقدم مشورتها إلى المجلس في جميع الأمور المتعلقة بمراعاة الانتدابات ».

إعلان الاستقلال :

وبما أن الفقرة الرابعة من هذه المادة قد جعلت رغبات البلاد المنسلخة عن الدولة العثمانية في اختيار الدولة المنتدبة أمراً رئيسياً فإن رغبات العرب تجلت أولاً في استفتاء لجنة كنف - كرين التي أشرنا إليها ، وتجلت بصورة خاصة في القرار التاريخي الذي اتخذته المؤتمر السوري والذي يقضى بإعلان استقلال سورية ومنها فلسطين ، وقد تلى قرار إعلان الاستقلال في ٨ من آذار (مارس) ١٩٢٠ من شرفة بلدية دمشق باحتفال كبير ، فنودي بفيصل ملكاً على سورية ، والقرار يشير إلى شمول الاستقلال فلسطين باعتبارها جزءاً من سورية كما أنه يعلن « رفض مزاعم الصهيونيين بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم » .

مؤتمر سان ريمو :

إن بريطانيا وفرنسا لم تعترفا بشرعية قرار المؤتمر السوري ، وقدمت الجمعية الصهيونية إلى مجلس الحلفاء مذكرة باختيار بريطانيا دولةً منتدبة على فلسطين ، ثم انعقد المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو في ٢٥ من نيسان (أبريل) ١٩٢٠ ، فقرر وضع سورية ولبنان معاً تحت الانتداب الفرنسي ووضع العراق تحت الانتداب البريطاني ، أما فلسطين فقد جعلت تحت الانتداب البريطاني على أن تلتزم بريطانيا تنفيذ وعد بلفور^(١) ، وقد جاءت قرارات مؤتمر سان ريمو مخالفة لجميع العهود والمبادئ التي أعلنها الحلفاء ، واستهانة

(١) انظر إلى الخريطة - ٢

برغبات السكان ، وهي على الأقل فيما يتعلق بفلسطين مخالفة " للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم الذي اعترف مبدئياً باستقلال البلاد المنسلخة عن تركيا علما كونها تفصل فلسطين عن سورية وسائر البلاد العربية .

وقد أسفر الأمر عن احتلال فرنسا لسورية كلها إثر واقعة ميسلون التي استشهد فيها وزير الدفاع السوري يوسف العظمة في ٢٤ من تموز (يولييه) ١٩٢٠ .

وأما في فلسطين فقد جاء هذا القرار الجائر إيداناً بصراع عنيف مستطيل بين العرب من جهة والصهيونيين والاستعمار البريطاني من جهة أخرى .

صك الانتداب الفلسطيني

مقدمته :

وضعت بريطانيا مشروع صك الانتداب على فلسطين وعرضته على مجلس عصبة الأمم فأقره في ٢٤ من تموز (يولييه) ١٩٢٢ وهو يكاد يكون صورة عن المشروع الذي كانت الجمعية الصهيونية ^(١) قد عرضته على مؤتمر الصلح في شباط (فبراير) ١٩١٩ .

وصك الانتداب هذا يقع في ثمان وعشرين مادة ، وقد استهل بالإشارة إلى وعد بلفور وموافقة دول الحلفاء الكبرى عليه ، على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذه ، وإلى أن ذلك اعتراف « بالصلة التاريخية » التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين ، وإلى أن دول الحلفاء اختارت بريطانيا منتدبة على فلسطين ، وأن بريطانيا قبلت ذلك وتعهدت بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم ، ولذلك فإن مجلس عصبة الأمم قد حدد نصوصه بحسب المادة ٢٢ من ميثاقه .

نصوصه :

ونذكر هنا من مواده ما له علاقة بموضوعنا :

١ — للدولة المنتدبة السلطة التامة في الاشتراع والإدارة إلا فيما قيدها به هذا الصك .

(١) في مذكرات وايزمن أن اليهودي الأمريكي بنيامين كوهين كان يتولى مع سكرتير اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية وضع صك الانتداب ، الاتفاق على نصوصه .

٢ - تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي ، كما جاء في ديباجة هذا الصك ، وعن ترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، وتكون مسؤولة أيضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين .

٣ - يعترف بوكالة يهودية صالحة كهيئة عمومية لإسداء المشورة والمعونة إلى إدارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعاً دائماً لمراقبة الإدارة ، ويعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ، وعليها أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة جلالته البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يرغبون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي .

٦ - على إدارة فلسطين ، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالي الأخرى ، أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة ، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة حشد اليهود في الأراضي بما فيها أراضي الحكومة والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العامة .

٧ - على إدارة فلسطين أن تتولى مسؤولية سن قانون للجنسية ، ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص من شأنها أن تسهل لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم اكتساب الجنسية الفلسطينية .

١٢ - تنص على تبعة الدولة المنتدبة في المحافظة على الحقوق الموجودة بالنسبة إلى الأماكن المقدسة والمواقع الدينية في فلسطين وضمان الوصول إليها وحرية

العبادة فيها مع مسؤوليتها أمام عصبة الأمم عن ذلك كله .

١٤ - تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة للدرس وتحديد وتقرير الحقوق والدعاوى المتعلقة بالأماكن المقدسة ، وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لإقرارها ، ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها من غير موافقة المجلس المذكور .

٢٢ - يجب أن تكون الإنكليزية والعربية والعبرية لغات فلسطين الرسمية ، وكلّ كلام أو نقش بالعربية على طوابع أو دمنغة أو عملة في فلسطين يجب أن يكرر بالعربية ، وكلّ كلام أو نقش بالعبرية يجب أن يكرر بالعربية .

٢٥ - يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن تؤجل أو تمتنع عن تطبيق ما قد تعتبره من شروط هذا الانتداب غير قابل التطبيق على الأحوال المحلية القائمة في البلاد الواقعة بين نهر الأردن والحدّ الشرقي لفلسطين ، ولها أن تتخذ من التدابير لإدارة تلك الأقطار ما قد تعتبره ملائماً لتلك الأحوال .

شرقي الأردن :

واستناداً إلى المادة ٢٥ من صكّ الانتداب وافق مجلس عصبة الأمم في ١٦ من أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢ على استثناء منطقة شرقي الأردن من تطبيق المواد المتعلقة بإنشاء وطن قوميّ يهوديّ في صكّ الانتداب ، ووافق المجلس في الوقت نفسه على تصريح من الحكومة البريطانية ينص على أنها تقبل المسؤولية الكاملة بصفتها دولة منتدبة على شرقي الأردن .

لقد جرى هذا مع أن شرقي الأردن كان جزءاً من سورية الداخلية إلى آخر العهد الفيصلي ، ولكن الإنكليز بادروا بعد احتلال الفرنسيين دمشق إلى اعتبار فلسطين التي عهد إليهم في الانتداب عليها شاملةً لشرقي الأردن وغربه مع اعترافهم بقيام حكومة وطنية فيها بإمارة الأمير عبد الله بن الحسين ، ثم

تطورت العلاقات بين شرق الأردن وبريطانيا إلى أن انتهت بعقد معاهدة اعترفت فيها باستقلال شرق الأردن وملكية الملك عبد الله عليها ، وغدت تدعى « المملكة الأردنية الهاشمية » .

تنفيذ الصك :

إن جميع ما قلناه في بطلان تصريح بلفور يصح أن يقال في بطلان صك الانتداب الذى أدمج فيه التصريح المذكور .
ونأتى إلى ديباجة الصك فنجدها تشير إلى أن دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن تعهد بمسؤولية تنفيذ الوعد إلى بريطانيا ، وقد اختارتها دولة منتدبة على فلسطين ، فالمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم قد جعلت لرغبة السكان الأصليين المقام الأول فى اختيار الدولة المنتدبة ، والعرب الذين هم أصحاب البلاد لم يختاروا بريطانيا منتدبة عليهم ، فاختيار بريطانيا بالذات إنما هو وليد رغبة الجمعية الصهيونية ، تلك الرغبة التى أصرت عليها بريطانيا بحافز من مطامعها الاستعمارية وحققها الحلفاء ووافقت عليها العصبة .

التنفيذ التاريخي :

وأشارت ديباجة الصك إلى الاعتراف « بالصلة التاريخية » التى تربط الشعب اليهودى بفلسطين ، باعتبارها أهم الأسباب التى تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومى فيها ، فهذا السند التاريخى أسطورة تكذبها الحقائق التاريخية التى تدل على أن اليهود ليسوا سكان فلسطين الأصليين ، وإنما هم طارئون عليها ، ولم يملكوا إلا جزءاً منها ، ولم تكن لهم فيها ، فى أى وقت من الأوقات ، أكثرية ، وقد رأينا أن مملكتهم ووحدهم لم تدوم إلا أمداً قصيراً ، أى عهد داود وسليمان ، وأنهما ما كانتا إلا فى فترة ضعف

مصر والعراق والشام ، ثم انشطروا إلى دويلتين كانتا على خلاف ونزاع مستمر ، ورأينا أن مدة إقامة اليهود في فلسطين قد انقضت بالحروب مع سكانها الأولين الذين أثروا في اليهود ولم يتأثروا بهم ، وقد غادروا فلسطين منذ ألفي سنة من غير أن يتركوا فيها آثاراً تنم على حضارة .

أجل* ، إن العنصر العربي كان موجوداً في فلسطين قبل مجيء اليهود إليها وفي أثناء وجودهم فيها وبعد نزوحهم عنها ، ومن الحقائق الجديرة بالمعرفة والاعتبار أن العرب في الفتح الإسلامي الأكبر لم يأخذوا فلسطين من اليهود ، وإنما أخذوها من البنزطيين وكانت خالية من اليهود ، حتى إن بطريك النصارى في القدس (صفرونيوس) اشترط على الخليفة عمر بن الخطاب ألا يسمح لليهودي ما يسكنها .

ورأينا كذلك أن الطابع العربي المحض لفلسطين قد امتد أكثر من ثلاثة عشر قرناً عدا فترات من الحروب الصليبية لم تستطع أن تذهب به ، مع أن صلة اليهود بفلسطين كشعب قد انقطعت انقطاعاً كلياً ، وكل ما هناك أن بضعة آلاف من اليهود عادوا فسكنوها متمتعين بحماية وتسامح من الحكومات القائمة بها .

على أن اليهود أنفسهم حين فكروا في إيجاد وطن أو دولة لم يصروا في بدء الأمر على أن تكون فلسطين هي القطر المنشود ، فالأرجنتين وأوغندا وليبيا كانت موضوع بحث ودراسة مع أنه لم تكن لهم علاقات تاريخية بها ، حتى إن هرتسل نفسه لم يرد على لسانه في كتابه « الدولة اليهودية » ذكر لهذا الحق التاريخي المزعوم .

إننا إذا أخذنا بهذا المبدأ واعتبرنا الصلة التاريخية مسوغة ، رغم بطلانها ، لإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين وجدنا من الواجب أن تبدل خريطة العالم تبديلاً أساسياً فتؤول ولاية كاليفورنيا الأمريكية مثلاً إلى المكسيك ،

وتؤول المكسيك إلى إسبانيا ، وتؤول إسبانيا إلى العرب الذين مكثوا فيها قروناً طوالاً ، ولوجب ألا تبقى إنكلترا والولايات المتحدة وغيرهما لسكانها اليوم .

عنوان الانتداب :

إن صك الانتداب كله لم يتسع لذكر « العرب » إلا من وراء الطوائف غير اليهودية في فلسطين مع أنهم كانوا يؤلفون ثلاثة وتسعين في المئة من سكان البلاد .

إن عرضاً لصك الانتداب يدل على أنه اعتداء بشع على حقوق العرب فالمادة الأولى منه تجعل السلطة الاشتراعية والإدارية بيد الدولة المنتدبة ، وهذا يعني أن تحكم البلاد حكماً بريطانياً مباشراً ، مع أن الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من صك العصبة اعتبرت البلاد مستقلة مبدئياً وجعلت مهمة الدولة المنتدبة مقصوره على إسداء النصيحة والمشورة ، فأين الاستقلال من هذا الوضع الذي ينيط الاشتراع والإدارة بالأجنبي مما لا يوجد له مثيل إلا في أحط دركات الاستعمار ؟

وأما المادة الثانية فلإنها تجعل الانتداب البريطاني كله أداة مسخرة لتهود فلسطين وتعبئة كل سلطة وجهود حكومي لمصلحة الصهيونية ، وهي تحرم العرب حتى حقهم الذي كانوا يمارسونه في العهد العثماني بمقتضى الدستور العثماني من تمثيل في البرلمان ومجالس الإدارة إلى اشتراك فعلي في الإدارة .

وأما المادة الرابعة فقد سوغت إقامة وكالة يهودية تقف إلى جانب الحكومة لتنفيذ الفكرة الصهيونية واعترفت بالجمعية الصهيونية وكالة ملائمة لهذا الغرض .

وأما المادة السادسة فتهدف إلى تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين .

وأما المادة السابعة فتحتم تسهيل حصولهم على الجنسية الفلسطينية .

وأما المادة الثانية والعشرون فتجعل من لغتهم ، وهم الأقلية الضئيلة ، لغة رسمية في البلاد .

وخلاصة القول : إن وعد بلفور وصك الانتداب هما اعتداء على حقوق العرب الطبيعية في بلادهم التي استقروا بها قروناً طويلة ، وهما كذلك اعتداء على حقوقهم السياسية التي نشأت عن زوال السيادة التركية وعن جهودهم وتضحياتهم التي بذلوها في إزالتها ، وهما كذلك اعتداء على الحقوق العربية التي تعهدت بريطانيا في اتفاقات وبيانات ومراسلات معهم برعايتها ، وبما أن العدوان لا يرد إلا بالدفاع والمقاومة فإن تاريخ فلسطين منذ الاحتلال البريطاني حتى اليوم هو تاريخ نضال مستمر وقراع عنيف وكفاح دام موصول .

• • •

بدء النضال :

أذاع حاكم فلسطين العسكري ، الجنرال بولز ، نص وعد بلفور وعزم الحكومة البريطانية على قبول الانتداب على فلسطين مندجاً فيه ذلك الوعد ، فهبت فلسطين تستنكر ذلك وتحتج عليه ، وتألفت في مدنها جمعيات باسم « الجمعيات الإسلامية المسيحية » دلالة على تضامن الشعب في مناهضته تلك السياسة ، وسارت التظاهرات وتوالى عقد المؤتمرات .

الاضطرابات الأولى :

ونشبت في القدس في موسم النبي موسى (٤ - ٨ من نيسان ١٩٢٠) أول اضطرابات في فلسطين ، إذ انقلب الموسم إلى تظاهر وطني عنيف أدى إلى الهجوم على اليهود والاصطدام بهم وبالبوليس ووقوع عدة قتلى وجرحى من اليهود والعرب .

أسباب النقمة :

وتألفت لجنة عسكرية للتحقيق ، فحققت وأعدت تقريراً عن أسباب تلك الاضطرابات ، وبما أنه كان مليئاً بالحقائق التي لا ترضى الصهيونيين فإن المندوب السامي السير هربرت صموئيل منع نشره ، ثم علم فيما بعد أن التقرير المذكور عزا الاضطرابات إلى : « يأس العرب من تحقيق الوعود التي قطعت لهم في أثناء الحرب بالاعتراف باستقلالهم ، واعتقادهم أن تصريح بلفور يتضمن عدواناً على حقوقهم في تقرير مصيرهم ، وخشيتهم أن يؤدي إنشاء الوطن القومي اليهودي إلى تضخم الهجرة اليهودية تضخماً يسفر عن استبعادهم اقتصادياً وسياسياً من قبل اليهود ، وما أدت إليه تصرفات اللجنة الصهيونية في فلسطين من استفزاز ، وما سببه تنويع الملك فيصل في دمشق على سورية المتحدة بما فيها فلسطين من حماسة » .

وأرسل المدير العام الجنرال بولز إلى رئاسة الجيش في القاهرة تقريراً تحدث فيه عن اللجنة الصهيونية ورفضها الانقياد لأوامر الحكومة وكونها تتطلب المحاباة والتحيز لليهود وصعوبة التفاهم معها صعوبة لا تفوقها صعوبة ، « كما أنها تدعى لنفسها سلطتي وسلطة كل دائرة من دوائر الحكومة وتعتدى عليها ، وعبثاً نقول للمسلمين والنصارى إننا قائمون بما صرحنا به من المحافظة على الحال القديم مما عهدوه وعهدناه يوم دخول القدس ، فالحقائق تشهد بخلاف ذلك ، فمن إدخال اللسان العبري كلغة رسمية إلى إقامة قضاء يهودي إلى تلك التشكيلات الحكومية التي تتألف منها اللجنة الصهيونية ، وتلك الامتيازات الخاصة الممنوحة لأعضاء اللجنة الصهيونية في السفر والانتقال ، كل ذلك حمل العناصر غير اليهودية على الاعتقاد الثابت بأننا أهل محاباة » ، وقد أوصى في نهاية تقريره في سبيل السلام والتقدم وسبيل الصهيونيين أنفسهم أن تلغى اللجنة الصهيونية في فلسطين .

هربرت صموئيل:

لم ينفع تقرير اللجنة وتقرير الحاكم العسكري في تغيير الوضع ، فإن الحكومة البريطانية أعلنت في أوائل تموز (يوليه) ١٩٢٠ انتهاء الإدارة العسكرية في فلسطين وقيام إدارة مدنية وتعيين السير هربرت صموئيل أول مندوب سام لفلسطين ، والمذكور يهودي معروف بكونه من أقطاب الحركة الصهيونية .

طراز الحكم:

وقد جعل شكل الحكم على طراز المستعمرات ، فالمندوب السامي هو السيد الأعلى ، وهو المشرع ، ويتصل بوزير المستعمرات باعتباره المسؤول أمام البرلمان البريطاني عن سياسة المستعمرات ، ولا بدء من موافقة الوزير على الموازنة لتصبح نافذة ، وإلى جانب المندوب يقوم مجلس تنفيذي من كبار رؤساء الدوائر البريطانيين ، ولا سيما السكرتير العام للحكومة ، والنائب العام الذي يعد مشاريع القوانين ، وهو المستشار القضائي الأول للحكومة ، والسكرتير المالي ، كما تألف مجلس استشاري نصف أعضائه من كبار الموظفين البريطانيين والنصف الآخر يعيّنون من العرب واليهود ، أي أن يجب أنه تكون كثرته إنكليزية يهودية على الرغم من تفاهة مهمته .

وللحكومة البريطانية ولبيرلمانها وللملك في المجلس الخاص " السلطة في سن " قوانين نافذة في فلسطين ، كما أنه لا ينشر قانون " إلا بموافقة ملك الإنكليز .

الشروع في التهود:

شرع هربرت صموئيل في وضع البلاد في حالات سياسية واقتصادية وإدارية تؤدي إلى قيام الوطن القومي اليهودي ، فعين أحد غلاة الصهيونية ،

بنتويش ، نائباً عاماً ، وترك له إعداد القوانين والأنظمة ، وكذلك جعل مدير التجارة العام ومدير المهاجرة والسفر يهوديين ، وأقيم على رأس كل دائرة موظف إنكليزي أو يهودي ، وكذلك حكام المقاطعات ، واعتبرت اللغة العبرية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية والإنكليزية ، وترك لليهود أن يستقلوا بإدارة معارفهم ومدارسهم فتشرف عليها وتديرها اللجنة التنفيذية الصهيونية على حين جعلت المعارف العربية بيد إنكليزي ومساعدين إنكليز إدارة وإشرافاً وتفتيشاً وتوجيهاً .

وكتبت على الطوابع والنقود « أرض إسرائيل » بالعبرية ترجمة لكلمة « فلسطين » بالعربية ، وفي عهد صموئيل هذا بدأت عمليات انتقال الأراضي من أيدي العرب إلى أيدي اليهود ^(١) ، وأقطعوا أكثر أراضي الدولة كأراضي الكبارة وعثليت وتلال قيسارية حتى بلغ ، فيما بعد ، ما أعطت الحكومة لليهود من أملاك الدولة (١٧٥) ألف دونم ، وأقفلت المصرف الزراعي ، وحجزت أراضي الفلاحين ومواشيهم تسليداً للقروض ، ورفعت الضرائب ، فأخذ البعض يعرضون أراضيهم للبيع لدفع تلك الضرائب أو للتخلص من الديون أو لسد الرمق .

وفتحت أبواب الهجرة لليهود ، ومنحوا عدة آلاف من شهادات الهجرة .

(١) هناك ثلاث منظمات مهمة لشراء الأراضي وتوطين المهاجرين فيها : (أ) جمعية الاستثمار اليهودية لفلسطين (البيكا) ، تأسست سنة ١٨٨٣ بمساعدة وإ اتفاق البارون إدموند روتشيلد ، وقد اشترت عدة آلاف من الدونمات وأقامت عدة مستعمرات ، وقدر ما أنفق روتشيلد وما أنفقته على الاستثمار بخمسة عشر مليون جنيه ، (ب) جمعية الرأسمال اليهودي القومي (كارن كايمت) ، تأسست سنة ١٩٠٧ ، ومهمتها شراء الأراضي على نطاق واسع ، فبلغ ما استملكته حتى سنة ١٩٤٤ (٨٦٠) ألف دونم كلفتها نحو ستة ملايين جنيه عدا ما منحها إياه حكومة فلسطين ، وهي تمتلك الأراضي باسم الشعب اليهودي امتلاكاً أبدياً وتؤجرها للمزارعين اليهود بأجور زهيدة جداً لمدة ٤٩ سنة قابلة للتجديد ، (ج) الكارن هايسود ، تأسست سنة ١٩٣١ ، وهي الأداة المالية لبناء الوطن القومي اليهودي ، وبلغ ما أنفقته حتى سنة ١٩٤٥ نحو عشرين مليون جنيه ، فبينما تملك الكارن كايمت الأرض تتولى الكارن هايسود إقراض المزارعين لمدة طويلة وبفوائد زهيدة لإنشاء وترقية المستعمرات .

امتياز رومبرغ:

وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٢١ منحت حكومة صموئيل رومبرغ اليهودي امتيازاً لتوليد الكهرباء مدته سبعون سنة وذلك بالاستفادة من نهر الأردن وحوضه وروافده، ونهر اليرموك وجميع توابعه، ورخصت له أن يستعمل بحيرة طبرية خزاناً للمياه وأن يبني ما يشاء من المخططات والمعامل، كما منح استثمار نهر العوجا، ويقضى الامتياز بالألا يسمح لأحد غيره بتنوير أى بلد من فلسطين ما عدا مدينة القدس التي كان امتياز تنويرها ممنوحاً من قبل الدولة العثمانية سنة ١٩١٤ لأحد اليونانيين، واسمه مافروماتيس، وقد حاولت الحكومة نزع هذا الامتياز منه وجعل تنوير القدس لرومبرغ اليهودي لولا أن أقامت حكومة اليونان دعوى أمام محكمة لاهاي الدولية فقضت ببقاء الامتياز القديم. وسنت قوانين لحماية الصناعات اليهودية، وقررت إعفاء ما تستورده من مواد وآلات من الرسوم الجمركية، ولكنها أطلقت حرية التجارة إزاء ما ينتجه العرب.

الاضطرابات الثانية:

وساد القلق على مصير البلاد حتى اندلعت في يافا ثورة جديدة في ١ من مايس سنة ١٩٢١، دامت ١٥ يوماً، انقضت فيها العرب على مركز المهاجرة الصهيوني حيث قتل بعض اليهود، ثم هجم الثوار على بعض المستعمرات اليهودية بين يافا وطولكرم، وكانت القوات العسكرية والبوليس في جانب اليهود، فأسفرت المعارك عن مقتل نحو خمسين يهودياً وجرح نحو ١٥٠ يهودي، وأما العرب فقد قتل منهم نحو خمسين وجرح نحو ٧٥، معظمهم (٥)

بيد القوات العسكرية والبوليس فضلاً عن غرامات باهظة فرضتها السلطات على العرب ، وقد سارت ، في أثناء هذه الاضطرابات ، التظاهرات وانتشرت الاضطرابات في سائر بلاد فلسطين .

لجنة هايكرافت :

وتألفت لجنة للتحقيق برئاسة قاضي القضاة في فلسطين السير توماس هايكرافت ، قامت بدراسة أسباب الاضطرابات القريبة والبعيدة ، ثم قدمت في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١ تقريرها إلى مجلس النواب البريطاني ، وفيه أرجعت اللجنة أسباب الاضطرابات إلى شعور القلق والتذمر والكره لليهود والاستياء من محاباة الحكومة لهم ، وخوف العرب على مصيرهم ، وخطتهم من حرمانهم استقلالهم ، وأوردت اللجنة في تقريرها من أقوال اليهود وشهاداتهم ما يسوغ تلك المخاوف وذلك التذمر كقول « الجويش كرونيكل » اليهودية في افتتاحية لها : « إن الحل الوحيد لمسألة فلسطين هو إعطاء اليهود كيهود تلك الحقوق والامتيازات التي تمكنهم من جعلها يهودية ، كما أن إنكلترا إنكليزية ، وكندا كنديّة » ، ولم تدرك اللجنة إلى أي حدّ يوافق الصهيونيون المسؤولون على مثل هذه الأقوال إلى أن سمعت الدكتور إيدر نائب رئيس الجمعية الصهيونية الذي كان معتدلاً بالنسبة إلى غيره ، فهو يقول : « لا يمكن أن يكون في فلسطين إلا وطن قومي واحد ، هو الوطن اليهودي ، ومن المستحيل أن تكون هناك مساواة في الشراكة بين العرب واليهود ، بل يجب أن تكون هناك سيادة يهودية حالما يزداد عددهم ازدياداً كافياً » ، وقال بصراحة : « يجب أن يسمح لليهود وحدهم بحمل السلاح من دون العرب » .

ومن استنتاجات اللجنة : « ما دام اليهود أقلية لا أهمية لها ، كما كانوا في عهد الحكومة التركية ، لا يضايقهم أو يكرههم أحد ، ولكن عند ما بدأ

العرب يعتقدون أن اليهود أصبحوا ذوى نفوذ عظيم في الحكومة ، نشأ فيهم شعور لم يحتج إلا إلى تحرش قليل من جانب عدد ضئيل من اليهود الممقوتين لإضرام نار السخط العام ضد اليهود كافة » ، وقالت اللجنة في التقرير : « إن شعور استياء العرب من اليهود والعداء لهم كان السبب الأساسي في اضطرابات يافا ، وهذا الاستياء ناشئ عن أسباب سياسية واقتصادية ، وله تعلق بالهجرة اليهودية وبالخطة الصهيونية كما يفسرها اليهود » ، وأشارت اللجنة إلى تضامن الطوائف المسيحية كلها مع المسلمين في العداء لليهود ، وعلدت بعد ذلك شكاوى العرب التي تعتقد اللجنة أن لها دخلاً عظيماً في الاضطرابات ، وهذه الشكاوى تتعلق بكيفية إدارة فلسطين إدارةً مرجحة نحو تأسيس وطن قومي لليهود ، « وليس لمنفعة جميع الفلسطينيين على السواء ، وإن حكومة فلسطين ، وفقاً لهذه الخطة ، قد مكنت الجمعية الصهيونية من أن تكون حكومة داخل حكومة » ، وقد أوصت اللجنة بوجوب عمل ما فيه تهدئة لقلق العرب وتطمينهم على حقوقهم ومركزهم ، وإفهام المهاجرين اليهود ، مهما كان ادعائهم التاريخي والديني ، أنهم إنما ينشدون وطناً لهم في بلاد أكثر ريتها الساحقة من العرب ، فيجب عليهم أن يتخذوا موقفاً منصفاً إزاء الشعب الذي يجب عليهم أن يعيشوا معه بسلام .

ولم يكن لهذا التقرير أى تأثير في تغيير سياسة الحكومة وإصرارها على دوس حقوق العرب لحساب الصهيونيين .

بدء النضال السياسي السلمي

مؤتمرات ، وفود

المؤتمرات الوطنية :

عقد المشتغلون بالحركة الوطنية المؤتمر الفلسطيني الأول سنة ١٩١٩ بالقدس وقرر هذا المؤتمر رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية والانتداب الإنكليزي وحدد مطالب العرب بالوحدة السورية باعتبار فلسطين جزءاً من سورية ، وقرر تسمية فلسطين « سورية الجنوبية » ، وعزمت الجمعيات الإسلامية المسيحية على عقد المؤتمر الثاني ، ولكن السلطات البريطانية منعت بحجة المحافظة على الأمن العام ، فاعتبر ثاني المؤتمرات في سلسلة المؤتمرات الفلسطينية .

وعلى أثر احتلال الفرنسيين دمشق عقد ممثلو فلسطين مؤتمرهم الثالث في حيفا في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠ ، فوكدوا مقرراتهم في المؤتمر الأول مع المطالبة بقيام حكومة وطنية مستقلة ، ثم انبثقت عنه لجنة تنفيذية للإشراف على الحركة الوطنية .

وعقد المؤتمر الرابع في القدس في حزيران (يونيو) ١٩٢١ ، وفيه وكّد العرب أمانهم الوطنية من رفض وعد بلفور إلى تمسك بالوحدة السورية ومطالبة بحكومة وطنية في فلسطين .

الوفد الفلسطيني الأول :

وانتخب المؤتمر وفداً للسفر إلى بريطانيا ، وبسط القضية الفلسطينية فيها ،

والمطالبة بالحقوق العربية الشرعية ، فاتصل بالأوساط الإنكليزية ، وكان من أثر ذلك أن قرر مجلس اللوردات في ٢٠ من حزيران (يونيه) ١٩٢٢ رفض الموافقة على صك الانتداب على فلسطين لمناقضته للوعود التي قطعتها بريطانيا سنة ١٩١٥ ، ولأنه لا يتفق مع رغبات أهالي فلسطين ، طالباً من الحكومة إعادة النظر في سياستها ، ولكن قرار اللوردات لم يؤثر في مجرى السياسة ، إذ أن مجلس العموم ، صاحب الكلمة الفاصلة ، أقر سياسة الحكومة ، وقد جرت مكاتبات وأخذ ورد بين الوفد الفلسطيني ووزير المستعمرات المستر تشرشل ، وأطلعت الحكومة البريطانية الوفد على مشروع أعدته للدستور فلسطين ففنده وطلب أن يضمن دستور فلسطين حقوق الشعب المدنية والسياسية والاقتصادية ، وأن ينص على إقامة حكومة وطنية مستقلة في فلسطين ، ولكن المستر تشرشل أجاب : « إن الحكومة البريطانية لا تسمح بوضع دستوري يحول دون تنفيذ عهد خطير كوعده بلفور ، ولا توافق على تأليف حكومة وطنية في هذه المرحلة ، لأن ذلك يحول دون الإيفاء بعهدا للشعب اليهودي » .

الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ :

وأصدر وزير المستعمرات في ١ من تموز (يوليه) سنة ١٩٢٢ بياناً باسم الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ حاول فيه أن يفسر وعده بلفور تفسيراً يطمئن العرب ، ولكنه خيب آمالهم ويلخص بما يلي : « إن الحكومة البريطانية تؤكد ثانية تصريح بلفور الذي لا يقبل التغيير ، وسيؤسس في فلسطين وطن قومي لليهود ، ولكن ذلك لا يعني أن تكون فلسطين برمتها وطناً قومياً لهم ، وسيكون الشعب اليهودي موجوداً في فلسطين كحق من حقوقه ، لا كمنة ، ولكن حكومة جلالته لا ترمي إلى جعل فلسطين يهودية كما أن إنكلترا إنكليزية ، وهي لا تفكر في

إفناء الشعب العربي أو اللغة أو الثقافة العربيتين أو جعلهما في مرتبة ثانوية ، وإن حكومة جلالته تريد أن تعطى قسطاً كاملاً من الحكم الذاتي في فلسطين وستكون خطواتها التالية تأسيس مجلس تشريعي في الحال تكون أكثرية أعضائه من المنتخبين ، وإن المركز الخاص الممنوح للجنة التنفيذية الصهيونية لا يخولها الاشتراك في إدارة البلاد ، أما بشأن الهجرة اليهودية فالحكومة ترى من الضروري زيادة عدد اليهود بالمهاجرة على شرط ألا تزيد على مقدار ما تستطيع مقدرة البلاد الاقتصادية استيعابه من المهاجرين الجدد .

المجلس التشريعي المقترح :

وبادرت الحكومة البريطانية إلى إصدار دستور فلسطين في ١٠ من أغسطس ١٩٢٢ ، وهو يقضى بقيام مجلس تشريعي يرأسه المندوب السامي ، ويتألف من أحد عشر موظفاً ، ومن اثني عشر عضواً منتخباً يكون ثمانية منهم من المسلمين واثنتان من المسيحيين واثنتان من اليهود ، أي أن الإنكليز واليهود يؤلفون أكثرية ، وللمندوب حق الترجيح إذا تساوت الأصوات ، ولا يجوز للمجلس أن ينظر في أية نقطة تخالف سياسة الحكومة الأساسية المتعلقة بتمهيد السبل لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، كما أن قوانينه لا تنفذ إلا إذا وافق عليها المندوب السامي ووقعها ، أو أقرنت بموافقة الحكومة البريطانية ، كما أن للمندوب أن يقف أو يعطل المجلس في أي وقت شاء .

المؤتمر الخامس :

وعاد الوفد الفلسطيني من لندن ، وحضر المؤتمر الخامس الذي انعقد في نابلس في ٢٢ من أغسطس ١٩٢٢ فقرر هذا المؤتمر مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي ، وعدم التعاون مع السلطات في تطبيق الدستور المفروض على الأمة

فرضاً ، وانتخب لجنة تنفيذية لضمان تنفيذ قراراته ، ثم وَضَعَ المؤتمر في ختامه الميثاق الوطني الآتي :

« نحن ممثلي فلسطين ، أعضاء المؤتمر العربي الخامس ، نقسم أمام الله والأمة والتاريخ أن نواصل المساعي المشروعة لتحقيق الاستقلال والاتحاد العربي ورفض الوطن اليهودي والمهجرة الصهيونية » .

مقاطعة الانتخابات :

وكان موعد الانتخابات في شباط (فبراير) ١٩٢٣ ، فتجلى إجماع العرب على مقاطعتها مقاطعة تامة شاملة على الرغم مما بذلته السلطات من وسائل الترغيب والإرهاب ، ولم يسع السلطات إلا أن تعلن إخفاق الانتخابات بسبب إجماع العرب على مقاطعتها ، وأن تعطل من الدستور المواد التي تنص على وجود المجلس التشريعي .

مقاطعة المجلس الاستشاري :

وجرت محاولة أخرى لحمل العرب على التعاون مع السلطات في نطاق صك الانتداب والسياسة المنطوية فيه ، فعينت للمجلس الاستشاري عشرة أعضاء من العرب ، ولكن هؤلاء استقالوا تضامناً مع الأمة فأخفق كذلك مشروع المجلس الاستشاري ، وظل مقصوراً على كبار الموظفين البريطانيين .

رفض الوكالة العربية :

وبإيعاز من وزير المستعمرات ، الدوك ديفونشاير ، دعا المندوب السامي في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٣ لفيفاً من رجال فلسطين وتلا عليهم بياناً وكّد فيه تصريح بلفور الذي تعدّه الحكومة التزاماً دولياً لا يمكن البحث في

العدول عنه ، ووكلاء كذلك أنه ليس من المستطاع إدخال تغيير في صك الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم ، ثم أعلن للحضور أن الحكومة مستعدة لأن تعترف بوكالة عربية يكون لها فيما يختص بالشعب العربي نفسُ المقام الممنوح للوكالة اليهودية ، بموجب صك الانتداب ، فيما يخص الشعب اليهودي ، ويكون لها فيما يتعلق بالمهاجرة حق الاستشارة في موضوع تنفيذ المادة ٦ من صك الانتداب التي تقول بعدم إلحاق الضرر بحقوق الطوائف غير اليهودية ، ثم أعلن كذلك أن الوكالة لن تكون هيئة تشريعية ، بل استشارية فيما يدخل في دائرة اختصاصها .

وقد أجمع الحضور على رفض الوكالة العربية لأنها « لا تفي برغائب الشعب العربي ، كما أن العرب لم يعترفوا مطلقاً بمركز الوكالة اليهودية ، ولا يرغبون في إقامة وكالة عربية على نفس الأساس » .

معاهدة لوزان :

وقد تم في ٢٤ من تموز (يولييه) ١٩٢٣ توقيع معاهدة الصلح بين الحلفاء وتركيا الكمالية في لوزان ، وذلك بعد ما أحبطت الثورة الكمالية معاهدة سيفر القاضية بتمزيق تركيا ، وقد تنزلت تركيا بموجب المادة ١٦ من معاهدة لوزان عن جميع حقوقها في الأقطار المنسلخة عنها (أى البلاد العربية) على أن يتدبر مصيرها ذوو المصلحة فيها .

فترة سكوت وما تخللها من أحداث ، زيارة بلفور :

ومضت في فلسطين فترة سكوت امتدت حتى سنة ١٩٢١ ، ولكنه تخللها بعض أحداث قد يكون أهمها اضطرابات وقعت في يافا في آذار ١٩٢٤ خلال احتفال اليهود بعيد المسخر وتزني بعضهم بزى المسخر وزى رجال الدين

الإسلامي مما استفزّ العرب وأدى إلى قتال أسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى .

كما أن البلاد أضربت إضراباً شاملاً يوم زار اللورد بلفور القدس لافتتاح الجامعة العبرية في مارس ١٩٢٥ ، وهي التي أقيمت على أرض عربية في جبل الزيتون انزعرتها السلطات من أيدي أصحابها العرب بالقوة أي بقانون نزع الملكية ، وأعطيت لليهود ، وقد غادر بلفور فلسطين إلى دمشق فتظاهرت في وجهه تظاهراً عنيفاً حمل السلطات الفرنسية على تكليفه الخروج مخفوراً إلى بيروت حيث ذهب إلى الميناء رأساً ليركب الباخرة عائداً إلى إنكلترا .

كيف نفذت سياسة التهويد

الأراضي:

نشطت السلطات في تنفيذ السياسة الصهيونية المرسومة فسهلت لليهود شراء أكثر من مئتي ألف دونم في مرج ابن عامر من عائلة ليست فلسطينية ولا مقيمة بفلسطين ، وهو مؤلف من اثنتين وعشرين قرية فأدى ذلك إلى إجلاء نحو تسعمئة عائلة عربية من المزارعين المستأجرين من غير أن تفكر في حمايتهم .

وحدث أن منعت السلطات تصدير الحبوب والزيت ، وهما أساس ثروة البلاد ، على الرغم من وفرة محاصيلها حتى تهبط الأسعار ويعجز الفلاح عن تسديد ديونه وتأدية ضرائبه فيضطر إلى بيع أرضه ليتلقفها اليهود .

الهجرة:

وفتحت أبواب الهجرة وشجعته حتى بلغ ما دخل البلاد منذ احتلالها حتى سنة ١٩٢٨ نحو ١٠٢,٠٠٠ مهاجر مع تيسير تجنس من يشاء منهم بالجنسية الفلسطينية وحرمان العرب المقيمين بالمهاجر والمولودين فيها حقهم في الجنسية الفلسطينية ، وكان معظم مهاجري اليهود من الشباب المخربين ، إذ أعدت الحركة الصهيونية عدداً كبيراً من المعسكرات للتدريب العقيدى والإعداد الفكرى والجسدى في ألمانيا وإيطاليا والنمسا ودول أوروبا الشرقية ، فتتلقف الشاب

اليهودى وتجعله ملكاً خالصاً للصهيونية ، إذ يمكن عدة أشهر بهذه المعسكرات فيتدرب ويتفهم ما سيناط به من عمل في فلسطين ، حتى إذا أتم هذه الدورة أصبح من « الحالوتسيم » أى « الطلائع » الذين يقام الوطن القومى على سواعدهم .

الحماية الاقتصادية :

وعملت السلطات على تشجيع الصناعات اليهودية وحمايتها ، ولكن على حساب مصلحة العرب ، وذلك بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات لوقاية منتجات الصناعة اليهودية أو إلغائها ، أو تخفيض الرسوم عن المواد التى تحتاج إليها الصناعة اليهودية ، مثال ذلك ما صنعتته فى سبيل معمل الأسمنت اليهودى « نيشر » ، فقد رفعت ضريبة الجمرك على الأسمنت المستورد أربعة أضعاف ونصف ضعف ما كانت عليه قبل تأسيس المعمل ، حتى يظل الأسمنت اليهودى وحده سيداً فى السوق ، ومثال ذلك أيضاً ما صنعتته فى سبيل معمل استخراج الزيوت اليهودى « شمن » ، فقد وضعت ضرائب باهظة على الزيوت المستوردة ، ولا سيما زيوت القطن ، وأما البذور التى تستورد ليستخرج منها الزيت فقد أعفيت من الضرائب ، وقد رفعت الضريبة عن السمسم الخارجى لضرب أسعار السمسم الداخلى الذى يزرعه العرب ، كما أعفت جميع المواد التى يحتاج إليها ذلك المعمل من الرسوم الجمركية .

امتياز البحر الميت :

ومن أهم ما صنعتته لمصلحة الصهيونية موافقتها (١٩٢٧) على منح اليهوديين الوكيلين عن شركة البوتاس ، نوفومسكى وطولوخ ، امتياز استخراج أملاح البحر الميت ومعادنه ، وقد تم التوقيع على الامتياز فى كانون الثانى

امتياز
نوفومسكى
وطولوخ

(يناير) ١٩٣٠ لـ « شركة البوتاس الفلسطينية » لمدة ٧٥ سنة ،
 والبحر الميت منبع ثروات لا تحصى ، ويقدر ما فيه من أملاح البوتاس
 وحدها بألفي مليون طن ومن بروميد المغنيز بتسعمئة مليون طن ، عدا ما فيه من
 كميات ضخمة هائلة من ملح الطعام والفوسفات ، وقدر الخبراء ثروة البحر
 الميت بأربعة عشر ملياراً من الجنيهات ، والامتياز يمنح الشركة أراضي واسعة
 على حدود البحر الميت ، كما أن الحكومة آجرت الشركة أربعة وستين ألف
 دونم من أملاكها .

وبهذا الامتياز وبامتياز روتمبرغ تكون السلطات قد سلمت اليهود منبعي
 الثروة في البلاد : القوة الكهربائية وموارد الصناعة الكيماوية .
 هذه كلها عوامل كانت تستفز العرب وتهيب بهم إلى الثورة .

ثورة سنة ١٩٢٩

البراق:

حائط المبكى هو الحائط الغربى للحرم الشريف، وفي الحرم قبة الصخرة التى جرت التقاليد الإسلامية على أنها المكان الذى عرج منه النبي (صلى الله عليه وسلم) ليلة الإسراء إلى السماء، وهناك داخل ذلك الحائط من جهة ساحة الحرم غرفة يعتقد أنها المكان الذى رُبط فيه البراق (فرس النبي) ليلة الإسراء فأصبح الحائط يعرف لدى المسلمين بالبراق.

وحائط المبكى يشكل، كذلك، جزءاً من الحائط الخارجى الغربى لهيكل اليهود القديم، وقد اعتاد اليهود زيارته وإقامة الصلاة فيه.

وقضت المادة ١٣ من صك الانتداب ببقاء الحالة الراهنة فى الأماكن المقدسة على ما هى عليه، ولكن حصل أن جلب اليهود مساء ٢٣ من أيلول (سبتمبر) ١٩٢٨ أدوات جديدة إلى المبكى، وأقاموا ستاراً يفصل بين الرجال والنساء ونفخوا فى الصور، فأثار هذا المسلمين، وجعلهم يعتقدون أن الغاية الأخيرة لليهود هى استملاك المسجد الأقصى تدريجياً زاعمين أنه الهيكل، مبتدئين بالحداد، وقد ألفوا جمعية «حراسة المسجد الأقصى»، وعقدوا عدة اجتماعات عامة فى المسجد آلوا فيها على أنفسهم الدفاع عن البراق والمسجد الأقصى، وصدرت الأوامر الرسمية إلى اليهود بترزع الستار فلم يفعلوا فتولى البوليس رفعه، فهاج هائجهم واشتد التوتر، وسارت حشودهم فى ١٥ من

آب ١٩٢٩ (يوم عيد الصيام) في موكب نحو الحائط حيث رفعوا العلم الصهيوني وأنشدوا نشيدهم الوطني وهتفوا : « الحائط حائطنا » .

اضطرابات ١٩٢٩ :

وفي اليوم التالي ، الجمعة ١٦ من آب ، وكان يوم المولد النبوي ، خرج المسلمون من صلاة الجمعة من الحرم في تظاهر نحو البراق حيث قلبوا منصدة للشماس اليهودي وأحرقوا الاستراحات التي اعتاد المصلون اليهود وضعها في ثقب الحائط ، فزاد هذا في اشتداد التوتر ، وحدث أن طعن عربي في ١٧ من آب يهودياً دخل حديقته طعنة أودت بحياته فكانت فاتحة اشتباكات واضطرابات ، لكنها أقرب إلى الفردية ، حتى كان يوم الجمعة التالي في ٢٣ من آب حين غادرت الجموع الهائجة ساحة الحرم وقامت بهجوم على اليهود امتد إلى ضواحي المدينة ، وعم الهياج والتظاهرات فلسطين كلها ، فوقع هجوم على اليهود بالخليل في اليوم التالي أسفر عن مقتل أكثر من ستين يهودياً عدا الجرحى الكثيرين ، وهجم المتظاهرون على ثكنة البوليس في نابلس حيث سقط جرحى ، وامتدت الاضطرابات إلى بيسان وحيفا ويافا حيث اقتحم اليهود وعلى رأسهم شرطى يهودى رسمى بيت إمام مسجد فقتلوه هو وجميع أفراد عائلته الستة وبقروا بطنه وحطموا رؤوس زوجته وطفله وابن أخيه كما هجم اليهود على مقام عكاشة في القدس فأثلفوه ودنسوا قبور الصحابة الكائنة فيه ، وبلغت الاضطرابات ذروتها في ٢٩ من آب حين وقع الهجوم في صفد على اليهود حيث وقع نحو خمسين يهودياً بين قتيل وجريح .

وقد ردت السلطات الرسمية عدد الإصابات في نهاية الاضطراب بنحو ١٣٥

قتيل و ٣٤٠ جريح من اليهود ، و ١١٦ قتيل و ٢٤٠ جريح من العرب ،

وكانت معظم إصابات العرب بأيدي القوات العسكرية والبوليس .

وقرر العرب مقاطعة اليهود ، ولكن السلطات نكلت بكل من حرص على المقاطعة أو أشرف على تنفيذها .

وقد قامت في البلاد العربية تظاهرات تأييداً للعرب في فلسطين .

لجنة شو :

عينت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق برئاسة قاضي ملقا السابق المستر شو وعضوية ثلاثة نواب في البرلمان البريطاني ، يمثل كل نائب حزباً من الأحزاب البريطانية الثلاثة ، للتحقيق في الأسباب المباشرة التي أدت إلى الاضطرابات ووضع التوصى بالتدابير الواجب اتخاذها لمنع تكرارها فباشرت مهمتها في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٢٩ واستمعت إلى شهود كثيرين من ممثلي السلطات الحكومية وكبار موظفي الإنكليز ومندوبي الهيئات العربية واليهودية ، وطافت في البلاد ثم غادرتها إلى لندن بعد شهرين من بدء مهمتها حيث قدمت تقريرها إلى وزير المستعمرات .

بسطت اللجنة في تقريرها حوادث الاضطرابات وشكاوى الصهاينة وتظلمات العرب ومشكلتي الهجرة والأراضي والصعوبات التي تواجه تنفيذ صك الانتداب وحالة الدفاع والأمن في فلسطين وخلصت من ذلك كله إلى « أن السبب الأساسي ، الذي لولاه لما وقعت الاضطرابات ، هو شعور العرب بالعداء والبغضاء نحو اليهود شعوراً نشأ عن خيبة أمانهم السياسية والوطنية وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي ، وأن الشعور السائد اليوم بين العرب يستند إلى خوفهم المزدوج من أنهم سيحرمون وسائل معيشتهم وسيطر عليهم اليهود سياسياً ، يوماً ما ، بسبب المهاجرة اليهودية وشراء الأراضي ، وأصبح العرب لا يرون في المهاجر اليهودي خطراً على معيشتهم فقط ، بل يرون فيه ذلك الذي قد يسيطر على البلاد في المستقبل أيضاً » .

أما الأسباب المباشرة للاضطرابات فأهمها في نظر اللجنة (١) تظاهر اليهود بجانب الحائط في ١٥ من آب سنة ١٩٢٩ ، ودون ذلك أهمية أعمال جمعية حراسة المسجد الأقصى ، ثم المقالات المهيجة في الصحف والحملات التحريضية المهيجة بين الأهالي وتوسيع الوكالة اليهودية وعدم كفاية القوات العسكرية ورجال البوليس ، مع القول بأن وجود عدد كبير من القوات ما كان ليحول دون نشوب الاضطرابات في ٢٣ من آب ، ولكنه كان يمكن السلطات من حصرها في موقع واحد ، والسبب الأخير والأكثر أهمية هو « حالة الشعور العام الذي نشأ عن الغموض في السياسة والاعتقاد بأن قرارات حكومة فلسطين يمكن أن تتأثر بالاعتبارات السياسية لمصلحة اليهود » .

وكانت خلاصة تواصي اللجنة : « إصدار بيان صريح جلي عن السياسة التي تنوي حكومة جلالته اتباعها في فلسطين تفسر فيه بجلاء المعنى الذي تعلق على أحكام صك الانتداب التي تنص على صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية في تلك البلاد ، فبيان تشرشل في سنة ١٩٢٢ لم ينجح في إزالة الغموض الذي ساد البلاد بشأن سياسة الحكومة » ، وتقترح اللجنة كتدبير عاجل « أن تعود الحكومة فتؤكد بأن المركز الخاص الذي أعطى للجمعية الصهيونية بموجب صك الانتداب لا يخلو الاشتراك بأي درجة كانت في حكومة فلسطين ، وأن يوضع تفسير دقيق لمعنى المادة الرابعة من صك الانتداب المتعلقة بمهمة الوكالة اليهودية » ، وأوصت اللجنة الحكومة البريطانية « بأن تصدر تصريحاً جلياً حازماً عن السياسة التي تريد اتباعها فيما يتعلق بتنظيم المهاجرة اليهودية إلى فلسطين ومراقبتها في المستقبل وإعادة النظر في النظم الإدارية المتبعة لتنظيم المهاجرة بغية منع تكرار المهاجرة الزائدة التي حصلت في الماضي ، واستنباط وسيلة أكثر مناسبة لتنظيم التصرف في شهادات المهاجرة التي تصدر بموجب جدول العمال ، واستنباط طريقة يمكن بواسطتها أخذ رأي

الهيئات غير اليهودية في مسائل الهجرة .

أما في موضوع الأراضي فاللجنة توصي « بتنظيم سياسة الأراضي على ضوء ماينجلي عنه تحقيق علمي بواسطة خبراء حول إمكان إدخال أساليب الزراعة الحديثة في فلسطين على أن يؤخذ بعين الاعتبار زيادة سكان الأرياف الحاليين الطبيعية ، إذ لا يوجد أرض ميسورة يمكن إسكان المهاجرين الجدد فيها إلا بإحلالهم محل الأهالي الحاليين ، فلا استمرار في إيجاد طبقة مستاءة من الأهالي بلا أرض أمرٌ مفعم بالخطر الشديد على هذه البلاد يفضي إلى الاضطرابات ، فلا مفر من إيجاد طريقة لحماية المزارعين الحاليين للحيلولة دون إجلائهم عن الأراضي التي يزرعونها ، ووضع بعض القيود على انتقال الأراضي » ، كما أوصت اللجنة بإحياء البنك الزراعي ، وإيجاد وسائل أخرى لإقراض فقراء المزارعين في سبيل تحسين الزراعة .

وأما بشأن الحكم الدستوري فاللجنة قالت إنها لا تود أن تبدى توصي حوله ، ولكنها ترى أن يؤخذ بعين الاعتبار « شعور الاستياء الواسع النطاق لدى العرب من حرمانهم الحكم الذاتي » ، مع أنهم كان لهم بموجب الدستور العثماني نواب في مجلس النواب بالآستانة ، ومع أن إخوانهم في الأقطار العربية المجاورة يتمتعون بحكومات نيابية وطنية ، والشعب العربي الفلسطيني متحد في مطالبته بحكومة نيابية ، والفلاحون العرب يهتمون بالأمور السياسية أكثر من كثيرين من أهالي أوروبا ، وشعور الاستياء الناشئ عن حرمان العرب قسماً من الحكم الذاتي يزيد في مصاعب الإدارة ومشاكلها ، وكان سبباً ساعداً على وقوع الاضطرابات الأخيرة .

أما حائط المبكى فقد أوصت اللجنة بالإسراع في تعيين لجنة دولية من قبل مجلس عصبة الأمم بموجب المادة ١٤ من صك الانتداب للفصل في الحقوق والمطالب المتعلقة به .

الأحكام ضد العرب:

وقد أصدرت المحاكم البريطانية في فلسطين أحكاماً على عشرين عربياً بالإعدام، ثم حوّل الحكم عليهم إلى السجن المؤبد ماعدا ثلاثة منهم نفذ فيهم الحكم شنقاً^(١) في سجن عكا في ١٧ من حزيران (يونيه) ١٩٣٠ فاستقبلوا الموت بشجاعة هاتفين لوطنهم، كما حكمت على نحو (٨٠٠) عربى بالسجن سنوات عديدة، أما اليهود فقد حكم على واحد منهم بالإعدام، وهو الشرطى حانكيز، قاتل العائلة العربية بيافا، ثم خفض الحكم عليه إلى عشر سنوات قضى بعضها ثم أطلق.

وقد فرضت الحكومة على بعض المدن العربية غرامات باهظة حصلتها بأساليب شتى.

لجنة البراق الدولية:

ووافقت عصبة الأمم على تأليف لجنة ثلاثية لدرس مشكلة البراق مؤلفة من سويدى وسويسرى وهولندى فوصلت إلى فلسطين في أواخر مايس ١٩٣٠ وباشرت عملها، وقد قدم إلى فلسطين للدفاع عن البراق والشهادة أمامها رجالات من مصر وسورية والعراق ولبنان وبلاد إسلامية أخرى، ثم صدر تقرير اللجنة وأرفقته الحكومة البريطانية بكتاب أبيض عنه، وقد اعترف التقرير بملكية المسلمين للحائط لكونه جزءاً من الحرم الشريف، وكذلك ملكية الرصيف أمامه على أن تقصر زيارة اليهود له على الوجه الذى كان لهم في بدء الاحتلال من دون أبواق وستائر ومقاعد وغيرها سوى أدوات عبادة حددتها القرار بالنص، يجلبونها معهم في أوقات معينة.

(١) فؤاد حجازى، عطاء الزير، محمد مجموع.

القضية بين لندن وفلسطين التقرير الفني لمشاكل فلسطين

وفد فلسطين إلى لندن :

على أثر انتهاء ثورة ١٩٢٩ وصدور تقرير لجنة شو انتخبت اللجنة التنفيذية وفداً للسفر إلى لندن فبلغها في ٣٠ من آذار (مارس) ١٩٣٠ حيث اتصل برئيس الوزراء المستر مكدونالد وبوزير المستعمرات اللورد باسفيلد ، وقدم إليهما مذكرة بمطالب العرب في فلسطين ، وهي : وقف الهجرة وسن تشريع لمنع انتقال الأراضي التي في يد العرب إلى اليهود وتأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي يشترك فيه أهل البلاد بنسبتهم العددية ، ولكن الحكومة البريطانية رفضت تلك الطلبات « لأنها تتطلب تغييرات دستورية تعرقل عملها في التزاماتها بمقتضى الانتداب » ، وأبلغت الوفد أنها سترسل خبيراً للدرس مسألتى الأراضي والهجرة .

وعلى أثر ذلك انقطعت المفاوضات وأبرق الوفد ، قبل عودته ، إلى فلسطين ومصر ببيان وكد فيه اقتناعه باستمرار الحكومة على هضم حقوق العرب إكراماً للسياسة الصهيونية مما يؤدي إلى « إبادةتنا كأمة وإجلائنا عن بلادنا ، وإن المسألة عندنا مسألة حياة أو موت ، وبما أن أهل البلاد العربية والإسلامية شركاء في فلسطين بات واجباً علينا أن نخطرهم بالحالة الخطيرة التي تهدد كيان بلادهم المقدسة وإخوانهم الساكنين فيها » ، ولكن الحكومة البريطانية

أذاعت بياناً في ٢٠ من مايو ١٩٣٠ وكادت فيه أنها ستعتمد إلى صيانة مصالح الطوائف غير اليهودية في فلسطين ، وعدم تعريضها هي ومستقبلها للخطر ، وأنها عملاً بمشورة لجنة شو أوفدت السر جون هوب سمبسون للتحقيق في مسألتى الهجرة والأراضي .

تقرير سمبسون :

أوفدت الحكومة البريطانية الخبير العالمى فى مسائل الإسكان والأراضي ، السر جون هوب سمبسون ، كى يدرس مسائل الهجرة والإسكان والأراضي وترقية الشؤون الاقتصادية ، فوصل فى مايو ١٩٣٠ وأقام بفلسطين شهراً طاف فى أثنائها فى البلاد باحثاً مطلعاً على جميع المصادر الحكومية وغيرها ، ثم رفع تقريره إلى وزير المستعمرات فى أواخر أغسطس ١٩٣٠ ويلخص فيما يلى :

يرى السر سمبسون أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فى فلسطين ، إذا استثنيت منطقة بئر السبع لاستحالة استعمارها ، ٦,٥٤٤,٠٠٠ دونم ، يملك اليهود منها مليون دونم ، أى أكثر من أربعة عشر فى المئة ، وأن المساحة اللازمة للعائلة الواحدة تبلغ ١٣٠ دونم مع أنه لو قسمت جميع الأراضي المزروعة التى لا تزال بيد العرب على فلاحيها لما لحق العائلة أكثر من تسعين دونماً ، وقد غدا أكثر من تسعة وعشرين فى المئة من العائلات العربية القروية من دون أرض ، كما أن الأراضي الصالحة للزراعة لدى العرب لا تكفى فى حال لضمان معيشة السكان والمحافظة على مستوى للمعيشة ، وبنتيجة سياسة الحكومة فى موضوع الأراضي اضطر قسم كبير من الفلاحين إلى أن يفقدوا عملهم ، وأرغموا على مغادرة أراضيهم ، ثم إن دستور الوكالة اليهودية يحتم أن تبقى الأرض التى تسجل باسم صندوق رأس المال القومى اليهودى (كارن كايمت) إلى الأبد غير قابلة للانتقال ، كما يحتم استخدام العمال اليهود فقط ، وعلى

المستأجر أن يتعهد بذلك في العقد ، وإذا خالف الأمر واستخدم غير اليهودي فليصندوق رأس المال أن يستردّ الملك المؤجر من دون أن يدفع إلى المستأجر تعويضاً ما ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الكارن هايسود التي تشترط قصر الاستخدام على اليهود ، ومعنى هذا أن يغدو العربي محروماً الاشتغال في تلك الأرض إلى الأبد ، وفي الحين ذاته يتعذر على هؤلاء المحرومين الأراضي ، وتبلغ نسبتهم أكثر من تسعة وعشرين في المئة من مجموع فلاحي العرب ، لإيجاد عمل في أراض أخرى ، لأن الأراضي العربية في فلسطين لا تكفي لإعالة فلاحيها كما أسلفنا ، فيجب أن تلغى تلك الشروط والقيود في عقود مؤسسات الاستعمار اليهودي ، وأشار سمبسون إلى حرمان المزارع العربي ما أتيح لمزارعي اليهود من رؤوس أموال وتنظيم واختبارات علمية ، وإلى أنه لم تقدم له المساعدة التي تؤدي إلى تحسين زراعته ومستوى معيشته ، فهو يتزايد عدداً وبسرعة على حين تتناقص الأراضي التي يعيش منها ، وهو الآن يرزح تحت عبء ديون وهو مثقل بالضرائب ، ويتعذر عليه دفعها إلا إذا عمد للاستدانة ، وقد تدفق الفلاحون على المدن فتدنّت الأجور ، وأصبحت البطالة بين العرب من المظاهر الخطيرة في حياة البلاد الاقتصادية ، ومما قاله : « إن واجب الإدارة على حسب الانتداب أن تتأكد ألا يلحق بالعرب ضرر من الهجرة اليهودية ، ووظيفتها كذلك أن تشجع حشد اليهود على الأراضي تشجيعاً خاضعاً للشرط الأول ، ولا يمكن التوفيق بين الواجبين المتناقضين إلاّ بسلوك سبيل جدى فعال ، وذلك لإيجاد نهضة زراعية تهدف إلى استقرار العرب بالأراضي وتوسيع زراعتهم ، أما في الوقت الحاضر فالبلاد لا تتسع لإنسان جديد » ، وما لم يتخذ العرب أساليب للزراعة خيراً من الحاضرة فإن سمبسون يعارض السماح باستمرار الهجرة اليهودية ، وهو يوصي الحكومة بأن تراعى حقوق الشعب العربي فلا تأذن في إدخال عمال جدد في الحين الذي لا يجد

فيه العمال الموجودون أشغالا ، وعليها أن تشدد المراقبة على الحدود لمنع الهجرة غير المشروعة ^(١) والحيلولة دون التلاعب بتطبيق القوانين ، وحين تضع الحكومة جدول العمال اليهود للهجرة إلى فلسطين عليها أن تستند إلى مدى البطالة بين العرب لا بطالة اليهود وحدهم ، « وإنه لخطأ أن يسمح ليهودى من بولونيا أو لتوانيا أو اليمن أن يشغل مركزاً شاغراً مادام يوجد في فلسطين عمال قادرون على شغل ذلك المركز ولا يتمكنون من إيجاد أى عمل لهم » .

واقترح سمبسون تعيين لجنة لتحسين الأراضي وعمرانها تهتم بنوع خاص في برنامجها بإسكان المزارعين العرب واليهود في الأراضي التي يتناولها التحسين ، وتعرض لامتياز الحولة وأشار ، في حالة عجز أصحاب امتياز الحولة عن الإيفاء بشروطه ، بأن تتولى الحكومة ذلك باحتفاظها بحق تملك أراضيها لغرض التحسين الزراعى .

الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ :

أصدرت الحكومة البريطانية ، على أثر صدور تقرير سمبسون ، بياناً عن خطتها السياسية على ضوء تقريره ، وهو الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ ، وقد أشارت إلى أنها وضعت بعد التدقيق في تقرير سمبسون واستناداً إلى توصية لجنة شو ، ثم مهدت له بالتوكيد أنها لن تتخلى عن التزاماتها في صك الانتداب الذى هو تعهد دولى لا يمكن العدول عنه ، وأنها لن تحيد بالضغط والتهديد عن النهج المبينة حدوده في صك الانتداب ، ثم أشار إلى بيان الحكومة في سنة ١٩٢٢ ، وأنه الأساس الذى تبنى عليه السياسة البريطانية

(١) الهجرة غير المشروعة هي غير القانونية ، وتكون إما بتهريب المهاجر للبلاد من الحدود واجتناب أعين الرقباء أو عن طريق النزول ببواجر إلى البر نزولاً غير قانوني ، أو بدخول البلاد دخولاً قانونياً ثم البقاء فيها بعد المدة المؤقتة المسموح لهم بالمكث فيها ، أو عن طريق الزواج الشكل من يهود فلسطين أو يهود مقيمين إقامة دائمة وليسوا بفلسطينيين .

المقبلة في فلسطين ، وذلك مع النظر بعين الاعتبار إلى بعض نقائص إدارية ومشاكل اقتصادية خاصة كشف الاختبار عنها القناع في السنوات الماضية ، واستنتج البيان من مواد صك الانتداب الباحثة في ضمان حقوق الطوائف غير اليهودية أن الالتزامين المفروضين في صك الانتداب بشأن فريقى السكان هما من درجة متساوية ، ويمكن التوفيق بينهما مع أن ذلك واجب شاق حينما تتعارض مصلحة الفريقين ، ثم يعرض البيان : (١) مشكلة الأمن العام ، « والحكومة البريطانية تنذر بالعقوبة الشديدة كل من يحرض على الاضطرابات ، وهى ستحتفظ في فلسطين وشرق الأردن بفريقي من المشاة وبسريين من الطائرات وأربع فرق من السيارات المسلحة مع زيادة قوات البوليس البريطانى والفلسطينى ووضع مشروع للدفاع عن المستعمرات اليهودية » ، (٢) مشكلة التطورات الدستورية ، وقد قال البيان : « إن الشكل الدستورى الذى يتطلبه العرب يتنافى مع التزامات حكومة الانتداب ، ولكن حكومة جلالتة ترى أن الوقت قد حان للسير في منح فلسطين درجة من الحكم الذاتى لمصلحة جميع السكان من دون تأخير ، على أن تلائم أحكام صك الانتداب » ، وبعد ما أشار البيان إلى إخفاق الحكومة في إقامة مجلس تشريعى وآخر استشارى ووكالة عربية بسبب رفض العرب التعاون معها قال : « إن الحكومة تنوى أن تؤلف مجلساً تشريعياً على الأصول الواردة في بيان تشرشل سنة ١٩٢٢ ، وستجمع كل محاولة تقوم دون تنفيذ قرارها ، وستعين من الأعضاء غير الموظفين للمجلس ليشغل مكان أى عضو لا يمكن انتخابه بسبب عدم التعاون الذى تفقه أية فئة من السكان أو لأى سبب آخر .

وتطرق البيان إلى مشكلة الأراضي واعترف بأنه « لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر ، نظراً إلى الأساليب الزراعية الحالية ، أية أراض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد ، فإيجاد أراض يمكن وضعها تحت

تصرف المستعمرين اليهود يتوقف على ما يتم من التقدم في زيادة قوة إنتاج الأراضي المشغولة الآن، فلا بدّ من إجراء تحسين فعليّ في أساليب الزراعة لضمان زيادة الاستفادة من الأرض ، والمرجع القائم بهذا التحسين في حكومة فلسطين هو الذي تناط به مراقبة التصرف في الأراضي ، ثم أشار البيان بضرورة تحسين الرى وإمعان النظر في حماية المستأجرين للأراضي لضمان عدم إخراجهم من الأرض ، كما أشار بتأليف جمعيات تعاون بين الفلاحين . وبحث البيان في مشكلة الهجرة وعلاقتها بتحسين الأراضي وبدرجة البطالة قائلاً إن درجة البطالة بين العرب بلغت حدّاً خطراً ، كما أنها ليست لدى اليهود مرضية ، فلا بدّ حين تحضير جدول العمال من التأكد من مقدار العمال العاطلين ، ولا بدّ من الاهتمام بقدرة فلسطين الاقتصادية حين الحكم على مدى استيعابها مهاجرين جدداً ، « فإذا كانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب الحصول على الأشغال الضرورية لمعيشتهم ، أو إذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر في مركز العمال على العموم ، تحتم على الدولة المنتدبة خفض المهاجرة أو وقفها إذا استدعت الضرورة ذلك ريثما يتسنى للعاطلين إيجاد عمل » ، ثم أشار بضرورة مراقبة الهجرة والحيلولة دون التهريب .

رد العرب على كتاب سنة ١٩٣٠ :

ومع أن هذا الكتاب لا يحقق أمانى العرب ويتمسك بنصوص الانتداب الممقوت ولم يبدل في جوهر السياسة البريطانية شيئاً فإنه يوصى بتقييد انتقال الأراضي ويعترف بخطر الهجرة ويشير بتخفيفها أو وقفها ، وقد ردت اللجنة التنفيذية العربية عليه قائلة : « إن ما ورد فيه عن حقوق العرب الاقتصادية والاجتماعية لا يضمن للعرب حقوقهم القومية ومصالحهم الاقتصادية ، ومع ذلك فإنه إذا كان من شأنه أن يزيل بعض مخاوف العرب في الأراضي والهجرة

والبطالة فلا يستطيع القول إنه أزالها حقيقةً أو أزال بعضها بسبب ما عرف من مقدرة اليهود في نشر الدعايات المضلة ومن ضعف الحكومة إزاء هذه الدعايات وعلى الرغم من وعد الحكومة بأنها لن تحيد عن تنفيذ سياستها بالضغط أو التهديد ، وتوكيدها في الكتاب الأبيض أنه لا سبيل لأحد أن يضطرها إلى اتباع سياسة تكون لمصلحة جماعة دون أخرى ، فإن اللجنة تأسف لأن الحكومة البريطانية نقضت هذا الميثاق بكتاب اللورد باسفيلد وزير المستعمرات في ٦ من نوفمبر ١٩٣٠ إلى جريدة التايمس ، ففيه أنكر أن تشريعاً سيوضع لمنع اليهود من الاستمرار في تحقيق سياستهم المعروفة بالنسبة إلى الأراضي والأعمال .

الكتاب الأسود :

لم يكد الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ يذاع حتى ثارت ثائرة اليهود وعبأوا قواهم للحملة على الكتاب الأبيض ، وسارت تظاهراتهم في سائر أنحاء العالم ، ونحروا الصحافة الإنكليزية والأمريكية للتنديد به ، واستقال الدكتور وايزمن من رئاسة الوكالة اليهودية احتجاجاً وإعلاناً لعدم تعاونه مع الحكومة البريطانية ، وقد أثرت هذه الحملة في الحكومة البريطانية فتراجعت ، فقد صدر بلاغٌ رسميٌّ بريطانيٌّ يدعو أعضاء الوكالة اليهودية إلى المذاكرة معها حول شكوكها بأن ما ورد في الكتاب الأبيض مناقض لصك الانتداب وما نجم عن ذلك من سوء تفاهم .

وجرت المداولات بين الحكومة البريطانية والصهيونيين فأسفرت عن رسالة وجهها رئيس الوزراء المستر مكدونالد إلى الدكتور وايزمن في ١٧ من شباط (فبراير) ١٩٣١ يوضح فيها بعض النقاط الغامضة في الكتاب الأبيض توضيحاً جاء تراجعاً ، بل نسخاً لأكثر ما ورد فيه ضارباً عرض الحائط

بتحقيقات لجنة شو وتواصى سيمبسون مما حمل العرب على تسميتها « الكتاب الأسود » ، وقد اعترفت فيه بقيمة تعاون الوكالة اليهودية معها وبقيمة الأعمال الإنشائية التي قام بها اليهود في فلسطين ل عمران البلاد ورفاهيتها ، « وإن الالتزام القائل بوجوب تسهيل الهجرة اليهودية وتشجيع حشد اليهود في أراضي البلاد يبقى التزاماً إيجابياً من التزامات الانتداب ، وفي الاستطاعة تنفيذه من دون إلحاق ضرر بحقوق ووضع الفئات الأخرى » ، ثم يقول : « إن البيان لا يتضمن منع اليهود من امتلاك أراض إضافية ، وليس في النية تقرير هذا المنع وكل ما في الأمر فرض مراقبة مؤقتة على معاملات التصرف في الأراضي وفراغها على وجه يكفل عدم الإضرار بانتظام مشروع استعمار الأراضي الذي يُنَوَّى القيام به ، وأما الهجرة اليهودية فحكومة جلالته لم تقفها على اختلاف أصنافها كما أنها لا تفكر في وقفها ومنعها ، وستستمر العادة المتبعة الآن من حيث الموافقة على جدول العمال للمهاجرين الذين يدخلون البلاد للاكتساب بواسطة العمل ، كما أن الحكومة البريطانية تعترف بحق المنظمات اليهودية في ألا تستخدم سوى العمال اليهود » .

النضال ضد الإنكليز

إمعان في التهويد وعنف في المقاومة

ج

تسليح اليهود:

ذهبت تحقيقات اللجان وتواصياها أدراج الرياح واسترسلت الحكومة البريطانية في سياستها ، فاستمر باب الهجرة مفتوحاً وانتقال الأراضي جارياً ، والبلاد محرومة أى مجلس اشتراعى ما دام اليهود لا يؤلفون أكثريتها ، ولم تكتف السلطات بذلك بل أخذت تغض الطرف عن تسليح اليهود على نطاق واسع حتى اكتشفت مصادفة حوادث تهريب ضخمة للسلاح في براميل عديدة من الأسمنت ، كما أن الحكومة نفسها وزعت على بعض المستعمرات كمية كبيرة من البنادق بحجة استعمالها لقصد الدفاع في الأحوال الاضطرابية كما زعمت ، وأخذت تمرنهم على استعمالها بإرشاد ضباطها ، فأدى هذا إلى هياج عام (١) وعقد مؤتمر في نابلس في ٣ من أغسطس ١٩٣١ قرر استنكار تسليح اليهود والاحتجاج عليه والتنبيه إلى خطره ومطالبة السلطات باسترداده ، ودعت اللجنة التنفيذية العربية البلاد إلى الإضراب العام في ٢٣ من أغسطس فأضربت إضراباً شاملاً اشترك فيه شرق الأردن ، وسار أعضاؤها في اليوم ذاته في تظاهر من مكتبها إلى سراى الحكومة حيث قدموا احتجاجهم ، وعقبت ذلك اصطدامات بالبوليس في نابلس وقع فيها جرحى من العرب وأصيب ضابط البوليس البريطاني بجروح في رأسه ، كما جرت اعتقالات جمّة

المؤتمر الإسلامي :

ومن أبرز حوادث فلسطين في سنة ١٩٣١ المؤتمر الإسلامي العام الذي انعقد في القدس ليلة الإسراء ، أي في ٢٧ من رجب ١٣٥٠ هجرية (١ من كانون الأول ١٩٣١) وحضره مندوبون عن البلاد الإسلامية والعربية قرروا فيه تأييد قضية فلسطين والعزم على الدفاع عن البراق واستنكار السياسة الإنكليزية الصهيونية في فلسطين .

شياطة واكهوب الصهيونية :

لقد قفزت السياسة الصهيونية في عهد السر آرثر واكهوب المندوب السامي البريطاني بفضل اندفاعه في تهويد البلاد قفزات واسعة ، ففي موضوع الأراضي تم في عهده انتقال امتياز تجفيف أراضي الحولة (البالغة ١٢ ألف فدان) من أيدي العرب إلى أيدي اليهود ، وقد كان هذا الامتياز ممنوحاً من قبل الدولة العثمانية إلى غير فلسطينيين ، ومع أن تقرير سمبسون أوصى بأن تتولى الحكومة القيام به ، وذلك بتسليم الامتياز وتجفيف الأراضي في مشروعها الإنشائي إذا لم يستطع أصحاب الامتياز الإيفاء بشروط الامتياز فإن الحكومة آثرت أن ينقل إلى أيدي اليهود ، وتم في عهده كذلك انتقال أراضي وادي الخوارث وتقدر بأربعين ألف دونم إلى أيدي اليهود وهي مسجلة باسم غير فلسطينيين أيضاً ، وطرد مزارعوها العرب ، ولم تتدخل السلطات لحمايتهم .

وأما في موضوع الهجرة فقد أدى قيام الحزب النازي في ألمانيا وسياسته ضد اليهود إلى تدفق الهجرة إلى فلسطين ، وبعد ما كانت عناصر المهاجرين اليهود مقصورة على بولونيا ورومانيا وأوربا الوسطى أخذ اليهود الألمان يقدمون إليها بكثرة ، وقد استغل الصهيوونيون ما كان من النازية ضد اليهود فحملوا الحكومة

البريطانية على فتح أبواب فلسطين لمهاجريهم على نطاق واسع ، كأن العرب هم المسؤولون عما أصاب اليهود من اضطهاد ، وقد قفز رقم المهاجرين اليهود من ٩٥٠٠ مهاجر في سنة ١٩٣٢ إلى نحو ٣٣ ألفاً في سنة ١٩٣٣ .

وفي عهد واكهوب صدر قانون جرائم الفساد ، وهو يحاسب الإنسان على النية ، ويمنع المرء من الدفاع عن نفسه وإثبات صحة ما قاله أو ما كتبه أمام المحكمة .

٢ توجيه الكفاح ضد الإنكليز :

وقد أدت سياسة الاستمرار على تهويد البلاد ، وتجاهل التقارير وخضوع السياسة الإنكليزية للصهيونيين ، إلى توجيه الكفاح الوطني نحو قراع الإنكليز أولاً باعتبارهم أصل الداء وأساس البلاء ، لأن بيدهم تعديل السياسة أو تبديلها ، وبقوتهم وسياساتهم تهوّد البلاد ، وقد عقدت في طول البلاد وعرضها اجتماعات شعبية ، ولا سيما في المناسبات الوطنية كذكرى حطين واحتلال القدس وذكرى الشهداء ويوم وعد بلفور ، هزت الرأي العام هزاً عنيفاً واشتدت الدعوة إلى عدم التعاون مع السلطات ومقاطعة حفلاتها ولجانها وتحدي قوانينها .

التظاهرات الدامية في سنة ١٩٣٣ :

تطلعت البلاد إلى عمل إيجابي تمردى فقررت اللجنة التنفيذية العربية القيام بتظاهرة عامّة في القدس في يوم الجمعة الموافق ١٣ من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣ ، على أن يسير أعضاؤها وزعماء البلاد في طليعتها مع عدم استئذان السلطات تحدياً لقانونها وعلى أن يرافق ذلك إضراب عام في فلسطين ، وقد بادرت السلطات إلى إذاعة بلاغ رسمي حظرت فيه القيام بأي تظاهر أو موكب منذرة بمعاقبة من يخالف ، ولكن هذا كان حافزاً إلى الإصرار على تنفيذ

القرار ، إذ خرج في الموعد المضروب تظاهر صاحب عفيف من الحرم بعد صلاة الجمعة ، اشترك فيه السيدات مع الرجال ، وكان تظاهراً عداًئياً للإنكليز ومرّ بكنيسة القيامة ، ولما وصل إلى أحد أبواب السور أنذر البوليس المتظاهرين بالتفرق فأبوا ، فاستعمل القوة في تفريقهم ، فجرح بعض العرب ورجال البوليس ، ثم عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً في اليوم ذاته في بيت رئيسها السيد موسى كاظم الحسيني قررت فيه القيام بالتظاهر الثاني في يافا في ٢٧ من تشرين الأول ، وأن تستمر البلاد في التظاهر حتى تجيب السلطات المطالب الوطنية ، وأسرعت السلطات إلى إعلان منعها التظاهر وعزمها على قمعه بالقوة ، وحين أظف الموعد المضروب ملأت مدينة يافا بقواتها ، ولكن التظاهر سار بعد صلاة الجمعة واشترك فيه وفود من دمشق وشرقي الأردن ، وتصدت لها قوات البوليس البريطاني في عنف وقسوة ، وأطلقت النار على الجمهور الأعزل الذي ردّ على ذلك بالحجارة فوقع ٣٠ شهيداً وأكثر من مئتي جريح عربي ، وقتل أحد أفراد البوليس وجرح عدد منهم ، وقبضت السلطات على كثير من زعماء البلاد وشبانها .

وسارت في اليوم التالي في جميع أنحاء فلسطين تظاهرات صاخبة قتل وجرح فيها بعض الوطنيين ورافقتها إضراب عام امتد سبعة أيام ، ولم يحلّ إلا بعد إطلاق الموقوفين .

ثم قررت اللجنة التنفيذية أن يقوم التظاهر الثالث في جميع بلاد فلسطين يوم عيد الفطر أي بعد شهرين ، وقد سار في حينه .

وعلى مألوف العادة عين وزير المستعمرات لجنة برئاسة قاضي قضاة ملقا السر موريسون للتحقيق في « الأسباب القريبة المباشرة للاضطرابات » ، لا البعيدة ، فقاطعها العرب لعدم جدواها ، وقد قررت اعتبارهم المسؤولين عن الاضطرابات ورفع كل تبعة عن الحكومة .

ثورة ١٩٣٦

الإضراب العظيم

الأسباب الأساسية :

الهجرة : استرسل الإنكليز في سياسة حشد المهاجرين اليهود في البلاد ابتغاء جعلهم أكثرية السكان ، وقد ارتفع رقم الهجرة اليهودية السنوية من ٩,٥٠٠ مهاجر في سنة ١٩٣٢ ، إلى ٣٣ ألف مهاجر في سنة ١٩٣٣ ، إلى ٤٣ ألف مهاجر في سنة ١٩٣٤ ، إلى ٦٢ ألف مهاجر في سنة ١٩٣٥ ، وهؤلاء عدا ألوف المهاجرين الذين دخلوا البلاد تهريباً واستقروا بها ثم أذنت السلطات لهم في البقاء ، فحمل هذا الأمر الشباب العرب على محاولة مراقبة السواحل بأنفسهم ، ولكن السلطات اعتبرت عملهم غير قانوني ، وأنذرتهم بالعقوبات الصارمة ، وهكذا دخل إلى فلسطين بعد تقرير سمبسون والكتاب الأبيض ، اللذين اعترفا بأن فلسطين لا تتسع لمهاجرين جدد ، أكثر من ١٥٠ ألف مهاجر في خمسة أعوام .

الأراضي : على الرغم من تقرير سمبسون بأن الأراضي الموجودة بيد العرب لا تكفيهم فإن السلطات ظلت تشجع انتقال الأراضي إلى أيدي اليهود ، حتى انتقل منذ تقرير سمبسون وتوصيته بوقف انتقال الأرض من العرب إلى اليهود أكثر من ٦٦٧ ألف دونم ^(١) .

(١) بذلت جهود وطنية للاحتفاظ بالأراضي عريية ، فتأسس سنة ١٩٣٥ « صندوق الأمة » لجمع التبرعات والاشتراكات وشراء الأراضي المهددة بالبيع ، وعقد في القدس في السنة نفسها مؤتمر =

الحكم الذاتي : ظلت البلاد تحكم حكماً استعماريّاً مباشراً ، وحدث أن أبلغ المندوب السامي في أواخر ديسمبر سنة ١٩٣٥ زعماء العرب واليهود عزم الحكومة على إقامة مجلس تشريعي وتحدث عن عدد أعضاء هذا المجلس وسلطاته ، على ألاّ يسمح له بنقاش ما يتعارض وصكّ الانتداب ، وعلى أن تبقى للمندوب سلطة الاستراع في ظروف معينة ، وعلى أن يحتفظ بحقه في الاستمرار على تعيين جدول الهجرة ، ولكن هذا العرض على تفاهة شأنه فوُقد في مجلس اللوردات ومجلس العموم وهوجم هجوماً عنيفاً بتأثير اليهود ومن قبل جميع الأحزاب البريطانية من دون أن يجد العرب من يدافع عن وجهة نظرهم حتى تبين من تلك المناقشات البرلمانية أن المشروع قد عدل عنه ، فجعل هذا الناس في فلسطين ييأسون يأساً مطلقاً من إمكان حصول الإنصاف من لندن حتى في السماح بإقامة مثل هذا المجلس التشريعي الواهي التافه .

التسلح : وتمادى اليهود في تسلحهم حتى اكتشفت في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٥ شحنة ضخمة من الأسلحة والذخائر أتت من البلجيكيك في براميل الأسمنت ونقلت من ميناء يافا إلى تل أبيب ، ولم تتخذ السلطات أى تدابير في هذا الشأن ، ولم تحاول استرداد ما وزعته من الأسلحة ، فاستغفر هذا مشاعر الاستياء لدى العرب وحملهم على إضراب شامل احتجاجاً .

الاستهانة : على الرغم من احتجاجات العرب المتوالية وصيحاتهم المستمرة داوم الإنكليز على سياستهم مستخفين بمشاعر العرب ، حتى إن وزير مستعمراتهم المستر ملكولم مكدونالد خطب قائلاً في حفل صهيوني أقيم

= علماء فلسطين الذي أصدر فتوى دينية بتحريم بيع أى شبر من أراضي فلسطين لليهود ، واعتبر البائع أو السمسار مارقاً من الدين تعجب مقاطعته والتشهير به وحرمانه الدفن في مقابر المسلمين .
وأفقد المجلس الإسلامي الأعلى بعض القطع المعروضة للبيع ، على أنه يجب أن يعرف أن معظم ما بيع من أراضي فلسطين من اليهود لم يكن أصحابه من سكان فلسطين .

لتكريمه وتكريم السير واكهوب المندوب السامي الذي كان يزور لندن « إنني فرح جداً لأن اقترح هجرة اليهود إلى كينيا قد أخفق ، وبصفتي وزيراً للمستعمرات أشكر الذين رفضوا اقتراح كينيا ، فنبوءة وايزمن قد تحققت وعاد اليهود إلى بلادهم ، ولو لم يعط وعد بلفور منذ ١٨ سنة لأعطيناه اليوم » ، ثم وقف واكهوب يدعو إلى شرب نخب نجاح الصهيونية ، الأمر الذي أثار اشمئزاز العرب في فلسطين ، فقرروا في اجتماع شعبي عام عقد بنابلس ، لمناسبة ذكرى تصريح بلفور (٢ من نوفمبر ١٩٣٥) أن تضرب فلسطين في وجه المندوب السامي يوم عودته في ١٧ من الشهر المذكور ، كما قرروا استنكار خطاب الوزير معلنين « أن العداء يجب يوجه إلى بريطانيا أولاً لأنها المسؤولة عن كارثة فلسطين » ، وقرروا كذلك « أن تسليح اليهود لا يقابل إلا بدعوة العرب إلى التسليح » .

اضطرابات مصر وسورية : وحدث أن حصلت في مصر في أواخر سنة ١٩٣٥ اضطرابات وطنية ، ووقوع شهداء من طلاب الجامعات وغيرهم ، فأسفر ذلك عن توحيد الجبهة الوطنية ، وأن اضطرابات نشبت في سورية وإضراباً استمر فيها شهرين في مطلع سنة ١٩٣٦ ، فأسفر ذلك عن نجاح سياسي ، فهزت حوادث مصر وسورية الروح الوطنية العربية في فلسطين الناقمة التي كانت تتحفز للثورة على المظالم النازلة بها .

عصابة القسام :

ولعل أبلغ مظاهر التحفز للثورة تأليف عصابة سرية في حيفا برئاسة أحد العلماء الشيخ عز الدين القسام هدفها الجهاد عن طريق الفتك بالإنكليز فقتلت (شاويشاً) بريطانياً في بيسان ، وانتقلت العصابة إلى أحراش يعبد قرب مدينة جنين ، وفي ١٩ من نوفمبر ١٩٣٥ قتل أحد أفرادها حين كان (٧)

يراقب الطريق ، وفي فجر اليوم التالى طوقت قوات بريطانية ضخمة تلك الأحرار تساعدها طائرات استكشافية ، وبعد قتال استمر حتى العاشرة صباحاً انتهت المعركة باستشهاد الشيخ عز الدين القسام وأربعة من رفاقه والقبض على أربعة آخرين بينهم جريح مشخن ، وبقتل جندى بريطانى وجرح بريطانيين جراحاً بالغة ، فأصدرت السلطة بلاغاً بالحادث نعتت به القسام وصحبه بالاشقياء ، ولكن الأمة احتفلت في حيفا بتشييع جنازاتهم احتفالاً عظيماً جداً جرت في أثنائه مع قوة بريطانية مناوشة أدت إلى ارتدادها وتحطيم نوافذ دائرة البوليس وأبوابها ، وقد هز هذا الحادث البلاد هزاً عنيفاً وكهربها ، فيصحّ اعتباره مقدمة لثورة ١٩٣٦ .

الشرارة الأولى :

في ١٥ من نيسان (أبريل) ١٩٣٦ ظهرت عصابة عربية على طريق نابلس - طولكرم وقتلت ثلاثة من اليهود ، وفي الليلة التالية قتل اليهود عربيين قرب مستعمرة بتاح تكفا وانقلبت جنازة أحد قتلى اليهود إلى تظاهر في تل أبيب أعقبته احركة اعتداءات على العرب قابلهما العرب بمثلها ، ووقع من الفريقين عدة قتلى وجرحى ، ففرض نظام منع التجول في يافا وتل أبيب من المساء حتى الصباح ، وأعلن قانون الدفاع الذى حوّل المندوب السامى وضع قانون الطوارئ موضع التنفيذ .

الجان القومية :

في ٢٠ من نيسان (أبريل) تألفت في نابلس لجنة قومية بادرت إلى دعوة البلاد إلى الإضراب العام المستمر حتى تقف الهجرة ، وإلى تأليف لجان قومية في سائر البلاد للإشراف على سير الإضراب وتنظيم الحركة ، فاستجابت البلاد للدعوة وتألفت لجنة قومية في كل مدينة وفي كل قرية كبيرة .

الإضراب العام :

وعمّ الإضراب فلسطين كلها ، وتناول جميع مظاهر العمل التجارى والصناعى والمدرسى ، واشترك فيه بحارة ميناء يافا وسائقو السيارات حتى تعطلت حركة السير ، وأضرَب المحامون عن المرافعة فى غير القضايا الوطنية ، وبلغ الإضراب من الشدة والشمول ما أضرَب معه المساجين عن العمل فى السجون فأطلق مدير البوليس الإنكليزى فى سجن نور شمس النار عليهم وقتل أحدهم .

اللجنة العربية العليا :

ثم اتفقت كلمة الأحزاب واللجان القومية على أن تتألف لجنة عربية عليا للإشراف على الحركة وقيادتها ، فتألفت فى ٢٥ من نيسان برئاسة رئيس المجلس الإسلامى الأعلى السيد محمد أمين الحسينى وعضوية ممثلى الأحزاب ، وباشرت عملها بدعوة الأمة إلى الاستمرار فى الإضراب حتى « تبدل الحكومة سياستها المتبعة فى فلسطين تبديلاً أساسياً تظهر بوادره فى وقف الهجرة اليهودية » ، وحددت مطالب البلاد الأساسية التى ستعمل على تحقيقها وهى :
١ - منع الهجرة اليهودية منعاً باتاً ، ٢ - منع انتقال الأراضى العربية إلى اليهود ، ٣ - إنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابى .

المصيان المدنى :

وتوالى التظاهرات فى جميع أنحاء البلاد واشترك فيها الرجال والنساء ، فكانت هى وما رافقها من اشتباكات واستشهادات عناصر لتغذية حركة الإضراب ومقدمات للثورة ، وتكهرب الجوّ ، وظهر العزم والتصميم لدى

الجانب العربي ، وعبثاً حاول المندوب السامي حمل اللجنة العليا على الدعوة إلى السكون والنظام ، ودعت اللجنة إلى مؤتمر للجان القومية عقد في القدس في ٨ من مايس وقرر مع الاستمرار على الإضراب إعلان العصيان المدني بالامتناع عن دفع الضرائب اعتباراً من ١٥ من مايس وقد نفذ القرار في حينه ، ولكن الحكومة أعلنت في ١٨ من ذلك الشهر جدول العمال للهجرة ، وهو يقضى بدخول ٤,٥٠٠ مهاجر في النصف الثاني من السنة ، فأدى هذا إلى نقمة شديدة وانتقلت الحركة من نطاق الإضراب العنيف إلى مرحلة الثورة المسلحة الدامية ، فاشتد الهجوم على المستعمرات اليهودية ، وكثرت عمليات تدمير خطوط السكة الحديدية وقلب القطارات ونسف الجسور وتخريب الطرقات وقطع الأسلاك والمهجوم على المخافر .

لجنة ملكية :

وفي ١٨ من مايس أعلن وزير المستعمرات أورمسي غور في مجلس العموم البريطاني أن الحكومة قررت بعد عودة النظام إلى فلسطين أن توفد إليها لجنة ملكية « للتحقيق في أسباب القلق الأساسية وشكاوى العرب واليهود من غير تعرض لنصوص الانتداب ولترفع التوصي لإزالة تلك الظلامات ومنع تكررها » . وأعلن بعد شهر من بيانه هذا ، والثورة في نشاطها ، أن الحكومة ستنفذ توصي اللجنة الملكية إذا وجدت جدية بالتطبيق من دون رهبة أو محاباة ، ثم تمت تسمية أعضاء اللجنة وتعيين مهمتها ، ولكن العرب لم يأبهوا لذلك ، إذ علمتهم التجارب أن كل توصية لأية لجنة لا بد من إهمالها إذا كانت في مصلحة العرب ، ثم إن أساس شكواهم هو صك الانتداب الذي اشترط على اللجنة ألا تتعرض له ، فلا عجب إذا قرروا المضي في ثورتهم .

التنكيل بالعرب :

وبدأت السلطات عملية تنكيل واسعة النطاق لقمع الثورة زاعمةً أنها تعيد النظام لتبهي للجنة الملكية الجوّ الملائم لقدموها وتحقيقها ، فقدفت بأركان اللجان القومية في معتقلات « عوجا الحفير » ، ولما اكتظت بهم هذه المعتقلات نقلتهم إلى معتقلات « صرغند » ، وأصدرت أنظمة تخولها الاستيلاء على الأبنية ووسائل النقل وإبعاد غير المرغوب فيهم ، وفرضت منع التجول من الغروب إلى الشروق في المدن والقرى ، وبما أن المنع أخذ يمتد إلى ٢٢ ساعة في اليوم فقد كان لا يسمح للناس بالخروج من منازلهم إلا ساعتين لقضاء حاجاتهم ، وعمدت السلطات إلى فرض العقوبات والغرامات المشتركة على المدن والقرى ونسف ما تشاء من البيوت فيها ، حتى أقدمت على نسف منطقة واسعة في مدينة يافا مؤلفة من ٢٢٠ منزل بحجة تجميل الشوارع مع أن وزير المستعمرات قال في مجلس العموم إنها نسفت لكونها مركزاً للمتريدين وملجأ للخارجين على القانون فلم يكن البوليس يستطيع الدخول إليها ، وقد أقام أحد أصحاب البيوت المهذومة الدعوى على الحكومة أمام محكمة العدل العليا التي يرأسها قاضي القضاة البريطاني ، فجاء القرار تأنيباً للسلطة لخدمها الأهالي ، « فقد كان مما يشرفها لو أنها قالت بصدق إن الهدم للدفاع عن فلسطين وتسهيل دخول القوات إلى تلك الأحياء بدلاً من ذرّ الرماد والادعاء بأن المقصود هو تجميل المدينة ورعاية الصحة العامة » ، وقد أحالت الحكومة قاضي القضاة إلى التقاعد (المعاش) قبل انتهاء مدة خدمته .

اشتداد الثورة :

وقد جعل قانون الطوارئ حكم الإعدام والسجن المؤبد لمن يرمى مفرقة أو

يقطع سلكاً ، وبدأت النجادات العسكرية البريطانية تقدم من مصر ومالطة على نطاق واسع ، ولكن ذلك كله لم يكن ليزيد الثورة إلا ضرماً ، فتألفت العصابات الجهادية في طول البلاد وعرضها وأخذ المتطوعون يتدفقون على البلاد من سورية والعراق وشرق الأردن ، وبلغت الثورة ذروتها حين أقبلت من العراق نجدة بقيادة فوزى القاوقجي ، كما انضم إليها متطوعون من سورية ولبنان والأردن ، وأصبحت الثورة مرهوبة لها بلاغاتها ونداءاتها ، ومعاركها الحربية التي امتدت ساحاتها عدة كيلو مترات ، مثل معركة « بلعا » التي استشهد فيها عدا الفلسطينيين عراقيان وسوريان ولبنانيان وثلاثة من شرق الأردن ، دَعَّ عنك إسقاط الطائرات في مختلف الساحات ، والتدميرات للمرافق الرسمية ، والتفجيرات اليومية المتعددة في أنابيب البترول بين حيفا والعراق ، وفي مرج ابن عامر ، وشرق الأردن التي كانت تعيش في جو الثورة وإشعال الزيت المتدفق منها ، وعدا حوادث اغتيالات الضباط والبوليس الذين عرفوا بتنكيلهم بالعرب ، وكانت المساجد والكنائس لا تسمح بالصلاة عليهم ، ويمتنع الأهلون عن دفنهم في المقابر العامة ، وقد اندمجت الأمة كلها في الثورة حتى إن كبار الموظفين العرب وقضاةهم قدموا في ٣٠ من حزيران (يونيه) ١٩٣٦ إلى السلطات مذكرة قالوا فيها : « إن الشعب المظلوم قد فقد ثقته بالوعود الرسمية التي قطعت له بسبب إذعان الحكومة البريطانية للضغط الصهيوني ، وإن ما يجري في فلسطين هو تعبير عن اليأس ، فكان إضرابه وثورته ، وإن قتل الشعور بالقوة غير ممكن ، وسيظل هذا الشعور قائماً ومصدر اضطراب وإقلاق حتى تزول العوامل التي ولدته ، وإن إيقاف الهجرة هو الحل الوحيد الشريف للخروج من هذا المأزق » ، كما احتجت المذكرة على سياسة العنف التي تسلكها الحكومة ، وقدم موظفو الدرجة الثانية وقضاة المحاكم الشرعية مذكرتين قويتين .

وقد حدا اشتداد الثورة وتنظيمها الحكومة البريطانية على استقدام
 نجدات عسكرية جديدة كبيرة وأن تعهد بقيادتها إلى أحد كبار قادتها وهو
 اللفتنت جنرال دل ، مدير العمليات والاستخبارات العسكرية في وزارة
 الحربية البريطانية ، وقد قدرت الحملة التي قادها لإخماد الثورة بعشرين ألف
 جنديّ عدا قوات البوليس البريطاني والفلسطيني الذين لا يقلّ عددهم عن
 الجنود .

وساطة الملوك :

واكن ما كان هذا التنكيل والقمع وتلك الصرامة وما تكبدته الأمة من
 جراء الإضراب المستمرّ لينهى الثورة والإضراب ، لولا أن وردت برقية من
 الملك السعودي إلى اللجنة العليا يقول فيها إن الحكومة الإنكليزية وافقت على
 أن يوجه ملوك العرب وأمراؤهم نداء يدعون فيه العرب الفلسطينيين إلى وقف
 الإضراب وإلى السكون مبدية استعدادها للنظر في مقترحاتهم في مصلحة
 العرب بالنظر اللائق بها ، فاستشارت اللجنة العليا وفود اللجان القومية التي
 فوضت الأمر إليها ، فأجابت باستعداد الأمة لتلقى النداء إذا كان الملوك
 والأمراء مطمئنين إلى حسن العاقبة ، وحيثُذ وردت نداءات اتفق على نصّها
 الواحد الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، والملك
 غازي ملك العراق ، والإمام يحيى ملك اليمن ، والأمير عبد الله أمير شرق
 الأردن ، وهذا هو نصّها الحرفي :

« إلى أبنائنا عرب فلسطين :

« لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين ، فنحن بالاتفاق مع إخواننا
 ملوك العرب والأمير عبد الله ندعوكم للإخلاء للسكينة حقناً للدماء معتمدين
 على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل ،
 وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم » .

وقف الإضراب والثورة :

أذاعت اللجنة العربية هذا البيان في ١١ من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦ مع بيان أعلنت فيه أنها قررت بالإجماع ، وبعد استشارة مندوبي اللجان القومية وموافقتهم ، تلبية نداء أصحاب الجلالة الملك وسمو الأمير عبد الله « وأن تدعو الأمة العربية الكريمة في فلسطين إلى الإخلاء إلى السكينة وإنهاء الإضراب والاضطرابات ابتداء من يوم الاثنين الموافق ١٢ من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦ ، وأن يبكر أفراد الأمة في صباح ذلك اليوم إلى معابدهم لإقامة الصلاة على أرواح الشهداء والشكر لله تعالى على ما ألهم من صبر وجلد ، ثم يخرجون من المعابد لفتح مخازنهم وحوالياتهم ومزاولة أعمالهم المعتادة » .
ففي ذلك اليوم جرى الاحتفال بإنهاء الإضراب والثورة وعاد الناس إلى مزاولة أعمالهم ، فهذا الإضراب العظيم الذي امتد ستة أشهر إلا أسبوعاً لم يعرف التاريخ له مثيلاً .

توقف الإضراب والثورة ، وبات الشعب العربي ينتظر ما ستسفر عنه مساعي الوساطة مع بريطانيا ، ولكن قطع على العرب تفاؤلهم تصريح أدلى به وزير المستعمرات في ٥ من نوفمبر في مجلس العموم وقبل سفر اللجنة الملكية قال فيه : « إن وقف الهجرة في أثناء تحقيق اللجنة الملكية لا تسوغه أسباب اقتصادية ولا غيرها ، وإنما يعرقل مهمة اللجنة وفيه استباق لما ستقرره اللجنة التي ستهم بمعالجة مشكلة الهجرة ، ولذلك وبناء على ما وصّى به المندوب السامي ، حدد جدول الهجرة للعمال لل ستة أشهر التي تبتدئ بأول أكتوبر بألف وثمانمئة شهادة ، وذلك غير أصناف الهجرة الأولى التي تستمر وفقاً للقانون » .

وقد أدى هذا التصريح إلى مبادرة اللجنة العليا في اليوم التالي إلى إعلان مقاطعة اللجنة مقاطعة تامة .

إحصاءات رسمية :

وزعمت السلطات تخفيفاً لحسائرها أن عدد القتلى من قواتها نحو خمسة وأربعين وجرحاها نحو ٢٦٠ ، وأن قتلى اليهود ٨٠ وجرحاهم نحو ٣٠٠ ، وأن من اتصلت بها أسماؤهم من العرب القتلى في المستشفيات ٢٠٠ والجرحى ٨١٠ ، وأما المصادر العربية فتقدر عدد الشهداء بألف شهيد كما بلغ عدد الذين زجوا في السجون والمعتقلات بثلاثة آلاف عرنى .

مزايا ثورة ١٩٣٦ :

امتازت هذه الثورة من سابقاتها بكونها موجهة أولاً ضد الانتداب البريطاني وكونها عنيفة شديدة ، وباستمرارها ، وبشمولها جميع طبقات الأمة ، وباشتراك العرب غير الفلسطينيين فيها اشتراكاً فعلياً عن طريق التطوع وإمداد المجاهدين بالعتاد والسلاح ، واشتراك حكوماتهم بالتدخل السياسي حتى أصبحت القضية الفلسطينية قضية عربية عامة من الناحية العملية .

تقرير اللجنة الملكية

التقسيم وموقف العرب منه

وصلت اللجنة الملكية إلى فلسطين في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ وقاطع العرب حتى حفلة استقبالها ، وباشرت عملها بالاستماع إلى شهادات رؤساء الدوائر الحكومية ثم شهادات زعماء اليهود وممثلي هيئاتهم ، ومما ورد في شهادة جابوتنسكى رئيس حزب الإصلاح : « أن شرق الأردن من مُتِمِّمَات فلسطين وأن اليهود يطالبون به كما يطالبون بفلسطين لتكون مملكتهم » .

الاتصال باللجنة :

ثم ظهر أن حكومات العراق والسعودية وشرق الأردن ترى أن يتصل عرب فلسطين باللجنة لثلا تضيع عليهم فرصة بسط قضيتهم أمامها ، فأوفدت اللجنة العربية العليا وفداً إلى العراق والسعودية للتفاهم حول الأمر ، ثم عاد يحمل من الملكين ابن السعود وغازي كتابين جاء فيهما : « رأينا أن المصلحة تقضى بالاتصال باللجنة الملكية والإدلاء إليها بمطالبكم العادلة ، لأن ذلك أضمن لحقوقكم وأدعى لمساعدة أصدقائكم في حسن الدفاع عنكم » ، وقد أذاعت اللجنة العربية العليا في ٦ من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٦ بياناً قالت فيه إنه لا يسعها إلا أن تستجيب للطلب السامى فقررت الاتصال باللجنة الملكية وبسط القضية أمامها .

قدمت اللجنة العليا إلى اللجنة الملكية مذكرة مفصلة عن قضية فلسطين كررت فيها مطالب العرب وهي : وقف الهجرة وانتقال الأراضي إلى اليهود وإنهاء الانتداب وعقد معاهدة تقوم بموجبها حكومة دستورية مستقلة ، وسمعت اللجنة شهادات زعماء العرب حول محاباة الإنكليز لليهود وإهمالهم تواصي اللجان والخبراء ، وما تعرض له العرب من خطر يهدد كياناتهم حتى نزلت نسبة العرب من ٩٣ في المئة إلى ٧٠ ، وما تكبدوه بسبب سياسة الحكومة ومشاكل الهجرة والأراضي والعمال والتعليم وأسلوب الحكم الاستعماري المباشر ، وطافت اللجنة في البلاد ثم عادت لتضع تقريرها .

تقرير اللجنة الملكية :

قدمت اللجنة الملكية تقريرها فأعانتها الحكومة البريطانية في ٧ من تموز سنة ١٩٣٧ مرفقاً ببيان عن سياستها استناداً إلى ذلك التقرير ونتيجة له ، وهذه هي خلاصة التقرير :

أسباب الاضطرابات :

لقد كانت الأسباب الأساسية لاضطرابات ١٩٣٦ : (١) رغبة العرب في نيل الاستقلال القومي ، (٢) كرههم لإنشاء الوطن القومي اليهودي وتخوفهم منه ، وهو كره تجاوز فلسطين إلى البلاد العربية الأخرى وكان من آثاره أن قامت مظاهرات عداوية في القاهرة وبغداد وغيرهما ، وهذان السببان ذاتهما سبباً لاضطرابات التي وقعت في ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٩ و ١٩٣٣ ، وهناك عوامل ثانوية أخرى ساعدت على نشوب الاضطرابات أهمها : ١ - انتشار الروح القومية خارج فلسطين ، فقد ظفر العراق باستقلاله ، وإلى مدى أقل منه شرق الأردن ، ثم مصر ، وأخيراً سورية ولبنان ،

و ٢ - ازدياد الهجرة اليهودية منذ سنة ١٩٣٣ ، و ٣ - الفرصة المتاحة لليهود ، دون العرب ، للتأثير في الرأي العام البريطاني و ٤ - عدم ثقة العرب بإخلاص الحكومة البريطانية ، وعدم قدرتها ، إن لم نقل عدم إرادتها ، أن تنفذ وعودها ، و ٥ - فزع العرب من استمرار شراء الأراضي من قبل اليهود ، و ٦ - عدم وضوح المقاصد النهائية التي ترمى إليها الدولة المنتدبة .

وتحدث التقرير عن الروح القومية وشدها لدى العرب واليهود واتساع شقة الخلاف بين العنصرين اتساعاً سيستمر ازدياداً فيما لو ظل الانتداب الحالي معمولاً به ، « وهذه شهادات زعماء الفريقين متضادة لا تترك أملاً في إمكان التوفيق بين وجهتي نظرهما ، فالحل الوحيد في نظر العرب هو تأليف حكومة عربية مستقلة حالاً وأن يترك لهذه الحكومة أمر معاملة الأربعمئة ألف يهودي الموجودين في البلاد على الوجه الذي تستصوبه ، ولن تزيد الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية في أية ناحية من أنحاء العالم فيما إذا سلم الآن أمر الوطن القومي إلى الحكم العربي ، والحل في نظر اليهود ألا يوضع قيد على الهجرة حتى يصير اليهود أكثرية في فلسطين مع مرور الزمن ، وهذه سياسة لا يمكن تنفيذها إلا باستعمال القوة على الدوام » .

وتطرق التقرير إلى الإدارة فأشار بعدم التردد في الاستغناء عن خدمات الموظفين الذين يرتاب في إخلاصهم والاستمرار على الاستعانة بموظفي المستعمرات الإنكليز ، على ألا تقل مدة خدمتهم عن سبع سنوات .

وبحث التقرير في أمر الوكالة اليهودية التي تتدخل في جميع فروع الإدارة فتؤلف حكومة موازية لحكومة الدولة المنتدبة موازاة تزيد في حدة خصومة العرب . وحمل التقرير اللجنة العربية العليا ورئيسها مفتي القدس مسؤولية مواصلة الإضراب إلى درجة كبيرة .

وبحث في الأمن العام وكيف ارتفعت نفقاته ارتفاعاً هائلاً بسبب

الاضطرابات ، وأشار بتدابير جديدة وألح على ضرورة تشديد العقوبات وجمع الغرامات وإقامة قوة من البوليس التأهيلي في القرية أو المدينة على نفقة أهلها إلى أن تدفع الغرامة ، كما أشار بعدم كفاية العقوبات المنصوص عليها في قانون المطبوعات .

ثم قال : « على أن الأثر الفوري لهذه التدابير سيكون توسيع شقة الخلاف بين العرب واليهود مقروناً برد فعل قد يتخطى أثره فلسطين ويجاوزها إلى ما هو أبعد منها بكثير » .

الأراضي :

وعالج التقرير موضوعي الأراضي والهجرة فأشار إلى أن الأرض التي يمتلكها اليهود قد ارتفعت مساحتها من ٨٤٤ ألف دونم في سنة ١٩٢٥ إلى ١,٣٣٢,٠٠٠ دونم في سنة ١٩٣٦ ، ورأى وجوب تخويل المندوب السامي سلطة منع انتقال الأراضي إلى اليهود في أي منطقة معينة وإذا جرى البيع وجب المحافظة على حقوق المستأجرين والمزارعين العرب ، وألا يسمح بتسرب الأراضي في حوزة اليهود ، إلا حينما يمكن إبدال الزراعة الكثيفة من الزراعة الواسعة .

الهجرة :

أما الهجرة فإن مبدأ الاستيعاب الاقتصادي الذي يجعل مقدار الهجرة موقوفاً على قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين هو مبدأ غير ما ثم في الوقت الحاضر ، فلا بد من أن يحسب للعوامل السياسية والاجتماعية والنفسية حسابها في هذا الشأن ، ويرى التقرير أن يوضع أعلى حد سياسي للهجرة اليهودية يحدد باثني عشر ألف مهاجر في السنة للسنوات الخمس المقبلة على أن يخضع إدخالهم لمقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، وبعد ما

أوصت اللجنة برقابة الهجرة قالت : « والحكومة المنتدبة قد قامت تمام القيام بتنفيذ الالتزام المترتب عليها لتسهيل إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين كما يشهد بذلك وجود ٤٠٠ ألف يهودي فيها ، ولكن حياة الوطن الاقتصادية تعتمد إلى حد بعيد على دوام الهجرة ، ووضع القيود عليها لا يحل مشكلة فلسطين ، لأن العرب يرون أن الوطن القومي في حالته الحاضرة حاجز دون تحقيق أمانهم القومية في الاستقلال » ، وتحدث التقرير عن استحالة موافقة العرب في شرق الأردن على توسيع الوطن القومي إليه ، وتطرق إلى الشؤون المسيحية ومما قاله : « أما في المسائل السياسية فقد ربط المسيحيون مقدراتهم بمقدرات إخوانهم المسلمين » ، وانتقل إلى الحكم الذاتي فقال : « إن اللجنة تسلم بأن عرب فلسطين يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم كعرب العراق أو سورية ، ثم إن يهود فلسطين يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم كأى شعب أوربي ، ولكن منح الحكم الذاتي لكليهما أمر غير عملي » ، لأنه لا يمكن تسوية النزاع بين العرب واليهود ، ولو أمكن لتم إعلان استقلال فلسطين كوحدة غير مجزأة » ، وأما المجلس التشريعي فاللجنة « لا توصي بمحاولة جديدة لتأليفه من جديد ، وترحب بتوسيع المجلس الاستشاري بإضافة أعضاء غير موظفين إليه » .

التقسيم :

ثم قالت : « إن جميع التواصي التي تقدمت بها لن تزيل الظلمات ولن تمنع تكررها ، وإنما لن تحل المشكلة ، ولكنها أفضل المسكنات لداء فلسطين المتأصل إلى درجة حملت اللجنة على الحزم في الاعتقاد بأن الأمل الوحيد في شفائه لا يأتي إلا عن طريق إجراء عملية جراحية ، وقد ثبت مع الزمن أن الالتزامات التي تعهدت بها الدولة المنتدبة نحو العرب واليهود غير قابلة

للتوفيق ولا أمل في ذلك في المستقبل ، وتوطيد السلام في فلسطين في ظل الانتداب لا يمكن إلا باللجوء إلى القمع ، والقمع لن يحل المشكلة ، بل يؤدي إلى تفاقم الشحنة ، ولن يساعد على إنشاء دولة واحدة في فلسطين تحكم ذاتها بذاتها ، فلا بد من طريقة أخرى ، وهذه هي التقسيم .

« ومصاعب التقسيم مما يمكن التغلب عليه ، وهو سبيل السلام في النهاية ، فلا يتيح مشروع آخر ، وترى اللجنة إنهاء أجل الانتداب على فلسطين على أساس التقسيم وإبدال نظام معاهدات منه على غرار ما جرى في العراق وسورية ^(١) وذلك مع دولتين إحداهما عربية تضم شرق الأردن مع القسم العربي الفلسطيني الذي حددته اللجنة ، وثانيتهما دولة يهودية في القسم الفلسطيني الذي ارتأت اللجنة أن يكون لليهود ، وذلك على أن تتضمن المعاهدتان ضمانات مشددة لحماية الأقليات في الدولتين ، وأن تلحق بهما موثيق عسكرية حول إقامة القوات البحرية والعسكرية والجوية والحفاظة على الموانئ والطرق والسكك الحديدية وأتابيب البترول .

« وعدا الدولتين لا بد من منطقة ثالثة تشمل القدس وبيت لحم ، وتمتد حدودها من نقطة شمال القدس إلى نقطة جنوب بيت لحم ، وييسر لها الاتصال بالبحر بواسطة ممر يمتد من القدس إلى يافا شاملاً مدينتي اللد والرملة ، وهذه المنطقة تظل تحت الانتداب على ألا يسرى عليها تصريح بلفور ، وتكون اللغة الإنكليزية اللغة الرسمية الوحيدة فيها ، ويجب أن يشمل هذا الانتداب الناصرة وشواطئ بحيرة طبرية لقدسهما ».

(١) كانت سورية قد ارتبطت في ذلك الحين في معاهدة مع فرنسا ، ثم لم تلبث فرنسا أن نقضتها وعاد الحكم الفرنسي حتى تم إجلال الفرنسيين عنها سنة ١٩٤٦ من غير قيد أو شرط .

الحدود :

أما حدود الدوائين فقد اقترحت اللجنة خطأً تقريباً مع التوصية بتعيين لجنة حدود لتخطيطها بصورة قاطعة ، وبموجب تخطيط اللجنة تشمل الدولة اليهودية جميع ألوية حيفا والخليل (بما فيها صفد وعكا) وجميع السهل الساحلي من أسدود إلى الشمال (بما فيه سهل شارون ومرج ابن عامر) على أن توضع مدن طبرية وصفد وحيفا وعكا تحت إدارة الدولة المنتدبة مؤقتاً قبل إلحاقها بالدولة اليهودية ، وأما الدولة العربية فتشمل عدا شرقي الأردن مناطق غزة وبئر السبع وصحراء النقب والخليل وزابلس والتقسيم الشرقي من مناطق طولكرم وجنين وبيسان وبلدة يافا ^(١).

ويجب أن تشمل المعاهدة اليهودية نصاً يضمن حرية نقل البضائع (في الاستيداع) بين الدولة العربية وحيفا ، ويجب أن تشمل المعاهدة العربية نصاً يضمن حرية نقل البضائع (في الاستيداع) في السكة الحديدية ما بين الدولة اليهودية والحدود المصرية ، وتترك منطقة خاصة على ساحل خليج العقبة تحت إدارة الدولة المنتدبة .

ويشمل نظام المعاهدات المقترح عقد ميثاق تجاري يرمي إلى تقرير تعريفه جمركية مشتركة على أكبر عدد ممكن من أصناف البضائع وتسهيل حرية تبادل بين بضائع المناطق الثلاث بقدر المستطاع .

واقترح في مقابل ما يخسره العرب من البلاد التي يعتبرونها بلادهم ، ولأن مساحة الدولة اليهودية أوسع من مساحة ما يمتلكه اليهود الآن من أراض ، أن تدفع الدولة اليهودية إعانة مالية إلى الدولة العربية عند ما ينفذ التقسيم ، كما يجب أن يطلب من البرلمان الإنكليزي أن يوافق على دفع منحة إلى الدولة العربية قدرها مليوناً جنيه بسبب تأخر أحوال شرقي الأردن المالية وما يأخذه

سنوياً من إعانات من بريطانيا ، ومن الواجب أن يشرع في تبادل السكان والأراضي بين الدولتين .

ومن إحصاء سكان ومساحة الدولتين يتبين أن الدولة اليهودية المقترحة يسكنها نحو (٣٢٥) ألف عربي يمتلكون ثلاثة ملايين وربع دونم في مقابل (٣٠٠) ألف يهودي يمتلكون مليوناً وربع المليون دونم على حين يبلغ اليهود في القسم العربي ١٢٥٠ يهودي فقط .

دور الانتقال :

وبما أنه لا بدّ من فترة انتقال قبل أن ينفذ النظام الجديد فإن اللجنة توصي في دور الانتقال بمنع شراء الأراضي من قبل اليهود في المنطقة العربية ومنع شراء الأراضي من قبل العرب في المنطقة اليهودية ، وكذلك لا يسمح بهجرة اليهود إلى المنطقة العربية ، أما في المنطقة اليهودية فيقرر مقدارها على أساس قدرة الاستيعاب الاقتصادية لفلسطين باستثناء المنطقة العربية فيها ، هذا ويعمل في أثناء فترة الانتقال بالتواصي الثانوية التي أشرنا إليها .

بيان الحكومة :

أما بيان الحكومة البريطانية في ٧ من تموز (يوليه) ١٩٣٧ الذي نشرته مع تقرير اللجنة فينص على : « أن حكومة جلالتها على اتفاق مع اللجنة الملكية فيما أوردته من الاستدلالات وانتهت إليه من الآراء وأنها ، بعد اختبارات سبعة عشر عاماً وتجاربها العديدة ، مسوقة إلى الاستنتاج بأن هنالك تعارضاً غير قابل للتوفيق بين أمانى العرب وأمانى اليهود في فلسطين ، وأن هذه الأمانى لا يمكن بلوغها بموجب شروط الانتداب الحاضر ، وأن مشروع التقسيم الذي أوصت به اللجنة مبينة أسسه العامة يمثل أفضل حلّ لهذه المعضلة المستعصية

وأدعى الحلول إلى الأمل في النجاح ، وحكومة جلالته تنوى القيام بما يلزم من الإجراءات لتنفيذ مشروع التقسيم ، وتأمل جداً أن يظفر بقسط فعال من الموافقة عليه من لدن الجماعات التي يخصها الأمر . ، وستتخذ الحكومة مؤقتاً ، في أثناء تقارير تفاصيل المشروع ، إجراءات لمنع المعاملات في الأراضي التي قد تمس المشروع بسوء وترى أن يسمح بهجرة ثمانية آلاف يهودى خلال ثمانية أشهر من آب سنة ١٩٣٧ إلى آذار سنة ١٩٣٨ مع رعاية مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين .

تفنيذ التقرير :

إن التقرير يجعل التقسيم حلاً للقضية ، والتقسيم يؤدي إلى قيام دولة يهودية ، وهذا ما لا يرضى عنه العرب ويقاومونه .
والتقرير يعين الحصة التي منحها لليهود تعييناً مخالفاً للحق والإنصاف وتأباه الأخلاق ، وهو أكثر ظلماً من الحال التي ثار العرب عليها ، ففي الدولة اليهودية المقترحة يسكن ٣٢٥ ألف عربي و ٣٠٠ ألف يهودى ، فاعجب للدولة يهودية كثرة سكانها من العرب . . . بل إن سكان العرب في منطقة عكا وطبرية وحيفا وصفد التي أدخلت إلى الدولة اليهودية يبلغون ثلاثة أضعاف سكان اليهود ويملكون من الأراضي أربعة أضعاف ما يملكه اليهود ، والأراضي الصالحة للزراعة في الدولة اليهودية أربعة ملايين ونصف مليون دونم لا يملك اليهود منها سوى ١,٢٥٠,٠٠٠ دونم ، فتكون اللجنة قد أهدتهم ٣,٢٥٠,٠٠٠ دونم صالحة للزراعة يملكها العرب .
وأدهش وأستغف ما في التقرير اقتراح اللجنة تبادل السكان بين الدولتين ، وهذا يعنى أن يجرى التبادل بين ٣٢٥ ألف عربي في الدولة اليهودية وبين ١,٢٥٠ يهودى فقط في الدولة العربية ! . . .

وأما حصّة منطقة الانتداب الدائم فقد زعم التقرير أنه استند في تخطيطها إلى الاعتبار الدينية ثم الاقتصادية ، والواقع أنه استند إلى الاعتبار الاستعمارية العسكرية ، فطار اللد والرملة والمحطة الرئيسية لسكك الحديد حيث تلتقى خطوطها من مصر وحيفا والقدس ويافا جعلت في منطقة الانتداب الدائم ولا علاقة لها بالأماكن المقدسة ، والعقبة ، وأهميتها في السيطرة على البحر الأحمر لا تخفى ، جعلت في المنطقة الانتدابية ، مع أنه لا علاقة لها بالأماكن المقدسة ، وأما مدينة يافا ، فقد فصلت جغرافياً عن الدولة العربية فصلاً تاماً . ومن أدهش نصائح اللجنة تلك التي وجهتها إلى العرب واليهود معاً بأن يضحوا ويقبلوا هذه التسوية ، ومعنى هذا أنها تطالب العرب بتضحية حقيقية مادية ضخمة ، وهي التنزل عن وطنهم وترك ما يملكونه وما بذلوا ويبدلون دماءهم في سبيل الاحتفاظ به ، كما تطالب الصهيونية بتضحية وهمية . . . هي التضحية بشيء لا يملكونه ولا حق لهم فيه ولكنهم طامعون في اغتصابه .

موقف الأمة العربية :

لم يكده ينشر تقرير اللجنة الملكية وبيان الحكومة حتى عمّ البلاد استياء عظيم وأصيبت بخيبة أمل مرة ، وبادرت اللجنة العليا إلى إرسال مذكرة شديدة إلى الحكومة البريطانية وإلى لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف فندت فيها قرار التقسيم واستنكرته وطالبت بالاعتراف بحق العرب في الاستقلال التام في وطنهم والعدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي وإلغاء الانتداب البريطاني وأن تبدل منه معاهدة شبيهة بمعاهدات العراق ومصر وسورية ، ووقف الهجرة وبيع الأرض فوراً ريثما تجرى المفاوضات ويتم عقد المعاهدة .

وتصاعدت أصوات الاستنكار في سائر الأقطار العربية ، وأبرق رئيس وزراء العراق ببرقية إلى فلسطين أعلن فيها رفض حكومته للتقسيم وعزمها على

مقاومته ، كما أعلنت الحكومة المصرية موقفها في تأييد عرب فلسطين ورفضها للتقسيم ، وأعلن ملكا اليمن والسعودية استنكارهما للتقسيم ، كما ندد به رئيس وزراء سورية باسم حكومته ، وسارت التظاهرات الاستنكارية في البلدان العربية ورافقها إضراب في معظمها .

وتظاهر مسلمو الهند ساخطين على التقسيم .

وظهرت بين العرب في فلسطين روح التصميم والعزم على مقاومة التقسيم ، ووقعت في أواخر أغسطس اشتباكات بين العرب والقوات البريطانية وقع فيها كثيرون من القتلى والجرحى ، فعادت السلطات إلى الاعتقال والقمع ، وأخذ الجوينذر باستئناف الثورة مما حمل الحكومة البريطانية على تعيين أحد كبار قوادها ، الجنرال ويفل ، قائداً للقوات الإنكليزية في فلسطين .

موقف اليهود :

أما اليهود فقد اختلف رأيهم ، فمن محبذ راض إلى طامع في المزيد غير راض ، إلى متوجس خيفة على مصير الدولة اليهودية ، ولكن المؤتمر الصهيوني المنعقد في زوريخ في أغسطس صرح بأن مشروع التقسيم الذي تقدمت به اللجنة الملكية غير مقبول ، وهو يخول اللجنة التنفيذية الصهيونية سلطة مفاوضة الحكومة البريطانية لتحقيق من الشروط التي تعرضها حكومة جلالته لإنشاء الدولة اليهودية المقترحة .

مؤتمر بلودان :

ودعت لجنة الدفاع عن فلسطين في سورية إلى مؤتمر عربي عام ، عقد في ٨ من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ في بلودان (المصيف السوري) حضرته وفود من مصر والعراق وسورية ولبنان والأردن وفلسطين ، وفوض أحرار المغرب من

ينوب عنهم لاستحالة السماح لهم بالشخص إلىه، واتخذت فيه قرارات تعلن :
 (١) أن فلسطين جزء لا ينفصل عن الوطن العربي ، (٢) رفض ومقاومة
 تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها ، (٣) الإصرار على طلب إلغاء
 الانتداب و وعد بلفور وعقد معاهدة مع بريطانيا تضمن للشعب العربي
 استقلاله وسيادته ، وأن تكون حكومته دستورية فيها للأقليات ما للأكثرية
 من الحقوق وفقاً للمبادئ الدستورية العامة ، (٤) تأييد طلب وقف الهجرة
 عاجلاً وإصدار تشريع يمنع انتقال الأراضى من العرب إلى اليهود .

في عصبة الأمم :

وفي ١٤ من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ تولى وزير الخارجية البريطانية ،
 المستر إيدن عرض سياسة حكومته في مجلس عصبة الأمم معلناً باسمها أنها
 قبلت مقترحات اللجنة الملكية وأنها مستعدة لإرسال لجنة فنية خاصة إلى
 فلسطين لوضع خطة مفصلة لمشروع التقسيم وتخطيط الحدود ، وفي الاجتماع
 ذاته وكّد وزير خارجية مصر اهتمام مصر حكومة وشعباً بمسألة فلسطين إلى
 أقصى حدّ بسبب ما يربطها بفلسطين وأهلها من روابط الجوار والتاريخ
 واللغة والدين والحضارة ، وفند مشروع التقسيم وبرهن على أنه يناقض حقوق
 العرب الطبيعية ، « ويستحيل » أن يوافقوا على إلغاء سيادتهم عن قسم من
 بلادهم التي يقطنونها منذ «قرون عديدة» ، وأنذر بتفجر عواطف الحقد والعداء
 بشدة عظيمة يوم تقوم الدولة اليهودية ، وطالب بحلّ مشكلة فلسطين على
 أساس قيام دولة مستقلة مع المحافظة على حقوق اليهود المقيمين بها ، وتبعه
 وزير خارجية العراق سائلاً : إذا كانت أوروبا تريد أن تكافئ اليهود على
 خدماتهم فلماذا لا تمنحهم ولاية أو ولايتين منها ، بل تنطلق إلى ملك آخرين
 في آسيا ؟ وأعلن « أن العراق لن يتوانى في استنكار السياسة البريطانية والتوسل

بكل وسيلة للدفاع عن إخواننا الذين يراد إنزال الظلم فيهم بلا مبرر » ، وأيد بيان مصر في استنكار التقسيم ، وقد قرر المجلس تكليف بريطانيا بمتابعة دراسة مشكلة فلسطين مع حصر انتباهها في حل ينطوي على تقسيم البلاد ، وهو يؤجل النظر في جوهر المسألة حتى يصبح في وضع يمكنه من معالجتها في مجموعها محتفظاً حتى ذلك الوقت كل الاحتفاظ برأيه وقراره فيها .

الثورة الكبرى ضد التقسيم

اشتعال الثورة :

في ٢٦ من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ أطلقت النار على حاكم لواء الجليل الإنكليزي، المستر أندروز، فقتل هو وحارسه البوليس البريطاني، فقامت قيامة السلطات وشرعت في حركة تنكيل عنيف وبطش شديد، إذ اعتقلت من استطاعت القبض عليهم من أركان الحركة الوطنية وأعضاء اللجان القومية وقضاة الشرع، وحلت اللجنة العربية العليا واللجان القومية كلها، واعتبرت كلها غير مشروعة، وعزلت رئيس المجلس الإسلامي الأعلى من منصبه، وأبعدت إلى سيشل من وقع بيدها من أعضاء اللجنة العليا وبعض زعماء الحركة، أما من استطاع الاختفاء والخروج سراً من البلاد فحظرت عليه العودة إليها.

أضربت البلاد، ثم أخذت بوادر الثورة تبدو على شكل تدمير للمخافر العسكرية والبوليس وتفجير أنابيب البترول وتقطيع الأسلاك التلفونية والسكك الحديدية ونسف القطارات والحسور، ثم أخذت شكل الثورة القوية حين انبثت العصابات في أنحاء البلاد، واتسعت المعارك حتى كانت تمتد أحياناً عشرين كيلومتراً، وأبدى فيها المجاهدون من البسالة والبراعة ما وصفهم بلاغ رسمي معه بأنهم «اختفوا كإبرة في كيس من القش»، وفي الإحصاءات الرسمية أن قتلى السلطة في الأشهر الثلاثة الأخيرة لسنة ١٩٣٧ نحو مئة عدا أضعافهم من الجرحى، وقد عينت السلطات خمسة آلاف بوليس لحماية المستعمرات من الهجمات التي أخذت تتوالى عليها.

لجنة التقسيم :

في غمرة هذه الحوادث المتصاعدة شدة ، وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٧ ، أذيع بيان الخطة السياسية لبريطانيا في فلسطين على شكل رسالة من وزير المستعمرات إلى المندوب السامي في فلسطين وفيه « بالنظر إلى الاهتمام الذي أبداه الرأي العام في انتظار توصي مشروع التقسيم التجريبي في تقرير اللجنة الملكية أودّ أن أبين بجلاء أن حكومة جلالته غير مقيدة بوجه من الوجوه بالموافقة على ذلك المشروع ، وأنها بصورة خاصة لم تقبل اقتراح اللجنة القائل بوجوب اللجوء في النهاية إلى نقل العرب إجبارياً من المنطقة اليهودية إلى العربية » ، وأذيع كذلك نبأ تأليف لجنة فنية تنظر بعين الاعتبار إلى بيانات سائر الجماعات في فلسطين وشرق الأردن وتدرس مشروع التقسيم المقترح من قبل اللجنة الملكية وتخويلها الحرية في اقتراح تعديلات عليه والتوصية بحدود فاصلة بين المنطقتين العربية واليهودية المقترحتين وحدود المناطق الواجب الاحتفاظ بها دائماً أو مؤقتاً تحت الانتداب البريطاني ، من شأنها أن تنطوي على أمل معقول في إقامة دولة عربية ودولة يهودية تستطيع كل منهما في النهاية أن تسدّ نفقاتها بذاتها مع توفر أسباب الطمأنينة وألا تستوجب إلا إدخال أقل عدد ممكن من العرب والمشاريع العربية إلى المنطقة اليهودية والعكس بالعكس ، وأن تبحث في المسائل الاقتصادية والمالية التي ينطوي عليها التقسيم ، وإذا أسفرت أعمال اللجنة عن مشروع عادل وعمل للتقسيم فإن الحكومة البريطانية تحيله إلى مجلس عصبة الأمم للنظر فيه .

ولكن هذه اللجنة لم تقدم إلى فلسطين فوراً ، إذ تريثت لعلّ الثورة في فلسطين تقف وتهدأ الحال ، ولكن الثورة ازدادت سغيماً ، فلم تقدم اللجنة إلى فلسطين إلا بعد أربعة أشهر ، أي في أواخر نيسان ، حين يشتت من إمكان إخماد الثورة .

وبذلت السلطات فوق الجهد للقضاء على الثورة ، ولكن على غير جدوى ، وقد استمرت الإمدادات العسكرية تقدم من مصر وإنكلترا على فلسطين حتى أنافت القوات التي أنيطت بها مقاومة الثورة على خمسين ألف جندي وبوايس وخول قانون الطوارئ المحاكم العسكرية الحكم بالموت على كل من أطلق رصاصة ولو لم تصب ، بل على كل من حمل رصاصة أو قطعة من سلاح أو مفرقة حتى بلغ عدد الذين أعدموا شتقاً في سجن عكا ١٤٨ شهيد^(١) وقد كان في مقدمتهم الشيخ فرحان السعدى الذى كان فى الثمانين من عمره ، فقد شنته الإنكليز فى سجن عكا فى رمضان وهو صائم ، وقد بلغ عدد المحكوم عليهم بالسجن المديد أكثر من ألفين من الشيوخ والشباب والنساء ، وما أكثر ما كانت تعدد السلطات العسكرية إلى هدم الدور انتقاماً حتى نسفت أكثر من خمسة آلاف بيت ، وكان يرافق ذلك تعذيب فظيع من كى الأجسام إلى تقليع الأظافر وهرب اللحوم وحرق اللحي والشوارب ، وتسليط الكلاب الجائعة لنهش لحوم الأحرار ، وبلغ عدد من اعتقل لمعد مختلفة نحو خمسين ألفاً ، وفرضت غرامات تأديبية باهظة كانت تحصل بأقسى وسائل العنف ، وقد أقامت السلطات مخافر فى القرى والمدن على نفقة السكان ، ولكنها كانت عرضة لهجمات الثوار وتدميرهم .

وما أكثر ما كانت القوة البريطانية تأتى قرية يشتهب أنها آوت ثواراً فتجمع رجالها فى العراء ثم ينتقى الضابط البريطانى منهم عدة شباب ويطلق عليهم النار على مشهد من سكان القرية العزل ، وقد تجاوز عدد الشهداء ثلاثة آلاف

(١) صرح وزير المستعمرات كريتش جونز أن المحاكم العسكرية البريطانية حكمت على ١٤٨ عربى بالإعدام لحيازتهم أسلحة أو ذخيرة .

كما جاوز عدد الجرحى سبعة آلاف ، وبسبب تشريد الزعماء واعتقالهم أصبحت سورية ولبنان نقطتي الارتكاز للحركة ، كما كانتا مع شرق الأردن مصادر رئيسية للتموين بالسلاح والمال والمتطوعين .

وكانت السلطات قد استقدمت اختصاصيين لمكافحة الإرهاب وللحيلولة دون هذه الاتصالات ، فأشار أحدهم ، وهو السر تشارلز تيغارت ، بفكرة سدّ حدود لبنان وسورية وشرق الأردن بسور من الأسلاك الشائكة وسلسلة من القلاع المحصنة تقوم على امتداده ، وبأدّرت السلطات إلى إنشائه على طول ثمانين كيلومتراً على حدود سورية ولبنان وأربعين كيلومتراً على حدود شرق الأردن في عرض وارتفاع ثلاثة أمتار ، ووضعت على طوله ، في مسافات متقاربة ، مصائد من الألغام ، وكلف المشروع نصف مليون جنيه ، ولكن الثوار والوا مهاجمته وتخريبه في أماكن عديدة وفتحوا من الثغرات فيه ما جعله عديم الجدوى .

وما كانت جميع التدابير التنكيلية لتخفف من حدة الثورة ، فلمعارك ظلت مشبوبة اللظى يرافقها تدمير في طرق المواصلات حتى بلغ التخريب مرة في طرق السكة الحديدية ستين كيلومتراً طولاً ، وبلغ ما انساب على الأرض في شهرين من زيوت بسبب تفجير الثوار لأنابيب البترول اثنين وثلاثين ألف طن فحدا هذا شركات البترول على تعميق أنابيبها في كثير من الأماكن .

سيطرة الثورة :

وأخذ الثوار يحتلون المدن وينهبون ما في مخازنها من سلاح ويدمرون المنشآت الحكومية ، فيصح القول إنهم سيطروا على البلاد سيطرة تامة حتى اضطرت السلطات إلى إغلاق دور البرق والبريد والمحاكم والمخافر في كثير من المدن والأقضية لعجز السلطات عن حمايتها ، وبلغ شمول الروح القومية والوطنية

مبلغاً عجزت السلطات معه عن أن تجد شاهداً عربياً ، بوليساً أو غير بوليس ، في أية قضية اتهم فيها ثائر عربى ، وقد أعلنت عن مكافآت مجموعها عشرون ألف جنيه لمن يساعد على اعتقال المتهمين بالقيادة للثوار فلم يتقدم أحد ، وبما أن الكوفية والعقال كانتا غطاء الرأس للقرويين وللثوار فقد أخذت السلطات تختصمهم بالمطاردة والتنكيل ، فأوصى قادة الثورة باتخاذ هذا الزي زيّاً عاماً فنزع جميع الناس طرايشهم وتزيوا به فاستحال على السلطات التفريق بين الثوار وغيرهم ، فأمرت السلطات أن يحمل كل فرد بطاقة هوية ، ولكن الثوار حظروا على الناس ذلك فلم يرخص أحد أن يحملها .

قديوم اللجنة :

ورأت الحكومة البريطانية عدم جدوى انتظار الهدوء ، فأوعزت إلى اللجنة الفنية للتقسيم برئاسة السير جون ود هيد بالسفر إلى فلسطين في ٢٧ من نيسان (أبريل) ١٩٣٨ فاستقبلها العرب في فلسطين بالإضراب العام والتظاهرات وقاطعوها مقاطعة تامة ، « إذ ليس في الوطن العربى أقسام للمنع ، فمن شاء فليهب من ماله ، ومن أراد فليمنح من ملكه الخاص » كما ورد في بيان اللجنة العليا ، وقد طافت اللجنة في فلسطين وشرقي الأردن ، في حراسة شديدة جداً والمعارك بالغة أوجها ، ومكثت بفلسطين حتى ٣ من أغسطس من دون أن يتقدم إليها أى شاهد عربى لتأدية الشهادة أمامها ثم عادت إلى لندن لتصدر تقريرها في ٩ من نوفمبر ١٩٣٨ .

الثورة في الذروة :

وفي أثناء وجود لجنة التقسيم احتلت العصابات مدينة القدس القديمة ونشطت في مختلف الساحات فاستبدلت الحكومة البريطانية الجنرال هيننج بالجنرال ويفل في منصب القائد العام ، ولكن تفاقم الحال استمر بعد سفر اللجنة ،

وحدث أن قدم وزير المستعمرات ، المستر ملكولم مكندونالد ، إلى القدس في آب ليذاكر المندوب والقائد العام في الحال التي ازدادت عنفاً ، فرأى بنفسه قوة الثورة ، ثم عاد وأذاع فور عودته خطاباً قال فيه : « إن فلسطين أسوأ بلد في العالم ، وإن مركز المندوب والقائد أسوأ وأتعب مركز رجلين في الإمبراطورية ، وإن قمع الثورة ليس بالسهولة المظنونة » .

وأختمت جميع التدابير الزجرية في تخفيف حدة الثورة ، ففي ٢٠ من أغسطس احتل الثائرون مدينة الخليل ، وفي ٢٤ من ذلك الشهر دخل أحد الثوار سراي الحاكم البريطاني في جنين ، المستر موفات ، على الرغم من احتشاد قوات البوليس والحراس فيها ، وأطلق النار عليه وأرداه قتيلاً ثم خرج ناجياً بنفسه ، وفي ٩ من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨ احتل الثوار مدينة بئر السبع وأطلقوا المساجين واستولوا على مركز البوليس ، ثم انسحبوا منها ، ثم عادوا في أواخر الشهر فدمروا عمارات الحكومة والبوليس فيها وأحرقوها وتوالت النجذات العسكرية حتى استطاعت السلطات بعد جهود احتلال القدس القديمة ثانية ، وفي ٥ من أكتوبر احتل الثوار مدينة طبرية وغزوا أحياءها اليهودية ، فقتل وجرح عشرات من اليهود ، عدا ما حرق ودُمر من البيوت والمنشآت الرسمية .

وقد أحصت السلطات الرسمية حوادث العنف مدة الثورة فقدرتها بنحو عشرة آلاف ، منها نحو ألف وخمسمئة ضد الجيش والبوليس ، وقدرت الإصابات من الإنكليز بمئتي قتيل وأحد عشر قتيلاً وبنحو خمسمئة جريح وقدرت إصابات اليهود في سنتي ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ بثلاثمئة وخمسين قتيلاً ونحو ستمئة جريح ، وأما العرب فعدد شهدائهم في هذه الفترة ليس أقل من ألفين مع التحفظ في التقدير ، لأن العرب اعتادوا أن يخفوا جهث شهدائهم عن أعين السلطات لئلا تنكل بأهلهم وبقرأهم .

وفاق اهتمام الأمة العربية بالثورة كل اهتمام سابق ، وتألفت في العواصم والمدن العربية لجان باسم لجان الدفاع عن فلسطين أخذت تتمد الحركة الثورية بالعون المادى والتأييد السياسى ، وكانت سورية ولبنان مصدرين رئيسيين من مصادر تموين الثورة ، وكانتا ، مع شرق الأردن ، تتجاوبان مع أحداث فلسطين اليومية بالإضراب والتظاهرات عدا النجيدات المادية ، كما كان العاملون في الثورة موضع الرعاية فيها ، وكان العراق مصدراً أساسياً من مصادر إمداد الثورة بالسلاح والعتاد عدا ما تجلى لدى ملكه وحكومته وشعبه من تأييد قوى للقضية ، حتى إن إذاعة القصر الملكى كانت تنشر بيانات الثورة وتعلق عليها بإيعاز من الملك غازى ، وكان للمملكة السعودية واليمن ومليكيهما مواقف تأييد قوية ، وكانت مؤازرة المغرب فى النطاق المستطاع قوية .

المؤتمر البرلمانى :

ووقفت مصر من الثورة فى فلسطين موقف الظهير ، وقد دعت لجنة برلمانية مصرية إلى مؤتمر برلمانى عربى عقد فى القاهرة فى ٧ من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٨ اشترك فيه ممثلون للبرلمانات العربية فى مصر والعراق وسورية ولبنان وممثلو فلسطين ومندوبين عن المغرب واليمن ووفد من الهند ، وقد أيد فلسطين فى نضالها ونادى ببطلان وعد بلفور ، واستنكر التقسيم ، وطالب بوقف الهجرة وانتقال الأراضى إلى اليهود ، كما ندد بالمظالم النازلة بعرب فلسطين ، وأوفد إلى لندن وفداً يبتّ ظلامتهم ويدعو إلى قضيتهم .

المؤتمر النسائى :

وبدعوة من رئيسة الاتحاد النسائى المصرى ^(١) عقد أول مؤتمر نسائى عربى

(١) المرحومة السيدة هدى شعراوى .

في التاريخ ، وذلك من أجل فلسطين ، وقد اشتركت فيه مندوبات عن سيدات مصر وسورية ولبنان والعراق وفلسطين والأردن ، واتخذت فيه مقررات في تأييد قضية فلسطين ومقاومة التقسيم ودعوة إلى مظاهرة حركتها مادياً ومعنوياً .

تأثر اليهود :

وقد تأثر اليهود في فلسطين من الثورة والحو الإرهابي الذي خلقته في أوساطهم والمقاطعة المحكمة تأثراً شديداً تجلى في أزمة اقتصادية قوية كسدت معها بضائعهم وصناعاتهم وكثر عدد العاطلين من عمالهم حتى بلغت نسبتهم خلال سنة ١٩٣٨ ستين في المئة من مجموعهم ، وقال وايزمن : « إن اليهود يقفون في أخطر ساعة من تاريخ حركتهم » ، ولكنهم انتهزوا الفرصة فطالبوا الإنكليز بالسلاح فسلموهم نحو خمسة آلاف بندقية ، ثم نشطوا في أعمال الغدر متجنبيين القتال فكانوا يختارون أماكن ازدحام العرب كسوق الخضرة في حيفا ويضعون فيها قنبلة مؤقتة في سلة بيض أو صندوق خضرة ، وقد قتلت إحدى قنابلهم في حيفا ٧٤ عربياً وجرح ١٣٠ . . .

تقرير لجنة التقسيم الثورة تحقق غرضها

خلاصة التقرير :

مهّدت اللجنة لتقريرها باستعراض الموقف السياسي في فلسطين وخلصت منه إلى أن العرب لا يزالون يقفون من التقسيم موقفاً عدائياً لا تلين له قناة ، « ففي أثناء إقامتنا بفلسطين لم يتقدم إلينا أى شخص عربيّ لأداء الشهادة أو التعاون معنا على أى وجه من الوجوه ، بل كانت مقاطعتهم لنا تامة شاملة ، وقد وجدنا الجوّ مشبعاً بالبغضاء والمرارة الشديديتين ، وقمنا بتحقيقاتنا في هذا الجوّ المظلم الذى ساد فيه العداء العنصرى وأعمال العنف والاضطراب الشامل » .

وفي هذا التقرير كان لا بد للجنة في تخطيط الحدود على ضوء مشروع اللجنة الملكية من مراعاة مقتضيات الدفاع والاستنارة في ذلك برأى العسكريين ، وقد راعت السلطات العسكرية ، حين أبدت مشورتها في شأن الحدود الدفاعية ، الاعتبار العامة وهى : أن فلسطين بلاد صغيرة تقرب مساحتها من مقاطعة ويلز أو بلاد البلجيك ، وأنه يتعذر تقسيم بلاد بهذه المساحة والشكل إلى مناطق يكون لحدودها أية قيمة عسكرية حقيقية إذا أخذت وسائل الحرب الحديثة بعين الاعتبار ، وليس في غربي نهر الأردن أى حد ذى قيمة حربية ، فجّل ما يمكن عمله بمقتضى أى مشروع للتقسيم هو تعيين خط يمكن الدفاع عنه عسكرياً ضد غارات الأشخاص المسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة .

مشروع (١) :

وفحصت اللجنة مشروع اللجنة الملكية ورأت ضرورة إدخال تعديلات عليه لأغراض دفاعية تناولت منطقة القدس وبيت لحم والناصرة ، والحدود الفاصلة بين يافا وتل أبيب ، والحدود بين الدولتين المقترحتين ، وسمت مشروع اللجنة الملكية بعد التعديل مشروع (١) ، وبعد دراسة هذا المشروع دراسة فنية إحصائية مستفيضة خلصت إلى أن عدد اليهود في الدولة العربية لن يتجاوز سبعة آلاف نسمة ، أي نحو واحد في المئة من عدد السكان مع أن عدد السكان العرب في الدولة اليهودية يكاد يساوي عدد من فيها من اليهود ، وأما الأراضي فما يملكه اليهود في الدولة العربية ضئيل ، أي يقرب من ٩٢ ألف دونم على حين يملك العرب في الدولة اليهودية نحو ثلاثة ملايين وثمانمئة وخمسة وخمسين ألف دونم (٣,٨٥٥,٠٠٠) مع أن اليهود أنفسهم لا يملكون في دولتهم المقترحة أكثر من مليون ومئة وأربعين ألف دونم (١,١٤٠,٠٠٠) ، أي أنه سيكون للعرب أربعة أخماس الأراضي في الدولة كلها .

فلا مجال والحالة هذه مطلقاً لتبادل الأراضي والسكان ، يضاف إلى هذا « أن العرب لا يرضون بالتزوح عن أراضيهم وأراضي آبائهم ، ثم إن الأراضي التي يطلب منهم مغادرتها هي أخصب أراضي فلسطين وأحسنها ريةً ، وذلك إلى أراض قاحلة ينذر فيها سقوط المطر وتتوقف مواسمها الزراعية على الري ، وكل ذلك لإيجاد متسع لليهود » ، وحين بحث فيما يطالب به اليهود من وجوب ضم جزء من مدينة القدس على الأقل إلى الدولة اليهودية ذكرت الأسباب الفنية التي تدعو إلى رفض ذلك الطلب وقالت : « ونحن مقتنعون بأن المسلمين يستنكرون أشد الاستنكار إقامة دولة يهودية في جوار مدينة القدس القديمة مباشرة ، ويعتبرون إقامتها مقدمة لغارة يشنها اليهود على المدينة القديمة نفسها ، وستنجم عن

هذا عواقب وخيمة جداً ، ويصبح أمر المحافظة على النظام بين العرب واليهود في القدس وجوارها من أشق الواجبات وأصعبها .

وأشارت إلى المنطقة الواقعة في أقصى جنوب الدولة اليهودية قائلة : « إن سوادها الأعظم من العرب ، فهم يبلغون تسعين في المئة من مجموع السكان ، ويملكون أكثر من تسعة وتسعين في المئة من أراضيها ، فلا يجوز إدخالها إلى الدولة اليهودية ، وكذلك الشأن في موضوع إدخال الجليل إلى الدولة اليهودية ، فسكانه كلهم عرب تقريباً وأراضيها كلها عربية تقريباً ، ولأن عرب الجليل يقاومون بشدة إلحاق منطقتهم بالدولة اليهودية ، ولا شك في أنهم سيلجأون إلى القوة للحيلولة دون ذلك ، وليس هنالك ما يسوغ استعمال القوة لإرغام هذا العدد الكبير الذي يقطن في منطقة عربية محضة على قبول سيطرة اليهود ، وإذا أمكن سحق مقاومة العرب بالقوة فالهدوء سيكون مؤقتاً ، وستظل هذه المنطقة بسبب عروبته وصعوبة مسالكها قرحة دامية في جسم الدولة اليهودية ، ويظهر أن اللجنة الملكية اعتقدت أن إدخال منطقة الجليل العربية إلى الدولة اليهودية لن يؤدي إلى صعوبة كبيرة ، لأن سكان الجليل العرب كانوا في أثناء الاضطرابات الماضية (١٩٣٦) أقل انقياداً من عرب السامرة والجنوب الذين تركزت فيهم روح المقاومة القومية ، ولكن الحوادث الأخيرة أثبتت خطأ هذا الرأي ، وذلك أن الحالة تغيرت سريعاً على أثر نشر تقرير اللجنة الملكية ، ف منذ ذلك الحين والجليل يتمخض بالثورة فإلحاق الجليل بالدولة اليهودية سيؤدي إلى ثورة عامة ، وسيطلب توطيد السلام والنظام فيه احتلالاً عسكرياً .

وبناء على ذلك كله فاللجنة لا توصي بقبول المشروع الذي أوصت به اللجنة الملكية .

مشروع (ب) :

ثم تحدثت اللجنة عن مشروع آخر سمته مشروع (ب) وهو عين المشروع (أ) على أن يستثنى من المنطقة اليهودية أقصى جنوب الدولة اليهودية ويضم إلى الدولة العربية، ويستثنى الجليل، على أن يكون في منطقة الانتداب، وتدخل حيفا ومينائها في الدولة اليهودية، وقد فندت اللجنة هذا المشروع، ثم قالت: « وترى اللجنة أن أى مشروع للتقسيم يقضى بوضع عدد كبير من العرب تحت سيطرة اليهود السياسية في منطقة ليس لليهود فيها أكثرية سيقاومه العرب بالقوة، ولن يؤدي للسلام، وعليه فالمشروع (ب) لا يمكن قبوله أيضاً ».

مشروع (ج) :

وقدمت اللجنة مشروعاً ثالثاً سمته مشروع (ج) قائلة إنه خير مشروع توصلت أكثريتها إلى استنباطه، ولكنها قالت: « إن العرب سيقاومونه بكل ما أوتوا من قوة، أو بعبارة أخرى سيقاومون التقسيم بثورة علنية، ولا يمكن تنفيذه إلا بإخمادها بقوة تفوق قوتهم، وأما عدد القوات اللازمة لهذا الأمر، والمدة التي ستصرف في إخمادها، والنفقات التي ستبذل، والخسائر التي تلحق بالبلاد وعدد الأرواح التي ستزهق، ومقدار ما ستخلفه هذه الأعمال من شعور الكراهية للبريطانيين واليهود بعد عودة النظام إلى نصابه، فهي أسئلة لا نستطيع أن نكلف أنفسنا عناء الإجابة عنها، وأما أن يؤدي التقسيم على شكله هذا إلى إقامة دعائم السلام في فلسطين فهو أمر لا نستطيع أن نعلق الآمال على إمكان حدوثه، ومع ذلك فواجبنا يحتم علينا أن نعرض أفضل مشروع للتقسيم يمكننا استنباطه ».

إن المشروع (ج) يقسم فلسطين إلى ثلاثة أقسام : (الأول) القسم الشمالي، فيجب أن يبقى تحت الانتداب حتى يتم الاتفاق بين أكثرية السكان العرب وأكثرية السكان اليهود فيه على طلب إلغائه ومنح المنطقة استقلالها، وذلك مع العلم بأن حيفا وعكا لا يمكن منحهما الاستقلال إلا ضمن حدود مناسبة لا يكون منها خطر على مسؤولية الدولة المنتدبة لحماية الأماكن المقدسة والدولتين الجليليتين تجاه كل اعتداء خارجي، (الثاني) القسم الجنوبي أي النقب ويحتفظ به تحت الانتداب أيضاً لأن الدولة العربية لا تستطيع تخصيص المال اللازم لإعمارها ولأن إدخاله إلى الدولة العربية يقطع أمل اليهود في استيطان أي قسم منه، كما أن تسليمه إلى اليهود محال ومخالف لشروط اختصاصنا، (الثالث) أو القسم الأوسط ويقسم إلى : (١) دولة عربية و (ب) دولة يهودية و (ج) منطقة القدس التي تكون تحت انتداب دائم .

ودرست اللجنة ما ستكون عليه موازنة المناطق الثلاث وقررت عدم استعانة الدولة العربية بموازنة إيراداتها مع مصروفاتها في أي حال، وهذا العجز يتزايد بضم شرق الأردن إليها بحيث يبلغ ٧١ في المئة من إيراداتها، وحملت اللجنة على فكرة دفع الدولة اليهودية إعانة إلى الدولة العربية واعتبرتها غير عملية وفيها ذل يرفضه العرب ولا يمكن أن تكون أساساً لتسوية دائمة، كما أن العجز أكبر من أن يسدد بإعانة، وأما المساعدة من بريطانيا فإذا اتخذت شكل إعانة سنوية تدفع مباشرة إلى الدولة العربية فلا مندوحة عن فرض الرقابة المالية عليها، وعندئذ لا يمكن اعتبار الدولة العربية مستقلة وقائمة بمصروفاتها بذاتها، وإنه يستحيل أن تتمكن الدولة العربية في الحاضر وفي المستقبل من القيام بنفقاتها من إيراداتها الخاصة، ولم نستطع استنباط وسيلة تذلل هذه الصعوبة، وعليه « فليس في وسع اللجنة أن توصي بحدود تنطوي على أمل معقول بإنشاء

دولة عربية تكون قادرة في النهاية على سدّ نفقاتها بذاتها .
ومن رأى اللجنة أن إنشاء اتحاد جمركيّ بين الدولتين العربية واليهودية
ومناطق الانتداب من الأمور التي لا مفر منها لأسباب اقتصادية، ولكن هذا
لا يتفق مع منح الاستقلال الماليّ للدولتين العربية واليهودية .

الخلاصة:

وكان أهم ما استنتجته اللجنة قولها: « وإذا غضضنا الطرف عن الاعتبارات
السياسية نرى أن مسألة كون التقسيم عملياً أو غير عمليّ تدور في الغالب حول
المسائل المالية والاقتصاديات، وبالنظر إلى الاعتبارات الأخيرة ترى اللجنة
أنها لو ترتب عليها أن تتمسك بحرفية شروط اختصاصها لما وجدت مناصاً
من أن تقر أنها لم تتمكن من الإيصاء بحدود للمناطق المقترحة من شأنها أن
تنطوي على أمل معقول بإنشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كلّ منهما في
النهاية قادرة على سدّ نفقاتها بذاتها . »

تحفظ مهم:

وقد نشرت مع التقرير مذكرة تحفظية وضعها أحد أعضاء اللجنة، المستر
ريد، استنكر فيها التقسيم على أشكاله وقال: « إذا تركنا الآراء جانبا
جابهتنا الحقيقة الواقعة التالية وهي: « أن إعلان سياسة التقسيم قد حول
الاضطرابات في فلسطين إلى ثورة عربية قومية أسهم فيها العرب المقيمون ببعض
الأقطار العربية »، ومما قاله: « لقد أوفى الانتداب بوعده أعطى تحت ضغط
ناجم عن الحرب، أما اقتراح تقسيم البلاد فهو أمر آخر بالمرّة، أي إنه انقلاب
لا يجوز أن يجريه الأوصياء من دون موافقة شعب فلسطين الذي ليس
بالساذج المفتقر إلى الوصي ولا هو بالعاجز عن اتخاذ قرار بهذا الشأن . »

ورافق صدور تقرير لجنة التقسيم بيان رسمي من قبل الحكومة البريطانية في ٩ من نوفمبر ١٩٣٨ قالت فيه : « وقد قرأى حكومة جلالتهم بعد إنعام النظر والتدقيق في تقرير لجنة التقسيم أن هذا التحقيق الإضافي قد أظهر أن الصعاب السياسية والإدارية والمالية التي ينطوي عليها الاقتراح القائل بإنشاء دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية مستقلة هي عظيمة إلى درجة يكون معها هذا الحل للمعضلة غير عملي ، ولذلك فإن حكومة جلالتهم ستواصل الاضطلاع بمسؤوليتها في حكم فلسطين بأجمعها ، وهي تواجه الآن مشكلة إيجاد وسائل أخرى تمكنها من تلافى ما تطلبه الحالة الشاقة التي أتت اللجنة الملكية على وضعها ، وتكون متفقة مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب واليهود ، وتعتقد حكومة جلالتهم أن هذه الوسائل ليس من المتعذر إيجادها » ، ثم قالت : « ومن الجلي أن الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود هو من أثبت الأسس لإقامة دعائم السلام والتقدم في فلسطين ، وحكومة جلالتهم مستعدة بادئ بدء لأن تبذل جهدها أكيداً لترويج مثل هذا التفاهم ، وتحقيقاً لهذه الغاية تنوى أن ترجع الدعوة في الحال إلى ممثلين من عرب فلسطين والدول المجاورة من جهة ومن الوكالة اليهودية من جهة أخرى ، للتداول معهم في أقرب فرصة ممكنة في مدينة لندن حول السياسة المقبلة بما فيها مسألة الهجرة إلى فلسطين ، أما فيما يتعلق بتمثيل عرب فلسطين في مثل هذه المباحثات فإن حكومة جلالتهم يجب أن تحتفظ لنفسها بحق رفض قبول الزعماء الذين تعتبرهم مسؤولين عن حملة الاغتيال والعنف » ، وختمت بيانها بقولها : « وإذا لم تسفر مباحثات لندن عن الوصول إلى اتفاق خلال مدة معقولة من الزمن فإن حكومة جلالتهم ستتخذ قرارها الخاص على ضوء درسها للمعضلة ومباحثات لندن ثم تعلن السياسة التي تنوى اتباعها » .

انتصار الثورة :

وإذا كان بيان الحكومة لم يحقق من أغراض الثورة وقف الهجرة ومنع انتقال الأراضي لليهود وإقامة حكومة وطنية فإنه حقق غرضها المباشر وهو القضاء على التقسيم، وهذا نصر للثورة غير منكور، يضاف إلى ذلك أن اضطراب الإنكليز إلى دعوة الأقطار العربية للمذاكرة في هذا الشأن هو اعتراف عملي منهم بأن قضية فلسطين قضية عربية عامة لا تخص أهل فلسطين وحدهم.

مؤتمر لندن

الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩

حقائق :

أعلن وزير المستعمرات أن العراق ومصر والسعودية واليمن وشرق الأردن مدعوات للاشتراك في المفاوضات في مؤتمر لندن وأن فرنسا ستستشار بصفتها منتدبة على سورية ولبنان ، وأن الحكومة البريطانية ستظل على اتصال مستمر بالولايات المتحدة لإبلاغها نياتها ، أما فيما يتعلق بتمثيل عرب فلسطين في المؤتمر فإن عرب فلسطين أصرروا على أن يختاروا هم ممثلهم وأن اللجنة العليا التي اعتبرتها الحكومة منحلة هي التي تمثلهم ، وأنه لا بد من إطلاق معتقلي سيشل ، وأبدت الدول العربية المدعوة إلى المؤتمر حق اللجنة العربية العليا في اختيار ممثلها ، وظلت الثورة في أثناء ذلك على شدتها فحدا هذا بوزير المستعمرات إلى أن يلتقى في ٢٤ من نوفمبر ١٩٣٨ في مجلس العموم بياناً دل فيه على التأثير القوي الذي أحدثته الثورة في نفوس الساسة البريطانيين المسؤولين ، فقد قال : « إن حملة الاغتيال والعنف التي شنها العرب قد نمت وأصبحت ثورة عربية منظمة واسعة النطاق ضد السلطة البريطانية » ، ثم بين ما قامت به القوات العسكرية وقوات البوليس لتوطيد سلطة الحكومة ، فأخرجت الثوار من القدس واحتلت جيوشها أريحا واستردت سيطرتها على مدينة غزة واحتلت بئر السبع » ، ثم قال : « باستطاعة جيوشنا أن تعيد النظام

إلى فلسطين ، ولكنها لن تستطيع أن توطد أركان السلام ، فالقضية الأساسية
 هي قضية سياسية ، وليست عسكرية ، ونحن حين وعدنا اليهود بإنشاء وطن
 قومي في فلسطين لم نكن نتوقع أن يجرى ذلك الاضطهاد الرهيب في أوروبا
 الوسطى ، ولم نقطع عهداً على أنفسنا بأن نجعل فلسطين موطناً لكل يهودي
 هارب من الضغط ، وفلسطين لا تستطيع أن تحل مشكلة اللاجئين ، ولو
 كانت خالية من شعب آخر بالمرّة ، بل تحتاج إلى مجال أوسع بكثير من
 فلسطين ، ولقد دخل العرب فلسطين منذ قرون عديدة ، وهم يعيشون فيها سادة ،
 ولم يؤخذ رأيهم عند ما أعطى وعد بلفور أو وضع صك الانتداب ، وقد ظلوا
 يحتجون احتجاجاً غاضباً ويتساءلون : هل هناك نهاية لهذه الغزوة قبل أن يقضى
 عليهم في بلاد آبائهم وأجدادهم ؟ ولو كنت عربياً لتولاني الذعر أيضاً من
 تدفق الهجرة على ذلك الشكل المخيف ، وعلى الرغم مما انتفع العرب به من
 اليهود فإنهم لا يقنعون بذلك ، لأنهم يفكرون في حريتهم المهددة ، ولو كان
 الشعب البريطاني مكان العرب لضحي بكلّ الماديات في سبيل حريته
 المهددة ، وإذا لم نستطع أن نزيل المخاوف التي تساور العرب من أن يصبحوا
 تحت سيطرة اليهود فإننا نضطر لأن نجابه عداء جميع العرب في الشرق الأدنى
 ونضع قسماً كبيراً من الجيوش البريطانية بصورة دائمة في فلسطين ، وفي هذا
 ما فيه من المصاعب والأعباء الثقيلة .

وصرحت الحكومة البريطانية في ٧ من ديسمبر بعزمها على الإفراج عن
 معتقلي سيشل لتتيح للعرب حرية تامة في اختيار ممثليهم ، وقال وزير
 المستعمرات : «إن الحكومة إذا تدخلت في اختيار مندوبي العرب فيحتمل
 ألا يقبل عربى أن يجرى إلى لندن » ، وقد حملتهم باخرة خاصة إلى مصر ، ثم
 شخصوا إلى بيروت حيث عقدت اللجنة العربية العليا اجتماعاً اختير فيه الوفد
 الفلسطيني .

الأسس :

اجتمع ممثلو الحكومات العربية ووفد فلسطين في القاهرة حيث اتفقوا على ألا يجلسوا مع اليهود وألا يعتبروهم طرفاً ثانياً، وأن يكون هدف المفاوضات وقف الهجرة وانتقال الأراضي وقيام دولة مستقلة بأكثرية عربية ترتبط في بريطانيا بمعاهدة تضمن الحقوق السياسية والمدنية لليهود، وتكون اللغة العبرية لغة ثانية في مناطق الكثرة اليهودية .

المؤتمر :

في ٧ من شباط (فبراير) ١٩٣٩ افتتح مؤتمر لندن في قصر سان جيمس وذلك بين الإنكليز والعرب في الصباح وبين الإنكليز واليهود بعد الظهر ، وذلك لأن العرب رفضوا الاجتماع باليهود، وقد استمر المؤتمر بضعة أسابيع بسط العرب في أثناءها قضيتهم ومطالبهم ، وبعد مناقشات عرضت الحكومة البريطانية على الوفد العربي واليهودي أسس تسوية للقضية الفلسطينية تلخص بموافقة بريطانيا مبدئياً على قيام حكومة فلسطينية مستقلة مرتبطة في معاهدة تضمن لبريطانيا مصالحها العسكرية والاقتصادية ، ولكن يجب أن تسبق هذا فترة انتقال تجري في أثناءها تطورات دستورية تبدأ بإضافة فلسطينيين إلى المجلس الاستشاري وإلى المجلس التنفيذي ، ثم ينقلب هذا إلى مجلس تشريعي بأعضاء منتخبين ، ويعهد إلى بعض أعضاء المجلس التنفيذي الفلسطينيين في بعض الإدارات الحكومية ، ومرحلة الانتقال هذه قد تتم في عشر سنوات ، إذا نجحت التطورات الدستورية ، وإذا تعاون أهل فلسطين ، أي العرب واليهود ، وهناك قيود على الهجرة وانتقال الأراضي وردت في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ .

رفض العرب واليهود هذه التسوية ، وراع الآخريين أن تكون هناك فكرة إعلان استقلال فلسطين فقاموا بحملة إرهابية في أثناء انعقاد المؤتمر وألقوا على المجتمعات العربية قنابل أسفرت عن مقتل أربعين عربياً وجرح خمسة وأربعين . وكثدت الحكومة البريطانية قبل انفضاض المؤتمر ، وبعد ما تجتلى لها رفض العرب واليهود لهذه التسوية ، أنها ستنفذ ما تراه ملائماً ، ولو لم يقبله الفريقان ، وعادت الوفود إلى بلادها ، ولكن جرت بعد ذلك اتصالات بين الحكومة البريطانية ورئيس الوزارة المصرية لتعديل الشروط المقترحة ، وكل ما وافقت عليه الحكومة البريطانية من تعديلات هو التعجيل في تنفيذ المقترحات الدستورية بتعيين فلسطينيين رؤساء للدوائر فور عودة النظام ، وأما موضوع إعلان الاستقلال الذي جعل في التسوية موقوفاً على نجاح التطورات الدستورية واتفاق العرب واليهود فكل ما وافقت عليه الحكومة البريطانية من تعديل بشأنه هو أنه إذا اتضح لها خلافاً لما ترجوه عند نهاية السنوات العشر أن الأحوال تقضى بتأجيل إنشاء الدولة فسوف تستشير مندوبي فلسطين العرب واليهود وعصبة الأمم والدول العربية قبل البت في التأجيل ، ولكن مندوبي الحكومات العربية والوفد الفلسطيني عقوا في القاهرة اجتماعاً تذاكروا فيه في هذه التعديلات وأصروا على أن يجعل التأجيل موقوفاً على موافقة الدول العربية لا على استشارتها ، وأعدوا صيغة معدلة للمقترحات البريطانية لم توافق عليها الحكومة البريطانية .

وفي ١٧ من مايس ١٩٣٩ بادرت الحكومة البريطانية إلى إصدار الكتاب الأبيض في بلاغ رسمي ، وهذه هي خلاصته :

الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ :

بعد ما تحدث التقرير عن تشابك الالتزامات التي يفرضها الانتداب على

الدولة المنتدبة أشار إلى أن اللجنة الماكية ولجان التحقيق الأخرى التي سبقتها
 لفقت النظر إلى غموض بعض العبارات في صك الانتداب كعبارة « وطن
 قومي للشعب اليهودي » ، ووجدت في هذا الغموض وفيما نشأ عنه من الارتباك
 في أهداف السياسة سبباً أساسياً للقلق والشحناء بين العرب واليهود ، وقالت :
 « إن حكومة جلالته مقتنعة بأن مصلحة السلام ورفاه جميع أهالي فلسطين
 تتطلب وضع تعريف صريح للخطة السياسية وأهدافها ، ولقد كان من شأن
 اقتراح التقسيم أن يوفر مثل هذه الصراحة ، غير أنه وجد أن تشكيل دولة
 عربية وأخرى يهودية تستطيعان سد نفقاتهما بنفسيهما ليس من الأمور العملية ،
 لذلك كان لزاماً أن تستنبط سياسة أخرى تتفق مع الالتزامات المترتبة عليها
 نحو العرب واليهود ، وحكومة جلالته تصرح بعبارة لا لبس فيها ولا إبهام أنه
 ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية ، الأمر الذي يخالف
 التزاماتها نحو العرب بموجب صك الانتداب ، كما أنها لا تستطيع أن توافق
 على أن مراسلات مكماهون تشكل أساساً عادلاً للدعاء بوجوب تحويل
 فلسطين إلى دولة عربية مستقلة » ، ثم يقول : « إن حكومة جلالته ترغب
 في أن ترى قيام دولة فلسطينية مستقلة يشترك فيها العرب واليهود بممارسة الحكم
 فيها ، ولكن لا بد من أن يسبق ذلك نشوء علاقات طيبة بين العرب واليهود ،
 وعليه لا بد من فترة انتقال تحتفظ خلالها حكومة جلالته بالمسؤولية النهائية
 بصفتها السلطة المنتدبة ، لا بد من فترة يزداد فيها نصيب الأهالي من
 الاضطلاع بالحكم الذاتي ، وتبذل الحكومة في أثناءها جهودها لتنمية العلاقات
 الطيبة بين العرب واليهود » .

وعلى ضوء ما مرّ أعلنت الحكومة البريطانية سياستها في الشؤون الثلاثة الآتية :

(١) الحكم الذاتي:

« إن هدف حكومة جلالته أن تقوم خلال عشر سنوات دولة فلسطينية مستقلة ، وفي أثناء فترة الانتقال يعطى أهل فلسطين نصيباً متزايداً في حكومة بلادهم ، وحالما يتوطد الأمن والنظام تتخذ التدابير لتولية الفلسطينيين زمام دوائر الحكومة بمساعدة مستشارين بريطانيين ورقابة المندوب السامي ويكون رؤساء الدوائر الفلسطينيين ، هؤلاء ، أعضاء في المجلس التنفيذي الذي يزود المندوب السامي بالمشورة ، ثم ينظر أخيراً في تحويل المجلس التنفيذي إلى مجلس وزراء مع إجراء ما يترتب على ذلك من التغيير في وضع رؤساء الدوائر ومهامهم ، ولدى انقضاء خمس سنوات على توطيد الأمن والنظام تقوم هيئة ملائمة من ممثلي أهل فلسطين وحكومة جلالته للنظر في كيفية سير الترتيبات الدستورية خلال فترة الانتقال والبحث في وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة وتقديم التوصى بهذا الشأن ، وإذا ظهر لحكومة جلالته لدى انقضاء عشر سنوات أن الظروف تتطلب إرجاء تشكيل الدولة المستقلة فإنها تستشير ممثلي أهالي فلسطين ومجلس عصبة الأمم والدول العربية قبل اتخاذ قرار بشأن هذا الإرجاء ، فإذا قرّر رأى حكومة جلالته على أنه لا مناص من هذا الإرجاء فإنها تدعو هؤلاء الفرقاء إلى التعاون معها في وضع خطط للمستقبل » .

(٢) الهجرة :

عالج الكتاب الأبيض مشكلة الهجرة قائلاً : « ليس في صك الانتداب ولا في بيانات الخطط السياسية التي صدرت بعده ما يؤيد القول بأن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لا يمكن تحقيقه إلا إذا سمح بالهجرة إلى ما لا نهاية له ، فإذا كانت الهجرة تؤثر في وضع البلاد الاقتصادي وجب تقييدها ،

وإذا أضرت ضرراً فادحاً بوضع البلاد السياسى فذلك عامل لا يجب أن نغفل عنه ، ولا يمكن الإنكار أن خوف العرب من استمرار الهجرة هو الذى أدى إلى هذه الاضطرابات المفجعة خلال السنوات الثلاث الماضية ، فصدمت تقدم البلاد الاقتصادى صدمة عنيفة ، واستنزفت خزينه فلسطين ، ولو استمرت الهجرة إلى الحد الأعلى الذى تسمح به قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب من غير نظر إلى سائر الاعتبارات الأخرى لأدى ذلك إلى تخليد عداوة قاتلة بين الشعبين ، ولأمكن أن تصبح حالة فلسطين مصدراً للاحتكاك الدائم بين جميع شعوب الشرق الأدنى والأوسط ، فحكومة جلالته لا تستطيع أن تقبل اقتراح وقف الهجرة في الحال لما يلحقه ذلك من ضرر بنظام فلسطين المالى والاقتصادى ، ولأنه ليس من الإنصاف للوطن القومى وقفها فجأة ، كما أن حكومة جلالته تلم بالحنّة القاسية التى يعانها كثير من يهود أوروبا الذين يلتمسون ملجأ ، ورعاية لهذه الظروف اتخذت المقترحات التالية : تكون الهجرة اليهودية خلال السنوات الخمس التالية بمقدار من شأنه أن يزداد سكان اليهود في فلسطين بما يقرب من ثلث مجموع البلاد ، بشرط أن تسمح قدرة الاستيعاب الاقتصادية بذلك ، وعلى هذا الأساس يسمح بإدخال نحو ٧٥ ألف يهودى مهاجر خلال السنوات الخمس التالية اعتباراً من أول نيسان القادم ، وذلك بأن يسمح في كل سنة من السنوات الخمس بدخول حصّة من المهاجرين اليهود لا يتجاوز مقدارها عشرة آلاف شخص ، وكل نقص قد يقع في أية سنة يمكن إضافته إلى حصص السنين التالية خلال مدة السنوات الخمس على أن تسمح بذلك قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، ومن قبيل الإسهام في حل مشكلة اللاجئين اليهود يسمح بدخول ٢٥ ألف لاجئ حالمًا يقتنع المندوب السامى بأن الوسائل الوافية لإعالجتهم مضمونة ، ولدى انقضاء السنوات الخمس لا يسمح بهجرة يهودية أخرى إلا إذا كان

عرب فلسطين على استعداد لقبولها ، وحكومة جلالته مصممة على قمع الهجرة غير المشروعة ، وإذا دخل البلاد مهاجرون غير شرعيين على الرغم من ذلك أنزل عددهم من الحصص السنوية .

(٣) الأراضي :

«لقد دلت التقارير المختلفة للجان الخبراء على أنه ، بالنظر إلى نمو عدد السكان العرب الطبيعي واستمرار بيع أراض عربية من اليهود في السنوات الأخيرة ، لا يوجد الآن في بعض المناطق أي مجال لانتقال الأراضي من العرب إلى اليهود في حين أنه لا بد من وضع القيود على انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود في بعض المناطق الأخرى إذا كان يراد الاحتفاظ للمزارعين العرب بمستوى معيشتهم الحالي والحيلولة دون تكوين جماعة كبيرة من العرب ممن لا أراض لهم ، وبالنظر إلى هذه الظروف سيتم منح المندوب السامي سلطات عامة تخوله منع وتنظيم انتقال الأراضي ، وسيبدأ العمل بهذه السلطات من تاريخ نشر هذا البيان للخطة السياسية .»

تحليل الكتاب الأبيض :

رأينا في هذا الكتاب الأبيض : (١) أن بريطانيا اعترفت مبدئياً بحق فلسطين في الاستقلال ، (ب) أنها عدلت نهائياً عن التقسيم ، (ج) أنها أقامت وزناً للعامل السياسي في موضوع الهجرة اليهودية فحددت لها تحديداً نهائياً (د) أنها أعادت وزناً لتقارير الخبراء في موضوع الأراضي فحولت المندوب السامي منع انتقالها وتنظيم هذا الانتقال ، وهذا كله نصر للثورة وثمرة للجهاد والتضحيات ، ولكن الكتاب الأبيض : (١) جعل تحقيق الاستقلال منوطاً بإسهام اليهود وبنشوء علاقات طيبة بينهم وبين العرب ، وهذا تعليق على

المستحيل ، لأن اليهود ممنعون عن الإسهام في دولة لا تكون يهودية ،
 (ب) والكتاب الأبيض جعل إعلان الاستقلال أو تأجيله بعد عشر سنوات
 منوطاً بالظروف ، وهي كلمة مبهمه ، كما أنه ترك لبريطانيا أن تحتفظ لنفسها
 بالقرار النهائي في الموضوع ، ومعنى هذا كله أن فترة الانتقال غير محددة
 تحديداً قاطعاً ، والانتداب نفسه كان في الأصل فترة انتقال نحو الاستقلال
 التام ، ولكنه هو الذي حال دون استقلال فلسطين ، (ج) وإن الغموض
 الذي أحاط بصك الانتداب وعباراته لا يزال يحيط بنصوص الكتاب الأبيض ،
 (د) وقد بقيت تبعات الحكم في البلاد على عاتق الحكومة البريطانية مدة
 الانتقال التي لا يعرف موعد نهايتها ، ولا يعدو نصيب أبناء البلاد وظائف في
 الجهاز الانتدائي ، فلا حكومة وطنية نيابية ، ولا دستور وطني تستند إليه ،
 (هـ) ولم يقفل باب بيع الأراضي تماماً ، وإنما ترك الأمر لمشئمة المندوب
 السامي .

موقف العرب :

رفض العرب الكتاب الأبيض للأسباب الآتية الذكر ، وأصدرت اللجنة
 العربية العليا بياناً بالرد عليه كما أصدر قادة الثورة بياناً باستنكاره .

انتهاء الثورة :

واستمرت الحركات الثورية إلى ما بعد نشوب الحرب حيث توقفت لعوامل
 أهمها : نقص السلاح ونفاد العتاد ، وضخامة التضحيات التي بذلها العرب ،
 وتبدل موقف الفرنسيين في سورية ولبنان بسبب الحرب وتحالفهم مع بريطانيا
 وما نجم عن ذلك من مراقبة الحدود مراقبة شديدة ومن مطاردة المجاهدين ،
 وإخراج بعض الفلسطينيين من ذينك القطرين والتنكيل ببعض الآخر ،

ومضاعفة الجهود البريطانية بسبب ظروف الحرب في التدابير المتخذة للقضاء على الثورة التي نهكت قواها وأخذت تجابه ظروفًا غير مواتية .

ثورة اليهود :

رفض اليهود الكتاب الأبيض وتظاهروا استنكاراً له ثم أعلنوا الثورة عليه ، وقد ابتدأوها بتقطيع خطوط الإذاعة في ١٧ من مايس حتى لا تذاع منها السياسة الجديدة ، ثم أحرقوا الدوائر الرئيسية للمهاجرة ، ونهبوا الحكومة في تل أبيب ، وأخذت منظماتهم السرية ^(١) تدمر المرافق الرسمية وتفتك بالإنكليز من قوات الجيش والبوليس وتضع القنابل الموقوتة في أماكن احتشاد العرب ، وقد ندد المؤتمر الصهيوني المنعقد في جنيف بالكتاب الأبيض ودعا إلى مقاومته ، ولم ينقطع اليهود عن العنف ، لفترة قصيرة ، إلا حين نشبت الحرب العالمية الثانية .

(١) أهم تشكيلات اليهود السرية :

١ - الهاجانا : وهي منظمة أثبتت ، بصورة غير قانونية ، من منظمة الحرس المسلح لحاية المستعمرات اليهودية ، وقد اتسعت واشترك فيها النساء ، وذكر تقرير اللجنة الأنكلو أمريكية التي سيرد ذكرها فيما بعد أن الهاجانا مقسومة إلى ثلاثة فروع : (أ) قوة ثابتة من سكان المستعمرات والمدن تقدر بأربعين ألفاً ، (ب) وجيش مي.ان يركز على بوليس المستعمرات اليهودية وهو مدرب على العمليات الآلية ، وتقدر قوته بستة عشر ألف شخص (ج) وقوة دائمة للعمل (بالمخ) قائمة دوماً ومجهزة بوسائل النقل ، ويقدر عددها أيام السلم بألفين وفي الحرب بستة آلاف .

٢ - المنظمة العسكرية الوطنية في أرض إسرائيل (أرغون زفاي لومي لأرض إسرائيل) : وهذه تألفت من أعضاء منشقين عن الهاجانا (١٩٣٥) وشعارها : خريطة فلسطين وشرق الأردن تعلوها بندقية يقبض عليها ساعد وكتب فوقها بالعبرية « هكذا فقط » ، ومعنى هذا أنها تهدف إلى الاستيلاء على فلسطين وشرق الأردن بقوة السلاح .

٣ - شتيرن : حين هادنت الأرغون مؤقَّتاً على أثر نشوب الحرب انشق عنها فريق من الأعضاء بقيادة شتيرن (١٩٣٩) ، وألف عصابة للاغتيال اسمها « المحاربون في سبيل حرية إسرائيل » ، وقد اختصت بنهب الأموال والسلاح ، والغاية عندها تبرر كل واسطة .

أما الحكومة البريطانية فقد وكدت عزمها على تنفيذ الكتاب الأبيض وقدمته في ٢٢ من مايس إلى مجلس العموم فناقشه ووافق عليه كما أقره مجلس اللوردات في اليوم التالي ، ودافع وزير المستعمرات عن الكتاب الأبيض أمام لجنة الانتداب الدائمة في ١٥ من حزيران (يونيه) ١٩٣٩ ، فقال أربعة من أعضائها إنهم لا يحسون القدرة على القول بأن السياسة التي رسمها الكتاب الأبيض متفقة مع صك الانتداب على حين قال ثلاثة بتسويتها على ألا يرفضها مجلس العصبة ، ولما جرت في ٢٠ من تموز (يوليه) ١٩٣٩ مناقشة في مجلس العموم حول موقف أكثرية لجنة الانتداب أبان وزير المستعمرات أنها لجنة استشارية مهمتها أن تقدم تقريرها إلى مجلس العصبة ووظيفتها بالنسبة إليه محض استشارية ، « وسنبرهن للمجلس حين يصل إليه التقرير على أن سياسة الكتاب الأبيض هي مشتقة كلياً من نصوص الانتداب ، وإذا اقتضى الأمر تغيير صك الانتداب فلن نفعل إلا بعد ما نتيح لمجلس العموم فرصة البحث في الوضع » ، وقد توقف عمل العصبة في أثناء الحرب فلم يتح لها مناقشة الكتاب الأبيض .

فلسطين في الحرب العالمية الثانية

الولايات المتحدة والصهيونية

سياسة الحكومة :

زعمت الحكومة البريطانية أنها ستنفذ الكتاب الأبيض سواء أقبله العرب واليهود أم لم يقبلوا ، وقد حاولت في مطلع الحرب أن تتقيد بنصوص الكتاب فيما يتعلق بالأراضي والهجرة .

الأراضي :

أما في موضوع الأراضي فقد أصابرت في ٢٨ من شباط (فبراير) ١٩٤٠ أنظمتها لانتقال الأراضي جعلت فلسطين بموجبها ثلاث مناطق : الأولى وتشمل القسم الجبلي الداخلي والجليل الغربي وجزءاً من منطقة غزة ، وفيها منع انتقال الأراضي إلى غير العرب ، والثانية وتشمل الحولة وسهل بيسان ومرج ابن عامر ، وفيها منع انتقال الأراضي التي يملكها الفلسطينيون العرب إلى غير الفلسطينيين العرب ، أي اليهود ، إلا بموافقة المندوب ، ومعنى هذا جواز انتقال الأراضي التي يملكها غير الفلسطينيون كالسوريين واللبنانيين إلى اليهود ، وفي هذه المنطقة يكثر المالكون غير الفلسطينيون ، والثالثة وتشمل السهل الساحلي بين يافا وحيفا وبين عكا وحيفا وجزءاً من السهل الساحلي بين يافا وغزة ، لا قيود فيها على البيع مطلقاً .

والمصدق في هذه التقسيمات يدرك أنها وضعت على ضوء خطة التقسيم ، فقد أبيع الانتقال في المنطقة التي كانت ستعين للدولة اليهودية ، ومنع في المنطقة التي كانت ستعين للدولة العربية ، ومما يصحح أن يقيد هنا أن اليهود عمدوا إلى الاحتيايل على التشريعات في الأقسام المحظورة فتملكوا كثيراً من الأراضي .

الهجرة :

قالت الحكومة إنها مقيدة في مدى الهجرة بسياسة الكتاب الأبيض ، وحين ضجّ العرب شاكين من الهجرة غير الشرعية التي تشرف عليها عصابات صهيونية خاصة أعلنت الحكومة أنها لن تُبقي في فلسطين من يقع بيدها من أولئك المهاجرين ، وأنها ستقبض عليهم وترسلهم إلى غير فلسطين من الإمبراطورية ، وقد قبضت في أوائل نوفمبر على باخرتين جاءتا إلى شواطئ فلسطين تحملان نحو ألف وثمانئة مهاجر غير قانوني ثم قررت ترحيلهم إلى جزائر موريشس قائلة : إنها ضرورة اقتضتها أحوال الأشغال في فلسطين من جهة وإنه تدبير عسكري للحيلولة دون تسرب أشخاص قد يعرقلون أعمال الحلفاء العسكرية في الشرق الأدنى من جهة ثانية ، وحدث أن اقتربت في أواخر نوفمبر من حينها باخرة « أتلانتيك » تحمل نحو ألف وثمانئة يهودي قاصدة دخول فلسطين بصورة غير قانونية ، وبينما كانت تنقل قسماً من المهاجرين إلى الباخرة « باتريا » الراسية في الميناء لترحيلهم فيها إذا بالآخرية يحدث فيها انفجار فغرقت وغرق معها ٢٥٠ مهاجر غير قانوني وبوليس بريطاني واحد ، وتبين فيما بعد أن هذا الانفجار قد أحدثه اليهود أنفسهم . أما من بقي من أولئك المهاجرين فقد أنزلوا إلى البر واعتقلوا مؤقتاً .

وحصل أن وصلت إلى إستانبول الباخرة « ستروما » وعليها ٧٥٠ لاجئ يهودي آتين من رومانيا ، وقالت السلطات في فلسطين إن أسباباً تتعلق بالسلامة العامة تحظر دخول أشخاص آتين من المحور أو من البلاد التي يسيطر عليها

المحور إلى فلسطين ، وأنها ستسمح بدخول فلسطين للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين الحادية عشرة والسادسة عشرة ، ولكن حدث قبل أن يتم ذلك أن أعادت السلطات التركية تلك السفينة إلى البحر الأسود فغرقت نتيجة انفجار وغرق ركابها كافة ، فثار ثائر اليهود وشرعوا في حملة عنف قوية ضد الحكومة . وظلت السلطات في موضوع الهجرة تتجنب على قدر الإمكان إثارة العرب متقيدة بسياسة الكتاب الأبيض إلى نوفمبر ١٩٤٣ ، أي قبل حلول الموعد الذي يقتضى أن تقف الهجرة فيه وقفاً تاماً بخمسة أشهر بموجب الكتاب الأبيض حيث أعلن وزير المستعمرات في مجلس العموم أن عدد الذين دخلوا فلسطين من أصل الخمسة والسبعين ألف يهودى المنصوص عليهم في الكتاب الأبيض هو ٤٣,٩٢٢ ، وذلك بسبب ظروف الحرب ، وعليه فإن المدة المعينة في الكتاب الأبيض لن تعتبر منتهية ، وستظل أبواب الهجرة مفتوحة حتى يتم دخول العدد المذكور ، وعليه فإنه يسمح بدخول ٣١ ألف يهودى آخر إلى فلسطين إذا سمحت مقدرة البلاد الاقتصادية باستيعابهم ، وقد استمرت الهجرة فعلاً حتى دخل العدد المذكور كله في أواخر ديسمبر ١٩٤٥ ، وتوقع العرب أن يعلن وقف الهجرة وقفاً تاماً ، ولكنها لم تقف ، إذ تقرر أن يستمر معدلها ١,٥٠٠ مهاجر في الشهر ريثما يصدر تقرير اللجنة الأنكلو أمريكية كما سنرى .

الحكم الذاتي :

لقد بينا موقف السلطات من قضيتي الأراضى والهجرة في أثناء الحرب وتظاهرها بالتمسك بسياسة الكتاب الأبيض في شأنهما ، أما التغييرات الدستورية المقترحة فيه فإن السلطات لم تخط خطورة واحدة لتحقيقها على تفاهتها ، فقد ظلت الحكومة البريطانية تمارس الحكم مباشرة على غرار أدنى دركات المستعمرات ، ولم يتسلم الفلسطينيون رئاسة الدوائر ، وظل أعضاء المجالسين التنفيذى والاستشارى من الموظفين البريطانيين .

موقف العرب :

كان موقف العرب في أثناء الحرب أقرب إلى المهادنة منه إلى التمرد ، وذلك لأنهم كانوا يأملون أن يتم تنفيذ الكتاب الأبيض الذي لم تفتأ الحكومة توكله مضيقاً في تنفيذه غير آبهة لتهديدات اليهود ودعاياتهم ، ولأنهم كانوا خارجين من ثورة امتدت ثلاث سنوات ، ومعظم رجال حركتهم مشردون خارج البلاد أو مقيدون أو مراقبون داخلها .

موقف اليهود :

انصرف اليهود إلى مقاومة الكتاب الأبيض بكل ما أوتوا من قوة ، وسلخوا لتحقيق مآربهم كل سبيل ، وقد انتهزوا كل فرصة سنحت ، واستغلوا ظروف الحرب ، وفيما يلي أهم خططهم التي نفذوها :

١ - أدركوا ما للولايات المتحدة من شأن في هذه الحرب وما سيكون لها من تأثير في نهايتها فركزوا جهوداً جبارة لحمل الولايات المتحدة على مظاهرتهم .

٢ - بذلوا جهوداً ضخمة لتقوية أنفسهم عن طريق التجند والتسلح .

٣ - استأنفوا ثورتهم الدامية على الإنكليز ليحملوهم على تبديل سياسة الكتاب الأبيض ، وهذا هو تفصيل ما أجهلناه :

في الولايات المتحدة :

لقد استطاعوا أن يجتذبوا أنصاراً كثيرين في الولايات المتحدة ، وقد جعلوا من معاملة النازية وأوروبا الوسطى لليهود موضوعاً للعطف عليهم ، حتى قدم جمهور كبير من الشيوخ والنواب ، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتبصريح بلفور ، مذكرة إلى الرئيس روزفلت مؤرخة في ٢ من نوفمبر ١٩٤٢ يعلنون فيها

أن الغاية من تصريح بلفور هي فتح أبواب الهجرة لجموع اليهود الذين لا مأوى لهم والتمهيد لإقامة دولة يهودية في فلسطين ، « وحين تنتهى الحرب يجب أن يكون هدف العالم المتملن التمهيد للجماهير اليهودية العودة إلى وطنهم » ، وهم يطالبون روزفلت بتبنى القضية الصهيونية والعمل على إلغاء الكتاب الأبيض .

وعقد صهيونيو أمريكا في مايس ١٩٤٢ مؤتمراً في فندق بلتيمور بنيويورك اتخذوا فيه مقررات عرفوا فيها الأهداف الصهيونية وهي :

١ - ضرورة قيام سريع لدولة يهودية في فلسطين كجزء لا يتجزأ من العالم الديموقراطى الجديد .

٢ - رفض الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ .

٣ - إطلاق الهجرة اليهودية واستيطان فلسطين تحت سيطرة الوكالة اليهودية ،

٤ - إنشاء جيش يهودى يحارب تحت رايته الخاصة والاعتراف به .

وقد اعترفت الوكالة اليهودية بمقررات بلتيمور وأيدتها الأحزاب الصهيونية ، وأصبحت برنامج الحركة ، وفيها يعلن اليهود رسمياً لأول مرة مطالبتهم بقيام الدولة اليهودية .

وبلغ النشاط الصهيونى ونفوذه في الولايات المتحدة مبلغاً عظيماً عرض معه على البرلمان الأمريكى (الكونغرس) أن يصدر قرار بإطلاق المهاجرة وإقامة دولة يهودية ، ولكن ثارت عاصفة استنكار وتحذير في البلاد العربية ، وطلب وزير الحربية ورئيس أركان الحرب وقف البحث في هذا الاقتراح فوقف .

وتنافس الحزبان الديموقراطى والجمهورى في الحملة الانتخابية لرئاسة الجمهورية في خريف ١٩٤٤ في استرضاء اليهود وأكثروا لهم من الوعود من أجل أصواتهم ، وفي هذه المعركة نشر الرئيس ترومان في ١٥ من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤ بياناً دعا فيه إلى فتح أبواب فلسطين للهجرة المطلقة

والاستعمار اليهودي فتحاً يؤدي إلى إقامة دولة يهودية ديمقراطية ، وسنرى أن تدخل الولايات المتحدة قد تطور إلى مساعٍ جدّية مستمرة لمصلحة الصهيونية . على أن اليهود في الحين ذاته لم يهتموا بالعمل في بريطانيا وتسخير الصحف والكتاب حتى استطاعوا أن يحملوا حزب العمال البريطاني على اتخاذ قرار مايس (١٩٤٤) الذي يقضى بإقناع العرب بالخروج من فلسطين فأثار هذا نائرة الصحافة والهيئات العربية .

تجنيد وتسليح :

واستطاع اليهود أن يقيموا قوة عسكرية كبيرة تابعة للوكالة اليهودية باسم « الهاجانا » واستطاعوا أن يدرّبوا عدداً وافراً من شبانهم على أيدي ضباط من الإنكليز واليهود ، وأغروا كثيراً من الضباط البولونيين اليهود بالفرار من الجيش بأسلحتهم والاستفادة منهم ومن سلاحهم في تدريب اليهود والالتحاق بقواتهم ، وعلى رغم القانون في فلسطين أقيمت دائرة للتجنيد تابعة للوكالة اليهودية فرضت التماريب العسكرية ، وجعلت مدة الخدمة سنة للبنات والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ١٨ سنة ، وذلك ببيانات وإعلانات نشرت في الصحف على مسمع ومشهد من السلطات التي رأيناها تحكم بالإعدام شنقاً على العربي إذا وجدت لديه رصاصة واحدة في سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ .

وقد تابعت حملتها لنيل موافقة الحكومة البريطانية على إنشاء جيش يهودي إلى جانب الحلفاء فأجابتها الحكومة البريطانية إلى طلبها بإصرار رئيس وزراء بريطانيا ، المستر تشرشل ، في سبتمبر ١٩٤٤ ، وتقرر أن يكون الجيش يهودياً بقواده وضباطه وجنوده وحاخاميه ورايته وطعامه وأرصدت أموال ضخمة لتدريب الأسلحة ولشرائها من مخازن الجيش بإغراء جنود وضباط من إنكليز وبولونيين وأمريكان في فلسطين ، وتعددت حوادث سرقة الأسلحة والمتفجرات

من الجيش البريطاني ، واكتشفت في مارس سنة ١٩٤٣ سرقة ضخمة قامت بها الهاجانا وزادت على ٣٠٠ بندقية عدداً كميات كبيرة من العتاد ، وقد حوكم جنديان بريطانيان أمام محكمة عسكرية بتهمة اشتراكهما في ذلك العمل وحكم عليهما بالسجن ١٥ سنة ، كما حوكم يهوديان فحكم على أحدهما بالسجن عشر سنوات وعلى الآخر بسبع سنوات ، وأشار رئيس المحكمة في قراره إلى وجود منظمة واسعة النطاق لها فروع في جميع أنحاء الشرق الأوسط لتدريب الأسلحة من الجيش تمولها هيئات صهيونية على نطاق واسع ، وقد أنشأت لأجل ذلك مخازن للسلاح تحت الأرض في المستعمرات ، وما كان ذلك الحكم ليوقف سبل سرقة الأسلحة ، فقد سرقت بعد ذلك من مستودع لتدريب الجنود الفلسطينيين في رحبوت ٢١٨ بندقية و ١٥ مدفعاً رشاشاً ومخزناً كبيراً للذخائر .

ثورة اليهود :

وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تخوض غمار حرب يتوقف على نتائجها مصيرها ، وعلى الرغم من أن خصوم بريطانيا في الحرب هم النازيون الذين اشتهروا باضطهادهم لليهود والتنكيل بهم ، وعلى الرغم مما حبت به بريطانيا اليهود من عطف على حساب العرب وحقوقهم وكيانهم ، فإن اليهود رأوا أن سبيلهم إلى حمل بريطانيا على الإذعان لمطالبهم ، وإلغاء الكتاب الأبيض الذي كانت تتظاهر بالمحافظة عليه وعلى بعض بنوده إتقاءً لسخط العرب الذين كانت بلادهم مركزاً استراتيجياً وتموينياً خطراً في ظروف الحرب الدقيقة ، هو أن يثوروا عليها ثورة لا هراة فيها وأن يطعنوها في ظهرها في أدق الأوقات وأعصب الظروف مصرحين : أن ما أحدثته الثورة العربية يجب أن يزول بثورة يهودية ، وعليه فقد نشطت عصابات الأرغون وشتين في أعمالهما

الإرهابية التدميرية في مطلع سنة ١٩٤٤ ، ومما حدث أن فوجي يهوديان يوم الأحد في ٣ من فبراير سنة ١٩٤٤ يحاولان وضع آلة تدمير على مدخل كاتدرائية سان جورج الذي سيمر منه المندوب السامي ، كما وضعت في ١٢ من ذلك الشهر قنابل مجهزة بالساعات في دوائر المهاجرة بالقدس وتل أبيب وحيفا ودمرتها في آن واحد ، وتوالت حوادث اغتيال الضباط والأفراد البريطانيين في الشوارع ، وفي ٢٦ من ذلك الشهر دمرت دوائر ضريبة الدخل في القدس وحيفا وتل أبيب ، وفي ٢٣ من مارس دمرت عدة دوائر للبوليس واغتيال ثمانية أفراد من البوليس البريطاني رمياً بالرصاص ، وبجرت في ٨ من أغسطس محاولة مدبرة لاغتيال المندوب السامي إذ نصبوا له كميناً حين كان هو وزوجته اللبدي مكمايكل ومرافقه في طريقه إلى يافا لحضور حفلة وداعية أقامت لها بلديتها فأطلقوا عليه الرشاشات وأصابوا مرافقه وسائق سيارته البريطانيين بجراح بالغة ، وكان أقصى ما فرضته السلطات من عقوبة غرامة ٥٠٠ جنيه فرضت على مستعمرة جبعات شاول التي آوت العصاة ، ومع ذلك فإن الغرامة لم تحصل فيما بعد .

واستمرت حوادث الاغتيالات ، وفي ٥ من أكتوبر هوجمت مخازن دوائر الصناعات الخفيفة في تل أبيب من قبل عصابة الأرغون ، وقدمت السلطة تقديراً رسمياً قيمة النسائج التي نهبوا بمئة ألف جنيه ، وأرسلت عصابة شتيرن اثنين من فدائييها إلى القاهرة حيث اغتالا في ٦ من نوفمبر وزير الدولة البريطاني في الشرق الأدنى ، اللورد موين ، وقد حاكمهما القضاء المصري ونفذ حكم الموت فيهما ، ولم يتخذ الإنكليز تجاه هذا الحادث الخطر جزءاً مما كانوا قد اتخذوه من إجراءات يوم اغتيال المستر أندروز في الناصرة ، وهو لا يقاس بموين أهمية ، مع تباين الظروف ، ومع عدم وجود أدلة قضائية على أن العرب هم الذين اغتالوه ، فقد حلوا اللجنة العليا واللجان القومية وعزلوا رئيس المجلس

الإسلامي الأعلى واعتقلوا وشرّدوا المئات ونسفوا البيوت وملاؤا المعتقلات وفرضوا الغرامات . . .

وهذا كله عدا تفجير أنابيب البترول ونسف الجسور وتدمير أعمدة التلغراف ، وقلة اكتشفت في ١٢ من يونيو ١٩٤٥ بطارية مدافع مورتار مصوبة نحو المنصة التي أعدت لكي يتلقى فيها المندوب السامي اللورد غورت التحية في العرض الذي أقيم في القدس لمناسبة عيد ميلاد ملك الإنكليز ، وأما اللهجة اللينة التي خوطب بها اليهود على أثر تلك الحوادث فيدلّ عليها البيان الرسمي الذي أمضاه القائم بإدارة حكومة فلسطين والقائد الأعلى لقوات الشرق الأوسط ففيه يقولان : « إن الإرهابيين ومؤيديهم إنما يعرقلون المجهود الحربي لبريطانيا العظمى ويساعدون العدو ، وإننا نناشد الطائفة اليهودية أن تساعد القوات على استئصال هذا الشرّ من بينهم » .

على أن هذا اللين من جانب السلطات أغراهم بالاستمرار والاشتداد حتى بعد ما جنحت الحكومة البريطانية إلى دعوة الولايات المتحدة إلى مشاركتها في المسؤولية وبعد ما لاحت في الأفق بوادر العزم على نقض الكتاب الأبيض ، فدمروا دائرة الحكومة في تل أبيب حتى غدت غير صالحة ، ووالوا اغتيال الإنكليز والهجوم على خفراء السواحل والمستودعات العسكرية والمطارات .

جامعة الدول العربية وفلسطين

تأسيس الجامعة العربية :

بدأت في يولييه ١٩٤٣ مشاورات بين الحكومة المصرية والحكومات العربية عرفت باسم مشاورات الوحدة العربية ، فانتتهت إلى وضع ميثاق تحضيرى فى الإسكندرية عرف ببروتوكول الإسكندرية وقعه فى ٧ من أكتوبر ١٩٤٤ ممثلو حكومات مصر والعراق والسعودية وسورية ولبنان والأردنية وقد ألحق بالبروتوكول المذكور قرار خاص بفلسطين هذا هو :

« ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية ، وأن حقوق العرب لا يمكن أن تمس من غير إضرار بالسلم والاستقرار بالعالم العربى ، كما ترى اللجنة أن التعهدات التى ارتبطت فيها الدولة البريطانية والتى تقضى بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضى العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هى من حقوق العرب الثابتة التى تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب نحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار ، وتعلن اللجنة أنها ليست أقل تألماً من أحد لما أصاب اليهود فى أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوروبية الدكتاتورية ، ولكن يجب ألا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونيين ، إذ ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم » .

ميثاق الجامعة :

وألف مؤتمر الإسكندرية لجنة لوضع دستور الجامعة ، وقد تمّ وضعه وتوقيعه في القاهرة في ١٢ من مارس ١٩٤٥ ، وبموجبه تألفت جامعة الدول العربية من الدول الموقعة عليه ، مع إعطاء الحق لكل دولة عربية مستقلة أن تنضم إلى الجامعة ، وقد جعل الميثاق الغرض من جامعة الدول العربية « توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر في شؤون البلاد العربية ومصالحها بصفة عامة » .

ومن أغراضها كذلك تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً في الشؤون الاقتصادية والمالية والمواصلات والثقافة والجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين والشؤون الاجتماعية والصحية ، وجعلت القاهرة مقرها الدائم ، على أن لمجلس الجامعة أن يجتمع في أي مكان آخر يعينه .

وقد جعل لهذا الميثاق ملحقاً خاصاً بفلسطين هذا نصه :

« منذ نهاية الحرب العظمى الماضية سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ، ومنها فلسطين ، ولاية تلك الدولة وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأي دولة أخرى ، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها ، وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فإن ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها ، فوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه ، كما أنه لا شك في استقلال البلاد العربية الأخرى ، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة ، ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق

الجامعة العربية أنه نظراً إلى ظروف فلسطين الخاصة ، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً ، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله .

وعلى هذا يكون لفلسطين مندوب في مجلس الجامعة وإن لم تكن مستقلة عملياً ، وقد أصبحت قضية فلسطين الشاغل الأول للجامعة ، وكان أول ما واجهته حين تأسيسها عزم الحكومة البريطانية والأمريكية على نقض الكتاب الأبيض والاستمرار في فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، فقدمت المذكرات المتعددة ، ووالت الاتصالات مما سيرد ذكره في حينه .

المقاطعة :

ومن أهم ما اتخذته الجامعة في مطلع تأسيسها من مقررات بشأن فلسطين القرار الصادر في ٢ من ديسمبر ١٩٤٥ حول مقاطعة اليهود في فلسطين اقتصادياً وهذا نصه :

١ - إن المنتجات والمصنوعات اليهودية في فلسطين غير مرغوب فيها في البلاد العربية ، وإن إباحة دخولها إلى هذه البلاد مما يؤدي إلى تحقيق الأغراض السياسية الصهيونية ، فإلى أن تتغير هذه الأغراض يقرر مجلس الجامعة أن تتخذ كل دولة من دول الجامعة الإجراءات التي تتناسب وتتفق مع أصول الإدارة والتشريع فيها بمنع هذه المنتجات من دخول بلادها بعد اليوم الأول من يناير سنة ١٩٤٦ سواء جاءت من فلسطين مباشرة أو من طريق آخر .

٢ - يدعو مجلس الجامعة الشعوب العربية غير الممثلة في مجلس الجامعة أن تتضامن وتتعاون مع دول الجامعة في هذا القرار فتمتنع الهيئات والتجار والوسطاء والأفراد فيها عن التعامل والتوزيع والاستهلاك للمنتجات الصهيونية في فلسطين والبلاد العربية .

٣ - تؤلف لجنة من الدول الممثلة في الجامعة للإشراف على التنفيذ .
وعملًا بهذا القرار أخذت الحكومات العربية تسن القوانين التي تفرض
العقوبات الزجرية على المخالفين .

وقد كانت هذه الخطوة العملية في مقاومة الصهيونية اقتصاديًا شديدة الوقع
على اليهود حتى إنهم حملوا الحكومة على الاهتمام بالأمر وأصدرت حكومة
فلسطين بلاغاً رسمياً في ١١ من يناير ١٩٤٦ قالت فيه إن المندوب السامي
يتشاور هو ووزير المستعمرات في اتخاذ الخطوات تجاه هذا الموقف الذي
يهم الدولة المنتدبة المسؤولة عن رفاه الشعوب في فلسطين .

اللجنة الأنكلو أمريكية

نصف الكتاب الأبيض

الرئيس ترومان :

كتب ترومان في ٣١ من أغسطس ١٩٤٥ إلى المستر أتلي رئيس وزراء بريطانيا يؤيد فتح أبواب فلسطين لليهود النازحين من ألمانيا والراغبين في الذهاب إليها ، ويؤيد الاقتراح بمنح اليهود مئة ألف شهادة هجرة إضافية إلى فلسطين . وأدلى ترومان بتصاريح عديدة في هذا المعنى فأثار سخطاً عربياً عاماً ، وحمل الحكومات العربية على أن تقدم إلى حكومة الولايات المتحدة مذكرات رسمية تعرب فيها عن احتجاجها واستنكارها ، فصرح وزير خارجية أمريكا ، المستر بيرنس ، تلطيفاً للجو ، بأن سياسة حكومة الولايات لا تصل إلى نتائج نهائية تتعلق بالمباحثات مع الحكومة البريطانية حول تبديل الوضع الأساسي في فلسطين من غير التشاور التام مع زعماء العرب واليهود ، وأذن بنشر نص كتاب الرئيس روزفلت إلى الملك عبد العزيز آل سعود المؤرخ في ٥ من أبريل ١٩٤٥ ، وقد تضمن توكيداً بأنه لن يتخذ قراراً فيما هو خاص بالوضع الأساسي في فلسطين من غير استشارة تامة مع كل من العرب واليهود ، وقال فيه :

« ولا شك في أن جلالتكم تذكرون أيضاً ، خلال محادثتنا الأخيرة ، توكيدي لكم أنني لن أتخذ أي عمل بصفتي رئيساً للفرع التنفيذي لهذه

الحكومة يبرهن على أنه عدائي للشعب العربي» .

وعلى الرغم من التوكيدات فإن الاتصالات بين الولايات المتحدة وبريطانيا ظلت مستمرة ، وقد قدمت الجامعة العربية إليهما مذكرة تذكرة بما ورد في الكتاب الأبيض وبما جرى على لسان روزفلت وخلفه من «أنه لن يجرى تبديل السياسة إلا بمشورة العرب» .

بيان خطير :

وفي ١٣ من نوفمبر ١٩٤٥ أدلى وزير الخارجية البريطانية ، المستر بيغن ، في مجلس العموم البريطاني ببيان جعل فيه الولايات المتحدة شريكة في مسؤولية معالجة قضية فلسطين ، ولخطورة البيان نلخصه بما يلي :

لقد أعرب المستر بيغن أولاً عن اهتمام الحكومة البريطانية بالمشكلة اليهودية الناجمة عن الاضطهادات النازية في ألمانيا وعن إسهامها في التخفيف عن اليهود المضطهدين ، ثم قال : « ومع أن فلسطين قد تسهم في حل المعضلة فإنها لا تستطيع احتمالها كلها » ، وتحدث عن التزامات الدولة المنتدبة نحو اليهود والعرب وقال : « إن فقدان تعريف صريح لهذا الالتزام المزدوج كان السبب الأول للاضطراب في فلسطين خلال ست وعشرين سنة ، وكل جهود بذلت للتوفيق بين الفريقين لم تجد ، وتاريخ فلسطين الحديث في عهد الانتداب هو تاريخ الاصطدام المستمر بين الجنسين ، وليس من السهل أن يوفق بين الاختلافات في الدين واللغة والحياة الثقافية والاجتماعية وطرق التفكير والسلوك لديهما ، ففريق يدعى فلسطين بحق سكانها ألف عام والآخر يدعيها بحق تاريخي مشفوع بتعهد أعطى في الحرب العالمية الأولى لإيجاد وطن قومي له ، والمهمة الواجب أداؤها هي إيجاد الوسائل لتلافي هذه المتضادات ، ولقد امتدت أصداء هذا النزاع إلى أبعد من حدود البلد الصغير الذي نجمت فيه ، فالقضية

الصهيونية لها مؤازروها الأقوياء في الولايات المتحدة وبريطانيا والدومينيون وغيرها ، وقضية العرب الفلسطينيين يؤازرها العالم العربي كله ، وأصبحت مسألة يهتم بها تسعون مليون مسلم في الهند ، وكل حل لا بد في نشدانه من أخذ الصداقة الدولية والسلام العالمى بعين الاعتبار فضلاً عن ناحيتي الإنصاف والإنسانية .

اللجنة الأنكلو أمريكية واختصاصها :

ثم قال : « وبعد النظر في الوضع كله والسبب الذي أدى إلى الاهتمام العالمى قررت حكومة جلالتهم أن تدعو حكومة الولايات المتحدة إلى التعاون معها في تأليف لجنة تحقيق أنكلو أمريكية تتحرى المشكلة الأوربية وتعيد النظر في القضية الفلسطينية على ضوء ذلك التحرى ، وقد قبلت الولايات المتحدة تلك الدعوة ، ووافقت على أن يعهد إليها في شروط الاختصاص التالية : (١) فحص الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين بالنسبة إلى تأثيرها في مشكلة هجرة اليهود إليها واستيطانها وإلى رفاهية الأهالي المقيمين بها الآن ، (٢) فحص حالة اليهود في الأقطار الأوربية حيث كانوا ضحية للاضطهاد النازى والفاشى والتدابير العملية التي اتخذت أو التي ينوى اتخاذها في تلك الأقطار لتمكينهم من العيش في نجوة من التحيز والعسف ، وتقدير عدد أولئك الذين يودون النزوح أو الذين تضطروهم أحوالهم إلى النزوح إلى فلسطين أو إلى بلدان أخرى خارج أوربا ، (٣) تقديم التوصى إلى الحكومتين البريطانية والأمريكية لمعالجة مشاكل فلسطين وإيجاد حل دائم لها .

ثم قال بيفن : « وبعد أن تقدم لجنة التحقيق توصياتها تتداول الحكومة البريطانية مع ذوى العلاقة (العرب واليهود والولايات المتحدة) لاتخاذ التدابير المؤقتة ، ثم تهيب الحكومة مشروع حل دائم وتعرضه على الأمم المتحدة

للموافقة عليه ، فهذا التحقيق سوف يسهل إيجاد حل " يمهّد بدوره الطريق لاتخاذ تدابير لوضع فلسطين تحت الوصاية » .

استمرار الهجرة :

وقال : « وإلى أن تقدم لجنة التحقيق تقريرها تتداول الحكومة مع العرب للتوصل إلى تدبير يضمن عدم توقف الهجرة اليهودية عن المعدل الشهري الحالي » . ويستنتج من بيان بيغن أن الحكومة البريطانية تهرب من واجبها في حل القضية منفردة ، وتشرك الولايات المتحدة في احتمال المسؤولية مع أنه لا حق للولايات المتحدة بوجه من الوجوه في التدخل في قضية فلسطين ، ولا مسوغ لذلك غير عطفها الخاص على الصهيونية ومظاهرتها للصهيونيين كما يستنتج من البيان عزم بريطانيا على الرجوع عن سياسة الكتاب الأبيض الذي أعلنت مراراً أنها لن تحيد عن تنفيذه .

العزم على نقض الكتاب الأبيض :

وأرسل المستر بيغن نص بيانه إلى رؤساء الدول العربية مع دعوتهم إلى إبداء رأيهم في اقتراح استمرار الهجرة بمعدل ألف وخمسمئة مهاجر في الشهر مع أن الخمسة والسبعين ألفاً المنصوص عليها في الكتاب الأبيض قد استنفدت ، وذلك ريثما تقدم اللجنة الأنكلو أمريكية تقريرها .

وهكذا نرى أن الحكومة البريطانية نقضت عهدها الذي قطعت على نفسها في الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ بوقف الهجرة إلى فلسطين نهائياً بعد خمس سنوات من صدوره ، والذي قالت في البند الخامس عشر منه : « إن حكومة جلالته مقتنعة أنه متى تمت الهجرة بعد السنوات الخمس لن يكون لها مبرر ، كما أنها لن تكون تحت طائلة أي التزام ، لتسهيل إنشاء الوطن القومي اليهودي »

عن طريق السماح بهجرة أخرى بقطع النظر عن رغبات السكان العرب .
 أحالت الحكومات العربية رسالة المستر بيغن إلى مجلس جامعة الدول العربية
 الذى كان فى حالة انعقاد ، فقرر إرسال مذكرة باسمه إلى الحكومة البريطانية
 على أن ترسل إليها الحكومات العربية بدورها مذكرات باسمها .

أجاب الأمين العام للجامعة العربية باسم الجامعة المستر بيغن ، وقد أعرب
 فى جوابه عن تقديره لفصل المسألة الصهيونية عن المسألة اليهودية ، وقال :
 « إن انتصار الديمقراطية يسهل لليهود المضطهدين العودة إلى أوطانهم » ، وبعد
 أن تحدث عن معارضة الصهيونية لمصالح العرب وخطرها على وطنهم سأل عن
 الأساس الذى وضع عليه رقم ١٥٠٠ مهاجر فى الشهر وأبان أنه مخالف
 للكتاب الأبيض ولا مسوغ لطلب الهجرة الجديدة إلى فلسطين .

ودعت اللجنة العليا ، وكانت قد أعيد تأليفها بمساع من الجامعة باسم الهيئة العليا ،
 إلى مؤتمر عربى فى فلسطين للنظر فى بيان المستر بيغن ، ثم أصدرت على أثره بياناً
 فندت فيه التصريح وشرحت ما فى استمرار الهجرة من إجحاف بحقوق العرب
 ومصالحهم وما فيه من نقض لسياسة وضعها بريطانيا بنفسها بمحض اختيارها ،
 وهى تقضى بالأستأنف الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلا بموافقة السكان العرب ،
 والآن يقرر المستر بيغن استمرار الهجرة من غير حصول على موافقة السكان
 مكتفياً باقتراح استشارة العرب ، وقالت : « إن العرب يعارضون بكل قواهم
 دخول مهاجر يهودى واحد إلى فلسطين ، وإن فلسطين ملت سياسة إيفاد
 لجان تحقيق ، ولا تنظر بعين الارتياح إلى إيفاد لجنة جديدة ، والعرب
 يعتبرون أن قضية فلسطين قضية قائمة بينهم وبين بريطانيا العظمى ولا يعترفون
 لأى فريق بحق التدخل فى هذه القضية ولا يقرون لأى شعب آخر أو دولة
 أخرى بحق تقرير مصيرهم ومصير بلادهم ، ولذلك فإنهم يستغربون إشراك
 بريطانيا العظمى للولايات المتحدة فى هذه القضية ، إذ لا شأن مطلقاً للولايات

المتحدة في قضية فلسطين ، ولا يوجد أى مسوغ شرعى أو قانونى لإدخالها إلى هذه القضية . . . إن العرب لا يمكنهم أن يرضوا ببيان المستر بيفن معلنين تمسكهم بمطالبهم القومية والإنسانية .

جهود الولايات المتحدة :

واسترسل ساسة الولايات المتحدة ، وعلى رأسهم الرئيس ترومان ، في إرسال البيانات لمصلحة الصهيونية وفي بذل المساعى لدى بريطانيا من أجل تحقيق أهدافها في فلسطين حتى أرسل الأمين العام للجامعة الدول العربية في ٤ من ديسمبر ١٩٤٦ مذكرة إلى الحكومة الأمريكية ، بناء على قرار مجلس الجامعة العربية المنعقد في ذلك الحين ، لفت فيها نظر الولايات المتحدة « إلى ما تحدثه هذه التصريحات والمساعى من انزعاج كبير في البلاد العربية والعالم الإسلامى ، وإلى ما يترتب عليها من إساءة لطيب العلاقات بين دول الجامعة والحكومة الأمريكية ، كما أن مجلس الجامعة تناول موضوع ما يبذل في مناطق الاحتلال الأمريكية في أوروبا من تشجيع وتسهيل للهجرة الصهيونية إلى فلسطين ، وهو يرجو أن تعمل حكومة الجمهورية على وضع حد لهذه التصرفات التى لا يمكن أن تفسر إلاّ بالتحيز لأحد طرفي النزاع في القضية القائمة بين العرب واليهود » .

وقد أجابت الحكومة الأمريكية في ١٧ من يناير ١٩٤٧ عن هذه المذكرة بجواب عجيب يتلخص في أن الحكومة الأمريكية أحيطت علماً بتقرير مجلس الجامعة وبالقلق الشديد الذى أحدثته اهتمام الولايات المتحدة بقضية فلسطين وتصريحات رئيسها في سائر الدول العربية والعالم الإسلامى « ولكن الحكومة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى عاصدت فكرة الوطن القومى اليهودى في فلسطين حكومةً وشعباً ، فتصرفها اليوم جاء مطابقاً لسياستها

التقليدية عند ما تدعو إلى اتخاذ التدابير الرامية إلى إبراز هذه الفكرة إلى حيز الوجود ، وأما بشأن تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين من مناطق الاحتلال الأمريكية في أوروبا فإن الكثيرين من هؤلاء المضطهدين يتطلعون أثر ما أصابهم من اضطهادات إلى فلسطين كملجأ ، وأنه يبدو مخالفاً للمبادئ الإنسانية لجميع الشعوب إنكار حق الباقين الآن في مراكز المشردين في أوروبا في البحث عن مأوى لهم في بلاد أخرى ومنها فلسطين» ، وفي ١٠ من ديسمبر أعلنت أسماء اللجنة الأنكلو أمريكية في واشنطن ولندن وهي مؤلفة من ستة أعضاء من الإنكليز وستة من الأمريكان ، وقد عرف معظم أعضائها بكونهم من غلاة أنصار الصهيونية ، ولكن حدث قبل أن تبصر اللجنة وأن تبشر عملها وأن تدلى بتواصيها ، أن اتخذ مجلس الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة للتأثير فيها والإيحاء إليها قراراً بمطالبة الحكومة بالتوسط لدى الدولة المنتدبة لفتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية مطلقة في نطاق الاستيعاب الاقتصادي للبلاد ، وقيام دولة يهودية ديمقراطية في فلسطين .

نصف الكتاب الأبيض :

وقبل وصول اللجنة إلى فلسطين وتحقيقها في المشكلة أصدر المندوب السامي البريطاني لفلسطين بياناً قال فيه : « إن الحكومة رأت التشاور مع العرب لوضع نظام من شأنه ضمان عدم وقف الهجرة اليهودية بالمعدل الحالي انتظاراً لتوصيات لجنة التحقيق لأنها لا يمكنها أن تتنصل من واجباتها ومسؤولياتها التي فرضها الانتداب ، وإن المباحثات ظلت جارية مع العرب مدة طويلة ، على حسب بيان المستر بينفن ، ولم تكن النتائج التي أمكن الوصول إليها نهائية ، ولذلك قررت الحكومة البريطانية الآن لأسباب قوية وجوب السماح باستمرار الهجرة بصفة مؤقتة بالمعدل المقترح ، وهو ألف وخمسمئة مهاجر شهرياً » .

ومعنى بيان المندوب أن المشاورة المقصودة كانت للحصول على موافقة العرب ، فبما أنها لم تحصل لم تعبأ الحكومة البريطانية بالرفض ، ونسيت كل ما ورد في بياناتها السابقة وأمرت باستمرار الهجرة زاعمة أنها لا يمكن أن تتخلى عن واجباتها مع أنها قررت أنها قامت بهذه الواجبات أوسع قيام نحو اليهود بحيث لم يبق عليها واجب .

موقف العرب :

وقد أضربت فلسطين على أثر إعلان المندوب الاستمرار على الهجرة واحتججت وتظاهرت وشاركتها البلاد العربية في الاحتجاج والتظاهر والإضراب ، وأجمعت برلماناتها على استنكار موقف الحكومة البريطانية الجديد .
وأما اليهود فلم يعجبهم التحديد واستمروا على نشاطهم العظيم في تهريب المهاجرين أولاً وفي ثورتهم الإرهابية ثانياً .

موقف اليهود :

أما في موضوع تهريب المهاجرين فقد اشترت المنظمات اليهودية واستأجرت مراكب للسفر من أوروبا الجنوبية حيث لا رقابة فعالة على مغادرة البلاد بحراً ، وكانت سفن الحكومة حين ترسو تلك المراكب ، تأسر ركابها وترسلهم إلى معسكرات الاعتقال في قبرص ، حتى بلغ عددهم خلال سنة واحدة نحو خمسين ألفاً ، وكانت الحكومة الفلسطينية تنفق عليهم هناك من خزانة فلسطين أى من أموال المكلف العربي ، ولم تفكر في إعادة المراكب إلى الموانئ التي أقلت منها أو في طردها ، بل أخذت تختار منهم كل شهر عدداً تسمح له بالدخول إلى فلسطين رسمياً .

أما الثورة اليهودية فقد استمرت على صورة نفس وتدمير وتحريق واغتيالات .

الاتصال باللجنة :

وقد ارتأت الحكومات العربية أن يجرى الاتصال باللجنة مع تسجيل عدم اختصاصها ، لأن ذلك فرصة للدعاية للقضية ، وقررت الهيئة العربية العليا العمل بنصيحة الحكومات والاتصال باللجنة المذكورة .

اللجنة تبدأ عملها :

بدأت اللجنة عملها في واشنطن في ٤ من يناير فسمعت شهادات اليهود المطالبين بالدولة اليهودية والهجرة الحرة ضارين على نغمة الكوارث التي نزلت بهم ، ثم سمعت أنصار العرب ، ولا سيما المهاجرون العرب ، الذين فندوا مزاعم اليهود وأثبتوا الحق العربي الشرعي في وطنهم ، ثم أبحرت اللجنة إلى لندن ، وفيها سمعت ممثلي الدول العربية لدى هيئة الأمم المتحدة ، وكانت يومئذ تعقد اجتماعاتها في لندن ، وسمعت أنصاراً للعرب وممثلي هيئات وشخصيات يهودية ، وبارحت لندن في ٣ من فبراير حيث انقسمت إلى لجان فرعية وتولت التحقيق في ألمانيا وبولونيا وتشكوسلوفاكيا والنمسا وإيطاليا واليونان ، وفي ٢٨ من فبراير عقدت اللجنة جلساتها في القاهرة حيث استمعت إلى بيانات الأمين العام لجامعة الدول العربية وغيره ، وفي فلسطين ظلت من ٦ من مارس إلى ٢٨ من هذا الشهر تسمع بيانات الهيئة العربية العليا والمكتب العربي في القدس وشهادات اليهود ، وقد انشطرت إلى فرقاء : فريق زار دمشق وبيروت ، وآخر زار بغداد والرياض ، وثالث زار عمان ، ثم عادت إلى لوزان حيث وضعت تقريرها في ٢٠ من أبريل ١٩٤٦ ، واستمعت في البلاد العربية إلى الهيئات الشعبية والرسومية والنقابات واستمعت إلى رؤساء الدول العربية ، وقد اعتبروا جميعاً أن الدفاع عن عروبة فلسطين دفاعاً عن الأمة العربية ، وأدلو بحجج

العرب ، وفندوا أباطيل اليهود ، وطالبوا بحل قضية فلسطين من غير نظر إلى المشكلة اليهودية ، وذلك بإقامة دولة مستقلة يتمتع جميع السكان فيها بالحقوق والضمانات الدستورية المعروفة ، وقد قامت في أثناء وجودها وعلى مشهد منها تظاهرات في بعض العواصم العربية ولست بمختلف المظاهر إجماع العرب على المطالبة بالحق العربي في فلسطين والإصرار على وقف الهجرة وانتقال الأراضي وعلى الحكومة الوطنية المستقلة .

أما الصهيونيون في واشنطن ولندن والقدس فقد جعلوا هدفهم برنامج بلتيمور لسنة ١٩٤٢ مع طلب إصدار مئة ألف شهادة هجرة إلى فلسطين في الحال . وقد نشرت الصحف والشركات أن خلافاً وقع بين الجانبين البريطانيين والأمريكيين في اللجنة ، ثم نشرت أن الأزمة انتهت بمسايرة الإنكليز للأمريكان وفقاً لتعليمات تلقوها من الحكومة البريطانية .

تقرير اللجنة :

وقد صدر التقرير وهذه هي خلاصته فيما يتعلق بموضوع فلسطين :

قالت اللجنة : « أولاً : إننا نوصي بأن يصرح في الحال بإصدار مئة ألف شهادة لإدخال اليهود ممن كانوا ضحايا للاضطهاد النازي والفاشي إلى فلسطين ، (ب) وأن تمنح هذه الشهادات بالقدر الممكن خلال سنة ١٩٤٦ وبالسرية التي تسمح بها الظروف » ، وقالت اللجنة تعليقاً على هذه التوصية : « ولسنا نعرف بلاداً غير فلسطين تستطيع الأغلبية الكبرى منهم الذهاب إليها في القريب العاجل ، أضف إلى هذا أنها البلد الذي يرغب معظمهم تقريباً في الشخوص إليه » .

« ثانياً : من الضرورة بمكان إصدار بيان صريح ينطوي على المبادئ

التالية :

(١) إن اليهود لن يسيطروا على العرب ، ولن يسيطر العرب على اليهود في فلسطين .

(ب) إن فلسطين لن تكون دولة يهودية أو دولة عربية .

(ج) إن نظام الحكم الذاتى الذى يقام فى النهاية بضمانات وتعهدات دولية يجب أن يحمى ويصون الديانات المسيحية والإسلامية واليهودية فى الأرض المقدسة ، وفى التعليق على هذا قالت اللجنة : « لا يجوز أن يجعل الدستور الكلمة العليا للأغلبية العددية إذا أريد إقامة حكم ذاتى حقيقى لكلا الشعبين » .
« ثالثاً : ريثما تتلاشى الشحنة القائمة بين العرب واليهود ، نوصى بأن تظل حكومة فلسطين قائمة تحت الانتداب كما هو شأنها الآن إلى أن يتسنى عقد اتفاق توضع بموجبه تحت وصاية الأمم المتحدة » .

« رابعاً : نوصى بأن تعلن الدولة المنتدبة أو الدولة الوصية المبادئ التى تجعل تقدم العرب الاقتصادى والثقافى والسياسى بفلسطين فى نفس المقام من الأهمية كما هى الحال عند اليهود . . . ورفع مستوى المعيشة عند العرب إلى الحد الذى يتساوى فيه مع مستوى المعيشة عند اليهود » .

« خامساً : ريثما يرجع فى الأمر عاجلاً إلى هيئة الأمم ويعقد اتفاق الوصاية نوصى بأن تتولى الدولة المنتدبة إدارة فلسطين وفقاً لصك الانتداب الذى تضمن فيما يتعلق بالهجرة نصاً مآله : « إن على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالى الأخرى أن تسهل هجرة اليهود فى أحوال ملائمة » .

« سادساً : (١) إننا نوصى بإلغاء نظام انتقالات الأراضي لسنة ١٩٤٠ والاستعاضة عنه بنظام يقوم على سياسة حرية بيع الأراضي وإجارتها واستعمالها بغض النظر عن العنصر أو الطائفة أو المذهب ، وأن يتضمن النظام نصاً يضمن حماية مصالح صغار المالكين والمزارعين المستأجرين حماية وافية » .

(ب) ونوصى باتخاذ التدابير لحظر النصوص التي توضع في صكوك انتقال الملكية والإجارة التي تشترط بالألا يستخدم في الأرض سوى أفراد عنصر واحد أو طائفة واحدة ، ، وقد جاء في التعليق على هذه التوصية : « إن نظام انتقالات الأراضي لسنة ١٩٤٠ الذي يحظر بيع الأراضي لغير العرب في منطقة ويقيّد بيعها في منطقة ثانية ويبيحه في ثالثة هو تحيز ضد اليهود . »

« سابعاً : نوصى بأن تصاغ من جديد نظم التعليم المتبعة لدى العرب واليهود على أن يشمل إدخال التعليم الإجباري بعد مضي مدة معقولة من الزمن ، ، وتقول اللجنة تعليقاً على هذه التوصية : « يجب على الحكومة أن تضمن أن يساعد التعليم ويُسَهِّم في التوفيق بين هذين الشعبين بالإشراف الدقيق على كتب الدراسة ومناهج التعليم وتفتيش المدارس . »

ومما ورد في التقرير في معرض البحث عن وضع اليهود في أوروبا قولها : « وإذا قبلت وصيتنا بالتصريح بإصدار شهادات الهجرة كما نأمل فإن الأكثرية الكبرى من اليهود المشردين ، الذين تتطلب حالتهم اتخاذ إجراء سريع ، يضمن أمرها ، وبذلك يتسنى تحقيق الهدف المنشود من إغلاق مراكز اليهود المشردين . »

وفي أثناء البحث عن الوضع السياسي في فلسطين جاء في التقرير : « لقد بلغ مجموع المنتسبين إلى سلك البوليس ومصلحة السجون في سنة ١٩٤٥ نحو خمسة عشر ألف رجل ، وأنفق على المحافظة على الأمن خلال سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ المالية ٤,٦٠٠,٠٠٠ جنيه بينما أنفق على الصحة ٥٥٠ ألف جنيه وعلى المعارف ٧٠٠ ألف جنيه ، وبذلك تطورت فلسطين حتى أصبحت دولة شبه عسكرية أو دولة بوليس » ، وتحدثت اللجنة عن موقف العرب قائلة : « إن أبرز مظاهر السياسة العربية اليوم هو رفض العرب الموافقة على دخول يهودي واحد إلى فلسطين رفضاً مطلقاً لا قيد فيه ولا شرط » ، ثم قالت :

« هناك سبب آخر لإصرار عرب فلسطين على الاستقلال فوراً ، وهو رغبتهم في الانتساب إلى عضوية جامعة الدول العربية التي تم تأليفها حديثاً ، فعرب فلسطين يشعرون بأنهم لا يقلون أهلية للحكم الذاتي عن جيرانهم في سورية ولبنان ، أولئك الذين نالوا استقلالهم خلال الحرب العالمية الثانية ، وعن جيرانهم في شرق الأردن الذي أصبح منذ انتهاء الحرب دولة مستقلة » .

وتحدث التقرير عن الوكالة اليهودية وقوتها ونفوذها ، وأن وضعها بكونها حكومة تقوم إلى جنب الحكومة المنتدبة يصدق عليها اليوم أكثر مما مضى ، وعن ممارسة نفوذها في الهاجانا التي يقدر عددها بأكثر من ستين ألفاً وأثرها في توحيد المقاومة اليهودية الفعالة ضد الحكومة والتي أدت إلى تقويض سلطتها الإدارية ، كما تحدث عن حصر المناصب العليا العامة في فلسطين في الموظفين البريطانيين قائلاً : « وهم يمارسون السلطة كأنهم في بلاد لا يزال معظم سكانها في أول مرحلة من مراحل الحضارة » .

وتحدث عن موقف البلاد العربية قائلاً : « لقد وجد أعضاء اللجنة الذين طافوا في الأقطار العربية المجاورة أن العداء للصهيونية مستحكم فيها ومنتشر ، شأنه في فلسطين ذاتها ، فحكومات وشعوب الدول العربية المجاورة تعتقد أن إقامة دولة صهيونية في فلسطين ينطوي على خطر مباشر عليها ويعرقل المساعي التي تبذل لتوثيق اتحاد العرب ، وقد قال رئيس وفد سورية في الاجتماع العام لهيئة الأمم المتحدة للجنة في لندن : إن فلسطين في أيدي غرباء تكون إسفيناً يشق جسم العالم العربي في أهم نقطة حيوية منه ، وقد أعرب الشاهد أيضاً عن خوف العرب من أن تصبح أية دولة صهيونية ميالة حتماً إلى التوسع والاعتداء ، وتميل إلى الاتفاق مع أية دولة تتبع في المستقبل خطة معادية للسياسة العربية ، وهذا الشاهد كتب لنا يقول : إن الشرق الأوسط منطقة حيوية ، وفيه لجميع الدول العظمى مصالح ، ولن تقوم قائمة لدولة صهيونية في فلسطين

إلا بمعاضدة الدول الأجنبية ، وهذا لا يعنى نشوء التوتر بين تلك الدول والدول العربية فحسب ، بل يعنى أيضاً احتمال وقوع سلسلة من الحوادث الخطيرة ومناورات قد ينشأ عنها احتكاك دولي شديد الوطأة يحتمل أن ينتهى بنكبة .
وتحدث التقرير عن المصالح المسيحية في فلسطين ثم قال : « واستمعت اللجنة إلى ممثلي الكنائس المسيحية ، فالمسيحيون العرب من مختلف الطوائف البالغ عددهم ١٢٥ ألف نسمة أعلنوا تضامنهم التام مع المسلمين العرب في المطالبة بدولة عربية مستقلة » .

تفنيـد التقرير :

إن توصى هذه اللجنة ترديد لما أبداه المستر ترومان من رغبات ، وإن الرقم الذى اقترحته ، وهو مئة ألف بالذات ، دل على أنها جاءت لإقرار سياسة مرسومة معلومة ، وهى تحقق للصهيونية من الأمانى ما لم يكن الصهيونيون يحلمون بتحقيقه فى مثل هذه السرعة ، حتى إذا سمح لهم بأكثر من هذا العدد لم يستطيعوا نقله فى سنة واحدة .
وهذه التوصى لا ارتباط بينها مطلقاً وبين ما ذكرته اللجنة من حقائق وما وقفت عليه من معلومات ، وهى تنم على تجاهل تام لقوة القومية العربية وحققها فى الحياة وتنكر لمصلحة كل دولة عربية .
أما زعم اللجنة بأنه لا يوجد بلد غير فلسطين يلجأ إليه اليهود فهو مخالف لما هو حقيقى ومعروف عن وجود مساحات شاسعة فى الإمبراطورية البريطانية الواسعة وفى الولايات المتحدة تكفى لإيواء أى يهودى يرغب فى ترك مقره الحاضر .
وتوصى اللجنة بالألا تكون فلسطين دولة عربية ولا دولة يهودية والألا يقوم أى نظام دستورى يعطى الأغلبية سلطة الحكم ، ومعنى هذا أنها تساوى ظلماً فى الحق والمركز بين أصحاب البلاد وأكثرية سكانها وبين أقلية طارئة ، وهى

في سبيل هذه الأقلية اليهودية الدخيلة تنسف كل ما تعارف عليه البشر وقامت عليه حقوق الدول ودساتيرها ، على أن إنكار لجنة التحقيق لحق عرب فلسطين في الاستقلال من أجل خاطر الأقلية اليهودية يناقض نص الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم التي تعترف برشد البلاد العربية المسلحة عن الدولة العثمانية وجدارتها بالاستقلال ، كما أنه يناقض ميثاق هيئة الأمم باعتبارها وثيقة دولية واجبة الرعاية .

وأما الزعم بأن الفرق بين مستوى العرب والمستوى اليهودي يؤدي إلى الاحتكاك والتوصية بسببه برفع مستوى المعيشة لدى العرب فهو زعم باطل ، وتلك نغمة يكثر أعداء العرب من ترديدتها تسويغاً لمحاباة اليهود ، فمستوى العرب في فلسطين لا يقلّ عن مستوى العرب في مصر وسورية ولبنان والعراق معيشة وثقافة وصناعة وزراعة ، ولم يقع بين عرب هذه البلاد والطائفة اليهودية فيها احتكاك ما ، وما بين اليهود الطائرين وعرب فلسطين من فرق قليل في المستوى نتيجة لاختلاف البيئات والأحوال لا يسوغ ما ذهبت إليه اللجنة من وجهات ، ومع ذلك فإن نظام الانتداب هو المسؤول عن ذلك الفرق في المستوى ، والدولة المنتدبة التي لا تخصص من موازنة البلاد للتعليم إلا أقل من أربعة في المئة (٣,٩١) ، ومثله للصحة ، على حين تنفق نحو نصف الموازنة على الأمن العام لا يمكن أن تخلّى من المسؤولية .

وأما أبلغ المفارقات في تقرير اللجنة فهو اشتراطها على الدولة المنتدبة ، حين اقتراحها استمرار واجب الإدارة المنتدبة في تسهيل هجرة اليهود ، مراعاة حقوق باقي السكان وعدم الإضرار بهم مع أن استمرار الهجرة الذي توصى به قد أدى إلى نزول نسبة العرب من ٩٣ في المئة إلى ستين في المئة ، وقد اعترفت جميع تقارير اللجان المختلفة ، كما اعترفت الحكومة البريطانية ذاتها في كتابها الأبيض لسنة ١٩٣٩ ، بأن الهجرة اليهودية أضرت بمركز العرب وحقوقهم .

أما توصيتها بإلغاء قانون الأراضي وإطلاق حرية بيعها من اليهود فهو تجاهل فظيع معيب لتلك الدراسات الفنية التي قامت بها اللجان المختلفة والخبراء والتي بينت مدى الخطر المحدق بالعرب في حاضرهم ومستقبلهم من جراء استمرار البيع وأن من الواجب وقف الخطر عند الحد الذي وصل إليه .

وخلاصة القول : أن هذه التوصية نسفت الكتاب الأبيض نسفاً تاماً وتنكرت لجميع الحقائق الفنية التي أوردتها اللجان في موضوعي الهجرة والأراضي ، وقضت على فكرة الاستقلال ما دام اليهود ليسوا أكثرية ، واستخفت بالأمة العربية وإرادتها .

وبما أن اللجنة حققت رغبات المستر ترومان فلا غرابة في أنه سارع إلى إعلان سعادته القلبية لتلبية اللجنة طلبه ، كما أنه ألف لجنة وزارية ذات سلطة واسعة للقيام بالاتصالات والمفاوضات لتنفيذ توصي التقرير ، وهذه اللجنة الوزارية بادرت بدورها إلى إيفاد لجنة فنية إلى لندن من أجل ذلك .

مؤتمر إنشاص

اجتماع بلودان

صدى التقرير :

أثار تقرير اللجنة الأنكلو أميركية سخط العرب ونقمته فأضربت فلسطين وتصاعدت أصوات الاستنكار والاحتجاج في جميع البلاد العربية ، ونددت برلماناتها بهذا التقرير الجائر وطالبت حكوماتها بالموقف الحاسم ، وهذه بادرت إلى الاحتجاج لدى الدولتين كما أ برق ملوك العرب ورؤساؤهم إلى ملك الإنكليز والرئيس ترومان بالاستنكار الشديد ، وأضرب مسلمو الهند وتظاهروا معربين عن نقمته .

مؤتمر إنشاص :

وعقد في إنشاص (مصر) في ٢٨ من مايو ١٩٤٦ مؤتمر حضره ملكا مصر والأردن ورئيسا جمهوريتي سورية ولبنان والوصي على عرش العراق ، وولى عهد المملكة العربية السعودية ، ونجل ملك اليمن بالنيابة عن والديهما ، وتذاكروا في قضية فلسطين وفي هذا الجور البالغ الذي يراد إنزاله بها بعد تقرير اللجنة الأنكلو أميركية ، ثم اتخذوا مقررات أعلنوا فيها إجماعهم على أن فلسطين قطر عربي لا يمكن أن ينفصل عن الأقطار العربية الأخرى « إذ هو القلب في المجموعة العربية » وأن مصيره منوط بمصير دول الجامعة

كافة ، وأن ما يصيب عرب فلسطين يصيب شعوب الجامعة العربية ذاتها ، وأن الصهيونية خطر دائم ليس على فلسطين وحدها بل على البلاد العربية والشعوب الإسلامية جميعاً ، وأن أقل ما ترتضيه في سبيل حماية فلسطين هو : وقف الهجرة الصهيونية وقفاً تاماً ومنع تسرب الأراضي العربية في الأيادي الصهيونية منعاً باتاً والعمل على تحقيق استقلال فلسطين وتشكيل حكومة تضمن فيها حقوق جميع سكانها الشرعيين من غير تفريق بين عنصر ومذهب ، وأن الأخذ بتوصيات لجنة التحقيق تعتبره دول الجامعة عملاً عدائياً موجهاً ضدها ، وأنه يقضى أن تتخذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين الذي هو جزء لا يتجزأ من كيان البلاد العربية الأخرى .

وقد أجمعوا كذلك على ضرورة مساعدة عرب فلسطين بالمال لأغراض الدعاية وحفظ الأراضي بيد العرب ، وغير ذلك مما يقوى الكيان العربي في فلسطين ، ودعم عرب فلسطين فيما إذا اضطروا إلى الدفاع عن أنفسهم عند استمرار الغزو الصهيوني ومساعدتهم بكل الوسائل الممكنة ، ثم أصدروا بياناً رسمياً عن اجتماعهم جاء فيه : « ثم تداولوا في قضية فلسطين من شتى نواحيها فرأوا أن قضيتها ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم بل هي قضية العرب جميعاً ، وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها ، وأنه ليس في إمكان هذه الدول أن توافق بوجه من الوجوه على أى هجرة جديدة ، ويعتبرون ذلك نقضاً صريحاً للكتاب الأبيض الذي ارتبط به الشرف البريطاني ، ولهم عظيم الأمل ألا يعكر صفو علائق المودة ، القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة والدولتين الديمقراطيتين الصديقتين من جهة أخرى ، أى تشبث من جانبيهما يرمى إلى إقرار تدابير ماسة بحقوق العرب في فلسطين حرصاً منهم على دوام هذه الصداقة وتفادياً لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ويفضي إلى اضطرابات قد يكون لها أسوأ الأثر في السلم العام ، أما فيما رأوا

زيادة على ذلك فقد كلفوا الأمين العام بالجامعة الدول العربية أن يحمل إلى مجلس الجامعة نتائج أبحاثهم ومداولاتهم وتوجيهاتهم في هذا الشأن ليتخذ أفضل الوسائل لصيانة مستقبل هذا الوطن العزيز على قلوب العرب أجمعين .

وساد البلاد العربية هياج عظيم وقلق بالغ فأسرع رئيس الوزارة البريطانية إلى إلقاء بيان قال فيه : « إن التقرير في حاجة إلى دراسة ومشاورة متعددة النواحي ، وإن التواصي ذات صفة استشارية وغير ملزمة ، وإن حكومته أرسلت التقرير إلى الحكومات العربية واللجنة العربية العليا والوكالة اليهودية لتبدي آراءها فيه قبل أن تتخذ أية خطوة » .

ووكدت حكومة الولايات المتحدة للعرب أنها ستعير احتجاجهم وآراءهم اهتماماً كافياً ، وأنها لن تخطو خطوة قبل التشاور معهم .

اجتماع بلودان :

وعقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً فوق العادة في بلودان في ٨ - ١٢ من يونيه ١٩٤٦ للنظر في تقرير لجنة التحقيق الأنكلو أمريكية وما يجب على العرب نحوه واتخذت فيه مقررات علنية وأخرى سرية .
أما المقررات العلنية فمنها :

(١) نقد لجنة التحقيق وتحيزها وتواصياها في مذكرة من الجامعة ومن كل حكومة على انفراد إلى الحكومتين الأمريكية والإنكليزية ، وقد قدمت المذكرة مرتان وفيهما تفنيد لتوصيات اللجنة واعتبار الأخذ بها عملاً غير ودي موجهاً إلى الحكومات العربية يقصد به القضاء على كيان الشعب العربي الفلسطيني ويعرض البلاد إلى مشاكل لا حد لنتائجها وإلى اضطرابات تعكر صفو السلم والعلاقات الطيبة بين أمريكا وإنكلترا وبين البلاد العربية .

(ب) طلب المفاوضة مع الحكومة البريطانية لأجل إنهاء الحالة الحاضرة

في فلسطين حتى إذا لم تنته المفاوضات مع بريطانيا إلى حل مرض عرضت القضية على هيئة الأمم المتحدة ، لأن ميثاقها يقضى ألا يرفع إليها من المسائل إلا ما يتعذر حله مباشرة وحلاً سلمياً .

(ج) إنشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة ومنع تصدير المواد الأولية المساعدة للإنتاج اليهودي الصهيوني واتخاذ الإجراءات الجمركية الكفيلة بالتأكد من جنسية البضائع المستوردة ومقاطعة المؤسسات الصهيونية كالمصارف والشركات والوكالات والبيوت التجارية ووسائل النقل والمقاولين والخبراء اليهود .

(د) وضع تشريع في كل دولة عربية يعتبر بموجبه بيع العقار من الصيونيين وتهريب اليهود إليها والمساعدة على ذلك جرمًا جنائيًا .

(هـ) رفض أي شكل من أشكال التقسيم من حيث المبدأ كحل للقضية الفلسطينية .

(و) إنشاء لجان دفاع عن فلسطين في كل دولة عربية وإصدار طابع باسم فلسطين يرصد ريعه للقضية الفلسطينية .

وأما المقررات السرية التي علمت فيما بعد فكانت ترمى بصورة خاصة إلى تهديد مصالح بريطانيا والولايات المتحدة الاقتصادية والنفطية ، باعتبار أن تنفيذ توصي اللجنة الأنكلو أمريكية يؤدي إلى سوء العلاقات بين إنكلترا وأمريكا من جهة والبلاد العربية من جهة أخرى ، فيجب على البلاد العربية أن تدافع ، إذن ، عن نفسها باتخاذ بعض التدابير الضرورية التي منها :

(١) عدم السماح للدولتين أو إحداهما أو رعاياهما بأي امتياز اقتصادي جديد .

(ب) عدم تأييد مصالحهما الخاصة في أية هيئة دولية .

(ج) مقاطعتهم مقاطعة أدبية .

(د) النظر في إلغاء ما يكون لهما من امتيازات في البلاد العربية .

(هـ) شكواهما إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة .

رحب اليهود بالتقرير وطالبوا بسرعة تنفيذ توصياته المتعلقة بالهجرة والأراضي ، ولكنهم أصبحوا لا يرضون بديلاً عن قيام دولة لهم في فلسطين ، وقد استرسلوا في أعمال العنف والبطش والإرهاب ، فخطفوا ستة ضباط بريطانيين من أحد الأندية واعتقلوهم ، وفي ١٧ - ١٨ من يونيو نسفوا الجسور العشرة التي تربط فلسطين بسورية ولبنان وشرق الأردن ومصر تحدياً لمجلس الجامعة الذي اجتمع قبل أيام في بلودان وإعلاناً لعزل فلسطين عن سائر البلاد العربية ، وهاجموا القطارات والخافر والمستودعات ثم نسفوا فندق الملك داود وكان مركزاً للحكومة فقتل وجرح نحو ١٣٠ إنكليزي وعربي ويهودي من الموظفين ، وقد أصدرت الحكومة البريطانية بلاغاً رسمياً أثبتت فيه اشتراك الوكالة اليهودية في الحركات الثورية مبرهنة على أن الهاجانا والعصابات التابعة لها (البالماخ) كانت تعمل تحت إشراف الوكالة وباسمها ، وذلك تسويغاً لما اتخذت من إجراءات بحقها إذ احتلت دارها وصادرت بعض أوراقها واعتقلت بعض زعمائها ، ولكنها لم تحلها كما فعلت باللجنة العربية العليا التي لم يثبت يومئذ اشتراكها في الأعمال الإرهابية ، وقد ألقى رئيس الوزارة البريطانية ، المستر أتلي ، في مجلس العموم في ٢ من يولييه بياناً قال فيه : « إن الثورة اليهودية مدبرة مرسومة تنفذها هيئة عسكرية مجهزة » ، وقد تحدث في بيانه عن الهاجانا فقدر عدد أفرادها بسبعين ألفاً ، وذكر أن لها قوة آلية متحركة هائلة ، كما تحدث عن البالماخ والأرغون وشتين ، ثم ردّ وايزمن على أتلي ، ومما قاله : « إن توصيات لجنة التحقيق الأنكلو أمريكية هدأت غليان اليهود بعض الشيء ، ولكن التباطؤ في التنفيذ هو الذي أثارهم ، فالوسيلة الوحيدة للتهديئة هي الإسراع في إدخال المئة ألف وتسريح المعتقلين » .

وعلى مألوف عادة السلطات في الاستخذاء للصهيونية لم تلبث حتى أطلقت
معظم معتقليهم وأخلت دار وكالتهم ودفعت نفقات ترميم ما خرب منها في
أثناء تفتيشها ، واستمرت المحاباة لليهود حتى في رخص الاستيراد ، ونذكر
هنا مثلاً لها يدل عليه الإحصاء الرسمي ، وهو أن موظفي دائرة الصناعات
الخفيفة كانوا ٢٥٠ موظف منهم ٢٤٠ يهودي .

المفاوضات بين بريطانيا والعرب

مؤتمر لندن ، مشاريعه ، إخفاقه

مؤتمر لندن :

طلبت الحكومات العربية عملاً بقرار مجلس الجامعة من الحكومة البريطانية
المفاوضة لحل قضية فلسطين ، فأجابت في أوائل أغسطس ١٩٤٦ بموافقتها
على ذلك الطلب وعينت ١٠ من سبتمبر موعداً لانعقاد المؤتمر في لندن .
وعقد وزراء خارجية الدول العربية في الإسكندرية اجتماعاً قبل موعد المؤتمر
قرروا فيه ألا يجلس العرب مع اليهود على مائدة واحدة ، وألا يعترفوا لهم بحق
في المفاوضة ولا لأمريكا بحق في التدخل ، وألا يقبلوا أى مشروع يؤدي
إلى التقسيم .

وجرت اتصالات رسمية مع الحكومة البريطانية أسفرت عن موافقتها على
ألا يكون اليهود جانباً في هذه المفاوضات ، وأن تكون الأبحاث حرة غير
مقيدة بأى مشروع .

مشروع موريسون :

انعقد المؤتمر في ١٠ من سبتمبر وامتد إلى ٢ من أكتوبر ١٩٤٦ ، وفيه
عرضت الحكومة على العرب مشروعاً سُمّته مشروع النظام الاتحاديّ أو
مشروع موريسون ، نائب رئيس الوزارة العمالية ، وهو يقسم فلسطين إلى

أربع مناطق إدارية وهي :

- ١ - اليهودية ، وتشمل معظم الأراضي التي حل فيها اليهود حتى الآن ، ومقاطعة كبيرة بين المستعمرات اليهودية وحولها .
- ٢ - القدس ، وتشمل القدس وبيت لحم والأراضي القديسة منهما .
- ٣ - النقب .

٤ - العربية ، وتشمل ما تبقى من فلسطين .

ويقوم في المنطقتين العربية واليهودية استقلال ذاتي ، أي حكومة محلية ومجلس تشريعي ، ويحق لهما تعيين عدد الأشخاص الذين يحق لهم السكنى في أراضيها ، ويجب أن تنص شرائعهما الدستورية على ضمانة الحقوق المدنية والمساواة لكل إنسان أمام القانون ، وحرية التنقل بين المناطق وحرية التجارة ، وتقوم حكومة مركزية مختلطة شاملة للمنطقتين ، لها السلطة في شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك وكل ما له صفة عامة تتناول فلسطين كلها ، وما هو غير معين للمقاطعات في حق الاشتراع ، وتقوم في كل منطقة هيئة تشريعية منتخبة ، ويختار منهم المندوب السامي بعد استشارة زعماء المنطقة الوزير الأول ومجلس الوزراء ، وموافقة المندوب السامي ضرورية لكل قرار تفرره الهيئة التشريعية ، ويقوم المندوب في بدء الأمر بالأمور الإدارية والتشريعية في الحكومة المركزية تعاونه هيئة تنفيذية معينة .

وتبقى السيطرة على الهجرة في يد الحكومة المركزية على أن تكون في نطاق الاستيعاب الاقتصادي للمقاطعات وعلى ألا يجوز للحكومة المركزية الإذن بهجرة تزيد على الحدود التي تقترحها الحكومة المحلية ، فيحق لحكومة المقاطعة العربية منع الهجرة اليهودية إليها ، كما يحق لحكومة المقاطعة اليهودية إدخال ما تشاء من المهاجرين ، وعلى هذا تمكن هجرة المئة ألف يهودي التي وصت بها لجنة التحقيق الأنكلوأمريكية إلى المقاطعة اليهودية ، «على أن يكون نقلهم

وضمان معيشتهم شهرين في فلسطين على نفقة الحكومة المركزية المشتركة .
وهذا المشروع لا يختلف عن تقرير لجنة التحقيق الأنكلو أمريكية ،
فلا عجب إذا رفضته الوفود العربية وقررت عدم صلاحه ليكون أساساً لحل
قضية فلسطين ، وذلك أنه يقوم على أساس تقسيمى ويناقض الكتاب
الأبيض ، وقال الإنكليز حينئذ إنهم لا يتمسكون بالمشروع وإن كانوا
يرونه خير حل عملي للمشكلة ، وقد حمل وزير الخارجية ، بيفن ، على الكتاب
الأبيض قائلاً : « على العرب ألا يتجاهلوا خطوات الزمن » ، وتناسى
أن الإنكليز هم الذين وضعوه وتعهدوا بتنفيذه .

المشروع العربى :

وطلب الإنكليز حلاً من العرب يكون بديلاً من مشروع موريسون
فتشاوروا وقدموا مشروعاً يتلخص في إعلان استقلال فلسطين دولة موحدة
تنشأ فيها حكومة ديمقراطية بمقتضى دستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة ،
وتنشأ حكومة انتقالية برئاسة المندوب السامى من سبعة عرب وثلاثة يهود مع ضمانات
تمتع اليهود بحقوقهم المشروعة والحفاظ على حقوق الأقليات ، وتقف الهجرة
من الآن على أن يترك أمرها في المستقبل للحكومة المستقلة الآتية ، وتتعقد
معاهدة تحالف بين حكومه فلسطين وبريطانيا ، وتعطى الضمانات لاحترام
قدسية الأماكن المقدسة وحرية زيارتها .

قدم العرب مشروعهم وتألفت لجنة عربية إنكليزية لوضع تفصيلات
هذا المشروع وصيغته الفنية وكيفية تنفيذه على مراحل ، وقدمت الصيغة إلى
المؤتمر في ٢ من أكتوبر فطلب الوفد الإنكليزى إتاحة الفرصة له لدرسه ،
واقترح تعليق جلسات المؤتمر فعلق شهرين ونصف شهر .

استمرار الإرهاب اليهودي :

لم يكفد اليهود يطلعون على مشروع موريسون حتى هبوا ينددون به وراحوا يشتدون في أعمالهم الإرهابية ، فهاجموا على القيادة العامة وخطفوا ضباطاً من الإنكليز وجلدوهم على قوارع الطرقات ، ولغموا باخرة إنكليزية كانت تراقب سفن التهريب اليهودية وأغرقوها في ساحل حيفا ، وبدلاً من أن يأخذهم الإنكليز بالشدة أطلقوا بقية زعمائهم المعتقلين ، وعادوا عن مقاطعة الوكالة اليهودية واتصلوا بها .

اندفاع ترومان :

ونشط اليهود كذلك في تسيير سياسة الولايات المتحدة لأغراض الصهيونية فأصدر ترومان بيانا قال فيه : « إن تنفيذ توصية هجرة المئة ألف يهودي لا يجوز أن يعلق على نتيجة مؤتمر لندن » ، فأثار هذا التصريح استنكاراً واحتجاجات شديدة من قبل الحكومات والجامعة والهيئات العربية ، وأضربت البلاد العربية في ٢ من نوفمبر لمناسبة ذكرى تصريح بلفور استنكاراً وسخطاً . ولقد أرسل ترومان بيانه إلى أتلي فأجابه هذا بأنه لا بد من انتظار نتيجة مؤتمر لندن ورجا منه عدم نشر بيانه ، ولكن ترومان لم يبال برجاء أتلي ونشر بيانه .

مجلس الجامعة :

وعقد مجلس الجامعة دورته الخامسة في ٣٠ من أكتوبر - ١٢ من ديسمبر ١٩٤٦ وقرر الاحتجاج على الحكومة البريطانية لسماحها باستمرار الهجرة وتهانها في مكافحة الهجرة الغير القانونية ، والاحتجاج على حكومة الولايات المتحدة لتدخلها في قضية فلسطين تدخلاً يهدد كيان العرب ، ومطالبة

بريطانيا بالخزم أمام الإرهاب اليهودي المستمر ، وبإمداد عرب فلسطين بوسائل الدفاع عن أنفسهم أو السماح للحكومات العربية بإرسال حرس مسلح بحميهم منه ، ثم اتخذ القرار التالي : « إن مجلس الجامعة الدول العربية يؤكد من جديد عزم دول الجامعة العربية على مواصلة الدفاع عن حقوق عرب فلسطين حتى يرجع الحق إلى نصابه ، وإن مجلس الجامعة لن يلين ولن ينثني عن عزمه على رفض أى مشروع من شأنه أن يؤدي إلى تقسيم فلسطين أو تأسيس رأس جسر صهيوني فيها ، كما أنه لن يدخر وسعاً في القيام بكل ما تتطلبه الأحوال للاحتفاظ بصبغة فلسطين العربية وباعتبارها جزءاً حيويّاً من الوطن العربي الأكبر » .

وأوصى مجلس الجامعة حكوماته بالإسراع إلى مساعدة عرب فلسطين بما خصصته في موازنتها لهذه الغاية .

نشاط الفلسطينيين :

ونشط عرب فلسطين في تنظيم المقاطعة والدعاية والحماية الوطنية وأوفدوا الوفود إلى لندن ونيويورك والبلاد الإسلامية وأمريكا اللاتينية .

المؤتمر يستأنف عمله :

واستأنف مؤتمر لندن انعقاده في دورته الثانية في ٢٨ من يناير ١٩٤٧ ، ودعيت الهيئة العربية العليا إليه ، فاشترك وفد هامع وفود الدول العربية ، أما الوكالة اليهودية فرفضت الاشتراك إلا على أساس قيام الدولة اليهودية . أعلن الوفد الإنكليزي عدم قبول الحكومة البريطانية المشروع العربي ، وأنها تعتبر مشروع موريسون خير حل ، وقد أدخلت عليه بعض تعديلات لمصلحة اليهود إذ ضمت إلى منطقتهم بعض أقسام النقب فكرر العرب رفضه .

مشروع بيفن :

وعندئذ عرضت الحكومة البريطانية مشروعاً جديداً عرف بمشروع بيفن ، وهو لا يختلف عن مشروع موريسون كثيراً ، وهو إذا كان لا يحتم التقسيم فإنه يقوم على أساس استمرار الانتخاب خمس سنين أخرى تنشأ خلالها حكومات ومجالس محلية عربية ويهودية تتمتع بالاستقلال الذاتي على ألا يؤدي ذلك إلى التقسيم ، وعلى أن تكون الهجرة منحصرة في المنطقة اليهودية على حسب قاعدة الاستيعاب الاقتصادي ، ثم يعاد درس الموقف بعد انقضاء السنين الخمس ، فرفض العرب هذا المشروع متذرعين بحقهم في تقرير مصير بلادهم وعدم مسؤوليتهم عن مشكلة اليهود منددين بالأثر الذي يحدثه استمرار الهجرة مهما كان عددها ، فأعلن حينئذ انتهاء المؤتمر وعزم الحكومة على رفع الأمر إلى هيئة الأمم المتحدة من غير اقتراح حل معين .

بريطانيا تتخلى عن القضية لهيئة الأمم

بيان بيغن:

ألقى المستر بيغن في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ في مجلس العموم البريطاني خطاباً أشار فيه إلى أن القضية الفلسطينية معقدة كل التعقيد بسبب ما في نظام الانتداب من وعود متناقضة إذ يسمح لليهود بغزو فلسطين على حين يحتم عدم الإضرار بسكانها الآخرين ، وأشار إلى ما كان لتصريحات ترومان وموقف حكومته من أثر في تعقيد القضية ، وأن الأمر لو كان يقف عند إدخال المئة ألف لأمكن تسويته ، ولكن اليهود يتحدثون عن الملايين ، وليس من الحق التسوية بين مصالح العرب أصحاب البلاد واليهود الطارئين « غير أن بريطانيا لا تستطيع أن تفرض حلاً نهائياً بالقوة لأنها منتدبة انتداباً ولذلك أصبح واجبها رفع الأمر إلى هيئة الأمم لتقرر وتفرض الحل الذي تراه » .

وانعقد مجلس الجامعة العربية في القاهرة في ١٧ من مارس ١٩٤٧ وتذاكر في وضع قضية فلسطين بعد إخفاق مؤتمر لندن وفيما أذيع من أن أمانة السر العامة لهيئة الأمم المتحدة تفكر في تعيين لجنة تحقيق بناء على إعلان بريطانيا عزمها على عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة على أساس إعلان استقلال فلسطين ، كما تقرر الاحتجاج الشديد مجدداً لدى

بريطانيا على استمرار الهجرة مع أنها سمحت بها لمدة مؤقتة ، وعلى ضعف الوسائل المتخذة لمنع الهجرة غير الشرعية .

لجنة دولية :

وأرسلت بريطانيا في أول أبريل ١٩٤٧ مذكرة إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة تطلب منه أن يعرض القضية الفلسطينية في دورة خاصة ، فدُعيت الدول إلى اجتماع غير عادي لانتخاب لجنة تحقيق جديدة ، فانعقدت في ٢٨ من أبريل ، وطلبت الوكالة اليهودية أن تمثل في الاجتماع فتقرر منحها حق الكلام أمام اللجنة السياسية للهيئة وُحرمت الهيئة العربية العليا هذا الحق ، فأعلن مندوبو الدول العربية عزمهم على عدم الاشتراك في المناقشات ما لم يصحح الموقف ، فتقرر حينئذ منحها مثل ذلك الحق الممنوح لليهود .

بسط ممثلا الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية وجهتي نظريهما في القضية ، ومما أعلنه مندوب العرب أنهم سيعارضون جميع السلطات التي تمنح للجنة التحقيق ونتائج هذا التحقيق إذا كانت معارضة لأمانهم وحقوقهم في بلادهم ، ولكن على الرغم من معارضة مندوبي الدول العربية تقرر انتخاب لجنة تحقيق ، ثم حاول المندوب جعل إعلان استقلال فلسطين من مهام اللجنة ، فعارض الاقتراح مندوبو إنكلترا وأمريكا وفرنسا ، ثم تقرر منحها سلطات واسعة للثبوت من الحقائق .

تأليف اللجنة :

وتألفت اللجنة من ممثلين عن أستراليا وكندا وتشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وغواتيمالا والهند وهولندا وإيران وبيرو والسويد وأوروغواي .

وقررت الهيئة العربية العليا مقاطعة لجنة التحقيق لأن مهمتها لا تتضمن

إعلان استقلال فلسطين ، ودعت الهيئة إلى الإضراب يوم وصولها إلى القدس ، وأما موقف الحكومات العربية من اللجنة فإن اللجنة السياسية للجامعة العربية قررت أنه لا يسعها مقاطعة اللجنة لأن حكوماتها أعضاء في منظمة الأمم ، ورأت أن يقابل ممثلوها اللجنة مجتمعين وأن يقدموا لها مذكرة واحدة .

موقف العرب :

وصلت اللجنة إلى القدس في ١٧ من يونيه ١٩٤٧ فأضربت فلسطين وبعض البلاد العربية يوم وصولها ، وقضت اللجنة في فلسطين أياماً استمعت فيها إلى مختلف الهيئات والشخصيات اليهودية وطافت في أنحاء البلاد وكان العرب يرحبون بها ولا يتحدثون إليها ، ثم زارت عمان ، وجاءت إلى لبنان حيث تلا عليها وزير خارجية لبنان في ٢٢ من يوليه ١٩٤٧ مذكرة إجماعية باسم ممثلي الحكومات العربية استنكروا فيها التحقيق بعد أن شبت القضية تحقيقاً ، وتضمنت الحجج والمستندات الدولية والتاريخية والطبيعية حول عروبة فلسطين وحققها في الاستقلال والسيادة ، كما فندت مزاعم الصهيونيين وأنذرت بالأخطار التي تنجم عن مسايرتهم في مزاعمهم وما يؤدي إليه ذلك من اضطراب في الأمن ، وقررت أن الحل الوحيد هو قيام حكومة مستقلة يتمتع فيها العرب واليهود بالحقوق والواجبات الدستورية .

استمرار الإرهاب اليهودي :

أما اليهود فعلى الرغم من أن الأمور كانت تسير وفق مصالحهم ، وعلى الرغم من التحيز الذي كان يبديه بعض أعضاء اللجنة بتصريحاتهم وتصرفاتهم المختلفة ، فلمهم استمروا على ثورتهم وعنفهم في أثناء وجود لجنة التحقيق الدولية ، فقد دمروا نادياً للضباط الإنكليز ونسفوا قطاراً عسكرياً واقتحموا سجن عكا

وأطلقوا المسجونين فيه ، وقد قُتل وجرح في هذه العمليات كثير من الضباط والجنود الإنكليز ، وحدث أن حكمت المحكمة على ثلاثة من الإرهابيين اليهود بالإعدام لفظاعة جرائمهم ونتائجها ، ولم يكذ ينفذ فيهم حكم الإعدام حتى أسرع اليهود إلى اختطاف (شاويزين) إنكليزيين من مقهى في تل أبيب في ٣١ من أغسطس ١٩٤٧ وشنقوهما على شجرة في غابة وعلقوا في عنقيهما بياناً يقول إنهما أعدما لأنهما عدوان مسلحان في وطن اليهود الشرعى ، وفي اليوم التالى ذهب ضابط لنقل الجثتين إلى المعسكر تمهيداً لدفنها ، فلما قطع الحبل هوت الجثة على الأرض فانفجر تحتها لغم فتمزقت الجثتان إرباً إرباً وجرح الضابط في وجهه وكتفه ، وقد أثار هذا هياجاً وحقداً لدى الإنكليز في بلادهم ، فحدث هجوم على الأحياء اليهودية وحرقت بعض المنازل والخوانيت والمعابد اليهودية في لندن وغيرها ، ولكن حسبنا للدلالة على المقارنة بين الهوادة التى عومل بها اليهود تجاه جرائمهم الفظيعة وبين سياسة البطش والتنكيل التى عومل بها العرب في نضالهم أن نشير في هذه الظروف إلى تقرير للمندوب السامى قال فيه : « لوسمح للقوات الإنكليزية على اختلافها بالتدخل لأمكن القضاء على الإرهاب اليهودى في ساعات » .

تقرير اللجنة الدولية :

غادرت اللجنة لبنان إلى جنيف حيث وضعت تقريرها ، ثم قدمته إلى هيئة الأمم في سبتمبر فجاء مخيباً لآمال العرب .

فقد احتوى التقرير : (١) توصيات عامة وافق عليها جميع أعضاء اللجنة ، وتتلخص في ضرورة انتهاء الانتداب على فلسطين ومنحها الاستقلال على أن تتقدمه مرحلة انتقالية قصيرة تكون السلطة في أثنائها مسؤولة أمام منظمة الأمم المتحدة ، مع بقاء الصبغة الدينية للأماكن المقدسة ، وعلى أن يبنى النظام

السياسي للدولة أو للدولتين الجديدتين ، والدستور ، على أساس ديمقراطي تمثيلي يضمن حقوق الإنسان الأساسية والمحافظة على حقوق الأقليات ، وعلى أن تسجل المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة في الدستور بما فيها واجب تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية من غير لجوء إلى التهديد ، وعلى وجوب قبول مبدأ المحافظة على الوحدة الاقتصادية في فلسطين كبناء أساسي وضروري لحياة البلاد وسكانها .

(٢) انقسمت اللجنة إلى أكثرية قدمت مشروعاً وإلى أقلية قدمت مشروعاً آخر .

مشروع الأكثرية :

يقضى مشروع الأكثرية بأن تقسم فلسطين إلى دولتين : الدولة العربية^(١) وتتألف من الجليل الغربي ومنطقة نابلس الجبلية والسهل الساحلى الممتد من أسدود في الجنوب إلى الحدود المصرية ، وفي هذا تدخل منطقة الجليل وجبل القدس وغور الأردن ، والدولة اليهودية^(٢) وتتألف من الجليل الشرقى ومرج ابن عامر والقسم الأكبر من السهل الساحلى ومنطقة بئر السبع التى تضم النقب ، وتصبح الدولتان مستقلتين بعد مرحلة انتقال تدوم سنتين تبدأ من أول سبتمبر ١٩٤٧ ، ويجب عليهما الموافقة على دستور كل منهما وتوقيع معاهدة توطيد النظام والتعاون الاقتصادى وإحداث اتحاد اقتصادى يهدف إلى استثمار المرافق العامة كالسكك الحديدية والطرق ضمن نطاق المصلحة العامة المشتركة ، وإلى وحدة الرسوم الجمركية والعملية ، وإلى تهيئة

(١) مساحة المنطقة العربية ١٢,٠٠٠ كيلومتر مربع ليس فيها إلا أحد عشر ألف يهودى يقابلهم ٦٥٠,٠٠٠ عربى ، ولا يملك اليهود فيها إلا نحو ١٠٠,٠٠٠ دونم .

(٢) مساحة المنطقة المخصصة لليهود ١٤,٢٠٠ كيلومتر مربع فيها نحو ٤٦٠,٠٠٠ عربى على حين لا يزيد عدد اليهود فيها على ٥٣٠,٠٠٠ ، ويملك العرب ثلثى أراضيها وعقاراتها ، فتأمل !..

الأسواق العالمية لصادرات فلسطين كلها ، وتتابع بريطانيا في مرحلة الانتقال إدارة الحكم في فلسطين تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ، وعليها في مرحلة الانتقال أن تتخذ التدابير لتحقيق هذا المشروع ، وبصورة خاصة قبول ١٥٠ ألف مهاجر في الدولة اليهودية المقترحة بمعدل خمسة آلاف في كل شهر ، ويكون من بينهم ٣٠ ألفاً يتم اختيارهم لدخول فلسطين لأسباب إنسانية ، وإذا امتدت مرحلة الانتقال أكثر من سنتين يحدد عدد المهاجرين بستين ألفاً في السنة الواحدة تنتقيهم الوكالة اليهودية ، وينتخب في كل من الدولتين مجلس تأسيسى لوضع الدستور ، والمجلس التأسيسى لكل من الدولتين يعين حكومة مؤقتة تمنح حق توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادى وتوقيع بيان بنصوص حماية الأماكن المقدسة والحقوق الدينية وحقوق الأقليات .

وأما منطقة القدس فتوضع تحت نظام الوصاية الدولية ، ويعين مجلس الوصاية لهيئة الأمم حاكم القدس العام على ألا يكون عربياً أو يهودياً ، وعلى أن تدخل القدس في الاتحاد الاقتصادى المشترك .

مشروع الأقلية :

أما أقلية اللجنة المؤلفة من ممثلى الهند وإيران ويوغوسلافيا فقد اقترحت أن تقوم في فلسطين حكومتان مستقلتان استقلالاً ذاتياً وتتألف منهما دولة اتحادية مستقلة عاصمتها القدس ، وينتخب مجلس تأسيسى لوضع الدستور ، وتتناول سلطة الحكومة الاتحادية قضايا الدفاع الوطنى والشؤون الخارجية والمصالح الاقتصادية المشتركة ، وينتخب رئيس الدولة من قبل مجلس الاتحاد ، وتنحصر الهجرة اليهودية في المنطقة اليهودية على أن تكون في نطاق استيعاب تقررره لجنة مشتركة مؤلفة من تسعة أعضاء يكون منهم لكل من العرب واليهود والأمم المتحدة ثلاثة مندوبين .

عرب فلسطين والتقرير :

لم يكّد تقرير اللجنة الدولية ينشر حتى بادرت الهيئة العربية العليا إلى رفضه واستنكاره وإعلان العزم على مقاومة تنفيذه ، وسارت التظاهرات في البلاد العربية وتصاعدت فيها الأصوات تدعو إلى إنقاذ فلسطين واتخاذ خطوات عملية للحيلولة دون تنفيذ تقرير اللجنة ، وفي الفصل التالي نرى كيف استجابت الحكومات العربية لتلك الأصوات .

الجامعة العربية تتولى القضية الفلسطينية

اجتماع صوفر :

على أثر صدور تقرير لجنة التحقيق الدولية أسرعت اللجنة السياسية للجامعة العربية إلى الانعقاد في صوفر في ١٦ من سبتمبر ١٩٤٧ والمذاكرة في ذلك التقرير ودرس محتوياته، ثم اتخذت القرار التالي : أولاً : ترى اللجنة السياسية أن مقترحات لجنة التحقيق تنطوي على إهدار فاضح لحقوق عرب فلسطين الطبيعية في الاستقلال كما تنطوي على خرق لجميع العهود التي قطعت للعرب ولذات المبادئ التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة ، وهي ترى في تنفيذ هذه المقترحات خطراً محققاً يهدد أمن فلسطين والأمن والسلام في البلاد العربية جمعاء ، ولذلك فقد وطدت العزم ، تحقيقاً لاستقلال فلسطين وحريتها ودفاعاً عن ذات كيان الدول العربية ، على أن تقاوم بجميع الوسائل العملية الفعالة تنفيذ هذه المقترحات وتنفيذ كل تدبير آخر لا يحقق استقلال فلسطين كدولة عربية .

ثانياً : لقد سبق لحكومات الدول العربية أن حذرت لجنة التحقيق من مغبة التوصية بإقامة دولة يهودية في فلسطين وكاشفتها بما سيؤدي إليه ذلك حتماً من اضطرابات تعم الشرق الأوسط بأسره ، وذلك أن عرب فلسطين لن يسلموا بأي تدبير من شأنه أن يقضي على وحدة بلادهم واستقلالهم ، بل

لأنهم سيعلمون حرباً لا هوادة فيها لدفع ذلك العدوان عن بلادهم ، ولا سيما أنهم يعرفون أن البلاد العربية جميعاً ستقف من ورائهم تناصرهم وتمدهم بالرجال والمال والعتاد للدفاع عن كياناتهم ، وأن الحكومات العربية نفسها لا تستطيع أن تكبت شعور شعوبها الثائرة من جراء الظلم الواقع عليها ، ولا أن تقف مكتوفة الأيدي أمام خطر يهدد البلاد العربية جميعها ، بل إنها ستضطر إلى مباشرة كل عمل حاسم يكون من شأنه أن يدفع العدوان ويعيد الحق إلى نصابه ، ولن يكون مثل هذا الموقف من جانب الشعوب العربية أو حكوماتها أمراً شاذاً بعد أن ثبت لديها في مناسبات عديدة أن الصهيونيين يعتمدون في تسليحتهم وحركاتهم الإرهابية ونشاطهم الحربي للتنكيل بعرب فلسطين على مساعدة مادية ومعنوية تقدمها لهم بعض تلك الحكومات الأجنبية وبعض الهيئات والمنظمات التي تشجعها تلك الحكومات ، وذلك فضلاً عن أن مسألة نزع السلاح من اليهود ومقاومة نشاطهم الإرهابي قد كانت موضع طلبات واحتجاجات متكررة من جانب الحكومات العربية لدى الحكومات الآتفة الذكر ، وذلك من غير أن تكفل هذه المساعي بأية نتيجة حاسمة .

ولذلك ترى اللجنة أن تكشف الشعوب العربية جميعاً بحقيقة المخاطر التي تحيط بقضية فلسطين ، وأن تدعو كل عربي إلى أن يقدر خطورة هذه المخاطر ، وأن يقدم لفلسطين كل ما في وسعه من معونة وتضحية ، وقد اتخذت اللجنة من جانبها من التدابير الفعالة ما يكفل تحقيق الأهداف العربية .

ثالثاً : قررت إرسال مذكرة إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تطلبهما بأن كل قرار يتخذ في فلسطين من غير أن ينص على قيام دولة عربية مستقلة فيها يهدد بإثارة اضطرابات خطيرة في الشرق الأوسط ، وأن الدول العربية عازمة على تأييد عرب فلسطين في كل ما يقومون به عندئذ من أعمال في سبيل الدفاع عن عروبة وطنهم وحريةهم واستقلالهم .

وأُسْرعت كل حكومة عربية في إرسال مذكرة في ذلك على نص واحد جاء فيها: « بما أن لجنة التحقيق قدمت مقترحات تهدم في مجموعها وفي مفرداتها استقلال فلسطين كدولة عربية فإن عرب فلسطين وأهل البلاد العربية جميعاً يستنكرون هذه المقترحات ويرفضونها من أساسها ويعلنون من الآن أنه ليست هناك سلطة شرعية تملك أن تقتطع جزءاً من فلسطين العربية وتمنحه للصهيونية لتقيم فيه دولة يهودية، كما يعلنون أنه ليست هناك سلطة شرعية تملك أن تجيز غزو فلسطين بقوم من اليهود لا صلة لهم بها ولا حق لهم في دخولها، ثم قالت المذكرة: « وأن الحكومات العربية لن تستطيع أن تكبت شعور شعوبها النائرة من جراء الظلم الواقع عليها، ولا أن تقف مكتوفة الأيدي أمام خطر يهدد البلاد العربية جميعاً، بل إنها ستضطر إلى مباشرة كل عمل حاسم يكون من شأنه أن يدفع العدوان ويعيد الحق إلى نصابه، ولن يكون موقف كهذا من جانب الشعوب العربية أو حكوماتها أمراً شاذاً بعد أن ثبت لديها في مناسبات متعددة أن الصهيونيين يعتمدون في تسليحتهم وحركاتهم الإرهابية ونشاطهم الحربي للتنكيل بعرب فلسطين على مساعدات مادية ومعنوية تقدمها لهم بعض الحكومات الأجنبية وبعض الهيئات والمنظمات التي تشجعها تلك الحكومات، » وختمت المذكرة بالعبارة التالية: « وترى الحكومة أن من واجبها أن تبصر حكومتكم بالخطر المحدق فعلاً بالأمن والسلم في الشرق الأوسط وتحملها مسؤولية كل ما يمكن أن يتمخض عنه من أحداث إذا ما اتخذ أى قرار من شأنه أن يمس حق فلسطين في أن تكون دولة عربية مستقلة. »

رابعاً: قررت اللجنة أن توصي دول الجامعة بتقديم أقصى ما يمكن من معونة عاجلة إلى أهل فلسطين، وذلك من مال وعتاد ورجال، وتأليف لجنة فنية، لكل حكومة مندوب فيها، لتقوم بتعرف حاجات فلسطين ووسائل دفاعها، وتنظيم وتنسيق المعونة المادية التي يجب على الحكومات

تقديمها على أن تقدم تقريرها الفني إلى مجلس الجامعة الذي سينعقد قريباً ،
« وتوصي اللجنة دول الجامعة بفتح أبوابها لإيواء الأطفال والنساء والعجزة من عرب
فلسطين وأن تقوم بالعناية بهم إذا ما وقعت في فلسطين حوادث تستدعي ذلك » .

موقف اليهود :

هذا هو رد الفعل العربي لتقرير اللجنة الدولية ، أما اليهود فإنه كان مليئاً
لديهم بالاغتياب المشوب بالأسف ، وذلك لأن الدولة اليهودية لا تشمل جميع
فلسطين ، وقد أخذ اليهود يعيئون قواهم السياسية لتأييد القرار وحمل كثرة
أعضاء هيئة الأمم على إقراره مع عدم وقفهم أعمالهم الثورية في فلسطين .

موقف الإنكليز :

أما الإنكليز فقد أسرع وزير مستعمراتهم إلى الإعلان بأن حكومته
توافق بلا تحفظ على إنهاء الانتداب وأنها آخذة بنهضة أسباب خروجها من
فلسطين بأسرع وقت ممكن .

اجتماع عاليه :

وانعقد مجلس جامعة الدول العربية في بيروت ، ثم إلى اجتماعاته في عاليه
من ٧ إلى ١٥ من أكتوبر ١٩٤٧ ، وقد وزع عليه تقرير اللجنة الفنية
العسكرية التي قررت اللجنة السياسية تأليفها ، وفيه بحث عما لدى اليهود
من منظمات عسكرية تضم ما لا يقل عن ستين ألف مقاتل وعما لديهم من
أسلحة جديدة وعتاد وافر ومعامل للذخيرة وإصلاح السلاح ، وعن وفرة
المدرين والضباط المحربين مع ضالة سلاح العرب وعدم صلاحه وقدمه وقلة
عتاده ونُدرة المدرين لديهم ، ومدى الخطر الذي يتعرض له العرب في

المناطق التي يكتظ فيها اليهود من فتك وقسوة فور جلاء القوات البريطانية من فلسطين ، ثم قدمت توأصيها التي تقضى بحشد الحكومات العربية بعض قطع من جيوشها على حدود فلسطين الشمالية والشرقية والجنوبية والمشاركة إلى تسليح العرب في مناطق اكتظاظ اليهود ليستطيعوا الدفاع عن أنفسهم ، والمشاركة إلى تدريب وتنظيم وتجهيز الشباب الذين هم في الخط الثاني ليكونوا قوة الظهر وأن تشكل قيادة عربية عامة ، وبعد المذاكرة قرر مجلس الجامعة بالإجماع : أولاً : مقررات بلودان السرية واجبة التنفيذ في حالة تطبيق أى حل من شأنه أن يمس حق فلسطين في أن تكون دولة عربية مستقلة .

ثانياً : بالنسبة إلى قرار الحكومة البريطانية المعلن أخيراً عزمها على التخلي عن انتدابها على فلسطين وجلائها عنها مع قواتها العسكرية وجهازها الإداري ، ونظراً لوجود القوات الصهيونية ومنظماتها الإرهابية التي تهدد سلامة العرب في فلسطين ، فإن الحالة تستلزم من جانب دول الجامعة العربية اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين ، ولهذا يوصى المجلس الدول العربية بأن تبادر إلى اتخاذ هذه الاحتياطات العسكرية على أن تيسر الدول المتاخمة لفلسطين سبيل الاشتراك والتعاون في هذا الواجب بالاتفاق بينها .

ثالثاً : يوصى المجلس دول الجامعة بالمبادرة إلى أداء المساعدات المادية والمعنوية إلى العرب في فلسطين لتقويتهم وتعضيدهم في الدفاع عن أنفسهم وعن كياناتهم ، وأن ترصد دول الجامعة من فورها الأموال اللازمة لذلك .

وقد تقرر تأليف لجنة فنية عسكرية لتهيئة وتنظيم وسائل الدفاع وتدريب الفلسطينيين وتجنيدهم ، كما تقرر حشد قطع من الجيوش المصرية والسورية واللبنانية والأردنية والعراقية على حدود فلسطين .

واتخذت اللجنة الفنية دمشق مركزاً رئيسياً لها ، وبدأت حركة واسعة النطاق للتطوع في البلاد العربية ، وأنشئ في (قطنا) القريبة من

دمشق معسكر لتدريب متطوعي البلاد العربية يتولاه ضباط سوريون على حساب الجيش السوري ، وأنشئ فيها كذلك معسكر لتخريج ضباط فلسطينيين ، كما أن الحكومات العربية الأخرى يسرت السبيل للمتطوعين فيها تدريباً وتجهيزاً ، وغلت مراحل الحماسة في فلسطين فهب بنوها يتطوعون ويشترى السلاح والعتاد من كل مكان استطاعوا أن يجدوه فيه .

قرار التقسيم

اجتماع اللجنة الخاصة :

باشرت هيئة الأمم النظر في قضية فلسطين ، إذ انعقدت على شكل لجنة خاصة تمثل جميع الدول للنظر في القضية ، وقد فند مندوب الهيئة العربية العليا أمامهم مزاعم الصهيونية وأعلن أن العرب سيقاومون أى مشروع للتقسيم بالدم ، وأنهم يرفضون تقرير لجنة التحقيق بشقيه ، لأن شق الأقلية يدور في نطاق التقسيم وينتهى إليه وإن كان أقل ظلماً من اقتراح الأكثرية ، ثم أعلن أن الحل الذى يقبله العرب هو دولة ديمقراطية مستقلة تشمل جميع فلسطين .

ثم شرح مندوب الوكالة اليهودية وجهة النظر الصهيونية معلناً قبول توصية التقسيم معترضاً على ترك الجليل الغربى والقدس خارج الدولة اليهودية . وأعلن مندوب الولايات المتحدة تأييد حكومته لتواصى أكثرية لجنة التحقيق بالتقسيم مع إجراء تعديلات كالحاق يافا العربية بالقسم العربى ، ثم أعلن المندوب الروسى (السوفيتى) تأييده للتقسيم ، ثم تتابع المندوبون بين مؤيد للتقسيم أو مؤيد للعرب فى رفضه ، وأعلن المندوب البريطانى ، وهو وزير المستعمرات ، تأكيد عزم حكومته على الجلاء عن فلسطين وعدم استعدادها لتنفيذ حل لا يوافق عليه العرب واليهود معاً ، وعزمه على الامتناع عن التصويت ، وتكلم مندوبو العرب فى الدفاع عن وجهة نظرهم فى حجج بالغة ،

ثم قررت اللجنة تأليف لختين فرعيتين لإعداد مشروعات مفصلة، إحداهما تضع المشروعات التي تتفق مع تقرير الأكثرية وتتألف من أعضاء معظمهم من المؤيدين له ، وثانيتهما لإعداد مشروعات تتفق مع تقرير الأقلية ، وقد اختير أعضاؤها من المعارضين لتقرير الأكثرية .

وأعدت اللجنة الأولى مشروعاً يتضمن إنهاء الانتداب في وقت لا يجاوز أغسطس سنة ١٩٤٨ ، وبرزوز الدولتين بعد الجلاء بشهرين ، وإشراف لجنة انتقال دولية تعيينها هيئة الأمم على إدارة فلسطين ، وتنفيذ التقسيم في فترة الانتقال ، وحددت اللجنة كلا من المنطقتين على حسب ما اقترحته أكثرية لجنة التحقيق على أن تضم يافا وبعض أقسام من منطقة النقب إلى الدولة العربية ، كما صححت الحدود لمصلحة اليهود على شواطئ البحر الميت وفي منطقة صفد من ناحية الجليل الغربي .

وأعدت اللجنة الثانية مشروعاً على أساس قيام الدولة الموحدة في فلسطين . واجتمعت اللجنة الخاصة للبحث في المشروعين فطرح في ٢٤ من نوفمبر ١٩٤٧ مشروع الدولة الموحدة فرفضته الأكثرية ، وحينئذ اقترح العرب نقل القضية كلها إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي ، فسقط اقتراحهم ، ثم اقترحوا استشارة هذه المحكمة في صلاحية هيئة الأمم لتنفيذ أى نوع من التقسيم من دون موافقة السكان فسقط اقتراحهم أيضاً .

وفي ٢٥ من نوفمبر ١٩٤٧ طرح مشروع التقسيم فقبل بموافقة خمس وعشرين دولة ضد ثلاث عشرة دولة وامتناع سبع عشرة دولة عن التصويت ، وحينئذ انتقلت القضية إلى الهيئة العامة الأصلية للبت فيها مع العلم بأن الأغلبية المطلقة المطلوبة أو النصاب القانوني الذي حصلت بموجبه الموافقة على المشروع في اللجنة الخاصة لا يكفي في التصويت لدى الهيئة العامة التي يقضى نظامها بأنه لا بد من ثلثي المصوتين لجعل القرار نافذاً .

في الهيئة العامة:

وقد استبسل مندوبو الدول العربية والباكستان في هذه المعركة السياسية ، وكانت لهم في ميدان الإقناع بضرر التقسيم وجوره وبطلانه جولات ، كما بذل رئيس جمهورية الولايات المتحدة المستر ترومان جهداً جباراً للتأثير في الأعضاء لمصلحة التقسيم ، ولاح يوم التصويت ، أي في ٢٦ من نوفمبر ، أن أنصار فكرة التقسيم لا يبلغون الثلثين ، وتبين أن التصويت للتقسيم فاشل فاقترح الوفد الأمريكي تأجيل التصويت إلى ما بعد عطلة عيد الشكر الذي سيكون في اليوم التالي ، وعدم الشروع في التصويت بحجة وجود عدد كبير من المتكلمين ، فاحتجت الوفود العربية وأعلنت تنزهاً عن خطبها توفيراً للوقت وتمكيناً للهيئة من إجراء التصويت في تلك الجلسة ، ولكن الرئيس (أرانيا البرازيلي) أبى إلا التأجيل ، لأن كفة العرب كانت راجحة ، فأتاحت بذلك الفرصة للمستتر ترومان للتأثير في الدول الصغيرة المستضعفة لتبديل موقفها والعودة عما كانت قد أعلنته من استنكار التقسيم ، وسلك الصهيونيون جميع السبل لضمان أكثرية الثلثين ، حتى عقد اجتماع الهيئة في مساء ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧ ، وجرى التصويت فكان اثنان وثلاثون صوتاً إلى جانب التقسيم وثلاثة عشر صوتاً ضده وامتنع عشرة أعضاء عن إعطاء أصواتهم ، وتغيب واحد ، وقد كان من الدول المصوتة للتقسيم سبع دول كانت قد امتنعت في اللجنة الخاصة عن التصويت ودولة صوتت ضده ، ولكن التأثير الأمريكي وأساليب الصهيونيين جعلت هؤلاء في الساعة الأخيرة في جانب التقسيم ، وتمت بهذا أكثرية الثلثين ، ومن الغريب أن الولايات المتحدة والسوفيت اتفقتا على تأييد التقسيم مع أنهما على خلاف دائم في كل شيء .

لم تكد نتيجة التصويت تعلن حتى وقف مندوبو العرب ومندوبو الباكستان

ينددون بالقرار الظالم، ويعلنون أنه باطل لمخالفته لميثاق الأمم هيئة المتحدة، ولما جرى في سبيل أخذه من ضغط وتهديد، ثم انسحبوا جميعاً من الاجتماع في غضب شديد، واجتمعوا حيث أصدروا بياناً قوياً للصحف العالمية، وبهذا القرار حكمت الهيئة على شعب برىء بالهلاك والدمار، لا بل حرم ارتكبه، بل ليفسخ في دوره وأراضيه لغرباء غزاة آثمين، ومما يصحح أن يقيد هنا أن مؤيدي التقسيم الذين ألفوا أكثرية عددية في دول الهيئة لم يكونوا يمثلون إلا أقلية عددية بالنسبة إلى سكان الدول الممثلة في تلك الهيئة، فقد كان سكان معظم الدول المخالفة كالهند والباكستان ضخماً، وهذا هو نص القرار :

نص قرار التقسيم :

« إن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، بعد أن عقدت دورة خاصة، وبناءً على طلب الدولة المنتدبة، بريطانيا، للبحث في تأليف وتحديد صلاحية لجنة خاصة يُعهد إليها في تحضير اقتراح يساعد على حل المشكلة، وبعد أن تلقت ودرست تقرير اللجنة الخاصة الذي تضمن عدة توصيات قدمتها اللجنة بموافقة إجماعها، ومشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي الذي وافقت عليه أغلبية اللجنة، تعتبر أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها إيقاع الضرر بالرفاهية العامة والعلاقات الودية بين الأمم، وتأخذ علماً بتصريحات الدولة المنتدبة التي أعلنت بموجبها أنها تنوى لإنهاء الجلاء عن فلسطين في أول أغسطس ١٩٤٨، وتوصي إنكلترا بصفتها دولةً منتدبة على فلسطين، وكل دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة، بالموافقة وتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الشكل الآتي :

أولاً : يجب على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الضرورية المنوّه عنها في المشروع للعمل على تنفيذه .

ثانياً : يقرر مجلس الأمن في أثناء المرحلة الانتقالية ما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديداً للسلم ، فإذا قرر أن مثل هذا التهديد موجود فعلاً فيجب عليه للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة باتخاذ التدابير اللازمة ، وذلك بإعطاء الصلاحيات الضرورية للجنة الدولية للقيام في فلسطين بالأعمال الملقاة على عاتقها .

ثالثاً : يجب على مجلس الأمن أن يعتبر كل محاولة ترمى إلى تغيير نظام حقيقه وقضى به المشروع بواسطة القوة تهديداً للسلم وقطعاً للعلاقات السلمية وعملاً عدوانياً .

لجنة التقسيم :

وقد قررت الجمعية على أثر القرار أن تكون اللجنة الدولية مؤلفة من ممثلي دول بوليفيا وتشكوسلوفاكيا ودانماركة وبناما والفلبين لتذهب إلى فلسطين تحت إشراف مجلس الأمن وتتسلم الإدارة من الحكومة البريطانية بعد جلستها ، وقد سارع المندوب البريطاني فأعلن عقب القرار أن حكومته تؤكد بأنها تقبل قرار هيئة الأمم وأنها ستبذل كل المساعدات الممكنة لتطبيقه .

• • •

صدى القرار :

لقد أثار قرار التقسيم ثائرة الأمة العربية وعمتها موجة من السخط والاستنكار تجلت في إضرابات شاملة وتظاهرات عنيفة صاخبة في فلسطين وسائر الأقطار العربية ، وفيما أثير في البرلمانات العربية من حملات شعواء ، وفي إقبال الشباب العربي على التطوع ، وفي هجمات قام بها المتظاهرون على أماكن تخص كبريات الدول التي وافقت على التقسيم ، وفي افتتاح مكاتب للتطوع

في الأقطار العربية ، وفي اصطدامات دموية أخذت شكل معارك نشبت بين العرب واليهود في القدس ويافا وحيفا والضواحي أسفرت عن مئات القتلى والجرحى .

اجتماع اللجنة السياسية :

وعقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية في ٨ من ديسمبر ١٩٤٧ اجتماعات في القاهرة ، التي كانت تعج بالمتظاهرات الصاخبة ، حضرها رؤساء الوزارات ، وقررت العمل على إحباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين ، وقد أذاع رؤساء الحكومات العربية في ١٧ من ديسمبر بياناً نددوا فيه بقرار الهيئة التي أوصت فيه بتقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها وقالوا : « وهي بذلك قد هدرت حق كل شعب في اختيار مصيره وتقريره وأخلت بمبادئ الحق والعدالة جميعاً ، وهي قد رسمت للتقسيم حدوداً تجعله غير قابل للتنفيذ ، وتجعله أيضاً مصدر الاضطرابات والفتنة ، فأدخلت فيما أسمته بالدولة اليهودية أجود أراضي العرب وأوسعها رقعة ، وأكبر موارد الثروة الاقتصادية في البلاد وأخطرها شأناً ، ووضعت نصف مليون من العرب من مسيحيين ومسلمين تحت نير الصهيونيين وسيف إرهابهم ، وهم أنفسهم لا يجاوزون عدد العرب الذين يراد وضعهم تحت سلطان الصهيونية الدخيلة ، وذلك بعد أن نزعّت الدولة المنتدبة من العرب سلاحهم ومكنت الصهيونية من رقابهم » إلى أن يقولوا : « وحكومات دول الجامعة العربية تقف صفّاً واحداً في جانب شعوبها في نضالها لتدفع الظلم عن إخوانهم العرب وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم ولتحقيق استقلال فلسطين ووحدتها ، وقد قرر رؤساء وممثلو هذه الحكومات في اجتماعهم بالقاهرة أن التقسيم باطل من أساسه ، وقرروا كذلك عملاً بإرادة شعوبهم أن يتخذوا من التدابير الحاسمة

ما هو كفيل بعون الله بإحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب ، وقالوا في ختام البيان : « أما وقد تغلبت الشهوات والأغراض حتى في ساحة الأمم المتحدة وأغلقت أبواب الحق والعدل في وجوه العرب فإنهم قد وطدوا العزم على خوض المعركة التي حملوا عليها وعلى سيرها حتى نهايتها الظافرة بإذن الله . فتستقر مبادئ الأمم المتحدة في نصابها السليم وتسود في الأراضي المقدسة مبادئ العدالة والمساواة بين الناس أجمعين » .

وقررت اللجنة السياسية تقديم أسلحة وتوزيعها على أهل فلسطين حالاً ، وبخاصة من كان منهم أكثر عرضة للخطر ، واعتماد الأموال اللازمة للإنفاق على حركة المتطوعين وعلى وسائل الدفاع ، وإجراء التسهيلات لإرسال ثلاثة آلاف متطوع على الأقل إلى سورية موزعة على فلسطين وشرق الأردن وسورية والعراق ولبنان ومصر .

جيش الإنقاذ:

وفي يناير دخل إلى فلسطين أول فوج من جيش الإنقاذ الذي تألف من متطوعين ، وقد أعد في سورية ، وعسكر في شهاها ، ودخلها فوج آخر في فبراير وعسكر في منطقة بيسان - نابلس ، وفوج ثالث دخلها في مارس وعسكر في لواء نابلس في المثلث الذي كان يدعى بمثلث الرعب .

نضال الفلسطينيين:

ودارت معارك قوية في الأشهر الخمسة التي تلت قرار التقسيم ، كان المناضلون فيها من مجاهدي فلسطين ومتطوعي الأقطار العربية ومن أفواج جيش الإنقاذ الذي تألف كذلك من فلسطينيين ومتطوعي العرب . ورافقت القتال أعمال نسف عظيمة قام بها العرب الفلسطينيون من أهمها

شارع بن يهوذا وبنائيات الوكالة اليهودية في القدس ، وقد خسر فيها اليهود مئات من الضحايا عدا الخسائر المادية الضخمة ، وما أكثر ما كان النصر حليف العرب في معاركهم ، ولا سيما تلك التي نشبت على طريق القدس - يافا حيث أقفل باب الواد وحاصر اليهود في القدس وراحوا يشكون الجوع والظلم ، والتي نشبت في مستعمرات الخليل ويافا والقدس ، ومن أهمها معركة القسطل التي استشهد فيها القائد عبد القادر الحسيني ، ومعركة الدهيشة بين القدس والخليل (١٧ من مارس ١٩٤٨) ، وقد قتل فيها مئات من اليهود وأسر مئات ، واستولى المناضلون على ١٥٠ سيارة وذخائر وأسلحة .

وبدت المقاومة العربية قوية فعالة مؤثرة في مختلف جبهات النضال ولا سيما منطقة يافا - اللد والرملة ، حيث نسف المجاهدون كثيراً من المعامل والعمارات والمراكز العسكرية والحصون اليهودية ، ومن أهم ما دمروه عمارة المطاحن اليهودية الكبرى في حيفا ، وكانت محولة إلى حصن .

أمام مجلس الأمن :

وبلغت قوة المقاومة العربية في المعارك والتدمير مبلغاً حمل الوكالة اليهودية على رفع الشكوى ضد الحكومات العربية إلى مجلس الأمن متهمَةً إياها بالتآمر ضد التقسيم ، وذلك بدعمها القتال الجارى في فلسطين ، طالبة أن ينفذ التقسيم بالقوة .

واجتمع مجلس الأمن واطلع على مذكرة الوكالة ، وعلى تقارير لجنة التقسيم التي لم تسمح لها بريطانيا بدخول فلسطين قبل أبريل ، وإنما سمحت لبعض موظفي اللجنة بدخولها للقيام بالدراسات فيها ، وقد قرر رئيس لجنة التقسيم أمام مجلس الأمن استحالة العمل وسط العنف ، وأنه ليس من سبيل أمام هيئة الأمم إلا إحدى طريقتين : إما إرسال جيش دولي لتنفيذ التقسيم بالقوة وإما إهماله .

وقد أعلن في مجلس الأمن هذا بعض المندوبين الذين كانوا قد صوتوا للتقسيم عدوهم الآن عن موقفهم ذلك ، وأخيراً قرر المجلس أن تتشاور الدول الخمس الكبرى ، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والصين ، في وسيلة لتنفيذ التقسيم بغير القوة .

تراجع أمريكا :

وفي ١٩ من مارس أعلن مندوب الولايات المتحدة سحب حكومته لتأييدها مشروع التقسيم ، لأنه لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة ، ولا يمكن الموافقة على ذلك ، واقترح وضع فلسطين تحت الوصاية ، وإعادة القضية إلى هيئة الأمم للنظر فيها على هذا الأساس ودعوة العرب واليهود إلى عقد هدنة سياسية وعسكرية انتظاراً للنتيجة .

كان هذا التراجع من الولايات المتحدة نصراً مبيناً للعرب ، وقد رفضت اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية الوصاية بقرار اتخذته في أواسط أبريل ، « لأن الوصاية نظام مؤقت سيكسب اليهود منه قوة وقتاً ، وفيه إضاعة لفرصة تفوق العرب الحاضر في القتال تفوقاً ظن أنه قضى أو سيقضى على التقسيم » ، ورفض اليهود الوصاية لأن قرار التقسيم أصبح وثيقة دولية خطيرة لا يرضون أن تغفل من أيديهم .

وأما الهدنة فقد اشترط العرب لموافقتهم عليها حل الهاجانا ووقف الهجرة وتجريد اليهود من السلاح ، واشترط اليهود لقبولهم إياها ألا تحول دون قيام دولتهم ، وإزاء ذلك قرر مجلس الأمن : أولاً : إعادة القضية إلى الجمعية العامة لإعادة النظر فيها على ضوء التطورات ، ثانياً : قبول اقتراح الهدنة ودعوة العرب واليهود إلى التقيد به ، وتعيين قناصل أمريكا وبلجيكا وفرنسا في

القدس بلجنة مشرفة على تنفيذه .

إن هذا نصر للعرب وثمره عاجلة لاستماتة مجاهديهم في القتال في فلسطين ، وقد باشرت لجنة الهدنة عملها واتصالاتها على غير جدوى ، حتى إنها أبرقت إلى مجلس الأمن تقول : إنها لم تستطع أن تفعل شيئاً .

ودعيت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة لدورة استثنائية خاصة في ١٦ من أبريل من أجل قضية فلسطين .

كيف أخلى الإنكليز فلسطين :

لقد حدث في أثناء ذلك كله أن قرر الإنكليز مغادرة فلسطين في ١٥ من مايس ووقف الإدارة المدنية وتصفيتها قبل ذلك ، وأخذوا يجلون أولاً عن تل أبيب والمناطق اليهودية ليتولى اليهود أنفسهم أداة الحكم والاستيلاء على المطارات والمرافق العسكرية على حين ظلوا محتلين المناطق العربية وقابضين على زمام الإدارة فيها ، عاملين على عرقلة تسليح العرب وتموينهم ومانعين دخول قوات العرب المسلحة إلى فلسطين ، وقال رئيس الوزارة البريطانية ، المستر أتلي ، في أبريل ١٩٤٨ : « إن القوات البريطانية تتخذ التدابير الممكنة لمنع دخول قوات العرب المسلحة إلى فلسطين ، وإنها ستعيد النظر في التزاماتها إذا ظهر أن الأسلحة التي تمتد بها بعض دول الشرق الأوسط تحول إلى فلسطين » ، أضف إلى هذا أن الإنكليز باعوا معظم مخلفاتهم الحربية في فلسطين من الوكالة اليهودية ، وفيها طائرات تدريب وغيرها مما ظهر فيما بعد في المعارك ، وكثيراً ما كان يحدث أن يقع اليهود في مأزق أو حصار عربي فتبادر السلطات الإنكليزية إلى إنقاذهم منه وتشديد الوطأة على العرب ، ولم تكن تعباً في الحين ذاته بما يقع على العرب من اليهود .

مجزرة دير ياسين :

ودهم اليهود في ١٠ من أبريل قرية دير ياسين التابعة للقدس وفتكوا بأهلها
وذبحوا ٢٥٠ نسمة من غير تفريق بين شيخ أو طفل ولا بين امرأة أو رجل ،
ومثلوا فيهم ببقر البطون وتقطيع الأيدي والأرجل وصلم الآذان وفقء العيون
وتحطيم الجماجم ، ثم ألقوا جميع هؤلاء الضحايا في بئر القرية ومن غير أن
تحرك السلطات البريطانية في القدس ساكناً ، وكانت قواتها قريبة من مكان
الحادث ومسؤولة عن الأمن ، ولكنها في شغل عن ذلك بإنقاذ المستعمرات
والتوافل اليهودية من هجمات العرب .

مجزرة ناصر الدين :

وتكررت مأساة دير ياسين في قرية ناصر الدين القريبة من طبرية فحوها
من الوجود وأحرقوا بيوتها وقتلوا سكانها ، وكان موقف السلطات البريطانية
هنا مثل موقفها من مجزرة دير ياسين .

الجيش العربية تدخل فلسطين

أعمالها ، قيام إسرائيل

هراج الرأي العام :

أخذ الرأي العربي العام يطالب الحكومات العربية بالتدخل العسكري لإنقاذ فلسطين ، وحملت مذابح دير ياسين وناصر الدين وعدم التكافؤ في الأسلحة والعتاد بين العرب واليهود في فلسطين الشعوب العربية على استعجال حكوماتها في تخليص فلسطين .

كيف انسحب الإنكليز :

ولكن السلطة البريطانية أعلنت أن أي تدخل عسكري قبل ١٥ من مايس ، وهو الموعد الذي حددته لجلاء آخر جندي بريطاني من فلسطين ، يعتبر عدواناً عليها تقابله بالقوة ، وكانت تجلو بشكل يؤدي إلى رسوخ أقدام اليهود في المدن الكبرى ، إذ كانت تجلو أولاً من الأحياء العربية في تلك المدن لتمكن اليهود من احتلالها وتمنع في الحين ذاته دخول إمدادات عربية إليها .

كيف أخليت حيفا :

وحدث في حيفا أن وكّد القائد البريطاني للجنة القومية بأن الجيش سيحافظ على الأمن والنظام في منطقة حيفا بأجمعها حتى أغسطس ومنع أية قوة عربية

دخول حيفا أو الأحياء اليهودية منها خشية اصطدامها بالجيش ، ولكن حدث أن جلا الجيش فجأة بعد ما قام بعملية تجريد من السلاح في الأحياء العربية حتى مكن اليهود من رقاب العرب ، وهكذا كان الأمر ، فلم يحن ١٥ من مايس حتى كانت المنطقة المخصصة لليهود في التقسيم وقسم كبير من المخصص للعرب كيافا تحت سيطرة اليهود .

سيول النازحين :

وأدت الفظائع اليهودية وأسلوب إخلاء القوات البريطانية للبلاد من دون أن يتمكن العرب من حمايتها إلى نزوح سيول من العرب عنها وتدفقهم على لبنان وسورية ومصر وشرق الأردن مخلفة وراءها كل ما تملك من مال منقول وغير منقول ، على أنها مليئة بأمل العودة السريعة حين دخول الجيوش العربية فلسطين في ١٥ من مايس .

اجتماعات اللجنة السياسية :

وأخذت اللجنة السياسية للجامعة العربية توالى اجتماعاتها في دمشق وعمان ، وقد قررت في اجتماعها في دمشق في ١٢ من أبريل ١٩٤٨ تلبية نداء الرأي العربي العام والزحف على فلسطين ودخولها في ١٥ من مايس ، أى بعد إتمام إخلاء البريطانى عنها ، كما قررت إعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف ومعالجة قضية اللاجئين والتموين ، وبناء على هذا أخذت كتائب العراق ومصر وسورية ولبنان تتحرك نحو حدود فلسطين حين كان اليهود بوالون الصراخ مستنجدين بمجلس الأمن .

مجلس الأمن يتدخل :

وقد أصدر مجلس الأمن في ١٧ من أبريل قراراً ناشد فيه جميع الأشخاص

والمنظمات في فلسطين ، وعلى الأخص "الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية" ، أن يتخذوا التدابير التالية ، من دون أن يكون في ذلك مس بحقوقهم وادعاءاتهم : إيقاف جميع الحركات العسكرية والعنف والامتناع عن إدخال عصابات مسلحة وجماعات محاربة وأسلحة ومهمات حربية إلى فلسطين ، وبطلب إلى الحكومة البريطانية طيلة بقائها كدولة منتدبة أن تبذل جهدها لإقناع الفريقين بقبول التدابير المقترحة والاستفادة من قواتها للإشراف على تنفيذها وإطلاع مجلس الأمن والهيئة العمومية على ما يحد في فلسطين .

تعيين وسيط :

وقبل موعد الزحف بيوم واحد وافقت الهيئة العامة للأمم المتحدة على اقتراح الولايات المتحدة القاضي بتعيين وسيط مفوض من هيئة الأمم المتحدة يختاره ممثلو الدول الكبرى وتكون مهمته بذل مساعيه لدى السلطات المحلية والطوائف في فلسطين لتنظيم سير المصالح المشتركة الضرورية لسلامة شعب فلسطين وخيره ، وضمان حماية الأماكن المقدسة والتعاون مع لجنة الهدنة القنصلية التي ألفتها المجلس في ٢٣ من أبريل ١٩٤٨ ، كما تقرر وقف لجنة التقسيم عن ممارسة سلطاتها ، على أنه لم يتم الاتفاق على الوسيط المفوض إلا في العشرين من مايس ، أي بعد الزحف العربي الرسمي بخمسة أيام ، وهو الكونت برنادوت .

وفي منتصف ليلة ١٥ من مايس ١٩٤٨ غادر المندوب السامي البريطاني ميناء حيفا معلناً نهاية الانتداب البريطاني .

يوم الزحف :

وفي الحين ذاته شرعت الجيوش العربية في الزحف على فلسطين من الشمال

والشرق والجنوب ، وقد أذاعت الحكومات العربية ساعة زحف جيوشها بياناً ذكرت فيه أسباب هذا الزحف وأهدافه ، وبعثت به إلى الدول الأجنبية وإلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ، وقد استعرضت في هذا البيان أدوار القضية الفلسطينية إلى أن انتهت بالكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ الذي تعهدت بريطانيا بتنفيذه ثم لم تفعل ، وما كان بعد ذلك من تأليف الجامعة العربية وإعلان ميثاقها الذي ينص على أن فلسطين بلد مستقل ، وإن ظلت مظاهر استقلاله محجوبة لأسباب خارجة عن إرادة أهله ، وما كان من جهود لدى الدولة المنتدبة وهيئة الأمم لاستنباط حل عادل لقضية فلسطين ، إلى أن كان قرار التقسيم في ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧ ، وما فيه من مجافاة لحق شعب فلسطين ، وللمبادئ الديمقراطية ، وميثاق هيئة الأمم ، وما ولده من اضطرابات عامة وتطاحن حتى أدركت هيئة الأمم خطأ التوصية بالتقسيم ، وهي لا تزال تبحث عن مخرج من هذه الحالة ، والآن ، « وقد انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين من غير أن تنشأ في البلاد سلطة دستورية شرعية تكفل صون الأمن واحترام القانون وتؤمن السكان على أرواحهم وأموالهم ، فإن حكومات الدول العربية تعلن أن حكم فلسطين يعود إلى سكانها طبقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، ولهم وحدهم حق تقرير مصيرهم ، ولقد اضطرب حبل الأمن واختل النظام في فلسطين ، وأدى العدوان الصهيوني إلى نزوح ما ينيف على ربع مليون من سكانها العرب عن ديارهم والتجأهم إلى البلاد العربية المجاورة ، وكشفت الأحداث الواقعة في فلسطين عن نيات الصهاينة العدوانية وآرائهم الاستعمارية ، مما ارتكبوا من فظائع ضد السكان الآمنين ، ولا سيما في قرية دير ياسين وطبرية وغيرها ، كما أنهم اعتدوا على قنصليات الدول العربية في القدس ، وبعد أن انتهى الانتداب البريطاني لم تعد السلطات البريطانية مسؤولة عن أمن البلاد إلا بالقدر الذي يمس قواتها المنسحبة ، مما

جعل فلسطين خالية من كل جهاز حكومي قادر على إعادة النظام وتأمين السكان على أرواحهم وأموالهم ، وتهدد هذه الحالة بالانتشار إلى البلاد العربية المجاورة حيث الشعور ثائر ، وإن حكومات الدول العربية مسؤولة عن حفظ الأمن والنظام والسلم في ساحتها بوصفها أعضاء في الجامعة العربية ، وهي ترى في الأحداث الواقعة في فلسطين تهديداً للسلم والأمن في ساحتها عموماً ، وبالنسبة إلى كل منها بالذات ، لذلك ، ونظراً إلى أن أمن فلسطين وديعة مقدسة في عنق الدول العربية ، ورغبة في وضع حد لهذه الحالة وفي منعها من أن تتفاقم وتتحول إلى فوضى لا يعلم مداها أحد ، ورغبة في منع امتداد الاضطراب والفوضى في فلسطين إلى البلاد العربية المجاورة ، وفي سد الفراغ الحادث في الجهاز الحكومي بفلسطين نتيجة لزوال الانتداب وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه ، رأت حكومات الدول العربية نفسها مضطرة إلى التدخل في فلسطين لمجرد مساعدة سكانها على إعادة السلم والأمن وحكم العدل والقانون إلى بلادهم وحقناً للدماء » ، ثم قالت : « وتعترف حكومات الدول العربية بأن استقلال فلسطين قد أصبح حقيقة واقعة لسكان فلسطين الشرعيين ، وهم وحدهم أصحاب الحق في تزويد بلادهم بالنظم والمؤسسات الحكومية بمطلق سيادتهم وسلطانهم » .

وقبل أن تختم الدول العربية بيانها وكادت ما سبق أن أعلنته من أن الحل الوحيد العادل لقضية فلسطين هو إنشاء دولة فلسطينية موحدة وفق المبادئ الديمقراطية .

زحفت الجيوش العربية على فلسطين وأعلنت الحكومات العربية الحصار البحري عليها وأخذت تفتش البواخر في المياه الإقليمية وتصادر ما يكون عليها لليهود ، واستقبلت الشعوب العربية نبأ الزحف بمزيد من الحفاوة والسرور والأمل ، وتبادل ملوك العرب ورؤساؤهم برقيات التهنية على تنفيذ هذه الخطوة التاريخية .

قيام إسرائيل :

وأعلن اليهود فور خروج المندوب السامي من حيفا قيام دولة إسرائيل ، وبعد دقائق من إعلان قيامها بادر الرئيس ترومان إلى الاعتراف بها ، مع أن القضية كانت معروضة على هيئة الأمم .

الجيش المصري :

زحف الجيش المصري ، وكانت معه سرايا من السعوديين ، وبعض المتطوعين من السودانيين والليبيين والمصريين ، فاحتل غزة وبئر السبع ثم سار في خطين أحدهما في اتجاه الخليل ، والآخر في اتجاه يافا ، وقد استطاعت القوات المصرية أن تعزل مستعمرات النقب وأن تحتل بعضها بعد ذلك حصونها ولا سيما بين يافا وغزة ، فسيطرت بذلك على القسم الجنوبي من فلسطين بكامله عدا بعض المستعمرات المعزولة .

الجيش العراقي :

واحتلت القوات العراقية مستعمرة الجسر على اليرموك ، واستولت على مشروع كهرباء روتمبرغ ، ثم اتجهت في خطين : أحدهما في اتجاه نابلس فطولكرم فقلقيلية فنانانيا على البحر ، وثانيهما في اتجاه مرج ابن عامر فالعفولة فجنين ، وقد اضطرت اليهود إلى الانسحاب من بيسان ، وخاضت في جنين معركة حالت دون استيلاء اليهود عليها ، وأصبحت مستعمرات كثيرة تحت سيطرة مدافعيها ، وقد كانت أفواج من المناضلين الفلسطينيين في القاطع الشمالى والقاطع الغربى تؤلف ستاراً أمام الكتائب العراقية النظامية .

الجيش السوري :

واحتلت القوات السورية سمخ وسيطرت على عبر اليرموك من جسر بنات يعقوب باتجاه طبرية ، واستطاعت أخيراً أن تردّ هجمات اليهود على بانياس وأن تحتل مستعمرة مشمار هايردن .

الجيش اللبناني :

واحتلت القوات اللبنانية الناقورة وبعض المواقع العسكرية على الحدود ، فأخذت تهيمن على الجليل الغربي .

الجيش الأردني :

واحتلت القوات الأردنية أريحا ثم استولت بعد قتال عنيف على القدس القديمة وصفت الحى اليهودى فيها وجعلته ركاماً ، كما صفت المنطقة بين رام الله وجسر أألنبى ، وكان للمناضلين الفلسطينيين فى الدفاع عن القدس جولات باسلة ، وباحتلال القوات الأردنية للقدس القديمة أصبحت القدس الجديدة تحت سيطرة مدافعها ، وقد اتجهت نحو يافا ، واستبسلت كما استبسل المناضلون الفلسطينيون فى القتال بباب الواد والطررون حتى سيطرت على طريق القدس الرملة ، ثم عسكرت حول اللد والرملة .
وشرعت القوى الجوية المصرية تقصف تل أبيب والمستعمرات اليهودية الواقعة حولها قصفاً مكثها من السيطرة الجوية والتفوق على إسرائيل ، وكانت الطائرات السورية والعراقية توالى قصف المستعمرات القريبة منها فى نطاقها المحدود .

الموقف العسكري :

ولم يكد يمضى أسبوعان على الزحف حتى كانت الجيوش العربية ، على الرغم من استماتة اليهود في الدفاع عن مستعمراتهم ، تسيطر على المناطق المخصصة للعرب في قرار التقسيم باستثناء يافا وقسم من الجليل الغربي ، وتوشك أن تحرق بتل أبيب ، وأصبح متوقعا أن توفق القوات العربية إلى سحق المقاومة الصهيونية وإنهاء العمليات الحربية في وقت قصير على الرغم من استماتة اليهود وما كابدته القوات العربية من جراء التحصينات القوية التي حصن بها اليهود مستعمراتهم وفق خطة حربية محكمة .

ضغط هيئة الأمم :

في هذه الحال أسرع اليهود ضارعين إلى الأمريكيين يحثونهم على التدخل ، وقد تدخلوا فعلا ، إذ أسرعوا إلى مجلس الأمن يقترحون عليه القرار بأن الحالة في فلسطين تهدد السلم ، وذلك تمهيدا لمنع القتال بالقوة وتطبيق العقوبات ، فتقرر توجيه الأسئلة إلى العرب واليهود عن حالة فلسطين وموقفهم فيها ، وبعد ورود الأجوبة تقرر في ٢٢ من مايس قبول اقتراح بريطاني بتوجيه نداء بوقف القتال في مدة ٣٦ ساعة من منتصف ليلة ٢٢ ؛ ٢٣ ، ولكن اللجنة السياسية العربية والقواد العسكريين لم يوافقوا على الهدنة ، فأرسلت الحكومات العربية ردها رافضة وقف القتال ، « لأنه ليس في فلسطين حرب رسمية بين دولتين ، ولأن العرب إنما يقاتلون عصابات باغية فتكت بالآمنين وشردتهم ، ولأن وقف قتالها خطر على سلامة الجيوش وفسح للغدر اليهودي ، وإضرار بمركز فلسطين كوحدة سياسية ، وبمركز العرب الذين صرحوا مراراً بأنهم لا يرون حلا عادلا لقضية فلسطين إلا بقيام دولة فلسطينية موحدة » .

وأرسل الأمين العام للجامعة العربية ردًا باسم الجامعة كمنظمة ، تلى في ٢٧ من مايس سنة ١٩٤٨ ، ومما جاء فيه « أن الشعوب العربية قاطبة حريصة على أن يستقر السلم في فلسطين ، وليس أحبّ إليها من أن تجيب المجلس إلى ما طلب ، ولو أن العرب مقتنعون بأن وقف القتال يحول دون غارات اليهود لكان الموقف مختلفاً ، على أن هناك طائفة من الأسئلة المهمة لا بدّ من توجيهها : « أولاً : هل يمنع وقف القتال تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين ؟ ثانياً : هل يمنع تصدير الأسلحة إليهم ؟ ثالثاً : هل يجعل الإرهابيين يكفون عن أعمال العنف ويضمن للعرب سلامتهم ؟ » ، وختم بيانه بقوله : « إن اللجنة السياسية للجامعة الدول العربية على استعداد للدراسة أي اقتراح يقدمه المجلس في غضون ثمان وأربعين ساعة لحلّ مشكلة فلسطين » .

فرض الهدنة :

ثم بدأت عملية ضغط محكمة على العرب لحملهم على قبول الهدنة ، وكان من أهمّ مظاهرها أن أعلن المندوب الإنكليزي في مجلس الأمن أن بريطانيا مستعدة لإعادة نظرها في الإعانة التي تقدمها إلى حكومة شرق الأردن على ضوء القرارات التي تتخذها هيئة الأمم ، وأنه إذا قرر مجلس الأمن فرض حظر عامّ على إرسال الأسلحة إلى العرب واليهود فإن بريطانيا ستكون مستعدة لوقف إرسال الأسلحة إلى مصر والعراق والأردن على الرغم من ارتباطها في معاهدات تحمّ عليها التزامات تسليحية لهذه الأقطار ، وأخيراً تقدمت بريطانيا إلى مجلس الأمن بمشروع دعوة الطرفين إلى وقف القتال أربعة أسابيع ، والتعهد بعدم إرسال محاربيين ، وموادّ حربية إلى فلسطين في أثناء هذه المدة ، وتطبيق مادة العقوبات العسكرية والاقتصادية على من يخالف الأمر ، وفي ٢٩ من مايس سنة ١٩٤٨ قبلت هذه الاقتراحات ، وأعلنت

بريطانيا أنها ستكفّ عن إرسال الأسلحة إلى الدول العربية المرتبطة معها في معاهدات ، وهي : مصر والعراق وشرق الأردن .

الهدنة الأولى :

وتوالت اجتماعات اللجنة السياسية العربية والقواد العسكريين لدراسة الموقف وجاء الكونت برنادوت إلى البلاد العربية ، وزار معظم عواصمها ، وأولياء أمرها وانتهت المساعي بقرار اللجنة السياسية العربية قبول طلب مجلس الأمن في ٢٢ من يونيو وبعثت بردها ، ويتلخص في : « أنها ترى من دواعي ارتياحها أن كانت ملاحظاتها في ردها على الدعوة الأولى الموجهة إليها لنفس الغرض في ٢٢ من مايس محلّ عناية مجلس الأمن ، وما وقف القتال إلا وسيلة تمكن من إيجاد حلّ عادل لقضية فلسطين ، ويسر الدول العربية أن تسجل ما جاء في قرار مجلس الأمن من تكليف الوسيط المعين من قبل الأمم المتحدة أن يتصل بمجرد وقف القتال بجميع الأطراف للوصول إلى حلّ سلميّ عادل لهذه القضية ، والحكومات العربية على يقين من أن الوسيط وأعضاء لجنة الهدنة التي عينها مجلس الأمن في ٢٢ من أبريل ١٩٤٨ سوف يرون بأنفسهم أن كلّ حلّ لا يحفظ لفلسطين وحدتها السياسية ، ولا يراعى فيه إرادة غالبية أهالي فلسطين ، لن يكون له أيّ حظ من النجاح ، وإن تلبية الدول العربية لدعوة مجلس الأمن إلى وقف القتال أربعة أسابيع مع إخفاق جميع المحاولات التي بذلت حتى الآن لحلّ قضية فلسطين حلاً عادلاً بسبب تعنت الصهيونيين لأكبر دليل على صادق رغبتها في التعاون مع الأمم المتحدة للوصول إلى هذا الحلّ على الرغم من تمكن جيوشها من ناصية الأمر » .

وسارع اليهود إلى إعلان موافقتهم على الهدنة مع تحفظهم بأن قيام دولتهم أصبح مفروضاً منه .

وقد خول الكونت برنادوت حق تفسير القرار وتحديد وقت وقف النار ، وقد استغرقت اتصالاته مع الفريقين ، ولا سيما حول موضوع دخول المهاجرين اليهود في أثناء الهدنة ، وإصرار العرب على منع الهجرة وإصرار اليهود على إباحتها ، إلى ٧ من يونيو حين وجه برنادوت مذكرةً بشروطه وتفسيراته معيناً الساعة السادسة من صباح الجمعة ١١ من يونيو ١٩٤٨ موعداً لوقف النار أربعة أسابيع تحت إشرافه وإشراف المراقبين الذين يعينهم ، على ألا يؤثر وقف النار في مركز العرب واليهود وحقوقهم ومطالبهم وألا ينجم عنه أى امتياز عسكري لأحد الفريقين في أثناء الهدنة ، أو نتيجةً لتنفيذها ، ومما ورد في المذكرة تفسيرات ارتآها لتطبيق القرار تحظر دخول أحد من المحاربين ، سواء الأفراد المنتمون إلى وحدات عسكرية أو الذين يحملون السلاح ، إلى أية دولة عربية أو أى جزء من أجزاء فلسطين ، وأنه سيرفض السماح للرجال اللاتنيين للخدمة العسكرية بدخول فلسطين إذا كان ذلك يكفل لأحد الجانبين تفوقاً عسكرياً ، وإذا دخل عددٌ محدودٌ منهم استبقوا في معسكرات خلال الهدنة تحت إشراف المراقبين ، وسيراقب الوسيط الهجرة في الموانئ ، وهو حر في تقرير ما يشاء فيما يتعلق بدخول أى مهاجر ، كما تحظر حركات القوات أو نقل العتاد الحربي ، ولن تحدث زيادةٌ في عدد القوات المقاتلة في الجبهات ولا زيادة في العتاد الحربي الموجود الآن ، ولا يستورد العتاد الحربي إلى الدولة أو المنطقة التابعة لأى فريق ، وتحرم جميع الأعمال التي تشبه الحرب في البر أو البحر أو الجو .

كارثة الهدنة الأولى :

وقف القتال في الموعد المضروب فعلاً ، وبرهن ما جرى في أثناء الهدنة على أنها كانت نقطة تحول كبير ، لمصلحة اليهود ، في الموقف العسكري ،

بل يصح القول إنها كانت كارثة على العرب جرت إلى نتائج خطيرة .
فقد استغل اليهود هذه الهدنة ، وأخلوا بشروطها ، وعززوا موقفهم الحربى
تعزيراً كان له أثره فى مصير الحرب .

وقد استطاعوا أن يجلبوا كميات كبيرة من السلاح ، وساعدتهم على ذلك
وجود شبكة دقيقة من المنظمات اليهودية فى مختلف أنحاء العالم ، تسهل لهم
أعمالهم فى تهريب الأسلحة وتجنيد المحاربين وتدريبهم وإرسالهم إلى فلسطين ،
وتدفقت عليهم فى فترة الهدنة ، من البحر والجو ، من تشكوسلوفاكيا ودول
أوروبا الشرقية وإيطاليا وروسيا وفرنسا ورومانيا وإنكلترا وأمريكا كميات عظيمة
من الطائرات والقلاع الطائرة والمدافع والعتاد والضباط والجنود المدربين ، وكان
هذا يجرى على حين كانت إنكلترا وأمريكا تطاردان كل مسعى عربى يجرى
فى أوروبا وآسيا من أجل التزود بالسلاح وتعبطانه بمختلف الوسائل الدبلوماسية
والتهديدية .

واستطاع اليهود فى أثناء الهدنة أن يموّنوا مستعمراتهم المنعزلة لتستطيع الثبات
والصبر فى المقاومة كما أنشأوا طريقاً جديداً للتموين بين القدس ويافا ، وقاموا
بتطهير جيوب المقاومة الكائنة ضمن مناطقهم التى كانت تتمثل فى القرى
العربية المنعزلة حيث قضوا على مقاومة سكانها وطردوهم من أماكنهم ، وبذلك
ضمنوا سلامة خطوط مواصلاتهم التى كان يهددها وجود هذه القرى بالقرب منها ،
وكان أبرز خرق للهدنة قام به اليهود فى هذا الشأن هو هجماتهم المتكررة على
القرى العربية المنعزلة : جبج وإجزم وعين غزال ، وقد استمرت طيلة مدة
الهدنة ، وحتى بدء الهدنة الثانية ، فتمكنوا من احتلالها وتدميرها وطرد سكانها
الذين أبلوا فى الدفاع عنها أى بلاء ، وواصل اليهود مساعيهم السياسية بمساعدة
أمريكا لحمل الدول على الاعتراف بدولتهم .

وفى آخر شهر حزيران أخلى الإنكليز ميناء حيفا مع أنهم كانوا قد أعلنوا أن

انسحابهم النهائي منه سيكون في شهر أغسطس ، ففي أثناء الهدنة أتموه ويمكنوا اليهود من الاستيلاء عليه ، الأمر الذي احتج عليه العرب وعدوه خرقاً للهدنة وتقوية لليهود .

اقتراحات برنادوت :

أما برنادوت فقد اتصل بالفريقين ، فالعرب يرفضون التقسيم وقيام دولة يهودية ، واليهود لا يقبلون حلاً لا يقوم على أساس الاعتراف بدولتهم ، وقد انتهى في ٢٧ من يونيو ١٩٤٨ من وضع اقتراحات رآها تصلح أساساً لتسوية سلمية وأرسلها بمذكرة إلى الحكومات العربية واليهود ، وهي تتلخص في أن مهمته تنحصر في عرض اقتراحات يجري على أساسها البحث مؤكداً أنها لا تقدم باعتبارها الحل الأمثل أو النهائي ، «على أن كل مشروع لا يكون عملياً إلا إذا قبله الطرفان طوعاً» ، فإذا رفضت اقتراحاته فإنه سييسط لمجلس الأمن الظروف ، ويكون في حل من عرض النتائج التي يراها مناسبة عليه .

أما الاقتراحات فتتلخص بتأليف اتحاد عربي يهودي في فلسطين شامل شرقي الأردن ، ويتألف من عضوين مستقلين أحدهما عربي بما فيه شرقي الأردن ، والآخر يهودي ، وتعيين حدود الدولتين العضوين بمساعدة الوسيط مع الاقتراح بضم منطقة النقب إلى الأراضي العربية ، وضم منطقة الجليل الغربي كلها أو جزء منها إلى الأراضي اليهودية ، وضم مدينة القدس إلى الأراضي العربية ، ومنح الطائفة اليهودية فيها استقلالاً ذاتياً ، ويبحث في مركز يافا ويسوى على حدة ، وتكون أهداف الاتحاد ومهمته قائمة على تدعيم المصالح الاقتصادية المشتركة (مثل الجمارك) والإشراف على المشروعات الإنشائية وتنسيق السياسة الخارجية والتدابير الخاصة بشؤون الدفاع المشترك ، وتكون الهجرة إلى أراضي عضوي الاتحاد في السنتين الأوليين من اختصاص

كل عضو على حسب قدرته على الاستيعاب ، ومن ثم يحق لأحد الطرفين أن يطلب إلى مجلس الاتحاد إعادة النظر في سياسة الهجرة التي يسير عليها العضو الآخر ، وإذا عجز المجلس عن الوصول إلى قرار في هذه المسألة فتجب إحالتها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة الذي يكون قراره نهائياً وملزماً طبقاً لمبدأ قدرة المنطقة الاقتصادية على استيعاب المهاجرين .

ولسكان فلسطين الذين غادروها بسبب النزاع القائم الحق في العودة إلى بلادهم بلا قيد ، واسترجاع ممتلكاتهم .

العرب يرفضون اقتراحات برنادوت :

ودرست اللجنة السياسية العربية اقتراحات برنادوت ، وهي كما ترى تقوم على أساس التقسيم ، وقيام دولة يهودية ، وتعتبر شرق الأردن جزءاً متمماً لفلسطين ، فقررت رفضها ، وأرسل الأمين العام للجامعة العربية مذكرة بهذا الرفض ، مهد لها بالإعراب عما أبداه العرب من رغبة في إظهار السلم مما حملهم على وقف القتال ، وفقاً للشروط التي اقترحتها مجلس الأمن واحترمتها الدول العربية ، « مع أن الفريق الآخر خالفها مخالقات عادت عليه بفائدة كبيرة ، حتى إن مئات المهاجرين اليهود في سن الخدمة دخلوا البلاد فضلاً عن الكميات الكبيرة من الأسلحة والذخائر والمواد الحربية الأخرى التي تسربت فيها ، كما عزز هذا الفريق مواقعه وحصنها واستولى على عدد من المواقع العسكرية ، ونجح في تموين بعض قواته المحاصرة ، كما منع السكان العرب في المناطق التي يحتلها من جمع محصولاتهم » .

وفند الرد مقترحات برنادوت مشيراً إلى أنها تخالف العدل ، وهي ليست إلا صورة للقاعدة التي قام عليها مشروع التقسيم الذي أدى إلى النزاع المسلح

الحالي، والذي يهدف إلى تحقيق أمانى فريق واحد ، على حين يتجاهل أمانى وحقوق العرب أصحاب البلاد الأصليين ، « وقد دُهِشت اللجنة حقاً أن تجد فى مقدمة المسائل اعتبار أراضى مملكة شرقى الأردن الهاشمية جزءاً من فلسطين ، الأمر الذى يقوم على أساس كاذب ، فمملكة شرقى الأردن دولة مستقلة ذات سيادة معترف بها دولياً ، وهى عضو فى جامعة الدول العربية ، ثم إن المقترحات بأسرها تذهب إلى تحقيق أمانى الصهيونيين بشأن تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها ، بل تجاوزت مشروع التقسيم الذى أوصت به الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧ ، إذ يقصر ذلك المشروع الهجرة على المنطقة التى عينت للدولة اليهودية المقترحة ، على حين يفسح اقتراح الاتحاد فى المجال على نطاق واسع للهجرة فى جميع أنحاء فلسطين وشرقى الأردن ، أما اقتراح اللجوء إلى المجلس الاقتصادى الاجتماعى التابع لهيئة الأمم بشأن الخلاف على مسائل الهجرة فيؤدى إلى استمرار هذا النزاع ، وبقي اقتراح الوحدة الاقتصادية بين عضوى الاتحاد ، وهذا دليل حقيقى على أن تقسيم فلسطين سياسياً هو حركة مصطنعة وأن الغرض من الوحدة الاقتصادية هو معالجة عيوب التقسيم ونقائصه ، والحقيقة المعروفة هى أن الصهيونيين لا يستطيعون أن يحيا حياة اقتصادية مستقلة عن العرب ، فالوحدة الاقتصادية إذن ترمى إلى حماية مصالح الصهيونيين واستغلال العرب ، وهى حالة تختلف عن حالة عرب فلسطين الذين هم فى موقف يستطيعون معه أن يحيا حياة اقتصادية بفضل التعاون مع البلاد العربية ، والاقتراحات تنطوى على عيوب مشروع التقسيم الذى عين لليهود منطقة نصف سكانها من العرب الذين يملكون معظم الأراضى ، ثم إن مشروع التقسيم الذى أوصت به الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قد رفضه العرب كما أنه كان سبباً للاضطرابات ، وقدمت اللجنة مع هذه المذكرة مشروعاً آخر لحل المشكلة .

وقد رفض اليهود كذلك اقتراحات برنادوت لأنها تعطي النقب ومدينة القدس للعرب .

وتكهرب الجو فراح برنادوت يطلب مدّة أجل الهدنة ولو ١٠ أيام وأخذ يناشد العرب قبول ذلك ، على حين أعلن اليهود استعدادهم لقبول تمديداتها ، ولما أيقن العرب عملياً بأن الهدنة كانت في مصلحة اليهود أبوا إجابة برنادوت إلى طلبه وأعلنوا تصميمهم على استئناف القتال حين ينتهي أمدها ، وأبرق برنادوت إلى مجلس الأمن يطلب منه التدخل لمنع القتال ، فقرر المجلس توجيه نداء عاجل إلى الطرفين لقبول تمديد الهدنة فترة تم الاتفاق عليها بالتشاور مع الوسيط ، وتكررت التهديدات بفرض العقوبات الاقتصادية ورفع الحظر عن تصدير الأسلحة لليهود ، وتوكيد بريطانيا أنها لن تمد الدول العربية بالسلاح ، ولو انتهت مدة الهدنة على الرغم من ارتباطها في معاهدات تلزمها بمدّ العراق ومصر والأردن بالسلاح .

استئناف القتال :

وعلى هذا فقد قررت اللجنة السياسية رفض تمديد الهدنة واستئناف القتال ، وبعثت بمذكرة في ٨ من يولييه ١٩٤٨ إلى برنادوت ومجلس الأمن قالت فيها : « إن الدول العربية لم تتدخل في فلسطين إلا مضطرة واستجابة لنداءات سكانها العرب ، وهم كثرتها الساحقة ، لوضع حد للمذابح التي ارتكبتها العصابات الصهيونية المجرمة ، وقد استجابت لدعوة الوسيط بوقف القتال لتمكينه من إيجاد حلّ عادل ، ولكن اليهود استمروا في أثناء الهدنة على اعتداءاتهم على العرب وتهريب السلاح والعتاد والرجال القادرين على حمل السلاح وتشريد العرب ونهبهم ، ثم جاءت اقتراحات برنادوت المبنية على التقسيم وعلى إنشاء دولة يهودية ، مع أن النضال الحالي قائم ضدّ التقسيم وإقامة الدولة اليهودية التي

لا أمل في إقناع اليهود بالتنازل عنها ، مما يدل على أن وقف القتال لن يمكن من إيجاد حل سلمي ، وإنما يزيد العصابات إمعاناً في اعتداءاتها ، الأمر الذي يحتم على العرب استئناف القتال لوقف هذا العدوان » ، وشفعت اللجنة هذه المذكرة بأخرى في ليلة ٩ / ١٠ من يولييه وكادت فيها تلك المعاني ، وقد ورد فيها : « مما يصيب قضيتنا ويصيب هدفنا النهائي ، وهو استقرار السلام في الشرق الأوسط ، ببالغ الضرر أن نمنح خصمنا الفرصة الكاملة لتقوية جنوده ، وتنظيمهم ليواصل تحديه الدموي للشعوب العربية ، ولقد أثبتت لنا تجاربنا الأخيرة أنه حينما كانت سيول المهاجرين اليهود تندفق على فلسطين خلال الهدنة بصورة واسعة النطاق لم يسبق لها مثيل كان اللاجئين العرب يخرجون جماعات من فلسطين هاربين من اضطهاد الإرهاب اليهودي وتعسف السلطات اليهودية ، فالهدنة بوضعها الحاضر هي في صالح جانب دون آخر ، وفي استطاعة الكونت برنادوت مواصلة عمله لإيجاد حل عادل دائم مع استعداد العرب للتعاون معه في سبيل إيجاده ، والعرب ، أصحاب البلاد الأصليين وأكثريتها الساحقة ، أول من يتحمل المشاق من استمرار الحرب في فلسطين ، فهم يتلهفون إلى السلام أكثر من أي شعب آخر ويتطلعون إلى العدالة من أية ناحية أتهم ، وما زالوا يأملون أن يحققوها عن طريق التطبيق العادل لميثاق الأمم المتحدة » .

وقد استؤنف القتال في ٩ من يولييه في كل الجبهات بحماسة ، ولكن من دون أن يكون للجيش العربي قيادة عامة مهيمنة ، ومن دون أن تتمكن الحكومات العربية في أثناء الهدنة من تلافى النقص في السلاح والعتاد ، على حين ظهر اليهود أوفر سلاحاً ومدافع وطائرات ، وعلى الرغم من هذا فقد استطاع العرب أن يزيحوا اليهود عن كثير من الأماكن التي استولوا عليها في أثناء الهدنة ، وقد تقدموا في نقاط عديدة في مختلف الخطوط كبدوا فيها اليهود

خسائر فادحة ، واستأنف السلاح الجوى المصرى غاراته على تل أبيب وغيرها والقصف المدفعى الأردنى على الأحياء اليهودية فى القدس ، واستبسل المجاهدون الفلسطينيون فى مختلف المناطق العراقية والأردنية .

إخلاء اللد والرملة :

ولكن لم تلبث القوة الأردنية أن انسحبت من منطقة اللد والرملة ، فاحتلها اليهود وأوقعوا فيهما مجزرة وحشية ذهب فيها مئات الضحايا من أطفال وشيوخ وذكور وإناث ، وشرّد الكثيرون من أهليهما لاجئين إلى المناطق التى تحتلها القوات العربية لا يلوون على شئ ، وأدى سقوط اللد والرملة إلى انسحاب القوة العراقية من رأس العين ومن بعض مناطق مرج ابن عامر ، وعلى الرغم من استبسال مجاهدى الشمال ودفاعهم عن القرى واحدة بعد الأخرى انسحب جيش الإنقاذ من أنحاء الجليل الغربى الشمالية والوسطى فاستولى اليهود على صفد والناصرة وشفاعمرو وشنت قواتهم هجمات عنيفة عليه بجوار ترشيحا وسعسع والمنارة واتسع نطاق التشريد وأخذت الطائرات اليهودية تغير على القاهرة ودمشق وعمان .

وركزت القوات اليهودية حملتها على القوات المصرية لإجلائها عن النقب .

فرض الهدنة الثانية :

ولم يكد القتال يستأنف فى فلسطين ثانية حتى طار برنادوت إلى نيويورك يطلب من مجلس الأمن اتخاذ موقف حازم بالأمر بوقف القتال وبتنفيذه ولو بالقوة إذا رفض الفريقان ذلك ، وبالأمر بتجريد القدس من السلاح أى من الصفة العسكرية ، وإرسال قوة من الحرس الدولى لحراستها ، وبفرض العقوبات على من يمتنع عن تنفيذ الأمر كما نصّ عليه ميثاق الهيئة ، وقد اعترف أمام

مجلس الأمن بأن الهدنة أفادت اليهود ، كما أنه حمل العرب مسؤولية رفض الهدنة ، وقدم المندوب الأمريكي اقتراحات أيده فيها المندوب البريطاني ، وحازت الأكثرية في ١٥ من يولييه ، وهي تقضى باعتبار الحالة في فلسطين تهديداً للسلم ، وبإصدار الأمر بالامتناع عن أى عمل عسكري فيها ، وبوقف النار في موعد يقرره الوسيط ، ولا يزيد على ثلاثة أيام بعد صدور الأمر ، وباعتبار الامتناع عن تنفيذ الأمر قاضياً على المجلس باتخاذ الإجراءات التي ينص عليها ميثاق الهيئة ، أى العقوبات الاقتصادية والعسكرية ، وبدعوة الفريقين إلى التعاون مع الوسيط لحفظ السلام طبقاً لقرار ٢٩ من مائس ١٩٤٨ ، وبالأمر بوقف القتال في القدس فوراً وأن يبذل الوسيط جهوده لنزع الصفة العسكرية عنها ، وبتجريدتها من السلاح ، وبإصدار الأمر للوسيط بمراقبة الهدنة ، وتحري حوادث خرقها ، وبأن تظل معمولاً بها إلى أن يتوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية ، وقد أبلغ هذا القرار إلى الحكومات العربية واليهود .

العرب يقفون القتال :

وقد قررت اللجنة السياسية المنعقدة في لبنان في ١٧ من يولييه ١٩٤٨ قبول قرار مجلس الأمن بوقف القتال وبعثت إليه في ١٨ من يولييه مذكرةً جوابيةً أبدت فيها استغرابها من موقف مجلس الأمن واعتباره تدخل الدول العربية عسكرياً لسد الفراغ الناشئ عن تخلي بريطانيا عن الانتداب ووضع حدٍّ لأعمال العصابات الإرهابية ضد السكان ، وإعادة الأمن إليهم اعتداءً وتكديراً للسلام العالمي وخرقاً للميثاق ، « والحكومات العربية لا ترى تعليلاً لموقف مجلس الأمن إلا رغبة بعض الدول الكبرى في تمكين اليهود من فلسطين على حساب العرب والإنسانية تحقيقاً لمآربها الخاصة » ، وتحدثت المذكرة

بإسهاب عن مخالقات اليهود لشروط الهدنة السابقة وخطورتها ، وأن الحكومات العربية كانت لا تفتأ تلفت نظر مراقبي الأمم المتحدة إليها على غير جدوى ، حتى أجيببت أخيراً من قبلهم بأن المخالقات المذكورة كانت في الأيام الأولى من الهدنة حين لم يكن الرقباء قد تسلموا مراكزهم ، فلا يمكن إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه حين إعلان الهدنة ، « ومؤدى ذلك أن على الدول العربية أن تتحمل قصور الرقابة ، فلم يكن باستطاعة الدول العربية بعد هذه التجربة القاسية أن تقبل تمديد الهدنة الأولى بنفس الصورة والأوضاع ، فكيف يعتبر موقفها هذا خروجاً على الميثاق وتكديراً لسلام العالم ، والدول العربية تعلن منذ الآن أن شروط الهدنة يجب أن تعالج الحالة معالجة تكفل منع تكرار ما وقع في هدنة الأسابيع الأربعة وفي مقدمتها وقف الهجرة التي هي من أهم أسباب النزاع الحالي » ، ومن شأن استمرارها زيادة الموقف تفاقمًا ، في الوقت الذي أدت أعمال العصابات الصهيونية إلى تشريد ما ينيف على ثلاثمئة ألف عربي عن ديارهم يجب إعادتهم إلى أوطانهم وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم في أثناء فترة الهدنة ، وإزاء إصرار مجلس الأمن على اعتبار مواصلة القتال بفلسطين تكديراً للسلام الدولي وتهديده الصريح بتوقيع الجزاءات على الدول العربية إذا هي رفضت وقف هذا القتال ، لا يسع الحكومات العربية حتى لا يسوء الموقف الدولي في الظروف الدقيقة الحاضرة التي يجتازها العالم إلا أن تنزل على قرار مجلس الأمن الخاص بوقف القتال مرة أخرى بفلسطين ، وهي تعلن على الملأ أن وقف القتال بفلسطين لن يعيد السلم الحقيقي إلى تلك الربوع ، بل ستظل النفوس قلقة والشعوب متحفزة مهما طال الزمن إلى أن يوجد الحل العادل لقضية فلسطين .

وأذاعت اللجنة السياسية في الوقت نفسه بياناً على الأمة العربية حول اضطرارها إلى قبول الهدنة ورد فيه قولها : « وإن الحكومات العربية

التي تعتبر تحرير فلسطين قضية قومية تقتضي كل التصحيحات لا تهيب في سبيلها المصاعب التي يفرضها عليها ويكبتها إياها أي ظلم ، ولكن الحكومات العربية باعتبارها هيئة إقليمية عليها أن تشترك في حفظ السلم العالمي رأت وقف القتال مرة أخرى ، وإن اللجنة لتدرك وهي تتخذ هذا القرار ما فيه من مرارة وألم ، ومن احتمال وصبر ، ولكنها واثقة بأن ذلك لن ينال من عزمها الأكيد وإيمانها العظيم بالنصر النهائي ، وستظل الجيوش العربية مرابطة في مراكزها داخل الحدود الفلسطينية ، حاضرة لاستئناف عملها ، كلما دعت الضرورة إلى ذلك إلى أن تتحقق أهدافها التي دخلت فلسطين من أجلها .

وقد حدد الكونت برنادوت ، وهو في نيويورك ، يوم السبت الموافق ١٧ من يولييه موعداً لوقف النار في القدس والساعة الخامسة مساءً من يوم الاثنين الموافق ١٩ من يولييه موعداً لوقف النار في سائر فلسطين .

وأُسرع اليهود إلى إعلان موافقتهم على قرار مجلس الأمن مبتهجين ، وهم يعلمون أن كسبهم لم يكن في الواقع نتيجة لاشتباكات حربية انكسر فيها العرب .

نفذ الفريقان قرار مجلس الأمن مبدئياً ، ولكن اليهود لم يلبثوا أن استأنفوا عمليات خرق الهدنة في القدس والنقب .

اليهود ينشدون الصلح مع العرب :

لقد أخذ اليهود بعد وقف القتال يعلنون استعدادهم لمفاوضة العرب ، وعقد صلح دائم ، وأبلغوا برنادوت ذلك ، وهو بدوره أبلغ أمانة الجامعة العربية والحكومات العربية ذلك العرض فرفضته بالإجماع ، ومما جاء في رد الحكومة المصرية قولها : « والدول العربية لا تعترف بأية حال من الأحوال بقيام دولة إسرائيل

المزعومة التي تمخضت عنها تلك العصابات الإرهابية الصهيونية ، ولا يمكن الدول العربية أن تقر ما تدعيه تلك الدولة المزعومة لنفسها من حق التعاقد أو التحدث باسم أى جزء من فلسطين ، فمن أجل ذلك ترى الحكومة أن لا محل للرد على العرض الصهيوني الذي أبلغتمونا نصه .

اغتيال برنادوت :

وغادر برنادوت نيويورك ، واجتمع إلى رؤساء الوفود العربية في اللجنة السياسية التي انعقدت في الإسكندرية وباحثهم في مقترحاته ، ثم أيقن تعذر رضا العرب عن تسوية تقوم على أساس وجود دولة يهودية .
أعد برنادوت تقريراً وضع فيه مقترحات جديدة ، وبعد ما أرسله إلى سكرتير هيئة الأمم التي كانت منعقدة في باريس ، بست ساعات ، اغتاله أفراد عصابة شتيرن اليهودية في القدس في ٧ من سبتمبر ١٩٤٨ مع مساعده الفرنسي بزعم أنه يعمل لخدمة البريطانيين ، ويبدو أنهم اطلعوا على اقتراحاته التي تحوى في جملتها إخراج النقب من أيديهم وتحويل القدس .

مشروع برنادوت :

ونشر تقرير برنادوت في باريس في ٢٠ من سبتمبر ، وقد استهله بالإعراب عن إخفاقه مؤكداً أن خطورة الحالة في فلسطين تتطلب من الأمم المتحدة عملاً سريعاً حازماً لفرض التسوية التي تترتبها ، ومما قاله : « إن على العالم العربي أن يعترف أنه قد أصبحت في فلسطين دولة يهودية ذات سيادة تدعى إسرائيل ، ولا مجال للزعم بأنها لن تعمر طويلاً » ، ويجب أن تحدد هذه الدولة بما نص عليه مشروع التقسيم في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ على أن يضم

النقب إلى الأراضي العربية وتخرج اللد والرملة من الدولة اليهودية وتضمّ الجليل برمتها إلى الدولة اليهودية ، وبالنظر إلى ما بين المنطقة العربية في فلسطين وشرق الأردن من علاقات اقتصادية وتاريخية وجغرافية وسياسية فهناك من الأسباب القوية ما يحمل على ضمها إلى شرق الأردن ، وتعلن حيفا مرفأً حرّاً على أن يعطى للدول العربية ذات الشأن منفذ إلى البحر ، وعلى أن تتعهد الدول العربية بضمان استمرار تدفق البترول العربيّ فيه ، ويُعلن مطار اللد مطاراً حرّاً ، ويعطى للدول العربية ذات الشأن منفذ إليه ، وتوضع القدس تحت إشراف منظمة الأمم كما يجب أن تؤكد منظمة الأمم حق الذين شردوا من بيوتهم بسبب الإرهاب الحاليّ في العودة إلى ديارهم ، كما يجب أن تدفع تعويضات عن الممتلكات إلى من لا يرغب في العودة إلى دياره ، ويجب تعيين مجلس فنيّ من قبل منظمة الأمم المتحدة لتعيين الحدود أولاً ثم للعمل على توثيق العلاقات بين الدولة اليهودية والعرب ثانياً ، وقد بادر وزير الخارجية البريطانية إلى الإعلان في مجلس العموم في ٢٥ من سبتمبر بأن الحكومة البريطانية تؤيد مقترحات برنادوت تأييداً تاماً مطلقاً .

على أن اغتيال برنادوت ، وإن أحدث استنكاراً دولياً عاماً ، لم يقلل من عطف أمريكا على الصهيونية ، حتى إنها أخذت تبذل جهودها في تأييد طلب الدولة اليهودية في دورة باريس أن تنضم إلى عضوية هيئة الأمم ، إلى أن نجحت في هذا في أوائل مايس سنة ١٩٤٩ .

اجتياح النقب :

وبينما كانت هيئة الأمم منعقدة في باريس استرسل اليهود في اعتداءاتهم خارقين الهدنة ، معتذرين في بدء الأمر عن خرق الهدنة بتموين مستعمراتهم المنعزلة في النقب ، وقد أدى ذلك إلى اصطدامات عنيفة مع القوات المصرية

التي اتخذت موقف الدفاع ، حتى إنه لم تبق من النقب في يديها إلا منطقة غزة وخان يونس ، ووالوا خرق الهدنة في منطقة القدس للاستيلاء على ما هو خارج السور ، كما أخذوا يستولون على معظم قرى الجليل ، واحتلوا الشقة الواقعة على خليج العقبة من ناحية النقب حتى قطعوا الاتصال البري بين القوات المصرية والأردنية^(١).

تدخل مجلس الأمن :

ووالى العرب رفع الشكاوى لدى مجلس الأمن من هذا الخرق المستمر المتوالى ، وكان مجلس الأمن قد عين المستر باننش الأمريكى وسيطاً بدلاً من برنادوت فاستمع إليه كما استمع إلى مندوبى العرب واليهود ، ثم اتخذ قراراً بدعوة الحكومة المصرية وحكومة إسرائيل المؤقتة إلى تنفيذ الأوامر الصادرة عن المستر باننش القائم بأعمال الوساطة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن والتي تقضى بانسحاب الطرفين إلى المراكز التي كانت تحتلها قبل ١٤ من أكتوبر ، وتخويل نائب الوسيط المذكور حق تعيين خطوط مؤقتة للهدنة لاتجرى وراءها حركات عسكرية ، وإجراء مباحثات بين الجانبين مباشرة أو بواسطة نائب الوسيط لإقامة خط دائم للهدنة ومناطق حيادية غير مسلحة يتضح أنها ذات فائدة لضمان المحافظة على الهدنة في المستقبل ، وتخويل نائب الوسيط الحق باتخاذ القرار الذي يراه مناسباً لإقامة تلك الخطوط الدائمة والمناطق الحيادية غير المسلحة إذا لم يصل الطرفان إلى اتفاق في هذا الشأن .

اقتراحات باننش :

ولكن اليهود لم يذعنوا لهذا القرار ، واستمرت حركاتهم في النقب والجليل ، وبدلاً من أن يطلب باننش توقيع العقوبات عليهم لاستمرار خرقهم للهدنة ،

وبدلاً من أن يصرّ على عودتهم إلى المراكز التي كانوا يحتلون قبل ١٤ من أكتوبر عملاً بقرار مجلس الأمن ، فإنه اقترح على مجلس الأمن دعوة العرب واليهود إلى عقد اتفاقية هدنة ، وإنشاء مناطق واسعة عزلاء من السلاح ، وتخفيض القوات المسلحة ، وقد أخذ مجلس الأمن باقتراحه متناسياً قراره السابق ، فقرر مجدداً في ١٦ من نوفمبر ١٩٤٨ دعوة جميع الجهات المشتركة في النزاع بصفة مباشرة إلى عقد اتفاقية هدنة تشمل جميع أنحاء فلسطين بالمفاوضة مباشرة أو بإشراف نائب الوسيط ، وتتضمن إنشاء خطوط دائمة للهدنة لا يجوز للقوات المتنازعة أن تتعداها ، وتسحب القوات المسلحة وتخفضها بصورة تكفل الاحتفاظ بالهدنة خلال الانتقال إلى سلام دائم في فلسطين .

قرارات ١١ من ديسمبر ١٩٤٨ :

وراحت اللجنة السياسية لهيئة الأمم تبحث في القضية الفلسطينية ، فبريطانيا تؤيد مشروع برنادوت ، وأمريكا تؤيد المشروع ، ولكنها تشترط أن يكون النقب لليهود ، ومندوبو العرب يفندون المشروع ويحملون عليه ، وممثلو اليهود يعلنون أنهم لن يتخلوا عن النقب وساحل العقبة ، وعن نصيبهم في البحر الميت ، ويرفضون جعل ميناء حيفا^(١) ومطار اللد حرين ، وأخيراً وضعت اللجنة السياسية مشروعاً وافقت عليه الهيئة العامة في ١١ من ديسمبر ١٩٤٨ ، وهذا هو :

« إن الجمعية العامة بعد أن اتخذت في ٢٩ من تشرين الثاني ١٩٤٧ قرار التقسيم واتخذت في ١٤ من مايس ١٩٤٨ قراراً يخول الوسيط الدولي بذل مساعيه في تنمية العلاقات الودية بين العرب واليهود ، وبعد أن اطلعت على تقرير الوسيط المتضمن اقتراحاته تقرر مايلي : أولاً : تؤلف لجنة توفيق من ثلاثة

(١) قطعت العراق البترول عن حيفا منذ قيام إسرائيل .

أعضاء يختارهم الأعضاء الخمسة الدائمون تقوم بالأعمال التي كانت قد أنيطت بالوسيط ، أو بأي أعمال أخرى قد يطلب مجلس الأمن أو هيئة الأمم منها القيام بها ، وتنمى الصلات الحسنة بين إسرائيل وعرب فلسطين والدول العربية ، وعليها أن تتخذ التدابير اللازمة لوضع الأماكن المقدسة تحت حماية هيئة الأمم وإشرافها ، على أن تخضع منطقة القدس لنظام دولي دائم ، ثانياً : تحدد القدس حسب قرار التقسيم وتوضع تحت إشراف هيئة الأمم ، ثالثاً : يسمح لمن يرغب من اللاجئين بالعودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ، أما الذين لا يرغبون في العودة إليها فتدفع إليهم تعويضات بمقتضى القوانين الدولية ، ويدفع كذلك تعويض إلى من أصابهم الضرر في ممتلكاتهم ، وعلى لجنة التوفيق تسهيل أمر إعادة السكان واستقرار اللاجئين .

فالقرار المذكور يخصص الوضع الدولي النظري للقضية الفلسطينية حتى الآن .

التهديد للهدنة :

وعلى الرغم من قرار مجلس الأمن في ١٦ من نوفمبر قبول مقترحات باناش فإن اليهود لم ينسحبوا إلى المراكز التي كانوا فيها وواصلوا حركاتهم في النقب ، وطوقوا الحامية المصرية في الفالوجا ، وقد استبسلت في الدفاع عنها ، وأبت الاستسلام على الرغم من سوء وضعها وتضييق الخناق عليها .

حاول باناش تنفيذ قرار مجلس الأمن وحمل اليهود على وقف اعتداءاتهم فأخفق فبعث بتقاريره إلى مجلس الأمن الذي أصدر أمره بوقف القتال فوراً وتنفيذ قراره الصادر في ٤ من نوفمبر القاضي بانسحاب القوات المتحاربة والعمل على تسهيل إشراف المراقبين ، وباجتماع اللجنة الخاصة بدراسة أوضاع فلسطين وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن في اجتماعه القادم في نيويورك في ٦ من يناير ١٩٤٩ حول استجابة الحكومات والهيئات صاحبة الشأن لطلب مجلس الأمن .

الهدن الأربع

هدنة مصر في رودس :

تمكن المستر بانثس بمساعدة الإنكليز وإلحاح الأمريكان من إقناع المصريين واليهود بالإذعان لقرار مجلس الأمن القاضي بوقف إطلاق النار ، وقد خاضت القوات المصرية قبل ذلك معركة في دير البلح استعملت فيها أسلحة جديدة استطاعت أن تلحق فيها باليهود خسائر وهزيمة في ٢٥ من ديسمبر ١٩٤٨ ، وأن تحتفظ بقطاع غزة الساحلي .

وأذاعت الحكومة المصرية بلاغاً أشارت فيه إلى الباعث الذي حمل الجيوش المصرية على دخول فلسطين وأنهت بقولها : « وأخيراً بذلت أمريكا وإنكلترا وساطتهما لدى الطرفين لوقف القتال فوراً فقبلت مصر ذلك » ، وحدد الوسيط الساعة الثانية بعد ظهر يوم الجمعة الموافق ٨ من يناير ١٩٤٩ موعداً لتنفيذ وقف القتال .

وبدأت في جزيرة رودس محادثات بإشراف المستر بانثس في ١٣ من يناير بين وفد عسكري مصري ووفد إسرائيلي استمرت أربعين يوماً بين أخذ ورد انتهت باتفاقية « هدنة رودس » في ٢٤ من فبراير ١٩٤٩ ، وفيها : يتعهد كل من الفريقين بمقتضى قرارات مجلس الأمن بعدم القيام بأي عدوان ضد الآخر ، ويوافقان على إقامة خطوط للهدنة يتعهد الطرفان بعدم السماح لقواتهما باجتيازها مهما كانت الأسباب ، كما أنه لا يجوز لسفن أحد الطرفين اجتياز

المياه الإقليمية المحاذية لشواطئ الطرف الآخر ، وتنص كذلك على انسحاب الحامية المصرية في الفالوجة مع عتادها إلى ما وراء الحدود المصرية بإشراف مراقبي هيئة الأمم .

وتنص الاتفاقية كذلك على أن أحكامها مستوحاة من الاعتبارات العسكرية فقط ، فلا يجوز لأي فريق أن يستغلها لأغراض عسكرية أو سياسية ، ولا أن يلجأ إلى القوة مرة أخرى من أجل تقرير مصير فلسطين ، وأن الخط الفاصل المحدد بموجب هذه الهدنة يجب ألا يعتبر حدوداً سياسية أو إقليمية ، وهو لا يمس الحقوق والمطالب التي تنتج عن تسوية القضية الفلسطينية تسوية نهائية .

والاتفاقية تصف الخط الفاصل بين غزة ورفع وتقتضى بأن يحتفظ المصريون بالسيطرة على الممر الساحلي الممتد من قرية رفح على الحدود المصرية الفلسطينية إلى نقطة تبعد ثمانية أميال إلى الشمال من غزة (١) ، وبأن يتزعزع السلاح من منطقة عوجا الحفير ونواحيها ، وبأن تخرج منها القوات المصرية واليهودية ، وبأن تشكل لجنة مشتركة للهدنة تتألف من سبعة أعضاء ، ثلاثة منهم يعينهم المصريون وثلاثة يعينهم اليهود ، وأما السابع فهو أحد كبار ضباط هيئة المراقبة الدولية ، وهو الذي يرأس اللجنة ، ومهمتها حل المشاكل الناجمة عن تنفيذ الاتفاقية ، وقراراتها نافذة بالأغلبية عند عدم الإجماع ، ومركزها الحفير .

وتعتبر الاتفاقية مبرمة فور توقيعها ، فلا تعرض على الهيئات النيابية للموافقة عليها ، على أنه يحق لكل من الفريقين أن يطلب ضمن مدة معينة من

(١) طول قطاع غزة من الشمال إلى الجنوب حوالى أربعين كيلومتراً ، ويبلغ معدل عرض القطاع من البحر إلى أقصى حدوده شرقاً أربعة كيلومترات تقريباً ، ويتألف من مئة ألف دونم زراعى ومثلها كشبان رمال ممتدة على ساحل البحر ، ويسكنه نحو ثلث مليون بينهم أكثر من مئتي ألف لاجئ نزحوا عن قراهم .

الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة عقد اجتماع خاص لتعديل أو إلغاء بعض أحكام الاتفاق ، فإذا تعذر حل المشاكل في الاجتماع ترفع القضية إلى مجلس الأمن ، ومدة الاتفاقية سنة ، ولكنها تظل نافذة إذا لم يطالب تعديلها بعد ذلك .

هدنة الأردن في رودس :

ووجه المستر بانش الدعوة إلى الحكومات الأخرى للدخول في مفاوضات مماثلة ، فاستجابت الأردن وأرسلت وفدها إلى رودس واتفقت حكومة لبنان على إجراء المحادثات في الناقورة ، على حدود فلسطين ، واعتذرت المملكة العربية السعودية عن الدخول في المفاوضات لأن قواتها لا تؤلف جبهة مستقلة ، وأما العراق فقد اتفق مع الأردن على سحب جيشه من الجبهة وإحلال الجيش الأردني محله ، وامتنع عن الاشتراك في المفاوضات .

ولم ينتظر اليهود نتيجة المفاوضات ، ولكنهم راحوا يبذلون جهوداً لاكتساب فوائد عسكرية وجغرافية جديدة في المنطقة التي تشرف عليها القوات الأردنية ، مما أدى إلى اصطدامات في المثلث (نابلس - جنين - طولكرم) وجنوب الخليل ، وإلى استيلاء اليهود على شقة ساحلية على البحر الأحمر يبلغ عرضها تسعة أميال ، وأنشأوا عليها ميناءً سموه أيلات ، وهو الاسم التاريخي للعقبة المعروف قديماً باسم أيلة .

وفي أبريل ١٩٤٩ تم توقيع اتفاقية رودس ، وانسحب الجيش العراقي من المثلث بعد توقيعها بثلاثة أسابيع ، وتسلمت القوات الأردنية مكانه كما تسلمت القوات اليهودية ما منحهم إياه تعديلات الحدود التي اتفق عليها من مساحات في المثلث وفي قطاع الخليل .

وهذه هي خلاصة هدنة رودس بالنسبة إلى الأردن : يحظر على القوات

المسلحة العسكرية أو شبه العسكرية ، البرية أو البحرية أو الجوية بما في ذلك القوات غير النظامية لأى من الفريقين ، أن تتخذ إجراءً عدوانياً أو تختطه أو تهدد به ضد أهالى الفريق الآخر أو قواته العسكرية أو شبه العسكرية أو تتقدم عبر خطوط الهدنة أو تجاوزها لأى غرض كان أو تدخل المجال الجوى أو تخترقه .

وتطبيقاً لقرار مجلس الأمن فى ١٦ من نوفمبر ١٩٤٨ يعترف بمبدأ عدم كسب أى نفع عسكرى أو سياسى من الهدنة ، ويعترف كذلك بأن ليس من نص فى هذه الاتفاقية يحجب بأى شكل بحقوق أى من الطرفين أو ادعاءاته أو مراكزه فى الحل السلمى النهائى لقضية فلسطين ، فنصوص هذه الاتفاقية إنما أملتأ اعتبارات عسكرية صرفة .

وقد عينت الاتفاقية خطوط الحدود فى قطاع القدس والخليل والبحر الميت فى الجنوب ، وأرفقت بالخرائط التى تبين هاتيك الحدود ، واتفقت على حلول القوات الأردنية محل القوات العراقية فى القطاع الذى تسيطر عليه قواتها ، وذلك بناء على رسالة وزير خارجية العراق فى ٢٠ من مارس إلى القائم بأعمال الوساطة ، وفيها يفوض وفد الأردن بالمفاوضة عن القوات العراقية التى سوف تنسحب ، وقد حدد خط الهدنة فى القطاع الذى تسيطر عليه القوات العراقية مع خريطة ملحقة بالاتفاقية على أن يتم ذلك على مراحل ، ويحق لسكان القرى التى تتأثر بإنشاء خط حدود الهدنة فى القطاع العراقى (المثلث) البقاء فى مساكنهم مع المحافظة عليهم وصيانة ممتلكاتهم وحريتهم ، وإذا قرروا مغادرة قراهم حق لهم أخذ ماشيتهم وغيرها من الأموال المنقولة معهم ، وأن يتسلموا تعويضاً كاملاً عن الأراضى التى تركوها ، وتمنع القوات الإسرائيلية من دخول هذه القرى أو المراقبة فيها حيث تنظم شرطة من السكان العرب المحليين ترابط فيها من أجل الأمن الداخلى .

ولن تفسر نصوص هذه الاتفاقية بأي معنى من معانيها تفسيراً يجعلها بالتسوية النهائية بين فريقى هذه الاتفاقية ، وخطوط الهدنة يتفق عليها من دون إجحاف بالتسويات الإقليمية أو بخطوط الحدود أو بادعاءات أى من الفريقين المتعلقة بها فى المستقبل ، وتقتصر القوات العسكرية للفريقين على القوات الدفاعية فى المناطق الممتدة مسافة عشرة كيلو مترات من كلا جانبي خطوط حدود الهدنة ، إلا حيث يكون ذلك غير عملي لاعتبارات جغرافية مثل الطرف الجنوبي الأقصى لفلسطين والشقة الساحلية ، وقد حدد الملحق الثانى فى الاتفاقية القوات الدفاعية غير المسموح بها فى كل قطاع ، وتتألف لجنة خاصة من ممثلين اثنين عن كل فريق تعيينهما حكومتاهما لوضع خطط وترتيبات يتفق عليها حول حرية التنقل على بعض الطرق ، وحرية الوصول إلى بعض المعاهد الإنشائية والثقافية والأماكن المقدسة ويمكن أن تنص الخطط التى تضعها على إشراف لجنة الهدنة المشتركة عليها .

وتشرف لجنة الهدنة المشتركة المؤلفة من خمسة أعضاء ، يعين كل فريق اثنين ، والرئيس الذى هو رئيس أركان منظمة الإشراف على الهدنة التابعة لهيئة الأمم ، أو ضابط كبير من ضباط الرقابة الملحقين بها ، على تنفيذ نصوص الاتفاقية ويكون مركز رئاستها القدس ، وتتخذ القرارات بالأغلبية عند عدم إمكان الإجماع ، والادعاءات أو الشكاوى المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية ، ويقدمها أحد الفريقين ، تحال فوراً إلى لجنة الهدنة المشتركة عن طريق رئيسها ، وتتخذ اللجنة من الإجراءات بشأن جميع الادعاءات أو الشكاوى باستخدام جهاز المراقبة والتحقيق الخاص بها ما تراه مناسباً للوصول إلى تسوية عادلة أو مقبولة لدى الفريقين ، كما أنه يجوز للجنة أن توصي الفريقين أحياناً بإجراء تعديلات فى نصوص هذه الاتفاقية إذا رأت أن الحاجة تقضى بذلك ، وتقدم اللجنة تقارير بأعمالها إلى كل من الفريقين بقدر (١٦)

ما تراه ضرورياً ، وتقدم نسخة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة لإيصالها إلى المراجع المختصة في الأمم المتحدة ، وتنفذ الاتفاقية فور إبرامها ، وبعد سنة من نفاذ هذه الاتفاقية يجوز لأي من الفريقين أن يطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة الدعوة إلى مؤتمر من ممثلي الفريقين لإعادة النظر في أي نص من نصوص هذه الاتفاقية أو تنقيحه أو وقف العمل به ما عدا المادتين الأولى والثانية المتعلقةتين بحظر الاعتداء والمجازة ، ويكون الاشتراك في مؤتمر كهذا إجبارياً ، فإذا لم ينتج عن هذا المؤتمر حل لما قام عليه الخلاف يرضى عنه الفريقان فيمكن لأيهما أن يعرض الأمر على مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم ، وللاتفاقية ملحق بالخرائط التي تعين الحدود^(١) وآخر لتعريف القوات الدفاعية .

الهدنة اللبنانية :

وقبل إبرام الاتفاق بين الأردن واليهود في رودس ، أنجز الجانبان اللبناني واليهودي الاتفاق على نصوص الهدنة في الناقورة في ٢٣ من مارس ١٩٤٩ ، وهي تشبه في نصوصها نصوص الاتفاقتين المصرية والأردنية فيما يتعلق بحظر القيام بعمل عدواني أو مجاوزة الحدود أو المجال الجوي أو المياه الإقليمية ، وعدم اكتساب أي امتياز عسكري أو سياسي مدى الهدنة ، « وعدم مسر» الاتفاق بحقوق الفريقين أو مطالبهما أو مواقعهما في التسوية النهائية للقضية الفلسطينية » ، وإن الاعتبارات العسكرية وحدها هي التي أملت هذه الأحكام ، وكذلك فيما يتعلق بتأليف لجنة هدنة مشتركة من خمسة أعضاء يكون لكل

(١) يبلغ طول خطوط الهدنة نحو ستمئة كيلومتر تمتد من خليج العقبة حتى بحيرة طبرية ، وقد شطر خط الهدنة القدس إلى شطرين ، المدينة القديمة للعرب ، والجديدة بما فيها الأحياء العربية لليهود .

فريق عضوان ، عدا الرئيس الدولي أو الضابط الذى يعينه ، على أن يكون مركزها فى الناقورة وشمال المطلّة ، واتخاذ القرارات بالأغلبية إن لم يتيسر الإجماع ، وحقّ استخدام المراقبين ، والإجراءات التى تتخذ تجاه الاعتراضات والشكاوى المتعلقة بتطبيق الاتفاقية وتقارير اللجنة عن أعمالها ، وتنفيذ الاتفاقية فور توقيعها ، وطريقة إعادة النظر فيها بعد سنة من تطبيقها ، وتقديم القضية إلى مجلس الأمن إذا لم يحلّ النزاع ، كما أن فى الاتفاقية ملحق عن القوات الدفاعية التى يجوز استعمالها فى الحدود ، وقد جعلت الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين خط الهدنة الفاصل .

الهدنة السورية :

وبعد تردد طويل دخلت سورية فى محادثات على الحدود استمرت من أبريل إلى ٢٠ من يولييه ، وذلك لأن القوات السورية كانت قد احتلت قبيل إعلان الهدنة بوقت قصير جداً مستعمرة مشمار هايردن ، وهى من أرض فلسطين المخصصة لليهود عبر نهر اليرموك ، وأصرّ اليهود على انسحابها منها لتكون الحدود الدولية بين فلسطين وسورية هى حدود الهدنة ، وتمسك السوريون بها ، وأخيراً ، وبواسطة المراقبين الدوليين ، جعل خط الهدنة منتصف خط القتال والمواقع العسكرية الحالية وجُردت الساحات بينهما من السلاح ، وجُعلت منطقة عزلاء تحت إشراف المراقبة الدولية ، على أن يعود إليها أهلها الأصليون فلا تدخلها قوى عسكرية سورية أو يهودية ، فأخلى السوريون مشمار هايردن وأخلى اليهود بعض المواقع ، ووقعت الاتفاقية فى ٢٠ من يولييه ١٩٤٩ معتبرة خط الهدنة والمنطقة العزلاء فاصلاً بين قوات الطرفين ، وأرفقت الاتفاقية بمخطّط لمنتصف الطريق بين خطوط وقف

القتال ، وبملاحق في خطة إخلاء المنطقة العزلاء ، وبملاحق ثالث لتحديد المناطق التي توضع فيها القوات الدفاعية على جانبي المنطقة العزلاء ، وبملاحق رابع لتعيين قدر تلك القوات ، وقد احتوت الاتفاقية نفس الأحكام التي احتوتها الاتفاقيات السابقة بالنص الواحد ، وجعل مقر لجنة الهدنة المشتركة في مركز جمر كجسر بنات يعقوب وفي ماهانيم .

لجنة التوفيق وميثاق لوزان

لجنة التوفيق :

تألفت لجنة التوفيق التي قررت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في ٩ من ديسمبر ١٩٤٨ قيامها من مندوبين عن تركيا والولايات المتحدة وفرنسا ، ولم يكبد يتم توقيع الهدنة المصرية حتى دعت لجنة التوفيق الحكومات العربية إلى مؤتمر في بيروت ، فعقد في ٢١ من مارس ١٩٤٩ ، ثم اجتمعت بوفد كل حكومة على انفراد ، وكانت قضية فلسطين ، ولا سيما مشكلة اللاجئين وتنفيذ قرار هيئة الأمم بحقهم ، موضوع البحث ، وقد طالبت الوفود العربية بما كان قد قرره مجلس جامعة الدول العربية قبل انعقاد هذا المؤتمر ، وهو : وجوب التمسك بتنفيذ قرار هيئة الأمم بحق اللاجئين في عودتهم إلى وطنهم والمحافظة على حقوقهم وأموالهم .

وزارت اللجنة تل أبيب فكان موقف اليهود يتلخص في تعليق حل مسألة اللاجئين على التسوية النهائية لقضية فلسطين وفي إصرار اليهود على رفض تنفيذ قرار هيئة الأمم ما لم يسبق ذلك عقد صلح نهائي مع العرب .

مؤتمر لوزان :

وإزاء هذا التباين في موقف العرب واليهود وجهت لجنة التوفيق دعوة إلى الحكومات العربية وإلى إسرائيل لإرسال ممثليها إلى لوزان للبحث في القضية ، وعينت ٢٦ من أبريل موعداً للاجتماع ، وقد عقدت لجنة التوفيق عدة

جلسات مع الفريقين ، وكانت إسرائيل حينذاك قد قدمت طلباً للانتساب إلى هيئة الأمم ، وكان الطلب موضوع بحث الجمعية ، فعارض مندوبو العرب في قبولها متهمين إياها بعدم احترام قرارات هيئة الأمم وبأن اليهود هددوا دم برنادوت ولم تنقسم إسرائيل بالتحقيق اللازم ، فطلبت الجمعية تأكيداً من ممثلي اليهود بالاستعداد لتنفيذ قرارات الهيئة كعودة اللاجئين والتقسيم وتدويل القدس وتعقيب قتلة برنادوت ، فبادروا إلى إعطاء ذلك التأكيد مما ساعد على موافقة أكثرية الجمعية على قبول إسرائيل في الهيئة في ١٢ من مايس ١٩٤٩ ، على الرغم من استنكار العرب وأنصارهم ، وبقبول إسرائيل عضواً في تلك المنظمة ووجد عدوً رسمياً دوليً همه الوقوف خصماً لكل قضية عربية في كل ميدان دولي .

ميثاق لوزان :

وحين كان موضوع الانتساب معروضاً على هيئة الأمم كان مؤتمر لوزان منعقداً فلم يسع اليهود ، وهم يوكدون لهيئة الأمم ، من أجل قبولهم فيها ، استعدادهم لاحترام مقرراتها ، إلا قبول مقررات هيئة الأمم أساساً للمحادثات ، فوقعوا مع لجنة التوفيق في ١٢ من مايس ١٩٤٩ ، أى في ذات اليوم الذي تقرر فيه قبولهم ، ميثاقاً (بروتوكول) دعى بروتوكول لوزان يتضمن : (١) أن يكون التقسيم وحدوده مع بعض تعديلات تقتضيها اعتبارات فنية ، (٢) تدويل القدس ، (٣) عودة اللاجئين وحقهم في التصرف في أموالهم وأملأهم ^(١) ، وحق تعويض الذين لا يرغبون منهم في العودة ، أساساً للمحادثات ، ووقعت وفود العرب مع اللجنة في نفس التاريخ ميثاقاً مماثلاً .

(١) هذه هي عين مقررات هيئة الأمم في ١١ من ديسمبر ١٩٤٨ .

ولكن اليهود بعد ما قبلت دولتهم عضواً في هيئة الأمم ، واستنفذ التوكيد أغراضه ، خاسوا بوعدهم وتنكروا للميثاق الذي وقعوه ، وراحوا في أثناء المحادثات يطالبون بضم شقة غزة إلى دولتهم في مقابل السماح بعودة اللاجئين في تلك الشقة إلى قراهم في القسم المحتل من قبلهم في منطقة غزة ، وطالبوا بأن تشمل حدودهم اللبنانية منابع نهر الليطاني ، وتمسك العرب بالحدود المقررة للتقسيم وتمسكوا ، ما عدا الأردن ، بتدويل القدس ، وقال اليهود بقصر التدويل على الأماكن المقدسة الواقعة في المدينة القديمة التي هي في حوزة العرب ، وبألا يمتد إلى القدس كلها بحيث يشمل المدينة التي في حوزتهم ، ورفضوا عودة اللاجئين وجعلوها منوطة بعقد صلح نهائي ، وطالبوا أخيراً بمفاوضة مع كل دولة عربية على انفراد ، فرفض العرب تلك المطالب ، ولما طوّل اليهود بتنفيذ الميثاق الذي وقعوه قالوا إنه وقع نظرياً ، وهو لا يقوم على أساس عملي ، ورأت لجنة التوفيق وقف المؤتمر ثلاثة أسابيع ليتسنى فيها للمندوبين العرب واليهود الاتصال بحكوماتهم .

تشجيع أمريكا وإنكلترا لليهود :

وفي فترة هذه الإجازة سنّ اليهود قوانين لحراسة أملاك العرب جعلوا للحارس العام بموجبها حقّ التصرف فيها وتصفيتها وإدارتها وبيعها وطاردوا كثيرين من العرب وأخرجوهم بالنار من قراهم إلى المناطق العربية ، وبدلاً من أن يكون لأمريكا وبريطانيا موقف الوازع الرادع فإن الأولى وافقت في ذلك الحين على إقراضهم مئة مليون دولار ، وأنشأت الثانية معهم صلات اقتصادية وفوضتهم على تركة الانتداب واعترفت بمسؤوليتهم عن المناطق التي

يحتلونها ، فشملت اتفاقية التصفية ما في هذه المناطق من منشآت ومبان ومنقولات ، إلخ .

وفي ١٨ من يولييه عادت لجنة التوفيق وعاد مندوبو العرب واليهود إلى لوزان ، ولكن ما أسرع ما تعثرت المباحثات واستحال التوفيق بين مزاعم اليهود وحقوق العرب .

اللجنة الفنية ومهمتها :

وأخيراً ، وباقتراح من المندوب الأمريكي ، قررت لجنة التوفيق تأليف لجنة فنية تابعة لها لدرس الأوضاع الاقتصادية في البلدان التي تأثرت بالقتال الذي حدث في فلسطين وتقديم تواس للجنة التوفيق لوضع برنامج كامل : (١) لمساعدة الحكومات المعنية بالأمر على السير قدماً ببرامج التعمير ، والإجراءات التي تتطلبها أوضاع أولئك الناس الذين تبدلت أوضاعهم الاقتصادية بسبب الأعمال العسكرية ، (ب) لتسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم وإعادة إسكانهم وإنعاشهم الاقتصادي والاجتماعي ودفع التعويضات لهم بموجب قرار الجمعية العمومية في ١١ من ديسمبر ١٩٤٨ ، بغية دمج هؤلاء اللاجئين في حياة المنطقة الاقتصادية وجعلهم جزءاً لا يتجزأ منها ، وعلى أساس تمكينهم من إعالة أنفسهم بأنفسهم في أقصر وقت ممكن ، (ج) لتأسيس حالات اقتصادية تؤدي إلى استتباب السلام والاستقرار في هذه المنطقة .

وبهذا تكون قضية اللاجئين قد أصبحت قطب الرchy لقضية فلسطين .

البيان الثلاثي

البيان الثلاثي :

بدأ في الدول العربية يقين بأن القوة هي سبيل المحافظة على الحقوق ومدعاة إلى الاحترام ، وأخذت المظاهر تدل على رغبتها في تقوية جيوشها وتزويدها بالسلاح الحديث ، كما أن اليهود لم يتوانوا في تسليح قواتهم وتدريبها ، وانقضت على اتفاقيات الهدنة سنة لم تبد فيها بوادر تدل على إمكانية إزالة ما بين العرب واليهود من كره وحقد .

ولمناسبة انقضاء سنة على اتفاقيات الهدنة ، أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في ٢٥ من مايس ١٩٥٠ بياناً ثلاثياً مشتركاً أبلغته إلى الدول العربية عنقسيب مؤتمر عقده وزراء خارجيتها في لندن ودرسوا فيه موضوع السلام والاستقرار بين الدول العربية وإسرائيل وموضوع شحن الأسلحة والعتاد إلى هذه الدول ، وبعد ما أشار البيان إلى أن جميع الطلبات التي تقدمها هذه البلاد للحصول على أسلحة أو عتاد ستبحث على ضوء ما تحتاجه من قدر محدود لأغراض المحافظة على أمنها الداخلي والدفاع عن نفسها ، وبعد ما وكدت الدول الثلاث معارضتها السباق على التسليح بين الدول العربية وإسرائيل ومطالبتها كل دولة يرخص لها باشتراء السلاح في المستقبل بأن تؤكد أنها لا تنوى القيام بعمل عدواني ضد أي دولة أخرى ، قالت : « والحكومات الثلاث تنهز هذه الفرصة لتعلن اهتمامها البالغ بهذه المسئلة ورغبتها في المعاونة

على إعادة السلام والاستقرار إلى هذه المنطقة ومعارضتها الصارمة لأيّ استخدام للقوة أو أيّ تهديد بالالتجاء إلى القوة بين أيّ دولة من دول هذه المنطقة ، والحكومات الثلاث تعلن أنها إذا تبينت أن أيّ دولة من هذه الدول تستعدّ لانتهاك حرمة الحدود أو خطوط الهدنة فإنها لن تتردد تنفيذاً لالتزاماتها بصفتها أعضاء في هيئة الأمم المتحدة في أن تتدخل باسم هيئة الأمم وخارج نطاقها .

رد العرب على البيان الثلاثي :

إن هذا البيان يعتبر دعامة جديدة للكيان اليهودي أريد به ضمان إسرائيل وتهديد العرب فيما إذا كانوا يفكرون في استعادة حقهم السليب بالقوة ، وقد حدثت بعد صدور هذا البيان عدة اعتداءات يهودية على خطوط الهدنة ، وخرقوا نصوصها مراراً من غير أن تحرك دول البيان الثلاثي ساكناً .

وقد قرر مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في ١٢ من يونيو ١٩٥٠ الرد باسم الدول العربية على التصريح الثلاثي المشترك ببيان مهدت له بالإعراب عن حرصها على استتباب السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ، « وقد أثبتت الحوادث مبلغ احترامها لميثاق هيئة الأمم ، وأنها تهتم باستكمال تسليحها لشعورها بمسؤوليتها في حفظ الأمن الداخلي في بلادها والدفاع الشرعي عن حياضها والقيام بواجب حفظ الأمن الدولي في هذه المنطقة ، وهي تعرب من جديد عن نياتها السلمية وتؤكد أن السلاح الذي طلبته أو تطلبه إنما يستعمل عادةً للأغراض الدفاعية ، وأن مستوى القوات المسلحة اللازم لكل دولة لأغراض الدفاع والقيام بنصيبها في حفظ الأمن الدولي يرجع تقديره لها ويخضع لعوامل أهمها عدد السكان ومساحة البلاد وترامي حدودها وتنوعها ، وتعلن الدول العربية أن أفضل الطرق وأضمنها لصيانة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط حلّ قضاياها على أساس الحق والعدالة والمبادرة إلى تنفيذ قرار

هيئة الأمم المتحدة الخاص " بعودة اللاجئين من فلسطين إلى ديارهم وتعويضهم من أملاكهم وأموالهم ، وكذلك يهم الدول العربية أن تسجل التوكيدات التي تلقتها بأن تصريح الدول الثلاث وطريقة تقديمه وما نص عليه بشأن تلقي التعهدات من الدول المشترية للأسلحة لا تعني مطلقاً تقسيم هذه المنطقة إلى مناطق نفوذ أو الاعتداء بأية صورة من الصور على استقلال البلاد وسيادتها ، ولا يسع الدول العربية إلا أن تؤكد مرة أخرى أنها ، مع بالغ حرصها على السلام ، لا يمكن أن تقرر أى عمل من شأنه مس سيادتها واستقلالها . »

خرق اليهود للهدنة

تجفيف الحولة ، حادث قبية

ما كان البيان الثلاثي ولا قرارات هيئة الأمم قبله لتردع اليهود عن خرقهم شروط الهدنة ومجاوزتهم الحدود واعتداءاتهم الكثيرة التي لا تزال تتكرر ، ونذكر مثالين مهمين لهذا الخرق المستمر ، أولهما جرى على الحدود السورية ، وثانيهما على الحدود الأردنية .

خلاصة العدوان الأول : أن اليهود أخذوا يحففون مستنقعات الحولة الواقعة في المنطقة المجردة من السلاح ، ولما رفض العرب الذين يسكنونها التنزل عن أراضيهم اعتقلهم اليهود ونكلوا بهم وهدموا بيوتهم ، وأخذوا يحتلون المنطقة المجردة ، وهذه العمليات تكسبهم ميزات عسكرية مهمة على الحدود السورية وتتيح لهم تحقيق مشاريع رى عظيمة في شمال فلسطين وجنوبها ، وهي بعد ذلك ستؤدي إلى تقليل ارتفاع غور الأردن العربي بمياه نهر الأردن التي تجري فيه وتصب في البحر الميت ، وقد أمعن اليهود في عدوانهم حتى جاءت سرية بوليس يهودي إلى الحمة فقابلها السوريون بإطلاق النار وقتلوا عدداً منها ، وذلك في أوائل أبريل ١٩٥١ .

ورفعت سورية شكواها إلى مجلس الأمن ، ودعى مجلس الجامعة إلى الانعقاد في دمشق حيث قرر في ١٨ من مايس ١٩٥١ تأييده المطلق لموقف سورية واستعداده لمؤازرتها في دفع العدوان ، كما قرر ضرورة اجتماع رؤساء

أركان جيوش الدول الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي
لوضع الخطط الدفاعية اللازمة لكل حالة .

وفي أثناء اجتماع مجلس الجامعة وأخذ الأمر بالحدّ أصدر مجلس الأمن في
١٨ من مائس ١٩٥١ قراره ، وفيه يأمر المجلس بوقف أعمال التجفيف
حتى يتمّ الاتفاق بشأنها ، ويعتبر أن لاسلطان لإسرائيل على المنطقة المجردة ،
ويأسف للتعدّيات اليهودية ، ويطلب عودة الساكنين العرب إلى قراهم ، وقد
جنح اليهود إلى تأويل القرار وفق هواهم فقالوا إنه يأمر بوقف التجفيف في
المساحة الضئيلة التي يملكها العرب فقط دون بقية المنطقة المجردة ، ولا يزال
اليهود يكررون محاولاتهم لتجفيف تلك المنطقة .

وأما الحادثة الثانية فحادثة الاعتداء على قبية ، وهي قرية قريبة من رام الله
تقع على الحدود فاجأها كتيبة من جيش إسرائيل في ١٤ / ١٥ من أكتوبر
١٩٥٣ حينما كان أهلها نائمين وأمطرتها بوابل من الرصاص والمدمرات ونسفت
بيوتها بالديناميت ، فقتل سبعون من سكانها ودمر نصف بيوتها ، فأثار هذا
الحادث هياجاً عاماً في البلاد العربية ، واجتمعت على أثره اللجنة السياسية في
عمان فقررت مساعدة الحرس الوطني الأردني بالمال واستنكار عدوان اليهود ،
وزار أعضاؤها قبية وواسوا منكوبيها ، وحققت لجنة الهدنة في الحادث فتبين
لها أن المهاجمين من جيش إسرائيل ، وأن عددهم بين ٢٥٠ و ٣٠٠ جندي ،
وأن الحادث عدواني محض ، وعرض التقرير على مجلس الأمن وطالب
مندوبو العرب بمعاقة المجرمين وتعويض المنكوبين واتخاذ التدابير
للحيلولة دون تكرار العمل ، فكانت النتيجة أن اكتفى مجلس الأمن بتوجيه
اللوم إلى إسرائيل من دون اتخاذ أية إجراءات ، بل على العكس من ذلك لم
يلبث أن طلب من الأردن مفاوضة إسرائيل مباشرة بموجب المادة ١٢ من
الهدنة ، مع أن الأردن ليس عضواً في هيئة الأمم المتحدة ، وقد بادرت حكومة

الأردن إلى استشارة الدول العربية حول طلب هيئة الأمم فأجمعت على الإشارة برفض الطلب .

وتكررت مثل هذه الاعتداءات على نِسَبٍ مختلفة في الأردن ولا سيما في نحالين وبدرس .

وأما المخالفة الكبرى فهي ما يبذلونه اليوم من جهود لمحاولة تحويل مجرى نهر الأردن ، وفي ذلك إهلاكٌ للعرب العائشين على ضفتيه قحطاً وظماً .

وفي إحصاء رسمي أذاعته لجنة الهدنة الأردنية أن عدد اعتداءات اليهود على الحدود الأردنية وحدها خلال ٢٦ شهراً ، أي من ديسمبر ١٩٤٩ إلى ٣١ من يناير ١٩٥٢ ، بلغ ٦٢٤ مرة ، وأن عدد ضحايا هذه الاعتداءات من العرب يبلغ أكثر من مئة قتيل و ٨٥ جريحاً و ٨٣ مفقوداً ، وبينهم ٣٠ امرأة و ٣٥ طفلاً بين قتيل وجريح ، وخمس نساء وعشرة أطفال مفقودون ، وبلغ عدد اعتداءاتهم في سنة ١٩٥٢ نحو ٣٠٠ مرة ، وطرد اليهود منذ وقعت الهدنة من المناطق التي يحتلونها ما يزيد على ١٥ ألف عربي بينهم عدد كبير من النساء والأطفال مع الاستيلاء على أملاكهم وأموالهم عنوة وقهراً^(١) .

(١) هاجمت قوات إسرائيلية ، والكتاب تحت الطبع ، قطاع غزة في أواخر فبراير ١٩٥٥ ، وقتلت من القوات المصرية نحو أربعين جندياً ، فقرر مجلس الأمن لومهم ، وصدرت الأوامر إلى الجيش المصري بدفع كل اعتداء بالقوة ، ثم تكرر اعتداء اليهود ، فردوا خاسرين .

اللاجئون

إحصاءات :

لقد أدت فظائع اليهود ، والمذابح التي اقترفوها ، وما عقب ذلك من استيلائهم العدواني على معظم بلاد فلسطين استيلاء ساعدتهم عليه الدول المناصرة لهم ، إلى كارثة جلاء نحو مليون عربي عن مواطنهم واستيلاء الغاصب على ممتلكاتهم وأموالهم ومساكنهم ، ولجؤهم إلى الأقطار العربية المجاورة وإلى القسم الذي بقي من فلسطين بأيدي العرب على حال من البؤس لا توصف حتى يصح القول : إن قضية اللاجئين من أخطر القضايا التي خلفتها كارثة فلسطين .

لقد لجأ منهم إلى القسم الباقي بيد العرب من فلسطين وهو ما يسمى اليوم بالضفة الغربية للأردن نحو ٤٣٠ ألف شخص كما لجأ إلى الضفة الشرقية للأردن نحو مئة ألف ، فيكون مجموعهم في المملكة الأردنية أكثر من نصف مليون شخص ، بينهم نحو ٤٩٦ ألف لاجئ مسجل لدى وكالة الغوث الدولية ، ومعظم هؤلاء اللاجئين الذين هاجروا إلى الأردن من سكان القسم الأوسط لفلسطين .

ولجأ إلى لبنان نحو مئة وعشرة آلاف شخص منهم نحو مئة ألف مسجلون لدى وكالة الغوث الدولية .

ولجأ إلى سورية نحو مئة ألف منهم نحو خمسة وثمانين ألفاً مسجلون لدى

وكالة الغوث الدولية ، ومعظم اللاجئين في سورية ولبنان هم من سكان المنطقة الشمالية بفلسطين .

ولجأ إلى منطقة غزة نحو مئتي ألف وعشرة آلاف لاجئ منهم مئتا ألف مسجلون لدى الوكالة ، ومعظم هؤلاء من سكان المنطقة الجنوبية لفلسطين ، ولا سيما منطقة غزة .

كما لجأ إلى القطر المصري نحو خمسة آلاف ، ونزح مثل هذا العدد إلى العراق . أما الذين بقوا في أماكنهم وهم الآن في المناطق المحتلة من قبل إسرائيل فيبلغون نحو مئة وثمانين ألفاً .

وقد خلف هؤلاء اللاجئين مدناً كاملة كانوا هم جميع سكانها ، وأخرى كانوا كثرة أهلها ، وسبعمئة قرية هم مالكو أراضيها ومبانيها ، نعم لقد ترك هؤلاء اللاجئين أراضيهم وعقاراتهم ومتاجرهم وبضائعهم وأثاث بيوتهم وثرواتهم بما يمكن أن يقدر بنحو ألفي مليون جنيه .

إن جهود الاستعمار الصهيوني عشرات السنين وتصريح بلفور والانتداب البريطاني وجهود بريطانيا وسياستها التهودية لم تستطع أن تنزع من أراضي فلسطين إلا ستة ونصفاً في المئة من مجموعها ، ولكن اليهود استولوا بسبب الكارثة على أضعاف أضعاف هذه المساحة^(١) ، إذ لم يبق للعرب من فلسطين

(١) استطاع اليهود أن يمتلكوا إلى ما قبل الكارثة ١,٥٨٨,٣٦٥ دونم من مجموع مساحتها البالغ نحو سبعة وعشرين مليون دونم ، أي ٦,٦ في المئة ، وإذا أحصينا ما انتقل من أيدي الفلسطينيين إلى اليهود في مدة الاحتلال البريطاني ، أي في ثلاثين عاماً ، لما وجدناه يربو على ٢٥٠ ألف دونم ، أي ثمن ما انتقل إلى اليهود ، وهذا على الرغم من ارتفاع أسعار الأراضي ارتفاعاً خيالياً ورغم الضغط الاقتصادي ، وأما السبعة الأثمان فإن منها نحو ٦٥٠ ألف دونم امتلكها اليهود في عهد الدولة العثمانية خلال آماد طويلة ، و ٣٠٠ ألف دونم منحها حكومة الانتداب للوكالة اليهودية من أملاك الدولة بلا مقابل ، ونحو ٢٠٠ ألف دونم منحها الحكومة لليهود بأجرة رمزية ، ونحو ٦٠٠ ألف دونم اشترتها اليهود في مرج ابن عامر والحولة ووادي الحوارث وما بين خليج عكا وحيفا من غير فلسطينيين ولا قاطنين في فلسطين .

سوى ٥,٥٥٥,٠٠٠ دونم في الضفة الغربية للأردن أكثرها جبلية ، ونحو ٣٠٠ ألف دونم في قطاع غزة معظمها رمال ، على حين اغتصب اليهود أكثر من عشرين مليون دونم .

وقد تصرف اليهود في هذه الممتلكات العربية تصرف المالكين فنحوا الكارن كايتم مليون دونم ، ومنحوا مزارعين آخرين مليوناً آخر ، وأسكنوا المهاجرين في بيوت العرب وقراهم وسلموهم مزارعهم ، وسنوا قوانين أن تمنح الحراس اليهود الذين عينتهم السلطات الحق في أن يتصرفوا في الأملاك بيعاً وشراءً واستغلالاً وتصفية ، كما أنهم سنوا قانوناً يسمى « قانون أنظمة الطوارئ » بشأن أموال الغائبين لسنة ١٩٤٩ « يقضى بأن يؤول كل حق للغائب في ماله إلى الحارس آلياً .

حالة اللاجئين :

لقد اهتمت البلاد العربية بإيواء مئات الألوف من الذين نزحوا إليها زرافات فيما تيسر من كهوف وتخشيبيات وخيام ومعابد ومعاهد ، ومع الوقت استطاع بعضهم أن يبنوا لهم غرفاً ابتدائية من الطين أو الخشب أو الحجارة ، ولكن لا يزال نحو ثلاثمئة ألف منهم يسكنون الخيام .

وقد تألف بقرار من مجلس الجامعة العربية مجلس عال لإغااثهم ، بيد أن هيئة الأمم المتحدة ، وهي المسؤولة الأولى عن تشريدهم ، أخذت بتقرير الكونت برنادوت الذي أشار فيه إلى الواجبات المترتبة عليها نحوهم فقررت حقهم في العودة إلى بلادهم أو تعويض من لا يرغب في تلك العودة ، ثم أوصت في ٨ من ديسمبر ١٩٤٩ رئيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين بمباحثة لجنة الاستقصاء الاقتصادية للشرق الأوسط لوضع الخطط المشتركة وإيجاد الأداة لتنفيذها هادفة إلى الاستيطان .

موقف اللاجئين :

واتجهت السياسة الدولية من الناحية العملية نحو إقناعهم بمختلف الوسائل باستيطان البلاد العربية ، ولكن اللاجئين جعلوا شعارهم الذي لا يتزعجون عنه : المطالبة بعودتهم إلى بلادهم والإصرار على تنفيذ قرارات هيئة الأمم القاضية بعودتهم وبتعويضهم ، مع استمساكهم بحق أمتهم العربية في عودة فلسطين برمتها إليها .

واللاجئون يؤثرون ما هم عليه من شظف وبؤس وشقاء على استيطان يراد به حملهم على اليأس من إمكان العودة ، وتقف الحكومات والشعوب العربية معهم ظهيرة لهم في استمساكهم بهذا الحق المقدس .

لجنة كلاب :

لقد أشرنا في بحثنا في لجنة التوفيق إلى قرارها القاضي بتأليف لجنة فنية لمعالجة مشكلتهم ، وقد تألفت اللجنة وعرفت بلجنة كلاب نسبة إلى رئيسها الأمريكي المستر كلاب الذي تألفت منه ومن ثلاثة أعضاء ، فرنسي وبريطاني وتركى ، وقد صرح المستر كلاب على أثر تأليفها بأن مهمة اللجنة الرئيسية هي وضع مشروعات تكفل إسكان اللاجئين على شكل يتمكنون به من الاعتماد على أنفسهم ، وقد انتبه اللاجئون إلى هذا فتعاهدوا على الإصرار على موقفهم في المطالبة بعودتهم إلى وطنهم .

وأخذت اللجنة تزور البلاد العربية باحثة "داسة" فأفهمتها حكومتا لبنان ومصر بصراحة أنه ليس في بلادها أى مكان لإسكان وتوطين اللاجئين ، وأفهمتها سورية أنها لا يمكن أن توافق على توطين اللاجئين في بلادها سواء اتسعت لهم أو لم تتسع ، وأنها تعتبر حقهم في العودة إلى ديارهم مقدساً لا يجوز

أن يمس ، وأنها لا تتقيد بأية نتيجة أو توصية من توصى اللجنة ، وقد وكدت الحكومات العربية مثل هذا المعنى للجنة كلاب .

تقرير اللجنة :

أتمت اللجنة دراساتها وقدمت تقريرها في ٦ من ديسمبر ١٩٤٩ إلى لجنة التوفيق لكي ترفعه بدورها إلى هيئة الأمم للموافقة عليه ، وقد ضمنته قناعتها بعدم إمكان حل مشكلة اللاجئين منفصلة عن الحل السياسي النهائي لمشكلة فلسطين ، فلا يمكن إقامة مشاريع إنعاش واسعة في الشرق العربي لهذه الغاية ما لم يوطد الاستقرار السياسي بين العرب واليهود ، واللاجئون أنفسهم لا يرون حلا لمشكلتهم إلا في عودتهم إلى ديارهم ، كما أن الحكومات العربية تؤيدهم في رأيهم هذا ، وهذه العودة متصلة بالناحية السياسية أكثر من اتصالها بالناحية الفنية ، وكل ما يمكن أن يكون هو الاستمرار على إغاثة اللاجئين عامة وتشغيل القادرين منهم في أشغال ومشاريع مؤقتة لمساعدتهم على حياة أفضل مما هم عليه ، وخلاصهم من الكسل والبطالة ريثما يتم الفصل والتنفيذ في أمر عودتهم وإسكانهم في ديارهم .

وبناء على هذا التقرير قررت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في ٨ / ١٢ / ٤٩ تأليف وكالة لإغاثة اللاجئين وتخصيص مبلغ ٥٤ مليون دولار للإغاثة والتشغيل المؤقت حتى منتصف سنة ١٩٥١ على حسب اقتراح اللجنة .

وقد قررت اللجنة السياسية للجامعة العربية التعاون مع اللجنة الدولية التي وكل إليها أمر إعاشة اللاجئين وتشغيلهم من دون أن يكون لذلك تأثير في مصيرهم ، وحقهم في العودة ، رغبة في نيل اللاجئين بعض المال الإضافي الذي يسد بعض عوزهم الشديد .

وعادت لجنة التوفيق ، بعد ما توكد لها من تقدير لجنة كلاب استحالة حل مشكلة اللاجئين خارج فلسطين ، إلى نشاطها فأخذت في أكتوبر ١٩٤٩ تتصل بممثلي العرب واليهود ، فالعرب أصروا على وجوب تنفيذ قرارات هيئة الأمم بشأن اللاجئين وتدويل القدس والتقسيم ، وهو ما سلم به اليهود في ميثاق لوزان في ١٢ من مايس ، واليهود يرفضون تدويل القدس ، وإعادة اللاجئين ، والتخلي عن شىء من الأراضي التي استولوا عليها ، ويعلقون موافقتهم على عودة فريق من اللاجئين ودفع التعويض على عقد الصلح النهائي مع العرب ، مطالبين بإجراء مفاوضات مباشرة بينهم وبين كل دولة عربية على حدة ، الأمر الذي رفضه العرب ، وارتأت اللجنة تشكيل لجان عربية يهودية ، تحت إشرافها ، للبحث فيما تقدمه من مقترحات لتلك المشاكل فقبل اليهود مشرطين ألا يتقيدوا سلفاً بأى قيد ، أما اللجنة السياسية للجامعة العربية فقررت عدم الموافقة إلا في نطاق قرارات هيئة الأمم التي قبلت أساساً في بروتوكول لوزان ، وأن يكون قبول اليهود عودة اللاجئين وتعويضهم من خسائرهم شرطاً لأى خطوة يخطونها نحو إجابة لجنة التوفيق إلى دعوتها ، وحينئذ تكون مهمة اللجنة العربية اليهودية المشتركة بحث التفاصيل ووسائل التنفيذ ، وقد رفض اليهود ذلك ، فلجأت لجنة التوفيق إلى هيئة الأمم التي كانت تعتقد في خريف ١٩٥٠ مقدمة تقريرها لها ، وقد ندد المندوبون العرب بسكوت الهيئة عن استهتار اليهود بقراراتها واستهانتها بالظلم الواقع على مليون لاجئ عربي بائس .

قرارات هيئة الأمم :

ثم اتخذت الجمعية العمومية في ٩ / ١٢ / ١٩٥٠ قراراً : ١ - تناشد فيه الحكومات المعنية الدخول من دون إبطاء في مباحثات مباشرة تحت إشراف لجنة التوفيق أو من دونها للوصول إلى تسوية سلمية حول جميع المشاكل القائمة

بينها ، ٢ - وتأمّر لجنة التوفيق بتأسيس مكتب يتولى تحت إشرافها اتخاذ التدابير الضرورية لتقدير التعويضات ودفعها عملاً بقرارها في ١١/١٢/٤٨ ومواصلة المشاورات مع الفرقاء المختصين حول التدابير اللازمة لحماية حقوق اللاجئين وأملأهم ومصالحهم ، ٣ - وتناشد الحكومات المختصة اتخاذ ما يلزم من التدابير التي تضمن للاجئين ، في حالة عودتهم إلى ديارهم أو إعادة إسكانهم ، أن يعاملوا من غير تمييز بينهم وبين بقية السكان ، وقررت تخصيص مبلغ ثلاثين مليون دولار لعملية الإسكان وإعادة الإسكان.

مذكرة الحكومات العربية :

ولكن لجنة التوفيق ، على الرغم من تأسيسها ذلك المكتب المطلوب وتعيين سويدي لإدارته مع المستشارين والخبراء ، لم توفق لنتيجة إيجابية ، مما حمل اللجنة السياسية للجامعة العربية المنعقدة في فبراير ١٩٥١ على توصية الحكومات العربية بإرسال مذكرات إلى الحكومات الكبرى تطالبها فيها بالعمل السريع ، وقد أرسلت كل حكومة عربية المذكرة المقترحة في أبريل ١٩٥١ استنكرت فيها « الإجراءات الظالمة التي تحول دون عودة اللاجئين إلى ديارهم ، والتصرف في أموالهم وأملأهم ، حين تحرض السلطات اليهودية يهود العالم على الهجرة إلى فلسطين من دون اعتبار للعواقب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا يستطيع الشرق الأوسط أن يبقى في معزل عنها ، ومنذ حلت هذه المأساة الإنسانية المروعة وقضية اللاجئين تدرج في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة ، وكانت الهيئة في كل عام تدعو إلى احترام حقوق اللاجئين من دون أن تمضي في تنفيذ قراراتها وتيسير إعادتهم إلى ديارهم وتمكينهم من العيش في وطنهم » ، وأشارت المذكرة إلى أن الحالة الدولية تقضي بأخذ قضية اللاجئين بمنتهى الجدية والحزم ، « وذلك لأن البلاد العربية لا تستطيع أن تتفرغ على الوجه الأكمل

لتحمل نصيبها في إقرار السلم العالمى ما دامت هذه المأساة الإنسانية قائمة بين
 ظهرانيها ، وما رصد من أموال لإغاثة اللاجئين وللقيام بمشاريع خاصة بهم لا
 يفي بالحاجة ولا يعين على تحسين أحوالهم غذاء وكساء ومسكناً ، وثلاثون مليون
 دولار المعينة في القرار ١٢ / ٢ / ٥٠ لتمويل صندوق التوطين لا تستطيع
 مواجهة مشاكل اللاجئين الكثيرة ، أولئك الذين يبلغ عددهم ٩٠٠ ألف ،
 فلا لجنة التوفيق ولا وكالة هيئة الأمم استطاعتا أن تحققا قرار هيئة الأمم في
 ٩ / ١٢ / ٤٨ الذى عهد إليهما باتخاذ التدابير اللازمة لتوطين اللاجئين
 وإعادةهم إلى الحياة الاجتماعية والاقتصادية العادية ، وذلك لقلّة المخصصات
 التى رصدت من قبل هيئة الأمم ، والبلاد العربية بذلت جهد استطاعتها لإزاء
 هذه المأساة الإنسانية الأمية ، ولكنه مما يجاوز طاقتها أن تعالجها معالجة أساسية
 فلا بدّ للأسرة الدولية من القيام بهذا العبء تحقيقاً للأغراض التى قام عليها
 ميثاق الأمم المتحدة ، وقد استعرضت الحكومات العربية في اجتماع اللجنة
 السياسية لجامعة الدول العربية في ٣ / ٢ / ١٩٥١ في القاهرة الخطورة البالغة
 التى وصلت إليها حالة اللاجئين ، وما تنذر به من وخيم العواقب ، فرأت أن تقدم
 كل منها هذه المذكرة المشتركة داعية إلى المبادرة لبذل أقصى الجهد لتحقيق
 رغبات اللاجئين واحترام حقوقهم وفق قرارات هيئة الأمم المتحدة مؤكدة أن
 اللاجئين ، والحكومات العربية معهم ، لا يرضون بأى مشروع للتوطين قبل
 أن يوضع برنامج شامل يحقق في أقرب مدة معينة هذه المشروعات بكاملها
 مع الاحتفاظ بجميع الحقوق التى وكدها قرارات هيئة الأمم المتحدة .

موقف اليهود :

واستأنف المكتب نشاطه وقام مديره ومستشاروه بزيارة العواصم العربية
 واتصلوا بحكوماتها مهتمين بتقدير قيم أملاك العرب وأموالهم التى وضع اليهود

أيديهم عليها ، وقد لمسوا إصراراً من الجانب العربي على أن ينفذ قرار السماح بالعودة قبل كل شيء حتى يُعلّم الذين لا يريدون العودة ويُبحث في أمر تعويضهم ، أما اليهود فقد جعلوا ذلك رهناً بعقد الصلح وأضافوا إلى ذلك قولهم إنه لا بد من أن يخضع كل ما لحق باليهود من خسائر وما أنفقوه في الحرب الفلسطينية ، وبعد خصم نفقات الحراسة على الأملاك والضرائب وغيرها يصار إلى تقسيط المبلغ الباقي الذي لا يدفع إلى أصحاب الأملاك والأموال ، بل يوضع في صندوق عام ينفق على توطين اللاجئين في البلاد العربية .

مشروع بلاندفورد :

وأعد المستر بلاندفورد رئيس لجنة إغاثة اللاجئين سنة ١٩٥١ مشروعاً لتوطين اللاجئين ، وقدّمه إلى الحكومة السورية لتنفيذه في سورية ، وهو يحمل معظم عبء اللاجئين عليها ، ويكاد يؤدي إلى إخلاء جانب هيئة الأمم من معاونتهم ، فرفضت الحكومة السورية واللاجئون ذلك المشروع وكتب له الإخفاق . وتقدمت مشاريع أخرى ، ولكنها أخفقت ، لأن اللاجئين لا يمكنهم أن يرضوا بديلاً من رجوعهم إلى أوطانهم وبيوتهم وممتلكاتهم .

واستمرت وكالة الغوث الدولية تقدم مقداراً من الإعاشة للاجئين ، وقدمت في أكتوبر سنة ١٩٥٤ تقريرها إلى هيئة الأمم المتحدة التي قررت ، مع عدم الإجحاف بحقهم في العودة أو التعويض ، تمديد مدتها خمس سنوات تنتهي في ٣٠ من يونيه ١٩٦٠ وخصصت مئتي مليون دولار لإسكان اللاجئين و ٢٥/١٠٠/٠٠٠ دولار لإغاثتهم في سنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ .

ولم تتقدم قضية اللاجئين بعد ذلك خطوة واحدة ، وتعتبر لجنة التوفيق من المسؤولين عن هذا بما أبدته وتبديه من إهمال لقضية العرب ومجازاة لليهود ومماطلة في تنفيذ قرارات هيئة الأمم .

على أن هذه الإعاشة التي تقدمها للاجئين لا تكاد تبلغ نصف ما يحتاج إليه الإنسان العادي من الغذاء ، وما توزعه الوكالة عليهم من غرامات سكر وأرز وجبوب وزيت للغذاء وما تقدمه لهم من مساكن معظمها خيام لا تقي سورة البرد ولا تدفع لفح القبيظ ، وما تضمنه لهم من رعاية طبية ، ذلك كله هودون المستوى اللائق بإنسان .

ويبدو أن هدف لجنة التوفيق من التمهيط وإهمال تنفيذ مقررات هيئة الأمم لإدخال اليأس إلى نفوس اللاجئين من إمكان العودة إلى بلادهم ، فإذا استحوذ اليأس على نفوسهم أمكنها تنفيذ المشاريع التي تراها حلّ مشكلة اللاجئين ، فما هو واجب العرب نحو اللاجئين ، وكيف يتحتم عليهم معالجة مشكلتهم ؟

واجب العرب نحو اللاجئين :

إن أول ما يجب ألا يبرح أذهان المسؤولين في الأمة العربية حين يبحثون في أمر اللاجئين الحقائق التالية :

١ - إن كل حلّ لقضية اللاجئين في المستقبل لا بدّ فيه من الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الأمة العربية كلها ومستقبلها ، لا مصلحتهم المادية فقط ، فما اللاجئين إلا جزء من هذه الأمة العربية ، وما نكبة فلسطين إلا نكبة العرب كلهم ، لا نكبة هذا الفريق وحده .

٢ - لا يجوز أن تنقلب قضية استرداد الوطن العربيّ المغتصب ، وهو فلسطين ، إلى قضية فئة منه وحصرها فيه .

٣ - لا يجوز أن تكون فكرة عودة اللاجئين عاملاً في صلح مع إسرائيل أو حاملة للعرب على التساهل سياسياً مع إسرائيل .

٤ - لا يجوز مطلقاً أن ينظر إلى قضية اللاجئين من الناحية الإنسانية

نظرة تلمس معناها السياسي والقومي .

وعلى ضوء الحقائق السالفة تتقرر واجبات على الأمة العربية نحو اللاجئين لابد من أداؤها ، وهي بالإضافة إلى ضرورة تمسكها بمبدأ عودتهم واسترداد ممتلكاتهم وأموالهم وعملها في سبيل تلك العودة والاسترداد ، تتجلى في الاهتمام البالغ بشؤونهم باعتبارهم مواطنين ، لهم في الوطن العربي ما لأى عربي من حق ، وعليهم ما على أى عربي من واجب .

ومن مظاهر الاهتمام الواجب تفسيح مجال العمل لهم ، والعناية بشؤونهم الصحية والاجتماعية والثقافية والمعيشية واللباسية والسكنية ، كما أنه يجب السعى لجعلهم على قدر الإمكان قريين من حدود مواطنهم السليية ، كأن تتاح لهم أراض زراعية على الحدود تذكهم دائماً بوطنهم .

ولا بد من الاهتمام التام بتقوية روحهم المعنوية وتحطيم أسباب النكبة في نفوسهم وانتشالهم من الوهن الذي قد يصيب شعورهم العام وتبديد اليأس من نفوسهم .

ولا بد من تمكين فكرة الثأر فيهم ، وجعل مبدأ إنقاذ وطنهم في مكان الإيمان من أفئدتهم ، وبذل كل جهد مستطاع لإعدادهم لاحتمال عبء رئيسي مهم في تحرير وطنهم بتجنيد القادرين منهم على القتال وتدريبهم عليه ، وإلحاقهم بالقوات العربية مع ضمانه احتفاظهم بطابعهم ، والحرص على استبقاء « الكرامة » صفة من صفاتهم .

ولعل من مظاهر الاهتمام بشأنهم ما قرره مجلس جامعة الدول العربية في سنة ١٩٥٤ من إيجاد وثائق سفر موحدة لهم يكون لها فعل جوازات السفر .

قضية القدس

القدس اليوم :

إن القدس تقسم اليوم إلى قسمين : الجديدة ، ويحتلها اليهود ، ويعتبرونها عاصمتهم ، مع أن معظم أحيائها قبل الكارثة كانت عربية ومعظم القرى حولها والملحقة بها عربية ، و ٩٨ في المئة من أملاكها وأراضيها للعرب ، والقدس القديمة ، وهي اليوم جزء من المملكة الأردنية الهاشمية ، وهي على صغر مساحتها وضآلة أملاكها تمتاز بوجود المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها ، ونخص بالذكر منها المسجد الأقصى وكنيسة القيامة .

اقتراحات لجنة التوفيق :

لقد مرّ أن جميع قرارات هيئة الأمم المتحدة حول فلسطين قضت بتدويلها ، وحين تألفت لجنة التوفيق ورفعت تقريرها إلى هيئة الأمم المتحدة خريف عام ١٩٤٩ وضعت فيه اقتراحات تتضمن :

- ١ - تقسيم القدس إلى قسمين أحدهما عربي ، والآخر يهودي يكون لكل منهما سلطات إدارية محلية واسعة .
- ٢ - تعيين مندوب دولي مهمته كفالة زيارة الأماكن المقدسة والإشراف على تجريد منطقة القدس من السلاح يساعده مجلس مؤلف من ممثلين للسلطات العربية واليهودية .

٣ - تشكيل محكمة دولية تعينها الجمعية العمومية لهيئة الأمم مع مجلس الأمن .

٤ - تعزيز المندوب الدولي بقوة حرس دولية .

٥ - استعانة الإدارتين المحليتين العربية واليهودية بقوة بوليس وطنية .

موقف اليهود :

وجرى نقاش طويل في اللجنة السياسية والجمعية العمومية أعلن فيه المندوب اليهودي رفض حكومته هذه الاقتراحات ورفضها تجريد القدس وإخراجها من نطاق الدولة اليهودية ، وهدد بمقاومة تدويلها مقاومة سرية ، وأعلن استعداد حكومته للتعهد أمام هيئة الأمم بصيانة الأماكن المقدسة وعدم التفريق بين الأجناس والأديان بزيارتها والموافقة على وجود مندوب دولي للإشراف على هذا الاتفاق .

وقد لقي هذا الإصرار من الجانب اليهودي انتقاداً من بعض ممثلي دول أمريكا اللاتينية الذين أشاروا إلى أن دولهم لم توافق على عضوية إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة إلا بعد أن تعهد ممثلها بقبول قرارات الهيئة وتنفيذها ، ومنهم من قال : « إن التدويل هو من أساس قرار التقسيم الذي قامت إسرائيل بموجبه » .

موقف الحكومات العربية :

وقدم مندوبو سورية ومصر ولبنان والسعودية واليمن تعديلات لمشروع لجنة التوفيق تتضمن وجوب عودة سكان منطقة القدس إليها وإيجاد ممر دولي يربط القدس بباقيها ، وذكروا أنهم « إنما يقبلون التدويل اختياراً لأهون الشرين مع أن الحق والمنطق يقضيان بوجوب السيادة العربية عليها » .

ولم يشترك مندوب العراق في تقديم التعديلات المذكورة لأن رأى حكومته كان مخالفاً للتدويل ، وقائلاً بالإصرار على عروبة القدس .

موقف الأردن :

ودعى مندوب حكومة الأردن إلى الكلام مع أنها ليست عضواً في هيئة الأمم المتحدة ، ولكن بوصفها فريقاً ذا علاقة ويحتلّ جزءاً من القدس فأعلن باسم حكومته رفض التدويل والتجريد واستعداد دولته لحماية الأماكن المقدسة والقدرة على ذلك ، « وقد كان هذا شأن العرب منذ أحقاب طويلة » (١) .

قرارات الهيئة :

وطرحت القضية على التصويت في اللجنة السياسية الخاصة للأمم المتحدة فأيدت أكثريتها التدويل ، ثم عرضت على الجمعية العمومية بتاريخ ٩ من ديسمبر ١٩٤٩ فأيدته وقالت في قرارها : « بالإشارة إلى القرارات التي اتخذتها الجمعية العمومية في ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧ و ١١ من ديسمبر ١٩٤٨ ، وبعد

(١) وجهتا نظر الحكومات العربية والأردن قويتان ، فالدول العربية ترى أنه ما دام معظم مدينة القدس ليس بيد العرب ، بل هو محتل من قبل اليهود ، فإن التدويل يمنع اليهود من اتخاذها عاصمة لهم ، ويمكن عشرات الألوف من العرب الذين اضطروا إلى النزوح عنها وعن القرى العربية المحتلة من العودة إليها ، ويمكنهم من استرداد أملاكهم وبيوتهم ، وهي معظم مدينة القدس وقراها . أما الأردن فترى أن مركز مدينة القدس التي تحتل قواتها قسمها القديم هو مركز دفاعي خطير ضروري للمملكة كلها ، ثم إن ما في يد العرب على ضآلة مساحته هو ذو الخطورة من ناحية القداسة الدينية التي تجعل للقدس الأهمية الكبرى ، ثم إن اليهود لن يذعنوا لقرار التدويل ، وهيئة الأمم إن تكرههم على الإذعان وقد عودت العرب على محاربة اليهود وتجنب معاقبتهم ، فالتدويل إنما يكون تمهيداً لاستيلاء اليهود على القسم الباقي منها ، وإن واجب العرب ما دام اليهود يصرون على يهوديتها أن يتمسكوا بدورهم بعروبيتها .

دراسة تقارير لجنة التوفيق ترى الجمعية تدويل القدس وحماية الأماكن المقدسة وتولى هيئة الأمم إدارة شؤون المدينة عن طريق مجلس الوصاية ، وتكليف هذا المجلس بإعداد دستور وتنفيذه في الحال ، على أن تكون حدود المنطقة شاملة لبلدية القدس الحالية والقرى والمدن المجاورة التي تقع في حدود بيت لحم جنوباً وعين كارم غرباً وأبي ديس شرقاً وشعفاط شمالاً ، وعلى أن يفرغ مجلس الوصاية من وضع النظام وإقراره وتنفيذه في دورته المقبلة وأن يمنع اتخاذ أى إجراء من شأنه أن يحول دون تنفيذ الدستور » ، وأقرت الجمعية العسومية في الوقت نفسه ميزانية لإدارة المنطقة المدوّلة مقدارها ثمانية ملايين دولار ، وكانت أمريكا وإنكلترا من المصوتين ضدّ القرار .

تمرد اليهود :

وقد أسرع البرلمان اليهودي إلى تحدى القرار المذكور حيث قرر في ١٣ من ديسمبر إعلان القدس عاصمة لإسرائيل ، ونقل مقرّ البرلمان والحكومة إليها ، فتظاهرت أمريكا وبريطانيا بعدم الرضا عن هذا التحدى ، فأمرتا سفيريهما بعدم الانتقال إلى القدس ، كما أرسل مجلس الوصاية إلى اليهود إنذاراً بوجوب وقف إجراءات نقل المكاتب والوزارات والبرلمان إلى القدس ، فرفضت حكومة إسرائيل الإذعان ، وأخيراً في أكتوبر ١٩٥٤ أمرت الولايات المتحدة وبريطانيا سفيريهما في إسرائيل بتقديم أوراق اعتمادهما إلى رئيس جمهورية إسرائيل في القدس ، وكانت الحكومة السوفيتية قد سبقتهما إلى مثل هذا الإجراء ، فهبت الحكومات العربية للاحتجاج على ذلك ، ووجه مندوبو الدول العربية الست لدى الأمم المتحدة مذكرة إلى سكرتيرها العام طلبوا فيها اتخاذ الإجراءات التي تمنع المس بالصبغة الدولية لمدينة القدس معتبرين تقديم أوراق الاعتماد في القدس المحتلة انتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة بتدويل القدس قائلين : « إن هذا الإجراء من شأنه أن يشجع

السلطات اليهودية في تحدّيها وفي الموقف غير القانوني الذي تتخذه وازدراءها لقرارات الأمم المتحدة » ، ولكن بريطانيا والولايات المتحدة زعمتا أنهما قد اتخذتا هذا الموقف الموحد بعد التشاور فيما بينهما من قبيل المجاملة ، « إذ جرت العادة على أن تقدم أوراق الاعتماد إلى رئيس الدولة أينما وجد » ، وقال وزير الخارجية الأمريكية تسكيناً للضجة التي أثارها العرب : « إن الولايات المتحدة لا تزال متمسكة بقرارات هيئة الأمم المتحدة حول فلسطين » ، وإن تقديم أوراق الاعتماد في القدس لا يعنى اعترافاً من الولايات المتحدة وبريطانيا بكون القدس عاصمة إسرائيل .

دستور التدويل :

وقد بدأ مجلس الوصاية مهمته بعقد جلساته في ١٥ من ديسمبر ١٩٤٩ وانتهى منها في ٤ من أبريل ١٩٥٠ ، فوضع دستوراً للتدويل يتضمن : (١) شمول التدويل مدينة القدس والمنطقة الداخلة في حدود التدويل الواردة في القرار ، (٢) تجريد هذه المنطقة من السلاح ، (٣) قيام حاكم عام تعيينه هيئة الأمم على رأس الإدارة ، (٤) قيام مجلس تشريعي يشترك فيه المسلمون والنصارى واليهود بمقاعد متساوية ليساعد الحاكم العام الذي له حق الفيتو ، وفي الدستور أحكام تتعلق بالأماكن المقدسة وزيارتها والتعليم والاقتصاد وتأليف سلطات محلية عربية ويهودية ذات استقلال ذاتي لتصرف الشؤون العمرانية والإدارية والبلدية ، وتمكن مندوبو العرب من حمل المجلس على وضع ملحق يوجب على الحاكم العام عقب تطبيق الدستور المبادرة إلى إعادة النازحين عن القدس بسبب الحرب ، وإسكانهم ودفع التعويضات التي يستحقونها ، واعتبار كل من كان متوطناً بمنطقة القدس يوم إقرار التقسيم ، أي في ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧ ، من أهلها الذين يحق لهم التمتع بأحكام

هذا الملحق ، وقرر المجلس مناشدة الأردن واليهود التعاون على تنفيذ الدستور ،
وقد اتصل بهما فلقى رفضاً منهما ، فقرر المجلس في ١٤ من يونيو ١٩٥٠
إحالة المشكلة من جديد إلى الجمعية العمومية ، والذي يبدو أن هذه المشكلة
لن تحل على هذه الصورة ، وأن قرارات الأمم المتحدة ستظل حبراً على ورق .

قطاع غزة والضفة الغربية

توحيد الضفتين

قطاع غزة:

يتألف القسم الباقي بيد العرب من فلسطين من قطاع غزة ومن الضفة الغربية للأردن ، وقد أشرنا إلى مساحة قطاع غزة وعدد سكانه ، وهو الآن في حماية القوات المصرية ، والحكومة المصرية تعمل على تمكين سكانه من الحكم الذاتي .

توحيد الضفتين:

وأما الضفة الغربية للأردن فقد وجدت مع الضفة الشرقية وتألفت المملكة الأردنية الهاشمية منهما ، وقد تمّ ذلك التوحيد على خطوات بدأت بإلغاء الجمارك والحوارات بين الضفتين ، ومنح الفلسطينيين جوازات أردنية ، ثمّ "حلّ البرلمان الأردني ودعيت الضفتان إلى انتخابات مشتركة ، وجعل للضفتين عدد متساو من المقاعد في البرلمان ، وقد اجتمع البرلمان المنبثق من تلك الانتخابات في ٢٤ من أبريل ١٩٥٠ في عمان واتخذ قراراً أعلن فيه تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة ، في المملكة الأردنية الهاشمية ، « وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً » ، كما أعلن : « توكيد المحافظة على

كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملاء الحق وعدم مس التسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأمانى القومية والتعاون العربى والعدالة الدولية ، ورفع القرار إلى الملك فوافق عليه وغدا نافذاً ، وقد اعترفت بريطانيا بهذا الاتحاد واعتبرت معاهدة التحالف بينها وبين الأردن المبرمة في سنة ١٩٤٨ سارية على جميع أراضي الدولة ، ولما كانت القدس القديمة مشمولة بقرار التدويل الذى اتخذته هيئة الأمم المتحدة في ٩ من ديسمبر ١٩٤٨ فإن معاهدة التحالف الأردنية البريطانية جعلت سارية على هذا الجزء الذى تباشر الأردن سلطة فعلية فيه ، « ريثما تباشر هيئة الأمم سلطة فعلية فيه » .

وتتألف الضفة الغربية الآن إدارياً من متصرفية القدس وتتبعها قائمقاميات رام الله وبيت لحم وأريحا ، ومتصرفية نابلس وتتبعها قائمقاميتا طولكرم وجنين ، ومتصرفية الخليل .

الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي

لعلّ اقتناع العرب بأن الاتحاد والقوة هما سبيلا الدفاع عن أنفسهم ، واسترداد ما اغتصب من حقوقهم ، هو أهمّ ما أملت الكارثة عليهم من دروس .

ومن مظاهر هذه القناعة أن قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في أكتوبر ١٩٤٩ أن يقوم بين دولها عهد عسكري يدفع ما يهددها من خطر ، وقد أطلق يومئذ على مشروع هذا العهد اسم « الضمان الجماعي » ثم انتهت الأبحاث في موضوعه إلى الاتفاق على نصوص معاهدة دُعيت معاهدة « الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي » ، وذلك بدلاً من الضمان الجماعي ، وقد تمّ وضعها وتوقيعها مبدئياً بالأحرف الأولى في ١٣ من أبريل ١٩٥٠ ، ثم وقعها مفوضو الدول العربية في الإسكندرية في ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٠ ، وأقرتها البرلمانات العربية بعد ذلك .

وقد قالت مقدمة المعاهدة : « إن الحكومات العربية رغبةً منها في تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصاً على استقلالها ومحافظةً على تراثها المشترك واستجابةً لرغبة شعوبها في ضمّ الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كياناتها وصيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة ولأهدافهما وتعزيزاً للاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران في بلادها قد اتفقت على عقد معاهدة لهذه الغاية » .

وفي المادة (١) من المعاهدة تؤكد الدول المتعاقدة عزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية سواء فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى، وتقول المادة (٢): « تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها، اعتداءً عليها جميعاً، ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها، تلتزم أن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وأن تتخذ على الفور منفردة ومجموعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما ».

وتقضي المادة (٣) بأن تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها بناء على طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها، وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعدتها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف.

وتقضي المادة (٤) بأن تتعاون الدول فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها وتشترك على حسب مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح.

وتقضي المادة (٥) بأن تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب الجيوش العربية لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه، وترفع هذه اللجنة تقاريرها إلى « مجلس الدفاع المشترك ».

وتنص المادة (٦) على تأليف « مجلس الدفاع المشترك » تحت إشراف مجلس الجامعة، ويختص هذا المجلس بجميع الشؤون المذكورة، وهو يتكون من وزراء الخارجية والدفاع أو من ينوبون عنهم، وما يقرره المجلس بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة.

وتقضى المادة (٧) بأن تتعاون الدول العربية على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية ، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة .

وتقضى المادة (٨) بإنشاء مجلس اقتصادى من الوزراء المختصين بالشؤون الاقتصادية أو ممن يمثلونهم ليقترح على تلك الدول ما يراه كفيلاً بتحقيق تلك الأغراض .

وتقضى المادة (٩) باعتبار ملحق المعاهدة جزءاً منها .

وتقضى المادة (١٠) بأن تتعهد الدول العربية بالألا تعقد أى اتفاق دولى يناقض المعاهدة والألا تسلك فى علاقاتها الدولية ما يتنافى مع أغراضها .
وتشير المادة (١١) إلى أنه ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمس الحقوق والالتزامات التى تترتب بمقتضى ميثاق هيئة الأمم أو مسؤوليات مجلس الأمن فى المحافظة على السلام الدولى .

وتجيز المادة (١٢) لأية دولة بعد مرور عشر سنوات من نفاذ المعاهدة الانسحاب منها .

وتقضى المادة (١٣) بأن يوافق على هذه المعاهدة وفقاً للأوضاع الدستورية لكل دولة عربية .

وللمعاهدة ملحق عسكري يوضح اختصاصات اللجنة الدائمة من إعداد الخطط العسكرية لمواجهة الأخطار والاعتداءات وتقديم المقترحات لتنظيم القوات العسكرية وتسليحها وتدريبها واستثمار موارد الدول الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها ، وتنسيقها لمصلحة المجهود الحربى والدفاع المشترك ، وتنظيم تبادل البعثات التدريبية وخطط التمارين والمناورات ودراسة إمكانيات الدول الحربية ومقدرتها فى المجهود الحربى المشترك ، وتكون القاهرة مقراً لها على أن

تجتمع في أي مكان تعينه ، وقد نص كذلك على أن القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان تكون من حق الدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليات أكثر عدداً وعدة من الدول الأخرى إلا إذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر بإجماع آراء الدول .

وأضيف إلى المعاهدة بروتوكول إضافي يقضى بأن تتألف هيئة استشارية عسكرية من رؤساء أركان حرب الجيوش العربية للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة ولتوجيهها في اختصاصها ، وتعرض عليها تقارير اللجنة الدائمة ومقترحاتها لإقرارها قبل رفعها إلى مجلس الدفاع المشترك ، كما أن اللجنة الاستشارية هذه تقوم برفع تقاريرها ومقترحاتها إلى مجلس الدفاع المشترك للنظر فيها وإقرارها .

الحصار الاقتصادي حول إسرائيل

إذا كان للقوة والاتحاد، ممثَّليْن في تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، شأن خطير في قدرة البلاد العربية على الدفاع عن نفسها واسترداد حقوقها، فإن الحصار الاقتصادي الذي تضربه الدول العربية على إسرائيل لَمِنْ أهم وسائلها في قراع عدوها الجاثم في صميم بلادها، وفي جعل حياته صعبة وعسيرة.

لقد أشرنا إلى ما اتخذته مجلس الجامعة العربية من قرارات تقضي بمقاطعة الصناعات اليهودية والحيلولة دون استفادتها من المواد الأولية في البلاد العربية، ولكن هذه المقاطعة بعد قيام إسرائيل أصبحت أدعى إلى الاهتمام بها والشدة والإحكام في تنفيذها.

وفي أغسطس ١٩٥٠ قررت اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية : « توصية مجلس الجامعة بتعيين مفوض مسؤول عن الإشراف العملي على تنفيذ تدابير المقاطعة، على أن يعاونه مندوبون بصفة ضباط اتصال تعيينهم كل دولة ».

وقرر مجلس الجامعة في دورته المنعقدة في مارس ١٩٥١ تنفيذ التوصية المذكورة ووجوب إنشاء مكتب مركزي عام تكون دمشق مقره ويقوم على إدارته مفوض تعيينه الأمانة العامة ويكون مسؤولاً عن الإشراف على تنفيذ جميع تدابير المقاطعة وضمان الاتصال بالمكاتب المختصة بشؤون المقاطعة في كل

دولة لتنسيق تدابيرها وضمان اطراد نشاطها ، وإنشاء مكتب خاص " في كل دولة يعنى بجميع شؤون المقاطعة ، « وتوصية جميع الحكومات العربية ببذل اهتمام خاص " للاحية التعامل مع بعض البلدان التي تُتخذ واسطة لأعمال التهريب إلى إسرائيل لضمان منع التهريب عن طريق هذه البلدان ، وتوصيتها باتخاذ ما يلزم من تدابير إدارية وتشريعية لتنفيذ هذه التوصيات ولزجر من يتعامل مع إسرائيل أو يسهل التعامل معها من رعاياها أو المقيمين بأرضها » .

وقد شرعت مكاتب المقاطعة تعمل في إحكام ، وكان لذلك تأثيره في اليهود ، ومبعث تدمير قوى منهم ، وللدلالة على أهمية الحصار الاقتصادي المضروب على إسرائيل وحاجة اليهود إلى الإفلات منه نذكر ما نشرته جريدة « البالستين بوست » الصهيونية التي تصدر في القسم المحتل من القدس في معرض الحث على استدراج الأردن إلى الصلح الانفرادي مع إسرائيل إذ قالت : « إن الاتفاق يكفل لنا الخروج من الأزمة الاقتصادية التي نعيش فيها ، فتمدنا أسواق الأردن بكل ما نحتاج إليه من مواد غذائية فنستطيع أن نقضى على التدمير في بلادنا ، ونستطيع أيضاً أن نفتح أبواب البلاد على مصاريعها للمهاجرين بعد أن كدنا نقف حركة هجرتهم لقلة ما لدينا من مواد غذائية ، وسيكفل لنا الاتفاق أيضاً استئناف العمل في تحقيق المشاريع الصناعية لإنتاج السلع والبضائع التي سنمد بها أسواق الأردن ، ولن يمضي وقت طويل حتى نكون قد تمكنا من جعل إسرائيل المركز الصناعي الأول لجميع دول الشرق الأوسط التي ستغمر بضائعنا جميع أسواقها ، وكل اتفاق بيننا وبين الجارات العربية يجب أن يكفل تحقيق المشاريع العمرانية الكبيرة ، فهناك مشروع وادي الأردن الذي يمكن أن تستغل مياهه في ثورة التصنيع داخل إسرائيل » .

وقالت صحيفة حكومية أخرى : « إن جميع الحلول والمشاريع الاقتصادية

الكثيرة التي وضعت للخروج من الوضع الاقتصادي السيء قد باءت بالفشل الذريع ، فشكايات الشعب في ازدياد ، وأسواق البلاد الداخلية في حاجة إلى الكثير من المواد الغذائية ، والمصانع لن تسير دواليبها إلا بمواد خام رخيصة لا يؤتى بها من مناطق بعيدة من إسرائيل ، كل هذه الأمور وغيرها ووضع سياسة اقتصادية منظمة لا يمكن تحقيقها إلا إذا أقيمت بين إسرائيل والدول العربية معاهدات صلح ذات ملاحق تجارية تكفل إنقاذنا من الجحيم الاقتصادي .

« إن الدول العربية القريبة من إسرائيل تستطيع أن تمدنا بكثير من المواد الخام التي كانت ذات أثر كبير في ارتقاء الصناعة اليهودية وتطورها في سنى الحرب العالمية الثانية ، فشرقي الأردن مثلاً بلاد غنية بمعادنها الدفينة ، فهناك ألوف الأطنان من مادة النحاس في منطقة وادي عربة ، وهناك ملايين الأطنان من مادة الفوسفات قرب قرية الرصيفة التي تبعد سبعة كيلومترات من عمان ، وقد قامت حكومة الانتداب ، ولا سيما في سنى الحرب ، بمد مصانع اليهود من تلك المواد الخام بنحو (٥٠٠) طن سنوياً ، وذلك بالإضافة إلى مادة الألومنيوم سلفات التي كانت تستعمل في الصناعات اليهودية ، ومادة السليزيا الرملية التي تستعمل في صناعة الأسنان ، كما أن مادة المنغنيز توجد بكثرة في المنطقة التي تقع بين الطفيلة والبترا . »

هناك حقائق واضحة لا نستطيع أن نتغافل عنها ، ونحن نبحث في أهمية المقاطعة ، وهي : أولاً : إن موارد الصهيونية العالمية كلها تقف إلى جنب إسرائيل لتوهن من أهمية هذه المقاطعة ، واتقلل من خطر الحصار الاقتصادي المضروب على إسرائيل ، ثانياً : إن الاقتصار على المقاطعة والظن بأنها السلاح الوحيد الكافي للخلاص أمر لا يجوز ، فالمقاطعة (١) تربك الاقتصاد الصهيوني ، وتحد أسواقه ، (٢) تمنع عنه المواد الأولية والغذائية القريبة

والرخصة ، (٣) ترفع تكاليف المعيشة والإنتاج ، (٤) تحدّ من إمكان
التغلغل الاقتصادي الصهيوني في البلاد العربية ، هذا التغلغل الذي ما أكثر
ما يؤدي إلى التغلغل السياسي ، (٥) تضمن حماية الاقتصاد العربي من مزاحمة
الصناعات الإسرائيلية ، ومع ذلك فإنها وحدها لا تكفي لانتهيار إسرائيل
إن لم يرافقها الاستعداد للتقوية في جميع نواحيها .

لا صلح مع إسرائيل

قرار الجامعة العربية

إن الأمر المهمّ الأول الذي يضمن استمرار روح المقاومة متغلغلاً في الأمة العربية ، ومن دونه لا يجدى شئ لدفع العدوان واسترداد السليب ، هو عدم الاعتراف بالأمر الواقع الظالم في قضية فلسطين ورفض فكرة الصلح مع إسرائيل رفضاً باتّاً لا مجال للتردد فيه .

وقد بذلت إسرائيل ، ولا تزال تبذل ، جهودها بمختلف الأساليب السياسية والعدوانية ، بالوعيد وبالإغراء ، لحمل الدول العربية على قبول الصلح وقلب هذه الهدن إلى صلح دائم ، وطبيعي أن يُجمع الرأي العام العربي على رفض هذه الدعوة في إباء وشدة وإصرار .

وبحث مجلس الجامعة العربية في أبريل ١٩٥٠ فيما لا تنفك إسرائيل عن الدعوة إليه والإصرار عليه ، وهو « الصلح » ، فقرّر بالإجماع القرار التالي : « استناداً إلى الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية وبناءً على الملحق الخاصّ بفلسطين وبالنظر إلى ما للقضية الفلسطينية من الأهمية الحيوية لجميع دول الجامعة العربية ، وبما أن هذه الدول قد عملت مجتمعة في تطورات هذه القضية ، ونظراً إلى الخطر المشترك الذي تتعرض له دول الجامعة دفاعاً عن فلسطين وعن نفسها ، قرر مجلس الجامعة بإجماع الآراء ما يلي : أولاً : إنه لا يجوز لأى دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد

صلح منفرد أو أى اتفاق سياسى أو عسكرى أو اقتصادى منفرد مع إسرائيل ، أو أن تعقد فعلاً مثل هذا الصلح أو الاتفاق معها ، وإن الدولة التى تقدم على ذلك تعتبر مفضولة عن الجامعة طبقاً للمادة الثامنة عشرة من ميثاق الجامعة العربية ، ثانياً : تكليف اللجنة السياسية باقتراح التدابير التى يجب أن تتخذ بشأن الدولة التى ترتكب مثل هذه المخالفة .

وقد وضعت اللجنة السياسية استناداً إلى هذا القرار مشروعاً بالتدابير التى يجب اتخاذها بشأن الدولة التى ترتكب مثل تلك المخالفات وتُفصل بسببها ، وقد بحثه مجلس الجامعة فى ١٣ من أبريل وأقره ، وهو يقضى « بأن على كل دولة بمجرد علمها بوقوع مخالفة لقرار مجلس الجامعة المبادرة إلى إبلاغ الأمر إلى الأمانة العامة التى تبادر إلى دعوة اللجنة السياسية ، وهذه تطلب إلى الدولة المنسوبة إليها المخالفة أن تجيب عما نسب إليها ، وتحقق فى الأمر وتتخذ قرارها الذى ينفذ بموافقة أربعة أعضاء ، فإذا ثبتت المخالفة وجب اعتبار الدولة المخالفة منفصلة عن جامعة الدول العربية واتخاذ التدابير التالية :

(١) قطع العلاقات السياسية والقنصلية مع الدولة المنفصلة ، (٢) إغلاق الحدود المشتركة معها ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية معها (٣) منع كل اتصال مالى أو تعامل تجارى مباشرة أو بالواسطة مع رعاياها ، وتبلغ كل دولة الأمانة العامة عن الإجراءات التى اتخذتها فى هذا الشأن ، وتتضافر الدول الأعضاء على المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير المذكورة » .

ومن أهم الوسائل فى دفاع العرب عن وجودهم ، بالإضافة إلى عدم الاعتراف ورفض الصلح والحصار الاقتصادى القائم على المقاطعة ، عدم التعامل والتعاون ورفض الاشتراك فى المؤتمرات الإقليمية التى تمثل فيها إسرائيل .

أسباب الكارثة الفلسطينية

الأسباب البعيدة :

نلخص الأسباب العاجلة المباشرة لكارثة فلسطين التي أصابت الأمة العربية كلها ، أما الأسباب البعيدة فتعود إلى ضعف بنية الأمة العربية ضعفاً يرجع إلى ما اعتور أخلاقها القومية من وهن بسبب فقدان السيادة القومية مدة طويلة ، وما سيطر عليها من عصبية إقليمية وقبلية وأسرية ، وما تفتقر إليه من روح النظام والضبط ، وما يعوزها من فضيلة التكافل الاجتماعي ، وتلك التجزئة التي جعلت منهم دولاً عديدة ، وما تعودوه من أخذ الأمور بالارتجال والصدوف عن الدرس ، وعن الأساليب العلمية والفنية الحديثة ، وما سيطر على أساليب الحكم وعلى أنظمتهم الاجتماعية من رجعية ورثناها عن أدوار الانحطاط ، أضف إلى هذا الجهل وعدم التنظيم الاقتصادي والنقص الواضح في الدعاية وتقدير قيمتها .

الأسباب الخارجية :

ولسنا نتحدث عن الأسباب والعوامل الخارجية للكارثة ومسؤولية بريطانيا والولايات المتحدة^(١) وهيئة الأمم المتحدة مما وردت تفصيلاته في هذا الكتاب ،

(١) أعلن المستر أندرسن وكيل وزارة التجارة في حكومة الرئيس أيزنهاور في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٣ أن حكومة الولايات المتحدة وشعبها قدما إلى يهود فلسطين في المدة الواقعة بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢ نحو ألف مليون دولار (بليون دولار) هبات وعطايا وقروضاً .

ولنأى يعنينا الآن أن نسرء الأسباب المباشرة التى تتحمل الأمة العربية ذاتها تبعيةها .

الأسباب المباشرة :

أولاً : عدم القيام بتعبئة كلية تُجنء فيها الأمة العربية جميع قواها العسكرية والاقتصادية والسياسية داخلاً وخارجاً من أجل النصر ، فالبلاد العربية لم تستخدم فى الأغراض الحربية إلا جزءاً ضئيلاً من مكناتها وموارءها ، ولم تكن موازناؤها موازنات حرب ، ولم تُفرض على الناس فيها ضرائب تقتضيها حالة الحرب ، فكأنها لم تكن فى حالة حرب مع عءوها ، ولم تتح فيها للشعوب أن تشارك فى المجهود الحربى المشاركة التى تقتضيها خطورة المعركة ، مع أن الشعب هو الجبهة الخلفية للقتال ، وهو ذاته القوة الدفاعية الظهيرة التى لا تُجءى بسالة الجيش بغيرها نفعا ، والمفروض فى حرب فلسطين أن تكون حرب الشعوب العربية بكامل طاقتها ، أما اليهود فقد أخذوا المعركة مأخذ الجء أكثر مما فعل العرب واعتبروها معركة حياة أو موت لهم ، وقد جعلوا التجنيد إجبارياً على كل قادر وقادرة على الحرب والعمل ، وموارءهم وكذا أياأهم كلها معبأة ، والضرائب تفرض عالية واستثنائية ، والتموين ببطاقات ، وكان كل فرد فيهم مشتركاً فى الكفاح على الصورة المرسومة له .

ثانياً : فقدان القيادة العسكرية الموحءة ، ومعنى هذا فقدان عنصر التنسيق بين الحركات العسكرية والأءاة التى تضمن التعاون الوثيق بين الجيوش العربية ، فظل كل جيش مستقلاً فى خططه وعملياته استقلاً لا حرّم المعركة مزية الانسجام بين جيوش متعددة لدول متعددة ، مما أءى إلى مخالفات لمقتضيات الحرب جرّت إلى نتائج وخيمة .

ثالثاً : عدم تقدير حقيقة قوة العدو وجهل التفاصيل من شؤونه العسكرية

والاستهانة به وبقوته ، وذلك بسبب ضعف الأداة الاستعلامية ضعفاً أدى إلى عدم الإحاطة بالوضع العسكري لفلسطين ، مع أن معرفة حقيقة الخصم وحسبان حسابها من العناصر الأساسية لكسب النضال .

رابعاً : لإرسال قوات عسكرية ضئيلة إلى الميدان لا تناسب إمكانات الأمة العربية ، مع أنه كان لا بدّ من قذف الجبهات بقوات كافية لكسب نصر عاجل ساحق .

خامساً : عدم الاستعداد الكافي لهذه المعركة المنتظرة منذ أمد بعيد ، وقد كانت جميع الظروف تنذر بوقوعها لا محالة ، وما كان من استعداد سابق إنما سار ببطء وارتجال مما يدل على أن الإحساس بالخطر اليهودي لم يكن عميقاً عمقاً كافياً في البلدان العربية ، ولم يكن تقدير قوة هذا الخطر على كيان العرب ومعاشرهم بالغاً الدرجة التي تحملهم على إعداد ما استطاعوا من قوة ، فكان النقص في العتاد وفي السلاح ، ولا سيما الجوى ، بارزاً مؤثراً في مصير المعركة .

سادساً : عدم الاستفادة الكافية من إمكانات الكفاح والفداء لدى الفلسطينيين بتجنيدهم وإمدادهم بوسائل القتال وعدم المبادرة إلى تنفيذ ما اتخذته الجامعة في هذا الشأن ، وقد برهنت ثورات فلسطين ونضال الشعب الفلسطيني خلال ثلاثين عاماً على روح نضالية باسلة .

سابعاً : تأخر المشاركة العسكرية الفعالة للجيش العربي في فلسطين .

ثامناً : قبول العرب الهدنة الأولى بتأثير الضغط الأجنبي ، وذلك حين كان الوضع العسكري العربي جيداً ، والتقيد التام بالتزاماتهم ، متجاهلين ما للأمر الواقع من أهمية ، وعدم الاستفادة في فترتها ، وبعد الهدنة الثانية ، لاستكمال النواقص تسليحاً وحشداً ، وهذا مع الاعتراف بأن الحظر الدولي لمنع التسليح لم يطبق فعلاً إلا على العرب فقط ، أما اليهود فقد أتاح لهم الهدنة أن يتقووا وأن يتزودوا بالسلاح وأن يجلبوا الطائرات والضباط المدربين .

خطر الصهيونية على العرب

أهداف الصهيونية :

إن ما ظفر به اليهود حتى الآن ليس هو الهدف النهائي للصهيونية ، وما لإسرائيل في حدودها الحالية إلا نقطة ارتكاز ورأس جسر يقفزون منه إلى ما حوله من الأقطار العربية ، إنها مرحلة انتقال إلى الأبعد الأقوى وموطئ قدم وقاعدة لعمليات تالية .

واليهود حين يتطلعون بأبصارهم نحو البلاد العربية الأخرى إنما يندفعون أولاً وراء تحقيق غاية بعيدة أو مطمح قصيّ جهر به زعمائهم وقررتهم مؤتمراتهم وفق خطة محكمة مرسومة ، ولأنهم مضطرون إلى ذلك ثانياً ، فما الذي احتلوه من فلسطين بالذي يمكن أن يهيئ لهم الحياة الرغيدة المأمولة والاستقرار المنشود .

إن الهجرة اليهودية تندفق من كل جانب على فلسطين المحتلة ، وهي رقعة لا تتسع مساحتها وما فيها من مواد لإعاشة هذا السيل المنهمر من المهاجرين ، إن اليهود الذين هاجروا منذ قيام إسرائيل قد اقتربوا من المليون عدا ستمئة وثلاثين ألف يهودي كانوا في فلسطين حين قيامها ، ولا يوجد عدد معين تهدف الصهيونية إلى إدخاله إلى فلسطين أو يمكن أن يحدد بقدرة البلاد المحتلة على استيعابه .

لقد وجه بن غوريون إلى قومه في أثناء اجتماع هيئة الأمم المتحدة في

ديسمبر ١٩٤٨ ، وكان رئيساً لوزارة إسرائيل ، بياناً قال فيه : « إن الانتصارات العسكرية الأخيرة هي إحدى المقدمات لأهداف إسرائيل البعيدة ، فعلى الشعب أن يكتل قواه للوصول إلى تلك الأهداف ، استعداداً للوصول إلى الهدف النهائي في بناء الدولة اليهودية وجلب يهود العالم جميعاً وتحقيق البنود الواردة في التوراة » ، وأما هذه البنود الواردة في التوراة فإن نورمان بنتويش الزعيم الصهيوني والنائب العام لحكومة فلسطين سابقاً قد أشار إليها في كتاب « فلسطين اليهود » بقوله : « لا حاجة أن تكون فلسطين المستقبل محدودة بحدودها التاريخية ، ففي إمكان المدنية اليهودية الامتداد إلى جميع البلاد التي وعدوا بها في التوراة وهي : من البحر المتوسط حتى الفرات ومن لبنان حتى نهر النيل ، هذه هي البلاد التي أعطيت للشعب المختار » .

وخطب بن غوريون في الولايات المتحدة وقال : « إن خمسة ملايين يهودي سيقطنون في إسرائيل في خلال عشر سنوات » ، وتحديد هذا الزمن من مسؤول أمر له أهميته ، وهويكاد يوحى بأن إسرائيل مستعجلة مسرعة تخشى أن يتحرك العرب وأن يهبوا في قوة ليضربوا اليهود الضربة القاصمة .

إن إسرائيل اليوم تضيق بسكانها ولما يبلغوا المليونين ، فكيف تتسع للملايين ؟ وأين تكون المساحات التي تتسع ليهود العالم ؟ أليست هذه إذن تعبئة للغزو والعدوان ؟

حدود إسرائيل :

على أن حدود التوراة هذه لا ترضى عنها الصهيونية ولا تقتصر عليها ، فالمؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في سنة ١٨٩٧ نصّ في البند الثاني من قراراته على « أن تكون مساحة البلاد كافية لحاجات خمسة عشر مليوناً من اليهود المشتتين في أنحاء العالم » .

وخطب الزعيم الصهيوني وقائد حركة السير إلى فلسطين ، وللم ريبيل ، قائلاً : « إننا لا نوافق الآن على وضع حدود مملكة إسرائيل لأن هذه الحدود تكون تلك التي نقدر على الوصول إليها » .

وإذا حدث أن وضع زعيم صهيوني حدوداً للدولة إسرائيل فهي كما قال النائب ، آريه ألتمان ، في البرلمان اليهودي في مارس ١٩٥٢ : « واجبنا إفهام العالم بصراحة أن غاية إسرائيل في حشدها اليهود من أنحاء العالم وتكتيلهم بسرعة وكثافة هي أن تخلق حدوداً لها بين العراق والسويس » .

وخطب زعيم أرغون زفاي لومي ، مناحيم بيغن ، في تل أبيب قائلاً : « إن إسرائيل بوضعها الحالي لا تمثل إلا خمس ما يجب أن تكون عليه أرض الآباء ، وإنه يجب العمل على تحرير الأربعة الأخماس الباقية » .

وجرت في مايس ١٩٤٩ حفلة لتخرج الضباط اليهود في المدرسة العسكرية فوقف فيهم رئيس وزراء إسرائيل ، بن غوريون ، يخطب قائلاً : « إننا لم نصل بعد إلى غايتنا ، أي إلى النصر النهائي ، فنحن حتى الآن لم نُحرّر من بلادنا تحريراً كاملاً غير قسم واحد فيها فقط ، أما الأقسام الباقية فسيكون مصيرها مصير القسم الذي تسيطر عليه قواتنا الباسلة الآن ، فسنجعل الحرب حرفة يهودية حتى يتم تحرير بلادنا بأكملها ، وسنقاتل ما لاح لناظرينا خطر يمنعنا من تحرير تلك البلاد ، بلاد الآباء والأجداد ، أجل ، سنحقق رؤيا أنبياء إسرائيل وسيعود الشعب اليهودي بأسره إلى استيطان أراضي الآباء والأجداد الممتدة من الفرات غرباً حتى النيل شرقاً » .

وقد جعل البرلمان اليهودي شعاره : « حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل » . ومن ينظر في الخريطة القومية التي أعدوها لدولتهم المنشودة يجدها تشمل فلسطين وشرقي الأردن وسورية ولبنان وقسم كبيراً من العراق وقسم واسعاً من الأراضي المصرية بما فيها شبه جزيرة سيناء كلها والدلتا ، وكثيرون منهم (١٩)

يطمعون في الاستيلاء على أراضى جنوبي العقبة بما فيها المدينة المنورة ، أي المناطق التي يزعمون أنها كانت لهم في الحجاز ^(١) .

إن هذه المطامع قائمة ، متغلغلة في نفوسهم ، ولو لم تحملها الضرورة ، ولو لم تتطلبها المصلحة ، فماذا يكون شأنها يوم تملأها الضرورات وتتطلبها المصالح ؟

العامل الاقتصادي :

وهناك عامل خطير جداً ، وهو العامل الاقتصادي المعاشي الذي ينذر لإسرائيل بالاختناق إذا هي ظلت في حدودها الحالية ، وما الرئتان اللتان ترجو أن تتنفس بهما إلا في الأقطار العربية التي تجاورها ، وهي في سبيل ذلك ستعمل المستحيل إذا لم يتدارك العرب أمرهم ويأخذوا الخطر مأخذ الجدد الذي يستأمله ، وما يحرص عليه اليهود وما يعتقدون أنه بالغ بهم إلى تحقيق أمانهم هو أن يضمنوا لأنفسهم التفوق على الأمة العربية في مضمار القوة ، القوة التي يسندها النظام والعلم ، وهم يرون في حشد اليهود من أنحاء العالم مظهراً ضرورياً من مظاهر القوة التي تطمئنهم إلى كيانهم ، ولذلك نراهم يحشدون من أجل الدفاع أولاً ، ولأجل الهجوم ثانياً .

سبيل القوة :

واليهود يدركون أن لهم من الأمة العربية خصماً ، ولا يتجاهلون قوته ، ويحسبون الحساب لممكناته ، وقد قال بن غوريون في مقدمة وضعها للتقويم الرسمي لحكومة إسرائيل لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ : « إننا لقاء مقاصدنا هذه معرضون لصراع عنيف ، والواجب علينا أن نفهم نفسية الشعب المعادي لنا ، فهم أناس كبقية البشر ، ولا يعقل أن يسلم ثلاثون أو أربعون مليون عربي بسهولة أن يقهرهم سبعمئة ألف يهودي » .

(١) انظر إلى الخريطة - هـ

وكتب ، وزير التجارة والصناعة ، فرانس برنشتاين ، في صحيفة هاء ارتس في ٨ من أبريل ١٩٥٠ : « إنه لمن الصعب أن نتوقع من العرب أنفسهم التسليم بدولة إسرائيل ، فجوانحهم تنطوى على النقمة ، وما تزال آثار الضربة التي أنزلت بهم تهزّ شعور الكرامة القومية عندهم ، وهو أدقّ إحساسهم » .

وتحدث بن غوريون في خطاب له في مؤتمر حزب الماباي في سبتمبر ١٩٥١ ، عن الجولة الثانية قائلاً : « إن خطر الجولة الثانية شيء واقعيّ بقدر ما كان خطر الجولة الأولى واقعياً قبل بضعة أشهر من قيام الدولة اليهودية ، ولن يكتب لدوائنا البقاء أمام الأمواج العربية التي ترقب الفرصة السانحة لاكتساحنا إذا لم نسارع بأقصى جهودنا إلى جمع أكبر قسم من يهود العالم في إسرائيل » .

وخطب رئيس أركان حرب الجيش اليهوديّ في تل أبيب في ١٧ من نوفمبر ١٩٥١ يقول : « إن دولة يحيط الأعداء بحدودها المضطّرة إلى خلق شعب محارب فيها واعتبار كل قادر على حمل السلاح من ذكر أو أنثى حتى سنّ الخمسين جندياً في الميدان » .

إن إيمان اليهود بالقوة حملهم على فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على كل ذكر بين الثامنة عشرة والتاسعة والعشرين ، وعلى كل فتاة بين الثامنة عشرة والسادسة والعشرين ، وجعل مدة الخدمة الإجبارية سنتين إحداهما في خدمة الأرض بالإضافة إلى التدريب العسكري ، وهذا غير التدريب العسكريّ المدرسيّ المفروض على الطلاب في السنة الخامسة عشرة .

وتخصص إسرائيل نحو ٥١ في المئة من موازنتها للقوى المسلحة ، عدا مخصصات الدفاع السرية التي تعتمد على الجباية اليهودية العالمية ، وذلك كله جعل لإسرائيل اليوم ثكنة عسكرية .

معركة مثلثة :

وقد ربط اليهود بين هذه التقوية العسكرية وبين مصالحهم الاقتصادية والسياسية ربطاً محكماً حتى قال بن غوريون في خطاب له بالبرلمان اليهودي في ١٣ من فبراير ١٩٥٢ : « إن معركة إسرائيل هي معركة مثلثة : عسكرية وسياسية واقتصادية ، وإن أية واحدة منها لم تنته بعد تماماً ، وإن كل واحدة منها تتطلب منا جهوداً متواصلة ، وكل طرف من هذا الثلاثي مرتبط في الآخر » ومعنى هذا أن الاقتصاد الإسرائيلي مسخرٌ للأغراض السياسية وللتقوية ، كما أن التقوية بدورها هي خير ضمان لبلوغ الرفاه الاقتصادي والاستقرار المعاشي المستمر .

الإنتاج الحربي :

إن واردات إسرائيل اليوم تبلغ نحو ستة أمثال صادراتها ، وكانت قبلاً أكبر من هذه النسبة ، ولكن معظم هذه الواردات معدات للإنتاج ومواد للاستثمار ، وذلك يؤدي إلى تضخم الصناعة وإلى وفرة الطاقة الإنتاجية ، ولا يمكن الاستهلاك المحلي أن يستنفد إلا جزءاً من هذه الطاقة الإنتاجية ، فما هو المسوغ لاستمرار هذا الجهد الصناعي الإنتاجي ما دام الحلل في الميزان التجاري الناجم عن البون الشاسع بين الواردات والصادرات قائماً ؟ لا ريب في أن هذه الصناعات إنما توجه في مضمار الاستعداد للحرب ، الحرب التي تؤدي إلى التوسع ، التوسع الذي يعالج الفقر ويشفي من الضيق ويضمن الاستقرار الاقتصادي .

وترافق هذه الجهود الصناعية وثبات في التقدم الزراعي لاستغلال الأرض وتيسير المواصلات والعناية التامة بإنشاء أسطول تجاري لأن البحر هو الطريق

الوحيد المفتوح أمامهم ما دام الحصار العربي مضرراً عليهم بإحكام ، واستغلال ما يمكن أن يكتنز في الأرض من معادن ، حتى زاد الدخل القومي اليهودي أضعاف ما كان عليه .

وبذلت إسرائيل أقصى جهودها لحشد رؤوس أموال من الخارج آملة أن تسد بها الحوة بين الواردات والصادرات ، ولكن رفض العرب للصالح واعتبار أنفسهم ، على الرغم من الهدن القائمة ، في حالة حرب مع إسرائيل أفقد إسرائيل استقرارها السياسي ، وهذا حال دون تدفق رؤوس الأموال من الخارج بالقدر الذي ترجوه ، وعليه فإن إسرائيل تعاني اليوم أزمة اقتصادية .

ولكن إسرائيل رغم أزمتها الاقتصادية ماضية في تعبئة قواها للأغراض العسكرية ، وبما أن مواردها المادية لا تكفل لها البقاء فإنها ملزمة بأن تنشئ الموارد الطبيعية في البلاد العربية ، وأن تنشئ الأسواق لصناعاتها في البلاد العربية وأن تطمح إلى استيراد المواد الخام لصناعاتها من البلاد العربية ، لأن تكاليف ما تستورده منها من البلاد البعيدة باهظة ، أضف إلى هذا ما يفكر فيه اليهود وما أعدوا له من مشاريع للاستيلاء على منابع الثروة في البلاد العربية كلها بحيث تغدو مستغلاً لهم وسوقاً لصناعاتهم وبضائعهم ، وهذا كله لن يتم إلا بالتوسع ، والتوسع لن يتم إلا بعمل عدواني .

سياسة التقشف :

وربما يتم التوسع المنشود الذي يحل المشكلة تعالج إسرائيل الحال القائمة بالتقشف في الاستهلاك العام وتقييد الاستيراد تقييداً يستثنى منه كل ما يحتاج إليه للدفاع والحرب ، وما يلزم من المواد لإيواء المهاجرين من الخارج ، وما تتطلبه تنمية الإنتاج الزراعي والصناعي بحيث يكفي حاجات السكان ويفيض منه للتصدير والتخلص من الاعتماد على الموارد الأجنبية تدريجاً .

الوتد الصهيوني :

على أنه إذا فرضنا المستحيل ، وسلمنا بأن اليهود قانعون بما اغتصبوه من فلسطين وليسوا بطامعين في غيرها ، فإن ذلك لا يزيل عنها صبغة الخطر الذي يهدد الأمة العربية كلها كأمة ذات قومية واحدة ، وذلك لأن إسرائيل قامت في أخطر بقعة من بلاد العرب ، فجاءت وتداً أو إسفيناً يفصل بين البلاد العربية الآسيوية والبلاد العربية الإفريقية ، وإذا استمر وجود هذا الإسفين الجاثم على أبواب الجزيرة فإنه يحول دون تكتل الأمة العربية واتحادها ، وهو ينسف عامل الاتصال الجغرافي للوحدة العربية بين بلاد الشام والعراق وجزيرة العرب من جهة وبين مصر وبلاد المغرب من جهة أخرى ، وستظل هذه البقعة مركزاً دائماً لتهديد الأمة العربية ، وأي خطر أفدح من ذلك الذي يحول دون اتحاد العرب اتحاداً لا مكانة لهم بغيره .

الخطر المعنوي :

أضف إلى ما أسلفنا من أخطار ما يصيب الروح المعنوية العربية حين يدخل في روع العرب أن النصر قد كتب لأعدائهم نهائياً ، وأنهم بعددهم الوافر ومواردهم الضخمة وكفائاتهم الكثيرة وحكوماتهم العديدة قد عجزوا عن استرداد بقعة غالية مقدسة من وطنهم اغتصبت ظلماً وعدواناً من قبل عصابات باغية ؟ إن أخطر ما يصيب أمة أن تفقد ثقها بنفسها وأن تياس من قدرتها على صيانة شرفها واسترداد كرامتها وإنقاذ ما اقتطع من وطنها ، أضف إلى ذلك كله أن إسرائيل ستظل ما بقيت سبيلاً لنشر المبادئ والآراء والأخلاق التي تجافي أخلاق العرب القومية وآدابهم وروح الإسلام .

ولعل من أبرز ما دلّ على خطورة قيام إسرائيل في جسم الأمة العربية ما كشفت عنه التحقيقات في العراق سنة ١٩٥٠ من وجود مخازن ضخمة للسلاح والعتاد والمتفجرات في بيوت اليهود ببغداد وغيرها وفي معابدهم ، وعليها اسم إسرائيل ، ومن وثائق خطيرة تدلّ على أن في العراق وفي البلاد العربية منظمات إرهابية مدمرة وجاسوسية صهيونية ، حتى لقد أوشكت خططها أن تنجح في نسف بغداد ، وقد اكتشفت في بيروت والقاهرة سنة ١٩٥٤ منظمات سرية تابعة لمركزها في إسرائيل مكلفة بأعمال تدميرية جمّة الخطورة ، باشرت ارتكاب بعضها ثم قبضت عليها السلطات وثبتت محاولاتها أمام القضاء ، مما يؤكد أن إسرائيل ستظلّ بؤرة إزعاج شديد ومصدر إقلاق فظيع للبلاد العربية .

الخطر على المقدسات :

أما طمعها في المقدسات الإسلامية ، ولا سيما الحرم الشريف ، فقد قامت عليه البراهين القاطعة ، ونذكر هنا ما قاله الزعيم الصهيوني ألفرد موند (اللورد ملشت) سنة ١٩٢٢ ، وكان وزيراً للأشغال في بريطانيا ، وهو : « إن اليوم الذي سيعاد فيه بناء الهيكل أصبح قريباً جداً ، وإنى سأقف حياتي على بناء هيكل سليمان في مكان المسجد الأقصى » ، وقد جاء في تقرير المدير العام الإنكليزي لفلسطين ، الجنرال بولز ، في ٧ من يولييه ١٩٢٠ بأن حاخام اليهود الأكبر في فلسطين إبراهيم إسحاق كوك ومجلس الرّبانيين اليهود في فلسطين ونائب رئيس الجمعية الصهيونية ، المستر أوسيشكن ، قد طالبوا حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين رسمياً بأن تسلمهم المسجد الأقصى جميعه ، وقد نشرت في بعض الصحف اليهودية صورة الحرم الشريف وعلى قبة الصخرة ركز العلم الإسرائيلي ، وكتب فوقها « هيكل سليمان » .

وتقرأ في دائرة المعارف اليهودية « جويش أنسكلوبيديا » تحت كلمة الصهيونية : « أن اليهود يرغبون أن يجمعوا أمرهم وأن يقدموا إلى القدس ويتغلبوا على قوة الأعداء ، وأن يعيدوا العبادة إلى الهيكل (مكان المسجد الأقصى) ويقيموا ملكهم هناك » ، ولا يزال من الفلسطينيين من يذكرون ما صرح به الزعيم اليهودي ، كلوزنر ، وهو رئيس جمعية الدفاع عن المبكى ، في جريدة البالستين ويكلي في ٦ من أغسطس ١٩٢٩ إذ قال : « إن المسجد الأقصى القائم على قدس الأقداس في الهيكل إنما هو لليهود » .

٢ الخلاصة :

يتبين من كل ما أسلفنا أن الصهيونية خطر عام على العرب كلهم ، وأن مكافحتها واجب على كل عربي ، وقد كانت الصهيونية فيما مضى تقوم على جهود شعب مشته ، ولكنها الآن ، وبعد قيام إسرائيل ، أصبحت تستند كذلك إلى جهود دولة قائمة ، وكلّهما أن تتفوق على البلاد العربية في البر والبحر ، وأن تسخر في سبيل تحقيق مآربها كل وسيلة ، لا ئدة بعناصر العلم والنظام والسرعة ، معبئة كل قواها البشرية لتقذف بها في معركتها مع العرب ، وهي تتحفز لوثبة تستولى بها على بقية القدس وأماكنها المقدسة ، تتبعها بأخرى تستكمل فيها الاستيلاء على فلسطين ، فثالثة تغزو بها شرق الأردن ^(١) فسورية ولبنان فسائر بلاد العرب ، هذا إذا لم يبادر العرب إلى سلوك سبيل الجحد لدفع شرها أولاً ، ولاستئصال جرثومتها من الوطن العربي ثانياً ، ولا ريب في أن تقاعس العرب عن اتخاذ التدابير اللازمة وغفلتهم عن هذا الخطر المحتاح سيجعلهم أمام نفس المصير الذي صار إليه إخوانهم الفلسطينيون من قبل .

(١) إن الخريطة الرسمية في مدارس اليهود تسمى الأقسام العربية من فلسطين وشرق الأردن : إسرائيل التي يحتلها العرب .

سبيل الخلاص

لا يأس :

إن المعركة التي خسرها العرب ليست نهائية فاصلة ، ومن قرأ تاريخ فلسطين أدرك أنها مرّت بمثل هذه المحنة ثم نجت منها ، وفي قيام الدولة اللاتينية وزوالها شاهد على ذلك ، فلا يجوز أن ندع اليأس يتسرب في نفوسنا وأن نغلق في وجوهنا أبواب الأمل .

إن النصر ممكن ، بل هو أكيد ومحقق إذا نحن هبنا له أسبابه ولم نتوان في إعداد ما نستطيع من قوة كافية له ، جاعلين من كارثة فلسطين درساً نافعاً وعظةً بالغة في مواجهة مشاكلنا القومية والاقتصادية والاجتماعية .

ممكنات العرب :

إن بلادنا العربية تهيمن على أهم طرق العالم وأخطر مواقعه ، وفيها ينابيع الذهب الأسود ينبجس بترولاً في العربية السعودية والعراق وبلاد الخليج ، وفيها ثروات طبيعية ، ونحن العرب أكثر من اليهود عدداً وأغزر مورداً ، ونحن كذلك أصحاب الحق وأعداؤنا مبطلون ، فقوانا أعظم من قوى اليهود إذا هم اتحدت وتنظمت وتعبأت وأحكم توجيهها ، والعالم الإسلامي كله يعطف على قضيتنا ويظاهرننا مظاهرة هي ذاتها قوة مؤثرة إذا أحسننا استغلالها ، فلا مسوغ إذن لأن يستولى اليأس على نفوسنا .

نعم إن يهود العالم سيجندون قواهم كلها للاحتفاظ بإسرائيل أولاً ، ولتقويتها وتوسيعها ثانياً ، ولكن هذا الكيان المفروض بالقوة ، والذي ما كان ليقوم لو لم تظاهر اليهود دولتان كبيرتان في حماسة واندفاع ، لا يكتب له بقاء إذا جابهته قوى وطنية ، حية ، منظمة ، ضخمة .

الإيمان :

إن أول شروط النصر هو الإيمان بحقنا في بلادنا ، والإيمان بقدرتنا على إزالة العار ، ومتى غدت فكرة إنقاذ فلسطين المثل الأعلى الذي يبلغ مرتبة العقيدة الراسخة الفعالة ، المثل الأعلى الذي يؤلف بين قلوب العرب ويجمع قواهم ويذكى عزائمهم وينفخ فيهم روح البطولة والفداء ، تيسرت لهم الأداة السحرية التي تصنع المعجزات ، فكل جهد يبذل لن يجدى إن لم يكن هناك إيمان بمثل عال .

السلح السلبى :

وبعد ذلك فسيبيلنا إلى الخلاص سلبى وإيجابى معاً ، أما السلبى فيقوم على عدم الاعتراف بإسرائيل ، والرفض البات الحازم لدعوة الصلح معها ، واجتناب الاتصال المباشر وغير المباشر بها ، وإحكام الحصار الاقتصادى حولها ، وهذا السلح السلبى مؤثر جداً ونافع أجل النفع فى تحديد النمو الصهيونى وتقصير مداه ، ولكنه وحده لن يجدى الجدى المنشودة ولن يبلغنا الغاية المبتغاة ، فلا بد إذن من أن ترافقه الوسائل الإيجابية .

السلح الإيجابى :

وأهم وسائلنا الإيجابية نشدان القوة حيث تكون ، فلن يكون حقنا الواضح

الصريح مرعياً محترماً ما لم تتوافر لدينا القوة التي تحميه وتردّ عنه غدر الأقوياء
وطمع الطامعين .

القوة :

إن حاجتنا إلى القوة تتمثل في الجيش القوى والسلاح الجيد والأعتدة الوافرة
أشد من حاجتنا إلى أى شىء آخر ، والعمران ذاته ذاهب من أيدينا إن لم
تكن هناك قوة تحميه .

إن من أعظم مظاهر القوة أن يكون لنا جيش ضخم ، وهذا لا يتسنى إلا
بفرض الجندية الإجبارية في كل قطر عربي ، وتدريب كل قادر على
استعمال السلاح ابتداء من المدارس ، وبث روح الكفاح في نفوس الشعب ،
وتعميم الثقافة العسكرية ، وتوجيه التربية العامة عن طريق التلقين والأدب نحو
القوة ، وتمجيد البطولة والفداء حتى تغدو بلادنا كأنها معسكر أو ثكنة حربية .
ومن مظاهر القوة أن نكون مسلحين ، فلا بدّ لنا إذن من أن ننشد السلاح
حيث يكون ، ولا بدّ لنا من البذل السخي للحصول عليه ، وإنشاء معامل
للسلاح ، على تعدده ، واختلافه ، أمر أساسي ، تحتمه الأخطار التي
تحيق بالامة العربية .

ومن وسائل القوة إعداد وحدات عسكرية فدائية من الفلسطينيين وتدريبهم
وتجهيزهم بوسائل الدفاع وحشدهم على الحدود ، ولقد برهن تاريخ النضال
الحديث في فلسطين على بسالتهم واسمائتهم وحسن بلائهم .

التوحيد :

ثم إن وسيلة العرب العظمى لتحقيق أهدافهم وفرض احترامهم وصيانة
كرامتهم وضمان مصالحهم وردع الطامعين عن الاستخفاف بهم هي قيام كيانات

اتحادىّ عربىّ متين ، وإذا كانت الوحدة العربية هدفنا القومىّ وحاجتنا الأولى قبل الكارثة وقبل قيام إسرائيل فإن حاجتنا إليها اليوم أعظم وضرورتها لنا أشدّ وأقوى حتى يصحّ القول إن وجود الأمة العربية أصبح منوطاً بها ، وإذا كانت هنالك شعوب مؤلفة من قوميات متعددة ولغات مختلفة وعادات متباينة قد توحدت فى دولة واحدة ، فكيف بنا ونحن أمة واحدة ذات أهداف واحدة ، ووطن واحد ، ولغة واحدة ، وأخطار واحدة .

وهذا التوحيد المنشود يجب أن يتناول أول ما يتناول شؤون الدفاع ، فتتوحد أنظمة الجيوش العربية وأسلحتها وخططها وقيادتها ، حتى يتألف منها جيش عربى قوى واحد ، كما أنه يجب أن يتناول سياستنا الخارجية ، واقتصادنا ، وثقافتنا ، وأصول الاشتراع لدينا ، فالخطر الهائل لا يمكن أن يدفع إلا بالكيان المتين الموحد ، وما فرضه الاستعمار من تجزئة وما خلقه من جنسيات يجب أن يتلاشى أمام حقائق التاريخ والواقع ومصلحة العرب العليا باعتبارهم أمة واحدة .

الإصلاح :

وإلى جانب الدعوة إلى القوة العسكرية المسلحة وإلى الكيان العربىّ الموحد لا بدّ للأمة العربية من نهضة إصلاحية أساسية تتناول أساليبنا فى التفكير وفى معالجة مختلف شؤوننا .

ويجب أن يتناول الإصلاح أجهزة الحكم ويهدف إلى التجديد فيها .
ويجب أن يتناول طراز الحياة الاجتماعية بحيث نتحرر من الروح القبائلية والبدوية ، وما أورثتنا إياه أدوار الانحطاط من رجعية .

ويجب أن يتناول الإصلاح تربيّتنا وثقافتنا ومعاهدنا وبيوتنا .
ويجب أن يتناول اقتصادنا وأن يؤدى إلى الإسراع فى التفتيش عن مكنونات

الطبيعة واستخراج كنوز بلادنا .

والإصلاح الحقيقي هو الذى يحرر أمتنا من أعدائها الداخليين : الجهل والفقر والمرض والحمول والتواكل والرجعية والعصبيات التى لا تمت إلى القومية بسبب .

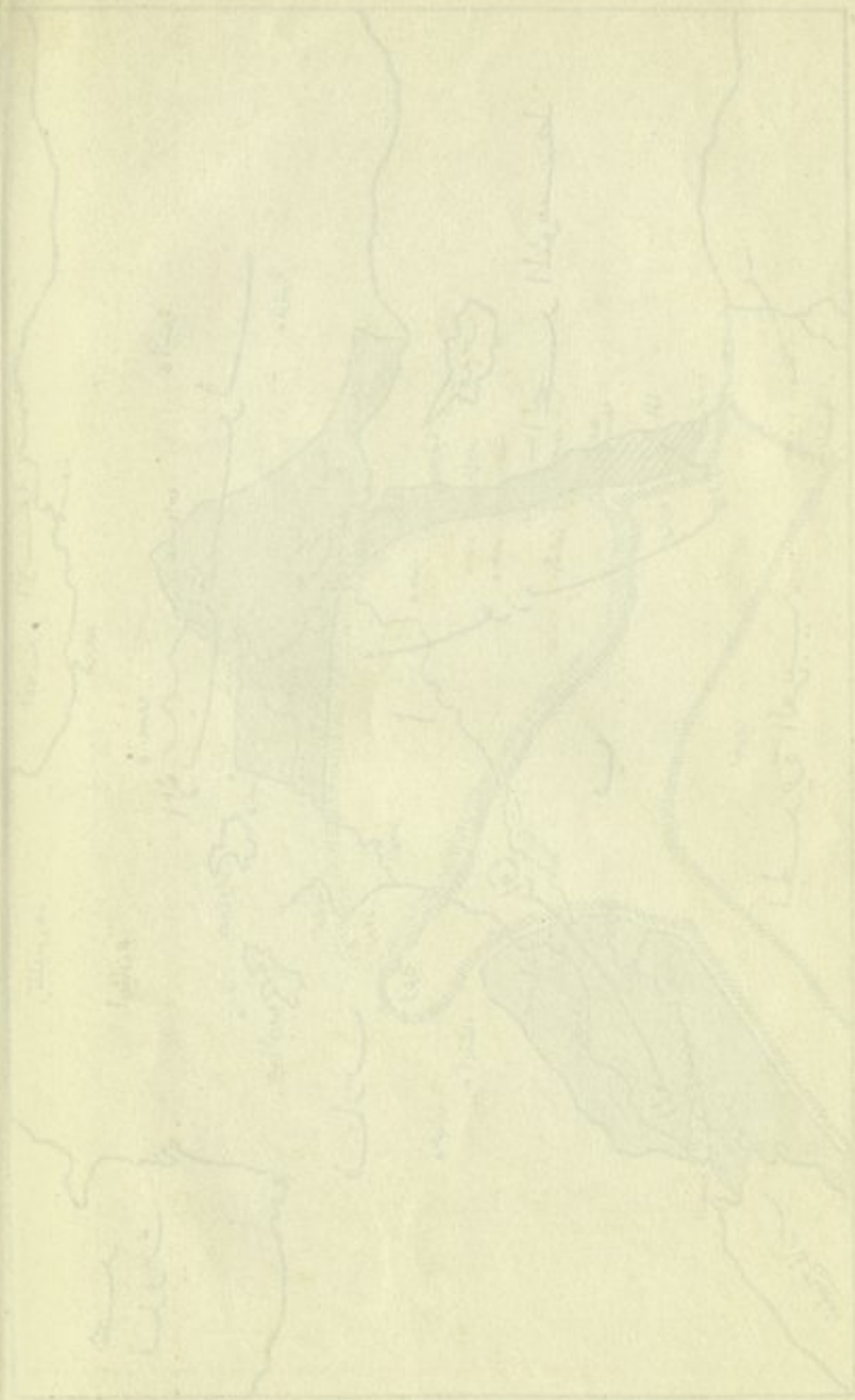
وفى كل ما نعمل للتقوية وللاتحاد وللإصلاح لا بد لنا من أن نلوذ بالعلم ، وأن نعطي الدراسة الفنية حقها ، وأن نعزف عن الارتجال ، وأن نعلم علم اليقين أن خصمنا يعتمد على العلم كثيراً .

النظام :

ولا بد لنا كذلك من أخذ أنفسنا بالنظام ، فما كانت المعركة بيننا وبين الصهيونية فى مراحلها إلا معركة بين الفوضى التى تضيع فيها المسؤوليات والنظام الذى يستغل جميع القوى للغاية الواحدة ، وما هدر ثمرات جهاد فلسطين المستطيل وتضحياتها الضخمة وثوراتها الباسلة إلا ما كان يعوز حركتها من نظام محكم يضمن الاستقرار فى المقاومة والإحكام فى إصابة الأهداف وقطف الثمرات .

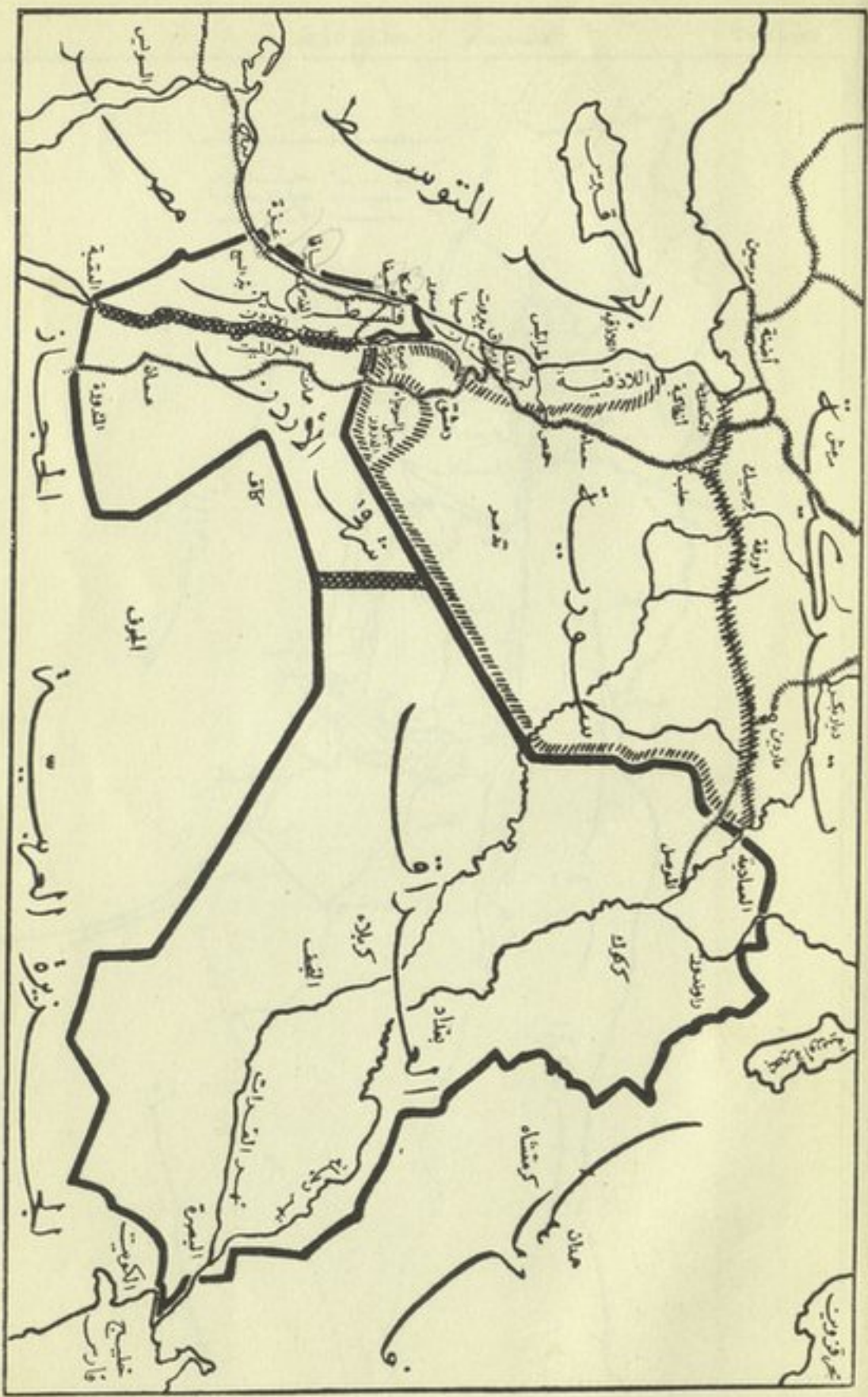
التعبئة :

والصراع بيننا وبين أعدائنا لن يكتب لنا فيه النصر النهائى إن لم نأخذ بأسلوب التعبئة الكلية الشاملة ، عسكرية واقتصادية وجهوداً وكفايات ، بحيث يشترك فيها كل فرد فى هذه الأمة اشتراكاً جدياً سواء أكان فى جبهة القتال الأمامية أم فى الجبهة الخلفية .
وإذا آمنا وعملنا جاء نصر الله والفتح .

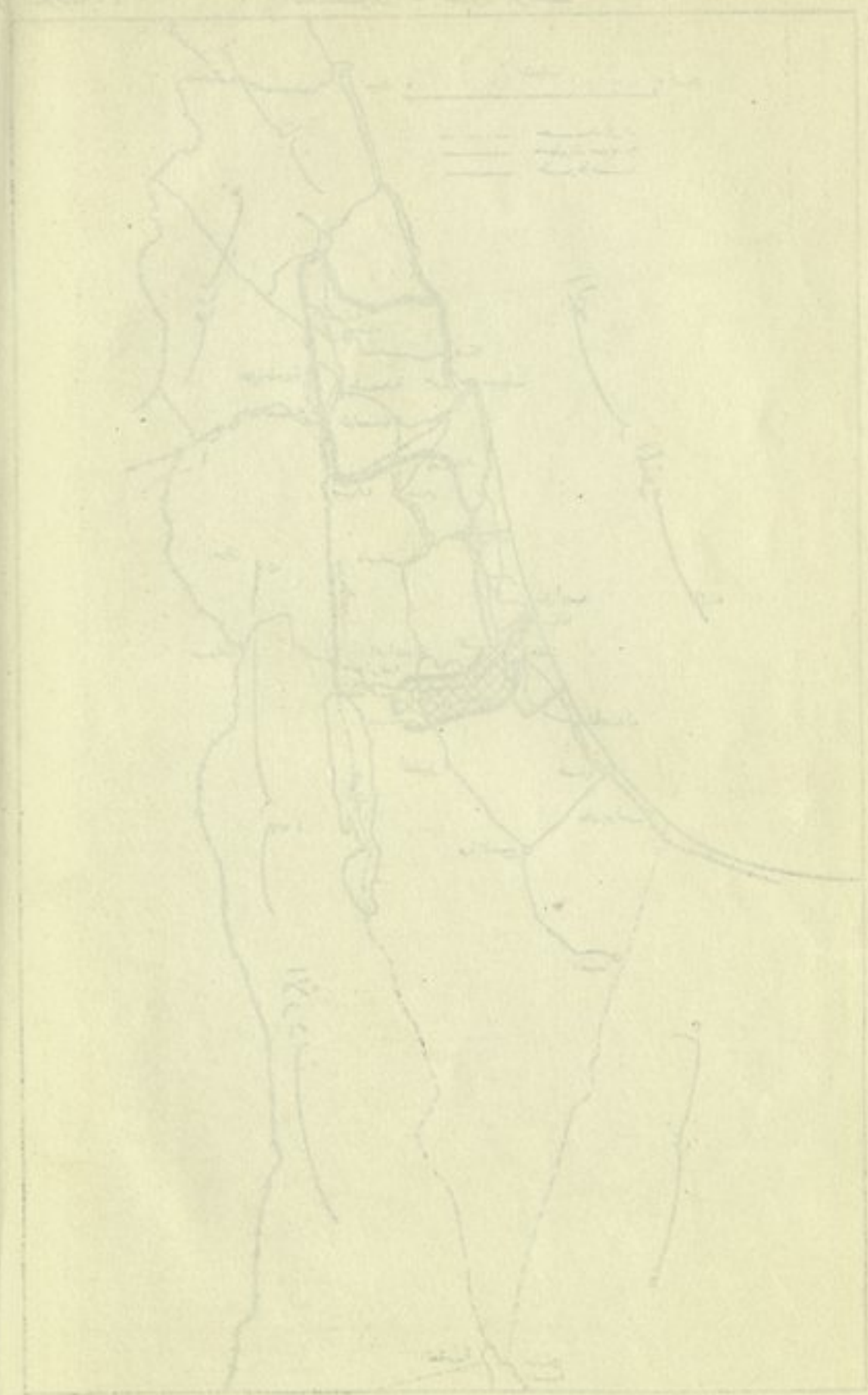


البحر والمنطقة
البحر والمنطقة

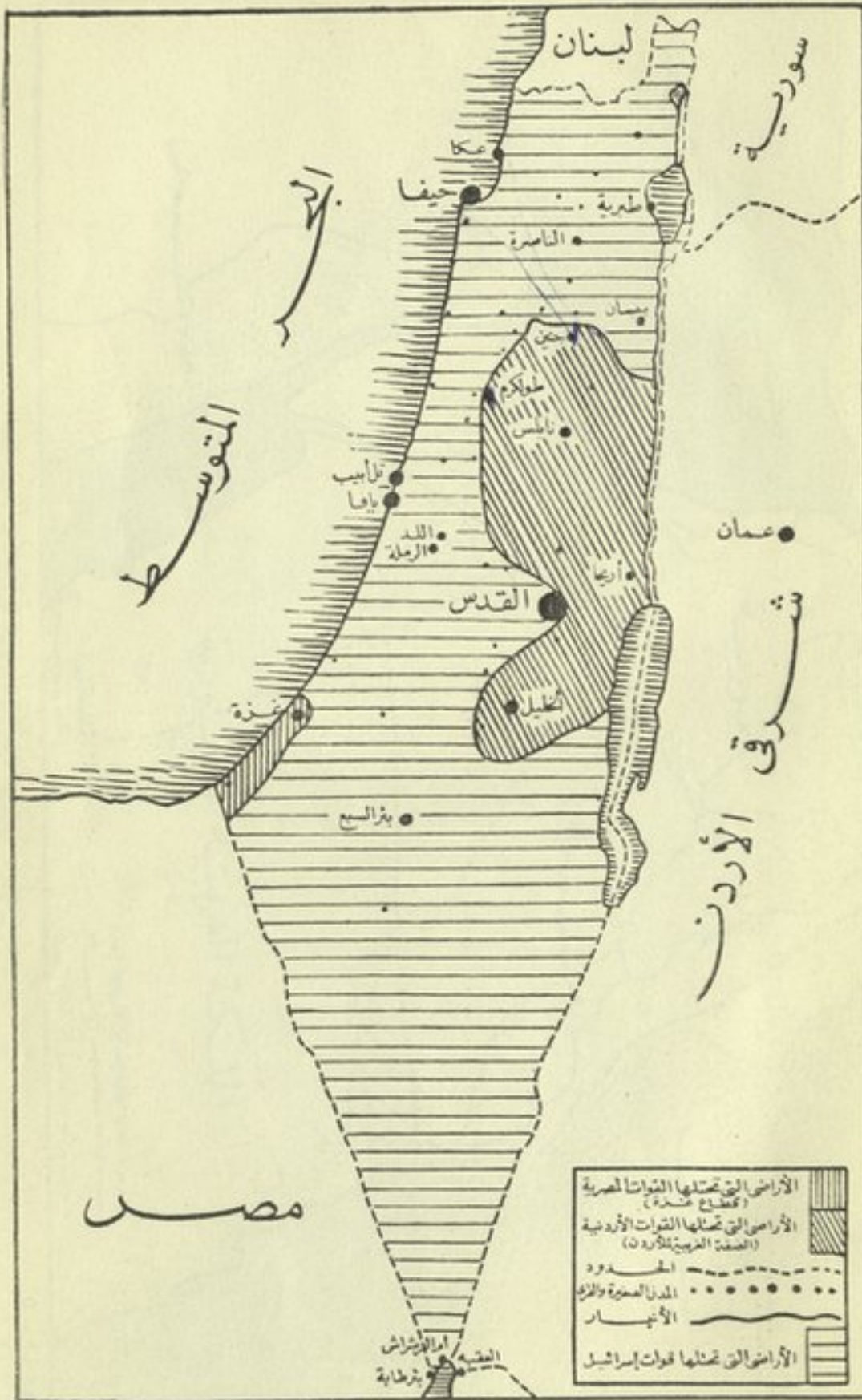
1- البحر

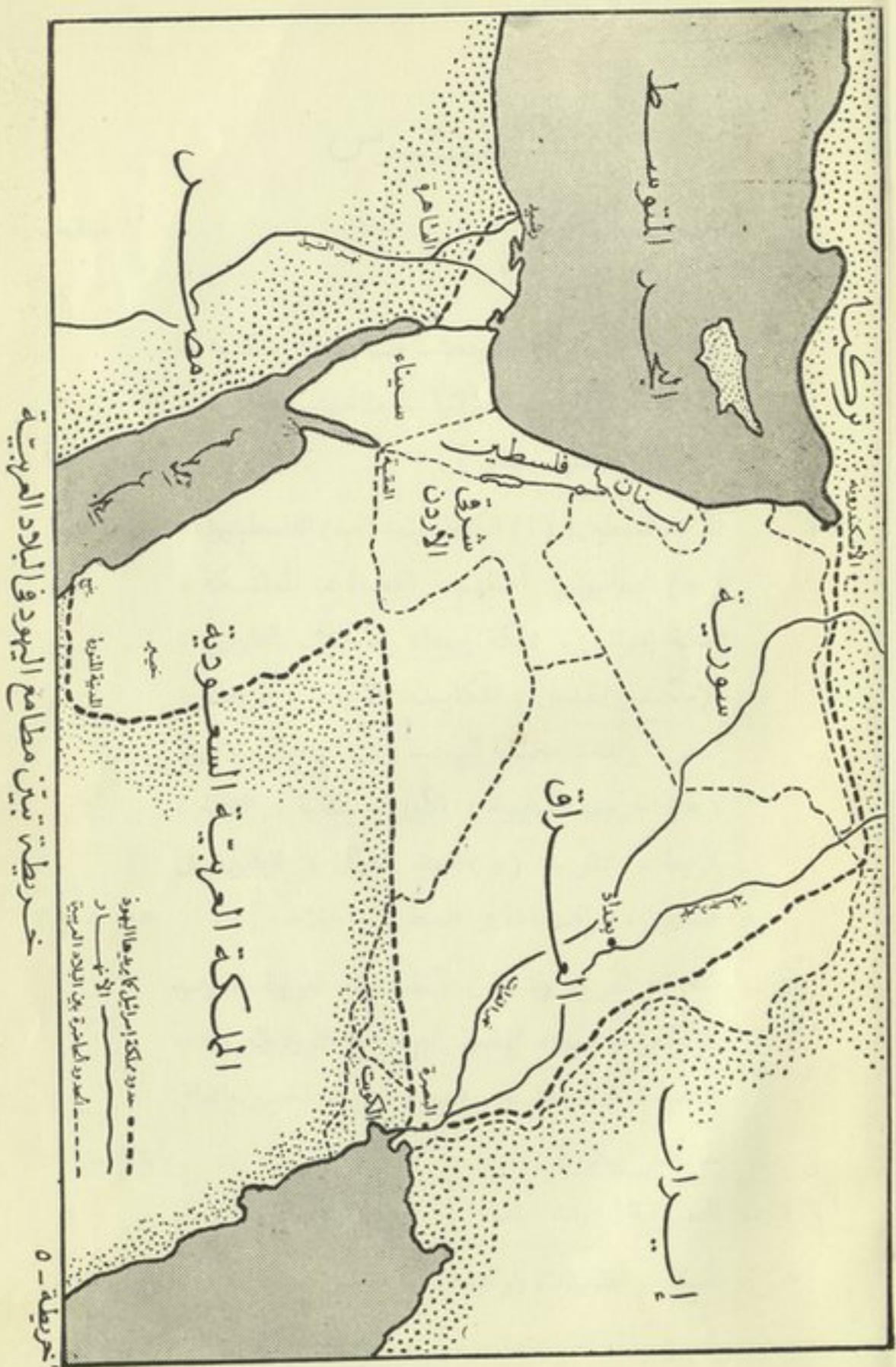


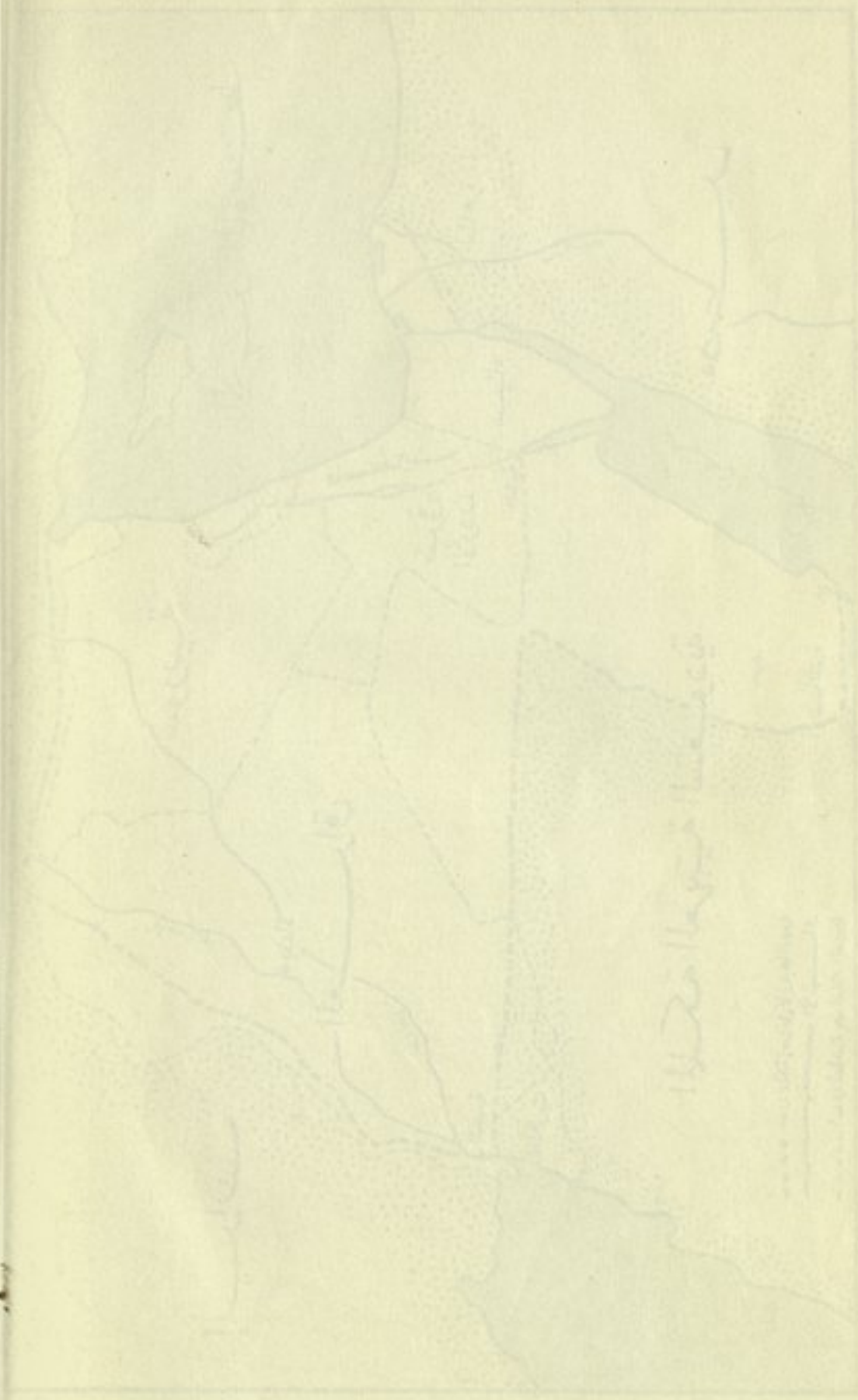
خريطة - ٢ مناطق الانتداب البريطاني والفرنسي



خريطة - ٤ خديطة فلسطين الآن







خريطة المنطقة الإدارية والسياسية والطبيعية

الفهرس

صفحة

- المقدمة ٥
- ١ - جغرافية فلسطين [حدودها - مساحتها - سكانها -
طبيعتها - أنهارها - بحيراتها - مناخها - معادنها -
زراعتها - موانئها - مدنها] ٧ - ١٤
- ٢ - تاريخ فلسطين [(١) الكنعانيون - (ب) الفلسطينيون -
(ج) العبرانيون : أصلهم ، القضاة ، المملكة ،
مملكة إسرائيل ، مملكة يهودا ، الاحتلال الفارسي ،
الإسكندر المقدوني ، المكابيون ، الأنباط ، الرومان ،
تدمر ، بزنطة ، حضارة اليهود - (د) الفتح الإسلامي -
(هـ) الحروب الصليبية : الأولى ، الثانية ، الثالثة ،
الرابعة ، التتر - (و) العهد العثماني ، نابليون في
فلسطين ، إبراهيم باشا في فلسطين - الخلاصة] ١٥ - ٣٥
- (٣) - الحركة العربية وفلسطين [المنظمات العربية - وعود
الإنكليز - شهداء القضية العربية - الثورة العربية -
المؤامرات الاستعمارية - بنود ويلسن - الحسين واتفاق
سايكس بيكو] ٣٦ - ٤١
- ٤ - الصهيونية [وعد بلفور : نص الوعد ، دوافعه ،
تفنيده ، تطمينات وتوكيدات] ٤٢ - ٤٨

- ٥ - فلسطين بعد الحرب الأولى، اقتسام الغنائم [الإدارة العسكرية - اللجنة الصهيونية - مؤتمر الصلح - المؤتمر السوري - لجنة كنف ، كرين - ميثاق عصبة الأمم والانتداب - إعلان الاستقلال - مؤتمر سان ريمو] ٤٩ - ٥٤
- ٦ - صك الانتداب الفلسطيني [مقدمته - نصوصه - تنفيذ الصك - التنفيذ التاريخي - عدوان الانتداب - بدء النضال - الاضطرابات الأولى - أسباب النقمة - هربرت صموئيل - طراز الحكم - الشروع في التهويد - امتياز روتمبرغ - الاضطرابات الثانية - لجنة هايكرافت] ٥٥ - ٦٧
- ٧ - بدء النضال السياسي السليبي ، مؤتمرات ، وفود [المؤتمرات الوطنية - الوفد الفلسطيني الأول - الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ - المجلس التشريعي المقترح - المؤتمر الخامس - مقاطعة الانتخابات - مقاطعة المجلس الاستشاري - رفض الوكالة العربية - معاهدة لوزان - فترة سكوت وما تخللها من أحداث] ٦٨ - ٧٣
- ٨ - كيف نفذت سياسة التهويد [الأراضي - الهجرة - الحماية الاقتصادية - امتياز البحر الميت] ٧٤ - ٧٦
- ٩ - ثورة سنة ١٩٢٩ [البراق - اضطرابات ١٩٢٩ - لجنة شو - الأحكام ضد العرب - لجنة البراق الدولية] ٧٧ - ٨٢
- ١٠ - القضية بين لندن وفلسطين ، التقرير الفني لمشاكل فلسطين [وفد فلسطين إلى لندن - تقرير سمبسون -

- الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ - رد العرب على كتاب
سنة ١٩٣٠ - الكتاب الأسود [. . . ٨٣ - ٩٠
- ١١ - النضال ضد الإنكليز ، إمعان في التهويد وعنف في
المقاومة [تسليح اليهود - المؤتمر الإسلامي - سياسة
واكهبوب التهويدية - توجيه الكفاح ضد الإنكليز -
التظاهرات الدامية في سنة ١٩٣٣] . . . ٩١ - ٩٤
- ١٢ - ثورة ١٩٣٦ ، الإضراب العظيم [الأسباب الأساسية -
عصاة القسم - الشرارة الأولى - اللجان القومية -
الإضراب العام - اللجنة العربية العليا - العصيان المدني -
لجنة ملكية - التنكيل بالعرب - اشتداد الثورة -
وساطة الملوك - وقف الإضراب والثورة - إحصاءات
رسمية - مزايا ثورة ١٩٣٦] . . . ٩٥ - ١٠٥
- ١٣ - تقرير اللجنة الملكية ، التقسيم وموقف العرب منه
[الاتصال باللجنة - تقرير اللجنة الملكية - أسباب
الاضطرابات - الأراضي - الهجرة - التقسيم -
الحدود - دور الانتقال - بيان الحكومة - تنفيذ
التقرير - موقف الأمة العربية - موقف اليهود - مؤتمر
بلودان - في عصبة الأمم] . . . ١٠٦ - ١١٨
- ١٤ - الثورة الكبرى ضد التقسيم [اشتعال الثورة - لجنة
التقسيم - التنكيل والبطش - سيطرة الثورة - قدوم
اللجنة - الثورة في الذروة - الأمة العربية والثورة -
المؤتمر البرلماني - المؤتمر النسائي - تأثر اليهود] . ١١٩ - ١٢٦

صفحة

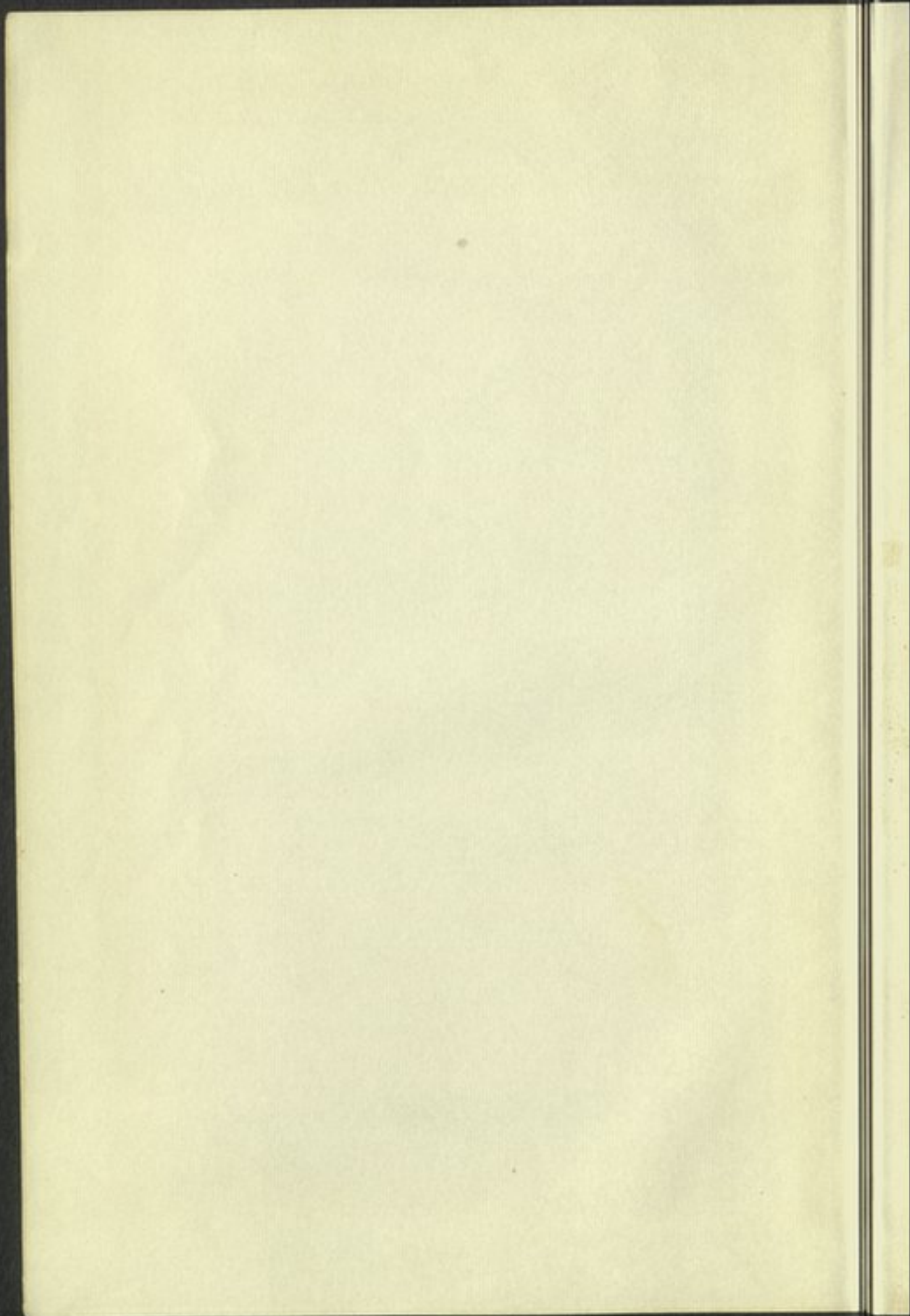
- ١٥ - تقرير لجنة التقسيم - الثورة تحقق غرضها [خلاصة التقرير - مشروع (١) - مشروع (ب) - مشروع (ج) - الخلاصة - تحفظ مهم - إخفاق التقسيم - انتصار الثورة] ١٢٧ - ١٣٤
- ١٦ - مؤتمر لندن ، الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ [حقائق - الأسس - المؤتمر - الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ - الحكم الذاتي - الهجرة - الأراضي - تحليل الكتاب الأبيض - موقف العرب - انتهاء الثورة - ثورة اليهود - موقف الحكومة البريطانية] ١٣٥ - ١٤٥
- ١٧ - فلسطين في الحرب العالمية الثانية ، الولايات المتحدة والصهيونية [سياسة الحكومة - الأراضي - الهجرة - الحكم الذاتي - موقف العرب - موقف اليهود - في الولايات المتحدة - تجنيد وتسليح - ثورة اليهود] ١٤٦ - ١٥٤
- ١٨ - جامعة الدول العربية وفلسطين [تأسيس الجامعة العربية - ميثاق الجامعة - المقاطعة] ١٥٥ - ١٥٨
- ١٩ - اللجنة الأنكلو أمريكية ، نفس الكتاب الأبيض [الرئيس ترومان - بيان خطير - اللجنة الأنكلو أمريكية واختصاصها - استمرار الهجرة - العزم على نقض الكتاب الأبيض - جهود الولايات المتحدة - نفس الكتاب الأبيض - موقف العرب - موقف اليهود - اللجنة تبدأ عملها - تقرير اللجنة - تنفيذ التقرير] ١٥٩ - ١٧٤
- ٢٠ - مؤتمر إنشاص ، اجتماع بلودان [صدى التقرير - مؤتمر إنشاص - اجتماع بلودان - موقف اليهود] ١٧٥ - ١٨٠

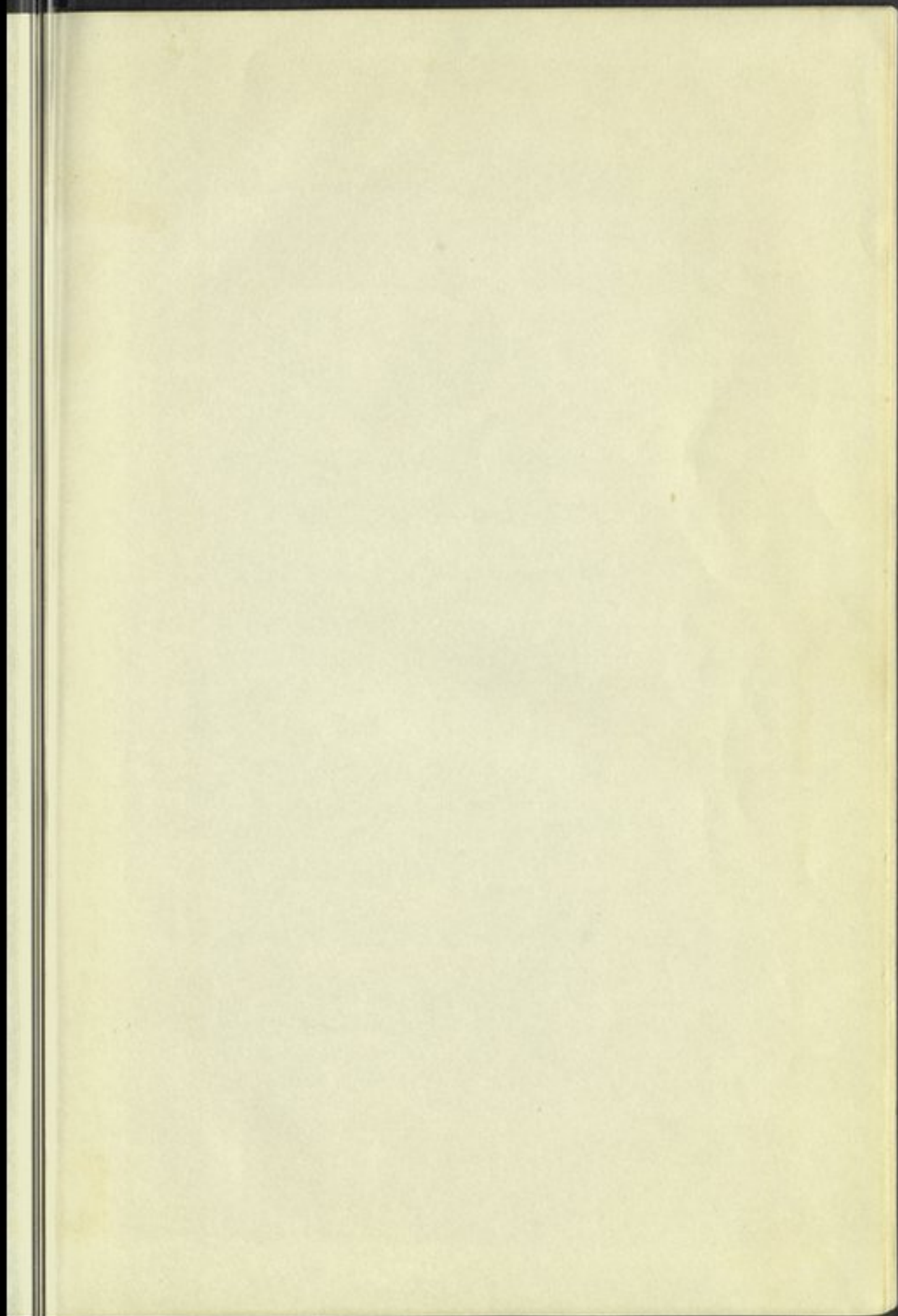
- ٢١ - المفاوضات بين بريطانيا والعرب ، مؤتمر لندن ، مشاريعه
إخفاقه [مؤتمر لندن - مشروع موريسون - المشروع
العربي - استمرار الإرهاب اليهودي - اندفاع ترومان -
مجلس الجامعة - نشاط الفلسطينيين - المؤتمر يستأنف
عمله - مشروع بيفن] ١٨٦ - ١٨١
- ٢٢ - بريطانيا تتخلى عن القضية لهيئة الأمم [بيان بيفن -
لجنة دولية - تأليف اللجنة - موقف العرب - استمرار
الإرهاب اليهودي - تقرير اللجنة الدولية - مشروع
الأكثريّة - مشروع الأقلية - عرب فلسطين والتقرير] ١٩٣ - ١٨٧
- ٢٣ - الجامعة العربية تتولى القضية الفلسطينية [اجتماع صوفر -
موقف اليهود - موقف الإنكليز - اجتماع عاليه] ١٩٩ - ١٩٤
- ٢٤ - قرار التقسيم [اجتماع اللجنة الخاصة - في الهيئة العامة -
نص قرار التقسيم - لجنة التقسيم - صدى القرار -
اجتماع اللجنة السياسية - جيش الإنقاذ - فضال
الفلسطينيين - أمام مجلس الأمن - تراجع أمريكا -
كيف أخلى الإنكليز فلسطين - مجزرة دير ياسين -
مجزرة ناصر الدين] ٢١٠ - ٢٠٠
- ٢٥ - الجيوش العربية تدخل فلسطين ، أعمالها ، قيام إسرائيل
[هياج الرأي العام - كيف انسحب الإنكليز - كيف
أخليت حيفا - سيول النازحين - اجتماعات اللجنة
السياسية - مجلس الأمن يتدخل - تعيين وسيط -
يوم الزحف - قيام إسرائيل - الجيش المصري -

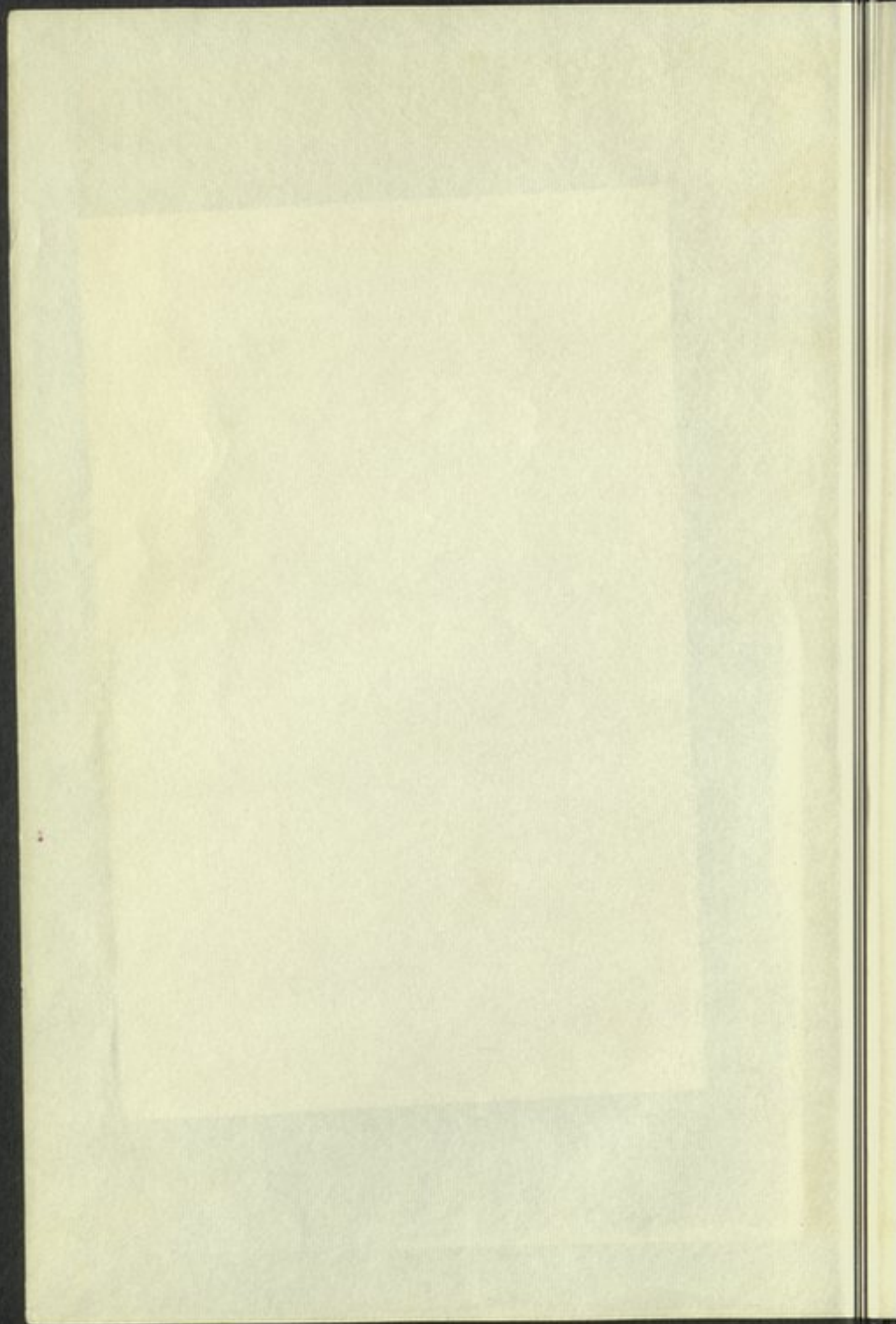
صفحة

- الجيش العراقي - الجيش السوري - الجيش اللبناني -
 الجيش الأردني - الموقف العسكري - ضغط هيئة
 الأمم - فرض الهدنة - الهدنة الأولى - كارثة الهدنة
 الأولى - اقتراحات برنادوت - العرب يرفضون اقتراحات
 برنادوت - استئناف القتال - إخلاء اللد والرملة -
 فرض الهدنة الثانية - العرب يقفون القتال - اليهود
 ينشدون الصلح مع العرب - اغتيال برنادوت - مشروع
 برنادوت - اجتياح النقب - تدخل مجلس الأمن -
 اقتراحات بانث - قرارات ١١ من ديسمبر ١٩٤٨ -
 التمهيد للهدنة [٢١١ - ٢٣٦]
- ٢٦ - الهدن الأربع [هدنة مصر في رودس - هدنة الأردن
 في رودس - الهدنة اللبنانية - الهدنة السورية] ٢٣٧ - ٢٤٥
- ٢٧ - لجنة التوفيق وميثاق لوزان [لجنة التوفيق - مؤتمر لوزان -
 ميثاق لوزان - نقض اليهود للميثاق - تشجيع أمريكا
 وإنكلترا لليهود - اللجنة الفنية ومهمتها] ٢٤٦ - ٢٤٨
- ٢٨ - البيان الثلاثي [البيان الثلاثي - ردّ العرب على البيان
 الثلاثي] ٢٤٩ - ٢٥١
- ٢٩ - خرق اليهود للهدنة ، تجفيف الحولة ، حادث قبية ٢٥٢ - ٢٥٤
- ٣٠ - اللاجئون [إحصاءات - حال اللاجئين - موقف
 اللاجئين - لجنة كلاب - تقرير اللجنة - قرارات
 هيئة الأمم - مذكرة الحكومات العربية - موقف اليهود
 مشروع بلاند فورد - واجب العرب نحو اللاجئين] ٢٥٥ - ٢٦٥

- ٣١ - قضية القدس [القدس اليوم - اقتراحات لجنة التوفيق -
موقف اليهود - موقف الحكومات العربية - موقف
الأردن - قرارات الهيئة - تمرد اليهود - دستور التدويل] ٢٦٦ - ٢٧١
- ٣٢ - قطاع غزة والضفة الغربية ، توحيد الضفتين . ٢٧٢ - ٢٧٣
- ٣٣ - الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي . . ٢٧٤ - ٢٧٧
- ٣٤ - الحصار الاقتصادي حول إسرائيل . . ٢٧٨ - ٢٨١
- ٣٥ - لا صلح مع إسرائيل ، قرار الجامعة العربية . ٢٨٢ - ٢٨٣
- ٣٦ - أسباب الكارثة الفلسطينية [الأسباب البعيدة - الأسباب
الخارجية - الأسباب المباشرة] . . . ٢٨٤ - ٢٨٦
- ٣٧ - خطر الصهيونية على العرب [أهداف الصهيونية -
حدود إسرائيل - العامل الاقتصادي - سبيل القوة -
معركة مثلثة - الإنتاج الحربي - سياسة التقشف -
الوتد الصهيوني - الخطر المعنوي - تدمير وجاسوسية -
الخطر على المقدسات - الخلاصة] . . ٢٨٧ - ٢٩٦
- ٣٨ - سبيل الخلاص [لا يأس - إمكانات العرب - الإيمان -
السلاح السلبي - السلاح الإيجابي - القوة - التوحيد -
الإصلاح - النظام - التعبئة] . . . ٢٩٧ - ٣٠١
- الخرائط ٣٠٣ - ٣١١







DATE DUE



956.9:Z93kA:c.1

زعتر، اكرم

القضية الفلسطينية

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01055715

